



هو العلم و وضع و حال الكواكب و الامناه و دالات ميكنه بر كثره عصمت ما و پش حجب سياه و شمس و روي و مبارک و عزت سراف و طر
خوابين و كثره نشاط و دران شوق و ن بفراد شاه و خوشي عيت زان و يكي حال مسافران و قوت حال اديان خاصه اسلاميان و رهن مردم مزارات و
واجبات دعا و نو و فسادان و مكاران و يكي احوال نصاري و اراست و خروج افواج بر بعض از بلاد و بعضي از ولايتها و خصوصه

[illegible]

رد فتر کتب کتابخانه ملی
شماره
۳۲۳۹
ثبت گردیده است

۵۲

۳۲۳۹

انیت فخریہ

من عماري
الاحمر
عاري الاحمر
هو

فرش کوهی و کوهی نوردیم از وقت ^۶ میگردیم ای سید ^۵ در است یعنی از راه ^۴ اول خبری ، ^۳ لایقانه ^۲ الی نوردیم ^۱ میگردیم

مقام لکھنؤ ۱۸۵۷ء

٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

هذه
تعليفة شقيقة
لطيفة للعالم النجدي في الفاضل
اشرف الحاج الحاج ميرزا البوطا البعلبي
رحمة الوهاب على البهجة
المضيق الشهير
بالسيوطي



بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا ربنا لك الحمد لما نرفعنا نحوك وتحفظ حواشينا عن غواش من يفسد حشوك وصل على من
بعثه بآياتك وكتابتك وعلى اله المبعوثين المندرجين بثوابك وعقابك **وبعد** فيقول راجع
ربه الوهاب العبد المدعو بابيطالب لما رايت في شرح الألفية المالكية شرا على البهجة
المضيق ومؤلفا كلمة بترتيب الفكر والروية مختصرا موجزا اوله الى اخره ومنه مجاميد عند
المقنن بظاهره مشتملا على الغوامض والمشكلات ومنطويا على الصعاب والمعضلات لكن
حجب التفسير قد مدد على غوامضه فسدد اكثر مواضعه مناقضه مع ان المجوبين قد غرغروا
بصعوباته واشكاله ولم يشتموا شيمه من عجم واعضاه فكم من عبارات هادية الى الحق فنلوا بسيف
الرد والاعراض ودرأوا شارات مومنة الى الصدق تركوها لئلا تنفس الانقباض وزعموا انهم
الاغنياء وسكنوا ما قالوا وقتلهم الانبياء ولم يكن من سابق العلماء وفائض الفداء فاي يتر
رموزه ويبرز كنوزه فدامت تلك الرموز مشوبة بالشك والريب وبقيت هذه الكنوز مسنونة
في مكنوز الغيب حتى وصل اعضا الغيب الى زلفا الشهود ومد الامر الى عهدنا بعد تلك
العهد ونظرنا الى عدة من المحصلين في هذا العهد متمنطقين بفتح اقواله وحل اعضا
ونيسرنا اشتمل عليه من الصعاب واستخرج نجومه من الامعة من بين السحاب فصدمهم حواش
كالمصابيح للذبح والمشاعل لليل اذا سجد اردن ان نهى لينا الى معضلاته الى الاصباح

مسة



واخذ ما اشعل منهم من المشعلة والمصباح لينبئ الرافد في الأعصا ويعم الأبطا الضعفا ٣

الأبضا واسئله ان يوفقني ان اتم فابيع يواقينها بثمان مجس حقير واشف بيزها راء الفقر

من كل فقير واسئل الله الثواب الجزيل وهو يهديك من ثبأ الى سواء السبيل قوله بسم الله

الرحمن الرحيم ابتداء بالبسملة ابتداء بما ابتدأ به كلام الله واقتداء بحدث رسول الله صلى الله عليه

عليه وفي متعلق الظرف اقوال اقواها ان يكون من لفظ الفعل المبني بها والاسم بمعنى العلامة

المرد من الله الذات المعين الواجب المستحضر لما صنف الكمال ولا يبعد ان يراد به لفظ في هذه الكلمة

المباعدة فالأختان أمية وأنتى والرحم والرحم صيغتا ما الغنا مشكناز به الرحمة الدنيا والأخوة

لما ورد في الدعاء نأرحم البنا والأخوة ورحمنا وقبلا الأول فخصه بالأول والأخوة بالأخوة والأخوة

[illegible]

فمن افاد الامكان احق بالانكار ومن اثبت الاشكال انكر

فيها فانها بكارا حيا لا داروت في حد الابتداء اشكالان الاول ان البسملة من ذوات النبال فيجب

بئذا وهما بمثلها وهو ايضا كذا فيلزم الدور والتسلسل وقد سنح في روجه جوتسيا الاول ان

لما يوجد بالغير بدوان ينهى الى الموجب بالذات كوجوب الاشياء المنتهى الى وجوب الواجب في نفسه ومعه

لا شيء المنهي إلى موت الدسم بالذات فابتداء غير البسطة بها وابتداءها بنفسها المقتضى أن ذلك

لغام من الخصصا والبسمة خارجة عنه بالقيمة التلك ان المراد بك البال هو المقصود بالذات

وَالشَّانِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِسِمْلَةٍ خَارِجَةٍ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى الرَّابِعِ أَنْ ابْتِدَاءَ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ لَا يَسْتَلْزِمُ

غابر الشبثين لا محذور و لو عم احدهما الاخر ظاهر فالمراد بكل امرئ اسو البسطة وذلك كما اذا قلنا

لشئ معلول لله اى كل شئ سوا الله فافهم الاشكال الثاني ان المروي هو الا مبتداً بيسم الله وهو محال

منيرة ان لا تبداء انما هو بالبناء فقط والجواب انا نسأل ذلك لكره قول قد يلاحظ الكاشف واحد

ولا يلاحظ معه جزاؤه ويصير الأجزاء كأنها مندحة بعض في بعض وبكمه. إلكا سبطا فنذلك

حكم المخصوص بالحج إلى الكا وما نفع فيه من هذا القسا كما لا يخفى عما نفعه من جهة سلامة الأركان

ثم انصوبوا حجر على كل واحد من بني النضير على ما لا يحسنه في ذلك من غير ان يسلّموا فسلّموا فترحموا
 ثم انصوبوا اشكالاً وخابوا وسمي ذلك **الاشكال** وازدادوا في ذلك فترحموا وازدادوا في ذلك فترحموا وازدادوا في ذلك فترحموا

عَلَيْكَ اَوْ رَدِّ الْكُفْرَانِ دَلَالَةً عَلٰى تَمَرُّدٍ وَمُنْطَا عِلَالَةٍ = املا، عال، تذا، التسمي، اثا

الحق في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

سنة عا فيه ومعه جعل المحاطب المحاطب الا تفرقوا سا با تفرقوا بالسمع به من النعم التي يجب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۱۰ قضا
۱۱ صلوات
۱۲ شادان
۱۳ ان
۱۴ ان
۱۵ ان

[illegible]

وإن كان لا بد من التمسك بالادعاء

المحمد عليها وأورد المفعول ضمير أميأ إلى أن صفات تعاريفي نه وخاضر للأستلزام والأشياء إلى أميأ
غيبته تعا عن بال الخامد حتى كانه يواجه أميأ ولنفوض باقي الكلام في الحمد والشكر إلى الكتاب المذكور
انفا ومما يناسب ذكره في هذا المقام هو الأجوبة عن الإشكال المتش في الجمع بين جدي الأبتداء وهي ثلثة
الأول ما هو المشهور من الأبتداء ثلثة أنواع الحقيقة والأضحا والعرف وبملاحظة الأنواع الثلاثة
في الأمرين حصلت تسعة احتمالات ذلك بناء على كون الأبتدئين على التبع المعنى من تقديم البسلة
على الحمد والأضحا الاحتمال الثمانية عشر احتمالا ثم أن ثلثة من التسعة صحيحة معبرة وهي كون الأبتداء
بالبسلة حقيقيا وبالحمد أضحا أو عرفيا أو بكليهما عرفيا وثلثة منها ممنوعة وهي كون الأبتداء
بالبسلة حقيقيا أو أضحا أو عرفيا أو بالحمد حقيقيا وثلثة منها صحيحة غير معبرة وهي كون الأبتداء
بكليهما أضحا أو بالبسلة أضحا أو بالحمد عرفيا وبالعكس يحصل الجواب على كل الأبتداء على أحد
الثلثة الأول ثم وجه الصحة والأعتناء في الثلثة الأولى والأمناع في الثلثة الثانية والصحة في الثالث
من الثلثة الثالثة ظاهريا فترى باقي الكلام في وجه الصحة في الأولين من الثلثة الثالثة وعدا الأعتناء في جميع
هذه الثلثة فاما وجه عدل الأعتناء في الآخرين منها فهو الخلو من كل من الأضحا والذين هما كون الأبتداء
حقيقيا واتحاد نوعا في الأمرين وجه الصحة في الثاني منها هو الحمل على الأضحا بالمعنى الأعم واما وجه
صحة الأول وعدا اعتناء فيه فمما أدلنا على أن يقول أن أريد بالأضحا معنى الأخص فلا وجه لصحة أن
أريد بالمعنى الأعم فلا وجه لعدا اعتناء الأثر كحل الأبتداء على الحقيقة مع امكانه ولو صلح هذا لذلك
يجزى في الثالث من الثلثة الأول وقد حكم باعتناء وليعلم أن جعل الأضحا بالمعنى الأعم والعرف مطلقا
للحقيقة ليس جعل قسم الشيء قسما لأن هذا إنما يلزم إذا أريد بالأعم بشرطه لا من حيث هو أعم
وما نحن فيه من قبل الثاني الجواب الثاني فاقبل أن البسلة فرد من أفراد الحمد لأن المراد بها ضحا
الجميلة سواء كان بلفظ الكلام لا وهو ضحا على البسلة فالأبتداء بالبسلة على الحمد يشين الجواب
الثالث أن الحمد يشين ردا على ما قيل منع الخلو فلا يلزم الجمع بينهما بلفظين وفيه بعد قولهم اللهم
قيل أصله يا الله هذا ليتاعن أهلها وعرض عنها الميم المشددة في آخرها وقبل أصله يا الله أم أي قصد
بقضائهم أو أجناسنا هذا ليتا وهمزة أم على غير القياس وأورد عليه بوجهين الأول أنه من الأقوال اللهم
لا تؤهم لأنه تناقض وكذا الوسمع اللهم لا تؤمننا والثاني أنه لو صح ذلك لزم جوابا الله أمنا وهذا

وهو كما صدر في الأصل
ما يتبادر من كل من الأضحا
بمعنى ضحا فمما أدلنا على أن
يقول أن أريد بالأضحا معنى
الأخص فلا وجه لصحة أن
أريد بالمعنى الأعم فلا وجه
لعدا اعتناء الأثر كحل
الأبتداء على الحقيقة مع
امكانه ولو صلح هذا
لذلك يجزى في الثالث
من الثلثة الأول وقد
حكم باعتناء وليعلم
أن جعل الأضحا بالمعنى
الأعم والعرف مطلقا
للحقيقة ليس جعل قسم
الشيء قسما لأن هذا
إنما يلزم إذا أريد
بالأعم بشرطه لا من
حيث هو أعم وما نحن
فيه من قبل الثاني
الجواب الثاني فاقبل
أن البسلة فرد من
أفراد الحمد لأن
المراد بها ضحا
الجميلة سواء كان
بلفظ الكلام لا وهو
ضحا على البسلة
فالأبتداء بالبسلة
على الحمد يشين
الجواب الثالث أن
الحمد يشين ردا على
ما قيل منع الخلو
فلا يلزم الجمع
بينهما بلفظين
وفي فيه بعد قولهم
لهم قيل أصله يا
الله هذا ليتاعن
أهلها وعرض عنها
الميم المشددة في
آخرها وقبل أصله
يا الله أم أي قصد
بقضائهم أو أجناسنا
هذا ليتا وهمزة
أم على غير القياس
وأورد عليه بوجهين
الأول أنه من الأقوال
لهم لا تؤهم لأنه
تناقض وكذا الوسمع
لهم لا تؤمننا
والثاني أنه لو صح
ذلك لزم جوابا
الله أمنا وهذا

أمره بعد الإتيان
بلا عطف

أو لا تعا والاختصاص فيه ثانياً وقوله سيجو محتمل للمعلوم المجهول قول بعد الحمد أشارة إلى أن
 قوله مصلياً حال مقدمة مستقبله أي فإيقان من أنيته لزوماً عاملاً لا محققاً فمما أنه أي ما
 يقارن من نفسه لزوماً عاملاً ووجه التسمية في الأولى أن الحقيقة مقدار محذوف والحال اللفظي زماناً
 مستقبل بالنسبة إلى زماناً عاملاً وفي الثانية ضد ذلك قول أي داعياً بالصلاة الدعاء كالسؤال
 طلب الأدب من الأعلى على عكس الأمر ولا يتم طلب المسألو من المسألو وإنما فسر الصلاة بالدعاء إشارة إلى
 أن الحال حال عن الفاعل لا عن المفعول لأن المناسبات يكون فاعل الحمد والصلاة واحداً وقتياً بالصلاة
 لأن الداعي المطلق عام من المصلي وفسر الصلاة بالرحمة احترازاً عن معناها الأخرى ولم يقيدها ولا بالرحمة
 أشارة إلى أن المراد الدعاء بلفظ الصلاة بخصوصها وإنما لم يجعله حالاً محققاً عن الفاعل بحال الصلاة
 على الصلاة الطلبية لأن كلاماً من الحمد والصلاة لا بدله من الثبوت القلب اليه إلا لم يكن جدياً ولا صلاة
 فيلزم مع الثبات القلب في شئين فمرة واحدة وهو محال وهذا بخلافه الصلاة فانها غير متوقفة
 على الألفاظ بل يكفيها كونها مخروجة في الخيال قول على النبي في أكثر نسخ المتن على الرسول
 ولعل الشارح هكذا رأى نسخة الأصل فكذب لك على وفقها قول أوحي إليه الوحي هو العلم
 الحاصل للنفس بواسطة الملك الكشف هو العلم الحاصل لها بواسطة الرباضة والألفاظ هو العلم
 الحاصل لها بلا واسطة ظاهرة قول بشرع أي بطريقة سواء كانت طريقة جديدة ناسخة أم لا
 قول فان أمر بذلك الخ والرسول ان كان شرعاً ناسخاً فمروا به الغرض أيضاً قول ولفظة بالتشديد
 إلى قوله من التثاقيل عليه كان المراد ثبوت الحكيم له قبل الأعلان فالحكم الأول ممنوع ان كان المراد
 ثبوتها له بعد فالحكم الثاني ثم لأن النبي بالتشديد بعد الأعلان مطلقاً والجواب أن المراد هو التثاقيل
 لكن على مذهب قرة بالهزمة وقيل على تقدير التشديد أنه مشتق عن النبي وهو الطريق لأنه طريق إلى
 الحق قول من النبوة كالرفعة وزنا ومعنى وأما النبوة بتشديد الواو فهو مصد مهمل من النبي لا
 كالأبوة والأخوة عن الأب والأخ قول لرفعة وتب النبي وقوله لأنه مخبراً أشارة إلى أن النبي مقول
 بالمناسبة إلى هذا المعنى لا من أجل تقدير الكلام ولفظة بالتشديد منقول من النبي المشتق من النبوة أي
 الرفعة لرفعة أه وقوله لرفعة متعلق بالمنقول المقدر وقس عليه قوله وبالهمزة أه هذا بالواو والعاطفة
 واعرض عليه أن التصو ان يكون العطف بالواو للتشابه المعطوفين قول مقصداً لا شعراً بالتشابه

البنية في قوله بالصلاة
 هي بمعنى الدعاء فلا يخرج
 بل الدعاء والعبادة
 قد عطفوا على الصلاة
 صريحاً

ولأن المصلي على ما كان في قوله
 الذي في قوله كان في قوله
 بعد الحمد أشارة إلى أن
 أن يكون الصلاة غير متوقفة
 مع لا يعقب فقط من قوله

في قوله

١٠ ولا باعث على الاشتباه ههنا قولهم لانه مخبر المشقة كسر التاء وورد عليه وجهين الاول ان اخبا
عن الله تعالى بالخلق مستلزم للأمر به المناقض لعدم ضرورة امره بالتبليغ الثاني ان المناسبات لا تكونه منقولة عن
النبي المشتق من النبأ كونه خيرا لا مخبرا اقول الأول ان يقرأ بفتح الباء ليكون بمعنى الخبير لما تقدم انفاء
استريح من رؤا الأيرادين والمعنى لانه مخبر عن الله بالعيب وغيرها واجبت الأول بان الأخبا مستلزم
لعدم النهي عن التبليغ لا للأمر بعدم النهي غير فساد الأمر ولا يخفى ما فيه وعن غالثاني بان
المناسبة في الجملة كافية للنقل وهي موجوة ههنا لان الأخبا في بعض الأفراد غير فساد الأمر
بالتبليغ في بعض آخر جدا وكذا المخبر بكسر الباء مناسب للخبر في جوهر المعنى قولهم المراد به اشتقا
الى ان اللام في النبي للعهد قولهم أي المختار من الناس أي من بين الناس على الناس لمطابقة
الكتاب للفظ الحديث ثم يصح بالمصطف عليه الفرق بين المصطفى منه المصطفى عليه المصطفى
اسم مفعول اعترج الأول وظاهرا والثاني وانما حذف المصطفى عليه للدلالة على عموم ولم يقل
من الخلق لانه الكفاية تبلغ من التصريح قولهم كما قال الأحسن ان يكون الكافي للتعليل ومتعلقا
المصطفى او كون المصطفى بمعنى المختار او كونه بمعنى المختار من جميع الناس فالحديثان على الأول والخبر
علنان المطلوب على الثاني علة واحدة قولهم ولد الولد كما لقفل جمع ولد كفر وقد يستعملوا
ايضا كالفلك والمراد من لفظ الولد البنين في الحديث اعلم مما كان بلا واسطة ومعها قولهم
اسمعيل اي ولد اسمعيل فلفظ ولده هنا قطعا من القلام اذ لو اريد نفس اسمعيل لما دخل نبينا
في المصطفى بهذا الاصطفا مع ان المطلوب قوله في جميع المصطفين بجميع الاصطفاء ان قولهم
واصفنا من بني هاشم اقول دلالته هذا الحديث على الأمر الأول والثاني دليل وجوه بل ثانيا
فيه اما دلالة على الثالث دليل عليه فيه خطأ اذا المدعى كوز النبي مصطفى عن الناس غاية
يدل عليه الدليل كونه مصطفى من لدن إبراهيم وهذا مما استشكله بعض الفضلاء اقول كونه مصطفى
مصطفى من لدن إبراهيم على جميع النظر المستقام حذف المصطفى عليه مستلزم لكونه مصطفى من جميع
الناس فافادة المطلوب بالكفاية التي هي بلغت من التصريح وقد يستدل على عموم المصطفى عليه فيما سوى
الاصطفا الأول بقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا والابراهيم والعمران على العالمين ولا يخفى
عن ضعف ثم اعلم ان المصطفين فيما سوا الاصطفا الاخير انما هم مصطفون من حيث المجموع باعتبار

[illegible]

اقول بطريق الحق
 هو ذلك الحق
 عليه رايه الحق
 وفيه السلام
 قد سرته

بعض أفرادهم لكن هو الحامل لنو النبي فانه مصطف على الغير لذلك فلا يرد ان بعض أفراد المصطفى عليهم
مصطفى على بعض المصطفين وقس على هذا ما في حديث الأختيا ومن حسن الاتفاق انهم هنا مطابقا
الحديثين للفظ المص و تفسير السارح لفظا وترتبا اجمالا وتفصيلا **قول** ان الله اخنا
خلقه اقول لا يخفى ما في ظم الحديث من النكر اذ ان ولدفعها اجوبة الأول جل احد المكرر من على اراة الا
والاخر منها على نفس الأختيا وحمل الفعل على الأرادة من اقامة السبب السبب تسمية السبب
باسم السبب وللشايخ كما في قوله تعالى اذا قرأت القرآن فامنعذ وقوله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
وهذا الوجه باحد طرق ثلاث الأول ان يحل الاثنان بمعنى الأرادة والاشفاع بمعنى نفس الأختيا
وهذا اظهر الثانية ان يحل على عكس ذلك والمعنى ان الله اخنا محيتا خلقه من جميع المحيت بالابحار
فاد اخنا بنو آدم منهم الخ الثالث ان يحل الأولين على نفس الأختيا والبواقي على ما سبق في الطريقة
الأول ولا يخفى عليك ان المراد بمفعول ما حمل على الأرادة المختار منه وبعضه عن بعض ومفعول ما حمل
على نفس الأختيا المختار الوجه الثاني ما خطر بباله من ان المراد بالا وتار الأختيا الاشفاع
وبلاشفاع نفس الأختيا ما الوجه الثالث ما افاده بعض المعاصرين من ان المراد بالا تار الأختيا لا اشفاع
الاشفاع وبلاشفاع نفس الأختيا ها هذا وليعلم ان المراد بحرف التعقيب في هذا الحديث اما التعقيب
الذي او تكلم المخاطب قد فهمه فلا يرد ان لا معنى للتقديم والتأخير الزمانيين افعل الله القديرة
قد اجب رفع التكرار بوجوه اخر كما ذكرها السخا فنها **قول** بنو آدم المقصود منهم بنو آدم مع نفس
ادم وحواء غلبا **قول** فلم ازل خيا من خيا اقول هذا النفى ازالة الاختصاص بالماضي فقط فظهر
كان الله عفورا رحيمًا وازلا ما بفتح الزاء من ازال التناقضه وبضمها من ازال التامة وعلى الثاني يكون
قوله خيا منصوبا على التميز هذا الذي ذكره الاحتمالين مما يكون اذا كان قوله من خيا معضلا منه
واما اذا كان من السببية متعلقا بالفعل المنفي فهو بضم الزاء لا غير بناء على عد صلا خيا لافعا
التناقضه لا تكون متعلقة للظروف شبهها وسيجئ تحقيق ذلك ثم الخيا اما اسم من الأختيا او جمع
كسيد على ما في بعض كتب اللغة ولفظ من مبالغة التفصيل والسببية كما مر والخيا الأول منسوب الى
النبي مط واما الثاني فمنسوب الى المخارين الموجودين السابقين على النبي اذا كان من التفصيل والى
المختارين المفروضين الاحقير له فرضا ان كانت السببية ثمة للخيارين احتمالات ثلاثة الأول ان يكون

١٢ كلاهما بمعنى الأخي الثاني ان يكونا بمعنى المختار الثالث ان يكونا جمع خير هذه احتمالاتها الظاهرة
 فاما مطلق احتمالها العقلية فيرتفع الى تسعة كما هو ظاهر لكانا نقصر على الأخير من الثلاثة الظاهرة
 لكونه احوج الى البين وامكان فهم ما سواها بالقياس الى بينا فنقول لفظ الخي في هذه الاحتمال
 جمع ٣ لما كان جمعا نكرة محتمل ان يراد بكل واحد او جمع متعدية فله على تقدير كون من التفضيل اربعة
 احتمالات الاول ان يراد بكل واحد من الخيارات جمع واحد واربعه احاد اما الخي الاول فهي كون
 النبي ٣ خير من بني هاشم وخير من قرشي وخير من العرب ٣ خير من بني ادم واما الخي الثاني فهي
 بنو هاشم وقرشي والعرب بنو ادم واحاد الخي الاول موزعة على احاد الخي الثاني الاحتمال الثالث
 ان يراد بكل منهما خيارا اربعة واحاد الخي اربعة ههنا اربعة ههنا مجموع الخيارا اربعة
 الخي الاول من الخي الاول فهو النبي ٣ بالنسبة الى بني ادم لان له خيرا واحدا بالنسبة الى النبي ٣
 هاشم وخيرين بالنسبة الى قرشي وثلاثة خيارا بالنسبة الى العرب اربعة خيارا بالنسبة الى بني ادم
 واما مصداق الخي الثاني من الخي الاول فهو النبي ٣ بالنسبة الى العرب لان له ثلاثة خيارا
 بالنسبة اليهم واما مصداق الخي الثالث من الخي الاول فهو النبي ٣ بالنسبة الى قرشي لان له خيرا
 بالنسبة اليهم وما فوق الواحد جمع واما مصداق الخي الرابع من الخي الاول فهو النبي ٣ بالنسبة
 الى بني هاشم لكن هذا على سبيل التغليب واما مصداق الخي الاول من الخي الثاني فهو بنو هاشم
 لان لهم خيرا واحدا بالنسبة الى قرشي وخيرين بالنسبة الى بني ادم واربعه خيارا بالنسبة الى الخلق
 واما مصداق الخي العربي ~~بالتسعة~~ بالنسبة الى الثاني من الخي الثاني فهو قرشي لان لهم
 خيرا ثلاثة بالنسبة الى الخلق واما مصداق الخي الثالث من الخي الثاني فهو العرب لان لهم خيرا
 بالنسبة اليهم وما فوق الواحد جمع واما مصداق الخي الرابع من الخي الثاني فهو بنو ادم لكن
 هذا على سبيل التغليب لان لهم خيرا واحدا بالنسبة الى الخلق نظير ما تقدم الا ان الاحتمال
 الاحتمال الثالث ان يراد بالخي الاول خيرا واحدا والثاني خيارا اربعة ونطبق الاول على الثاني
 اقا بالتبديل ومثال ذلك الى الاحتمال الثاني واما بتوزيع احاد الاول على جموع الثاني وعلى تقدير
 الثاني يصير التغليب منحصر بالخي الثاني الثاني الاحتمال الرابع عكس الثالث في جميع ما ذكرنا وهذه
 الاحتمالات الاربعة جارية فيما على تقدير كون من السببية الا ان المفضل من جموع مخدوف الخي

العرب ثلاثة خيارا بالنسبة الى

بلا عطف قياسا على اللهم ارحمنا والهم وارحمنا قياسا على يا الله امنا وارحمنا واللازم باطلا
 فالملزوم مثله بنيا الملازمة ترادف اللفظين في المقامين الجواب عن الوجهين على ما خطر لي ان ام في
 اللهم مقدمة للدعاء وما يجيء بعد انفس الدعاء لنا قرض مدفوع والقياس باطلا بطلان عطف
 الدعاء على مقدمة وجواز عطفه على مثله والناسخ في قولهم اللهم لا تؤتهم مدفوع من وجه اخر هو
 اخلاف المفعولين وقيل في الجواب عن الثاني ان ام لما صا كاجز لم يجز ان يكون معطوفا عليه انما
 قولر على نعمك والآنك قيل تقديره لنعمك علينا اقول لا حاجة الى ذلك بل على المقابلة اول الاستعلاء
 العقلي باعتبار ان الحمد وارد على النعم او غالب عليها استحقاقا او ادعاء ولم يقل انعمك ولا نعمائك مع
 اسببتهما بقوله الآنك كل من وجه بعد التسبب بالمفرد ولا اشعنا بكثرة نعم الله وصيرت ممدودة هذه
 الفقرة واحدا كالفقيرتين لا خيرتين وهي جمع نعمة بكسر التثنية اي ما ينعم به بل بفتحها مصدرا نعم بنعم والمراد
 بها النعم الظاهرة بقرينة تقابلها بالآلاء التي هي النعم الباطنة وهي جمع الى بكسر الهمزة وفتحها جمع
 كثرتها غير مسموع قولر خاتم انبيائك ان كان الخاتم بكسر التاء فعناظ وان كان بالفتح فمعنى ما
 يختم به العالم لما يعلم به او يراى به البرزخية كناية قولر وصحبه الاولى ان يقر بسكون الخا اسم جمع
 للصاحب لا بكسرهما مخفف حبا وصبا التثنية مرادك صحبه مع الايمان الباقى الى يوا لوقا قولر
 الى يوم لقائك الطرف ما متعلق باحد اصله واسم او بكل تابع تابع مفهوم من التابعين من حيث هو
 مجموع والمراد باللقاء على الاولين الحشر الصغر وعلى الاخير الحشر الاكبر قولر وبعد هو من الجها
 والغايات والمراد بالجها ظروفتها على جهة الشيء اي ما يقع بين حد نهايانها الى اخرها يحاذيها تسمية
 الدال باسم المدلول ولهذا لا تزداد بحسب المعنى عن ستة اقساما ان لا يتجاوز جهتها الستة عن الستة والمراد
 بالغايات ظروفتها عن الاضمة بحسب اللفظ وانما سمي غايات لان الغاية هي النهاية وتلك الظرف
 صان نهايات قيد النسبة الاضمة مجازا وقيل لانها لا تترك بعد كرمصدا فانصا اليه وفيه
 ما فيه ولا يبعد ان يطلو الغايات على الجها الستة في جميع احوالها لان كلامنا يدلل على غاية مرغبات
 الستة التماما كما لا يخفى والمراد من الغاية في قولهم من لا يبداء الغاية في المكان مثلا والى لانها نهاياتك
 مثلا انما هو هذا المعنى لا الفتا بارتكاب محاذير كارتكاب بعض المحققين ذلك لان الاضمة لا يبداء
 مثلا الى الغاية بعد تقيدها بالمكان وبالزمان والاضمة انبثا وبطرفها عموم من جهة ان المصدا الضمير

والفتح الزم من كسر في غير النعمة واصله الى كسر التثنية

اللفظة القول بكسرة على ان
 يكون المذموم الذي يستعمل في
 هو المعنى الذي يستعمل في
 على سبيل الاستعلاء
 الخا من اوله على سبيل الاستعلاء
 التثنية لا شئ اخر
 فيستبين
 الازم للمعنى المجازي مع
 المذموم فلا يجوز عليه
 لا كسر في قوله

شرح من قصة 2
 ادعاه واحده لله
 سررا الله

ع
 وهو نفس ترائد
 في لفظ سررا الله

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله



قول لطيف اللطيف لا يدركه البصر المراد منه ما لا يدركه بادر النظر لشبهه بالبصر في التوسعة
قول من جملة من المخرج لا من التميز كما توهم لأن التميز كما قال في س الاعطاء واصفرا التمر والمزج بحسب
 المعنى اللغوي وان عم كل شرح ذكر فيه المتن باسمه الا انه مصطلح في مزج مثل هذا الشرح **قول** هذا
 المقاصد واضح المسالك تهذيب الكلام تخليصه عن الحشو والروايد والمذهب ما بكسر الدال والفاعل
 الشرح اللام في المقاصد عوض عن ضمير الالفية والفاعل الشاسح واللام عوض عن ضمير الشرح او عن
 الالفية بنقدير الرابط واما بفتح الدال واللام عوض عن ضمير الالفية بنقدير الرابط او عوض عن ضمير
 الشرح واحسن احتمالاً الخمسة هو الاخير لا منغثا عن التقدير صيرة تقابله مع ما بعده غاية المنا
 فان لكل مجهول منعدم مع معلو يكون بالفتيل اليه لا زما مناسب ليست مع المعلوم المتعد لعد الفرق بين
 الفير يقين عند اتحادهما في جوهر المعنى فهو ما الابان يلاحظ الاول فاعل د والثنائي الا ان كان للظاوة
 ومصدقا الا في ضما الواجب نعم ولو ان المصدا على راي من قال انها غير مجعولة فان الثاني ضما عليها
 كالواجب الواحد الطيب والطاهر في الاول كالموجب الواحد المطيب والمطهر فانهم لك فلهذا قد بوز
 المراد من تهذيب الالفية بالشرح كما هو مضافا بعض الاحتمالات اظها كونها مذهب فلا يران ذلك اما
 تحصيل الحاصل او مستلزم للنص في فقراتها وكل انما وكلها غير واقع ولما كان المذهب والواضح
 نكرتين مضافتين للتخفيف في معمولهما صح توصيف النكرة بهما ثم ان اكثر النسخ لفظا واضح بدون
 واو العطف وهو مذكور في التماسيحين في كل زوج من واج او ضا الشرح متحد فراه في الاسمية
 والفعلية والوصفية الحقيقية والمجازية متخلل بالواو والعاطفة كما نراه فلا وجه لجلو هذا الزوج عنها
 ووجه العطف في بعض ضما الشرح وتركه في بعض آخر مما يظهر بالتأمل فتم **قول** الطالب لها في قوله
 اللام في قوله لها ولا يخاف ذلك للتقوية وهي معنى بين التعدي والزيادة احتج اليها في معمول الاوصاف
 لضعفها العمل **قول** لنكت المراد بها الرموز الدقيقة التي لا يدركها الا من تعمق ذكره **قول** من
 الشرح ناخيره عن قوله اليها الرغاية السبع تقديمه على الفاعل لوصل المبين المبين **قول** سميته
 يحتمل ان يكون من ضما الشرح وان يكون مستانفا ولم يقل المسمى لئلا يتوهم ان بعض الامثلة وضع اسم
 الشرح كما وقع في وضع اسما بعض الكتب **قول** بالبهجة المرضية المشان البهجة بالباء الموحدة تحتها
 وهي في اللغة بمعنى الحسن السوي قال الشيخ المحشي هي بالنون في اللغة بمعنى الطير في هذا اقر وفيه



الأول خمسة احاد وجموع والخيا الثاني ذو ستة احاد وجموع لزيادة الخيا من الخلق في الأول والخيا ١٣
 من التبعة في الثاني والمراد من الخيا الغير الزائلة الخيا المطلقة لا المتضافات لها غير زائلة عن التبعة و
 زائلة عن غيره والقاع في قوله فلم ازل للتفريع اذ من غير من عام شخص باختيار واحد و باختيار
 متعدده فهذا الشخص حيا مطلق من ذلك العام ابد الامتناع صيرة هذا الشخص مختارا منه
 بالنسبة الى ما تحت ذلك العام واعلم ان اعداد الخيا هي ما فصلنا اذ لم يرفع النكران على الشقين
 الاخيرين من الجواب الاول واقا اذ ان رفعه عليهم ما فريد الاعداد المذكورة عليه هذا المنقضى بما ذكرنا بقية
 على استخراج احكامنا الاحتمالات وهذا التحقيق من نظار اباكار لم يسبق اليه لافكار قوله
 وعلى انه تقدير لفظ على على الال للرد على الخاصة فان هذا من باب العامة واما لاف الخاصة فكما منهم
 استنباح ذلك عند الخاصة لمحدث مش معتبر عندهم بزم العامة وهو ما اسند الى التبعة من فصل
 بينه وبينه على لم ينل شقا ولم يعلموا ان هذا الحديث مصنوع عند الخاصة ودخول على على الال اكثر
 في الادعية المروية عن ائمتنا عليهم السلام على ان بعض الفضلاء قد فرغ على في الحديث بكسر اللام والياء المشددة
 على ان يكون الحديث ردا على الغلاة يعني من فضل بينه وبينه على ان يربط البيان يخرج عن مرتبة الخلافة
 الى المرتبة الالهوية كالغلاة لم ينل شقا ولا يبعد ان يريد بتقدير على رفع توهم كون هذا المصريح جملة
 مستأنفة او خالية على ان يكون قوله والى مبدءا والشراف بضم الشين خبره والمستكملين مقطوعا الى
 النصب قوله اي اقرار به المؤمنين الخ وعند اكثر الخاصة هم فاطمة مع الائمة الاثني عشر قوله
 بفتح الشين اقول ان قرأ المستكملين بالكسر لشرقا بالفتح مفعول له وبالضم اما كاك وصفه بعد صفه
 او مقطوع الى الوقع والنصب على حد المفعول وان قرأ بالفتح فالشرقا بالفتح مفعول لحد والجملة شقا
 وبالضم مثل سوا الاول من فاستودع الشارح فتح الشين لانه على هذا ابلغ في المدح قوله
 بانتسابهم اليه اي الى التبعة او الى الشرع المراد به التبعة كما في قوله في نظم ارجوزة الفقيه النظم في
 اللغة الجمع في الاصطلاح هو الكلام الموزون وارجو بضم الهمزة مجر من الشعر على ثلاث مسفعلات ولو
 تقريبا وكثيرا يطلق على ما على هذا البحر وتقدير النظم للاشياء الى ان الامتناع متعلق بالحديث لا بالادب
 وتقدير ارجوزة لفوائد الاول الى الاشياء الى ان ارجوزة جن من الالفية لا عينها لان البسطة وفوايح
 المقاصد ايضا منها الثانية الاشياء الى ان مجموع ابيانها راجح لا غير والاول ادرج في المستغافرة الثالثة

حاشية على قوله في التبعة في الثاني والمراد من الخيا الغير الزائلة الخيا المطلقة لا المتضافات لها غير زائلة عن التبعة و
 حاشية على قوله ولم ازل للتفريع اذ من غير من عام شخص باختيار واحد و باختيار
 حاشية على قوله فهذا الشخص حيا مطلق من ذلك العام ابد الامتناع صيرة هذا الشخص مختارا منه
 حاشية على قوله بالنسبة الى ما تحت ذلك العام واعلم ان اعداد الخيا هي ما فصلنا اذ لم يرفع النكران على الشقين
 حاشية على قوله الاخيرين من الجواب الاول واقا اذ ان رفعه عليهم ما فريد الاعداد المذكورة عليه هذا المنقضى بما ذكرنا بقية
 حاشية على قوله على استخراج احكامنا الاحتمالات وهذا التحقيق من نظار اباكار لم يسبق اليه لافكار قوله
 حاشية على قوله وعلى انه تقدير لفظ على على الال للرد على الخاصة فان هذا من باب العامة واما لاف الخاصة فكما منهم
 حاشية على قوله استنباح ذلك عند الخاصة لمحدث مش معتبر عندهم بزم العامة وهو ما اسند الى التبعة من فصل
 حاشية على قوله بينه وبينه على لم ينل شقا ولم يعلموا ان هذا الحديث مصنوع عند الخاصة ودخول على على الال اكثر
 حاشية على قوله في الادعية المروية عن ائمتنا عليهم السلام على ان بعض الفضلاء قد فرغ على في الحديث بكسر اللام والياء المشددة
 حاشية على قوله على ان يكون الحديث ردا على الغلاة يعني من فضل بينه وبينه على ان يربط البيان يخرج عن مرتبة الخلافة
 حاشية على قوله الى المرتبة الالهوية كالغلاة لم ينل شقا ولا يبعد ان يريد بتقدير على رفع توهم كون هذا المصريح جملة
 حاشية على قوله مستأنفة او خالية على ان يكون قوله والى مبدءا والشراف بضم الشين خبره والمستكملين مقطوعا الى
 حاشية على قوله النصب قوله اي اقرار به المؤمنين الخ وعند اكثر الخاصة هم فاطمة مع الائمة الاثني عشر قوله
 حاشية على قوله بفتح الشين اقول ان قرأ المستكملين بالكسر لشرقا بالفتح مفعول له وبالضم اما كاك وصفه بعد صفه
 حاشية على قوله او مقطوع الى الوقع والنصب على حد المفعول وان قرأ بالفتح فالشرقا بالفتح مفعول لحد والجملة شقا
 حاشية على قوله وبالضم مثل سوا الاول من فاستودع الشارح فتح الشين لانه على هذا ابلغ في المدح قوله
 حاشية على قوله بانتسابهم اليه اي الى التبعة او الى الشرع المراد به التبعة كما في قوله في نظم ارجوزة الفقيه النظم في
 حاشية على قوله اللغة الجمع في الاصطلاح هو الكلام الموزون وارجو بضم الهمزة مجر من الشعر على ثلاث مسفعلات ولو
 حاشية على قوله تقريبا وكثيرا يطلق على ما على هذا البحر وتقدير النظم للاشياء الى ان الامتناع متعلق بالحديث لا بالادب
 حاشية على قوله وتقدير ارجوزة لفوائد الاول الى الاشياء الى ان ارجوزة جن من الالفية لا عينها لان البسطة وفوايح
 حاشية على قوله المقاصد ايضا منها الثانية الاشياء الى ان مجموع ابيانها راجح لا غير والاول ادرج في المستغافرة الثالثة

حاشية على قوله في التبعة في الثاني والمراد من الخيا الغير الزائلة الخيا المطلقة لا المتضافات لها غير زائلة عن التبعة و
 حاشية على قوله ولم ازل للتفريع اذ من غير من عام شخص باختيار واحد و باختيار
 حاشية على قوله فهذا الشخص حيا مطلق من ذلك العام ابد الامتناع صيرة هذا الشخص مختارا منه
 حاشية على قوله بالنسبة الى ما تحت ذلك العام واعلم ان اعداد الخيا هي ما فصلنا اذ لم يرفع النكران على الشقين
 حاشية على قوله الاخيرين من الجواب الاول واقا اذ ان رفعه عليهم ما فريد الاعداد المذكورة عليه هذا المنقضى بما ذكرنا بقية
 حاشية على قوله على استخراج احكامنا الاحتمالات وهذا التحقيق من نظار اباكار لم يسبق اليه لافكار قوله
 حاشية على قوله وعلى انه تقدير لفظ على على الال للرد على الخاصة فان هذا من باب العامة واما لاف الخاصة فكما منهم
 حاشية على قوله استنباح ذلك عند الخاصة لمحدث مش معتبر عندهم بزم العامة وهو ما اسند الى التبعة من فصل
 حاشية على قوله بينه وبينه على لم ينل شقا ولم يعلموا ان هذا الحديث مصنوع عند الخاصة ودخول على على الال اكثر
 حاشية على قوله في الادعية المروية عن ائمتنا عليهم السلام على ان بعض الفضلاء قد فرغ على في الحديث بكسر اللام والياء المشددة
 حاشية على قوله على ان يكون الحديث ردا على الغلاة يعني من فضل بينه وبينه على ان يربط البيان يخرج عن مرتبة الخلافة
 حاشية على قوله الى المرتبة الالهوية كالغلاة لم ينل شقا ولا يبعد ان يريد بتقدير على رفع توهم كون هذا المصريح جملة
 حاشية على قوله مستأنفة او خالية على ان يكون قوله والى مبدءا والشراف بضم الشين خبره والمستكملين مقطوعا الى
 حاشية على قوله النصب قوله اي اقرار به المؤمنين الخ وعند اكثر الخاصة هم فاطمة مع الائمة الاثني عشر قوله
 حاشية على قوله بفتح الشين اقول ان قرأ المستكملين بالكسر لشرقا بالفتح مفعول له وبالضم اما كاك وصفه بعد صفه
 حاشية على قوله او مقطوع الى الوقع والنصب على حد المفعول وان قرأ بالفتح فالشرقا بالفتح مفعول لحد والجملة شقا
 حاشية على قوله وبالضم مثل سوا الاول من فاستودع الشارح فتح الشين لانه على هذا ابلغ في المدح قوله
 حاشية على قوله بانتسابهم اليه اي الى التبعة او الى الشرع المراد به التبعة كما في قوله في نظم ارجوزة الفقيه النظم في
 حاشية على قوله اللغة الجمع في الاصطلاح هو الكلام الموزون وارجو بضم الهمزة مجر من الشعر على ثلاث مسفعلات ولو
 حاشية على قوله تقريبا وكثيرا يطلق على ما على هذا البحر وتقدير النظم للاشياء الى ان الامتناع متعلق بالحديث لا بالادب
 حاشية على قوله وتقدير ارجوزة لفوائد الاول الى الاشياء الى ان ارجوزة جن من الالفية لا عينها لان البسطة وفوايح
 حاشية على قوله المقاصد ايضا منها الثانية الاشياء الى ان مجموع ابيانها راجح لا غير والاول ادرج في المستغافرة الثالثة

الاشارة الى ان ثانياً الالفية باعتبار كونها قبل العلية لغا للارجوة والأصل مضافاً لغيره
 لكن لا يظهر ان يكون ثانياً باعتبار كونها وصفاً للرسالة او تأوها للثقل الرابعة لاشارة الى علته
 المنسوب والمنسوبة اليه كما يتوهم ظاهراً فان الأول كل والثاني جزء ثم لما كان المقصود بالذات هيهاذا ذكر
 المستغنا عليه فهو لا يستعمل الا على محل في معنى على غير قياس فلا بد انما من القول بنصير الاستغنا
 معنى ما يتعدى في كالشروع كما اختار بعض المركبين وجعل ما بعده ظرفاً للاستغنا كما اختار الشيخ حيث
 لم يتعذر للنصير ويراد بكل النوعين ما قصد بالذات على سبيل الكناية ونحوها انما اظهر واحسن
 لهذا علماً اليه قولهم عدها اي عدة الارجوة والعدة جمع العدد ويحتمل ان يكون مصداقاً نوعياً
 اي نوع واحد من عدها الفاء الفان قولهم كل شطرنج شطرنج والمراد به هنا المصراع وهو
 المبتدأ من جنس المنطوق لانه هو الجوز الأول له قولهم اي مما تامل ما كان المقاصداً لكونه الجمع لمضاً
 مفيداً للاحتواء الالفية جميع مقاصد النحو وهذا بدعي البطلان فلا بد من صرفه عن ظاهره انما يتقيد
 مضاً منه هو قول المصنف في اواخر الكتاب نظراً على جل المهمات كما اختار المركب وبجعل المقاصد بمعنى
 المهمات التي هي مقاصد بها احتياج شديد واغنى عظيم كما اختار الشيخ حيث فترها بها لفظاً مؤثراً
 بالنسبة الى ما اختار المركب فاشاء الشيخ بهذا التفسير الى ذلك قولهم والمراد به هذا الجواب الى
 مقداره وان الالفية محتوية لمقاصد التصريف والنحو معاً فتخصيص حوائجها بالنحو فقط تخصيص لا يخص
 وحاصل الجواب ان المراد بالنحو معناه المشابه للمراد به المرافع لعلم العربية لكن في ضمنه يد الذين
 هما التصريف والنحو المشابه وقيل على السؤال والجواب عما ان الالفية لم تحتوي على مسائل التصريف الا
 مسائل عديده فلا وجه للحكم باحتوائها امها مسائله فنسقط السؤال والجواب بقول مثلثا هذا الكلام
 توهم انحصار ما اختار الالفية من مسائل التصريف فيا بعد قول المصنف التصريف وليس كذلك فان مسائلها
 من باب التناوب عن الفاعل الى اخرها مسائل نحو من جهة مسائل التصريف وليس مسائل التصريف
 عرفاً الا ما فيها والمراد بقوله التصريف فهو الاشكال الذي هو من علم التصريف لا نفس هذا العلم
 وكل ذلك ظاهراً في تصحيح هذا الكتاب في حق ما اجاب به الشيخ قولهم هذه الالفية اي لا ان
 المقاصد قولهم لانها الطالبيين اللام للتعليل او بمعنى الى الا فهاهم على الأول بكسر الهمزة مصد
 اي لانها هم الايضاً الى اذهانهم على الثاني فيفتحها بجمعهم قولهم من غوامض المسائل لفظاً من

اشتمل

التكليف وفيه حملان شتى لا يحتاج تصحيحها الى تكافؤ اربعة وتضمنت اربعة اذ كان في
 شرعا لما ذكره عن النبي خير القرون قرينة ثم الذين يلونهم لقرن يفتح القاف سكنون الا انه اهل زونا
 واحد وجه ذلك الخيرية القرب من التنازع الموجب لهولة الذين سرعة تروى المنزلة الى مدارج الحق
 واليقين **قولهم** وعرفنا لما تروى من تعظيم اصاغر اهل العرف لا كابروهم وشبابهم لشيوخهم متابعي
 المنقذتهم ودلالة كل من ينك الدليلين للشرع والعرف وعلى سببته تقدم العصر للافضلية الظاهر
 من سبق الكتاب قول وللفصيل الشايق عقلا لأن العلم والكمال يتبعكم من الشايق الى الاحق والعلية
 من حيث علة اشرف من العلول من حيث هو معلول وفيه تفاضيل الثلاثة فرب بعضهم بالثالثا ملقوا
 ايضا قول بقدير المبتدأ انما الالة من عطف الجملة على الجملة السابقة لا من عطف المفرد على المفرد
 لان الثالث يستلزم اعتبارا قوله بسنن في الفقرة الثانية والمقصود خلافا لما سيذكره التفسير القليل
 وايضا ان الجملة في مقام المدح او في مراتب الجملة الواحدة وان اختلفت معهما في المثال وتقدم
 لفظ ايضا لاشراك الثانية مع الاولى في المبتدأ **قولهم** لا تنفعا عيما الفقه واقفد في بداي قد
 في نظم مسائل الخوف انه اخبر علة المصنف والعلية الثانية نعمة ناشية من الاولى **قولهم** اي عطيا
 اشارة الى ان المشتبا بمعنى الموهبة **قولهم** من فضله اي لا يحسن تحقيقا **قولهم** اي زائدة الوفاء
 الكثرة مطلقا والزيادة هي الكثرة الاضحية في تفسير الزاخرة بالزائدة يوم اثباتها مستحقا التمسك لكن
 المطلوب زيد من الاستحقاق وهو غير ملائم النفس اللهم الا ان يقال المعنى ان زائدة على ما قد اعطانا الى
 الان في الدنيا **قولهم** الجملة خبرية ايرادها خبرية ليس للضرورة لا مكان ان يقول بدله واقتضى
 بل لفصل الحياء والتعظيم والاشارة الى حصول الظن به بعد حيث حكم بوقوع جرمه والموافقة مع الحمل
 التبعي لفظا **قولهم** ليجب عليه داود فيه ان ذلك من خصائص النبي لكونه اشرف المخلوقين والواسطة
 للافاضلة عليهم فلا وجه لتقليده في ذلك **قولهم** اي في مراتبها العلوية بكسر الهمزة وتشديد اللام
 او بفتحها وتخفيفه على الاول ناهية للبالغة وعلى الثاني نهي عما لا يخصه من الله او اما كونه
 اشرا الى الاخرة بمعنى المناخرة والاضافة من جهة الموضوع الى لصفه فلا يخلو عن بعد المشايخ
قولهم هذا البشركج الكلام وشرح ما بينا الفقه المراد بشرح الكلام تعريفة بقوله ما بينا الفقه
 الاسم الفعل الحرفي لا الكلام المصطلح كما توفهم بكسر من كلام المصنف ومن كلام الله كجاء قال وهو لكم البلد

كذا
 الضمير
 في قوله

لأن مراد بالكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف في الكلمة المصطلح ويؤيد ما ذكرنا توصيفه بالثلاث ويجوز أن يراد
 إلى ذلك المراد بشرح ما يتألف منه ببناء أسماء وضعها زائها من حيث الأفراد والتركيب متباعدة بينهما
 الفسامة بعض منها إلى أقسامها وإثباتها مصدا القول واسم الفعل فأنما هو بالثلاث ولا بدع مكن
 الحرف من الكلام لأن بعض أنواع الكلام لا يتحقق إلا بحرف من الألف واللام والسين والهمزة وغيرها
 في بعض الأحوال كما هو ظاهر ومن فاجزئته فهاها بحسنه لنوعه قولهم معاشر الخوذين منصوب على
 الاختصاص ويجمع معشر المراد به هنا الطائفة واخر زب عن معاشر اللغويين الضمير بهن اذ الكلام
 عند الأولين مصداكلم وكثيرا ما يطلق على ما يتكلم به عندهم وعند الآخرين عتبا على المشتقا وهذا
 قالوا المصدا أصل الكلام ولعله اورد المعاشر جمعاً نصباً على اتفاقهم أصل هذا اليعرب والخلفاء
 في بعض خصوصيات قولهم على قطع الفم أي على شيء يقطع الفم التصويب وفيه قولهم فخرج به لسانا
 بلفظ فارقت فالتقارب الميزان على أن الجنس غير مخرج شيء فكيف هذا قلت قد اجاب بعض الفضلاء عن
 ذلك باختصاص تلك القاعدة بالجنس يكون أعم مطلقاً من فصله وإما إذا كان أعم من وجه منه كما في هذا المثال
 فلا لزوم إخراج ما خالف الفصل في المعرفة والجنس بالجنس والحق في الجواب أن جنسية الجنس إنما هي باعتبار
 جهة الإبهامية وفصلية الفصل إنما هي باعتبار العينية فليس الحيوان مثلاً جنساً خالصاً إلا أن
 فصلاً خالصاً لا شأن لها على كلنا البهيمية ولا شأن ان الشيء غير مخرج من جهة الإبهامية فاحفظ ذلك
 قولهم من الدوال إنما خصوا المحرجة بالدوال إثباتاً لا خروجاً غيرهما بالطريق الأولى لأن الدوال
 أقرب إلى المعرفة من غيرها قولهم غيرية من القول قيل لو غيرها بالقول لزم الدور لا هذا الكلام في قوله
 القول ثم أقول قوله والقول عمن ببناء الحكم القول لا حمله كما هو الظاهر في دفع الدور وحاصل الكلام في هذا
 المقام أن القول مشترك لفظي لكنه جنس قريب باللفظ جنس بعيد لكنه ليس مشترك لفظي استعمالاً المشترك
 اللفظي في التعريف لا قريبه جلية كاد أن يكون معيلاً واستعمال الجنس البعيد من شأنه التعريف
 بنما حقيقة المعرفة فاستعمال كل منهما باعتبار وصفه الثالث يرجع من الإبهامية وصفه الأول لكن
 استعمال اللفظ مع وجود هذا التعارض يرجع لأن دفع الضرر بهم من جلب النفع ولهذا اتخذا المصنف في
 الألفية المؤخر تصنيفها على الكافية فان النظر للأخلاق من السابق قولهم لا طلاق على الراي الخ
 أي لأن القول مشترك لفظي بين اللفظ المستعمل وبين الراي بين الاعتقاد والراي الموضوع للقول بمعنى

خلال
الأسبوع

مجلس

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بعد التكميل بكونه علة الية منه وبيده وظهر ان سكوت المصنف في هذا الموضع فانهم

الناظرين الى اعتبار الاستحسان الامور فهو اخصر الاعطاء قولهم جنس من قبل هذا ممنوع مما سبق ١٩
من اطلاق على الراي والاعتقاد اقول قريبا نحن بعد باعينا القلة والكثرة في اشراك المعنوي
لا في اشراك اللفظي فالمنع قسطا قولهم اي منهم معنى يحصل السكون عليه على قولهم بفتح هذا
لان السكون على المفيد وغيره لا يعد في العرف صحيحا او فاسدا او ممنوعا بل حسنا وقبيحا وقولهم
عليه اي على لفظه والمراد بالسكون على السكون على لفظه عن لفظه ما يتعلق به على لاسم الفعل
اشارة الى ان الاعتبار حسنا بالفعل من غير اشتراط دام فيه لكن بشرط بقاء السكون عليه بخلافه من دون
زيادة عليه نقصا عنه والمراد بالمسكون عليه قولهم تكلم به قبل السكون بالمسكون عنه ما لم يتكلم به
فمستعلقان المسكون عليه بالسكون اعم مما تحقق في ضمن التكلم بلفظ غيرهما او لا في ضمنه ولا يخفى
على من ذوق سليم ان للتكميل بحد لو وصل التكلم به اليه والى ما فوقه يحصل السكون عليه غير مستعلقا
وهذا الحد هو المعبر عنه بطرف الاستناد وما قرنا اندفع اشكال قوتى ربما يورد في هذا المقام وهو ان
المراد بالمسكون عنه انما بعض ما يتعلق بالمفهوم او جميع ما يتعلق به فعلى الاول يصدق التعريف على كل
قول تكلم به مفيد ام لا يحصل السكون عن بعض ما يتعلق به لكن هو المسكون عليه مطلقا وعلى الثاني
لا يصدق التعريف على لفظ مفيد موجودا وان يكون المفيد مما لا يفر له اصلا لان متعلقا المفهوم كان
يكون غير متنا وحصل السكون عليها موقوف على ذكرها اذ لنا ان نخش اشقا ثالثا هو ان المراد بالسكون
عما يتعلق بالمسكون عليه هذا اخص من الشيء الاول ثم نقول للمسكون عليه جذا الى خوفنا فانهم قد
فاندقوا بالصنفا حقيقيا وليعلم ان الاوضح في تعريف اللفظ المفيد ان يقال انه لفظ مفيد بمعنى
عادة ان يفيد المتكلم بالذات وينظر الخاطبك قولهم والمراد سكوت المتكلم هذا هو الصواب
وهذا الرئيس القليل ما سنده على القولين لاخير قولهم وقيل السماع وقيل كليهما اي
السماع وسكوت كليهما مما يورد عليهم ان قول المتكلم المراد لانها تفسر الاستناد فقط لا اذا قيل
قائم لفظ مفيد جدا مع عدم حصول السكون الخاطبك عليه لو اذ فهم بعض المعلقان من هذا المتكلم
يورد عليهم انما قيل من ان الخاطبك المفيد لا يحصل سكونه عليه اذ لم يسمعه سماعا صحيحا مع اللفظ
مفيدا لان اعتبار سكون الخاطبك فيه اذ بعد الاستماع الصحيح لا ما قيل من ان كلام السامع مفيد
مع عدم حصول السكون الخاطبك عليه لان عدم حصوله انما هو عن جواب لا عما يتعلق بالسؤال اي شيكيله

فان لفظه انما هو السكون
والاستناد الى سكونه
فانقول بخلافه لا انما هو السكون

اشارة
الى جوابه الكمال
اداء اوله وما اخره من
يقول ان سكون ان المراد بالسكون
بما سكت عن بعض
ينبغي ان يكون

المفيد لكن
لا يشهد ان السكون
غير صحيح بل يتحقق

فحينئذ سكونه غير صحيح
بعض ترجم من غير صحيح فاجاب
الرجح الامر بالاسول لما وجد المذكور
اول صدق بغير حسن السكون عليه غير متحقق
بغيره في الامور لا بغيره حسن السكون
واما ان يقول في تفسيره سكونه غير بدلي
تخصيص المتعلق بمتعلق السكون
بالم يذكر اصلا فان ذكر صدق عليه ايضا
بغيره من امره كذا في هذا
يندفع ان كان اوله ثم يرد

الاشكال الثاني
انما فان امره
اصلا

فد يحسن
السكون فيها اولها
هذه لم يذكر في الاخرى
الاستناد الى اسن فانهم

قول كان قام مثلاً اتمثالاً بالكلام والكلان خروج الاقرب شبعاً مخرج الابعد بالظن والاول
دون العكس وقوله مثلاً تعميم للخروج **قول** واستثنى منه اي من الكلام **قول** فما لا يحمله احد كان التقا
اخلفوا في ان الكلام هل هو موضوع للمفيد بالمكان والمفيد بالفعل فما لا يحمله احد على فرض
تحققه في الخارج اخل في افراد الكلام على الاول وخارج عنها على الثاني ولا يبعد ان يكون موضوعاً
للمفيد بشرط الافادة ويؤيد بالمفيد المفيد لك وعلى هذا يخرج قول التام والشاهد عن الكلام بالمفيد
من غير حاجة لذلك في قول المصن كاستنم **قول** كغيره الظرف متعلق بقوله لم يصحح الضمير للمصن
لا للخروج لا بقوله يصحح او فعل كضمير لا حدهما وذلك لفظه بانه تاقل **قول** ان ليس لنا اه هذا
المحصر صحيح بناء على ان الكلام موضوع لما يشترط بين افراده الموجب لا الممكنة مطلقاً **قول** وهو
غير كالمركب حقيقة ما ركب مع غيره وكثير ما يطلق على مجموع الاجزاء تسمية الكل باسم جوده كانه
هذا المقام الا ان يراى الوصف السببي اي مركب بعضه مع بعض فانه محمول على المعنى الحقيقية **قول**
واشار الى اشراطه وجعلنا ان التقدير بقوله لله استنم تقا الله عن التوهم شبهه علواً كبيراً
وفيه بحث لانه ان اريد به لفظ استنم الواقع في القرآن فليس مفيداً لانه لم يقع في القرآن الا في موضعين
وليس فيهما كلاماً كما يشهد به النظر فيما وان اريد به ما لم يقع فيه فلا دلالة لكلامه على هذا ولا
الجواب عنه بان المراد هو الاول لكن الكاف للتشبيه وجعلت شبه نفس كونه مقصوداً الا غير الاول ان يكون
التقدير كقول في حين تكلم بهذا المصريح او كقولك حين خطبنا اياك **قول** اي مقصوداً يعني ان ليس
مرادهم بالموضوع في هذا المقام الموضوع مطلقاً بل في ضمن كل فردية الذي هو المقصود منه المعنى فانه
اقام مقصود كقول الشاعر المراد منه معنى او غير مقصود كقوله غيره كالتام ونحوه من باب تسمية الخاطر
باسم العاقل وعلى ما ذكرنا ليس كالمفسر بالفتح مع حرف التفسير خالياً عن الفائدة **قول** ونحوه كالمفسر
عليه والمجتموع والسكران ومن اراد بقوله نفس اللفظ **قول** ومن اراد به جعل ذلك عادة في التثنية
غلط لان التعريف يستلزم الوضوح وفهم الحكم من المثال في غاية منتهى الاشكاله على احكام شتى لم يعلم
انها هو المقصود **قول** بالتشابه جعل استنم مثلاً في التثنية اي غير ان التقدير عند احد التقديرين
الذين ذكرناهما سابقاً الاول كما هو الاول **قول** وقيد في التثنية اي اعترض على هذا التقيد
بانه مستلزم للخروج مثل هاتين الجملتين من قبل المفيد بعد حسن سكون المتكلم على مفهومه بالبدن ذكر

في كما قد خرج

ما يتعلق بها أقول جواباً أن المراد بالمفيد فاعل الأداة لا كل ما يتوقف عليه الأداة وبالمسكون غلبة ٢١
 دخل في فاعليتها لا مطلقاً وتلك مفيدة بهذا المعنى وأما العلم بالشرط والموصوف مثل كالأعمال بوضع
 اللفظ المفيد في شرط الأداة ولا يخفى الفرق بين الفاعل والشرط وأما المفيد المعبر عن الكلام فهو
 فاعل الأداة مع جميع ما يتوقف عليه الأداة المراد وقد ظهر بما قرنا أن مثل خبر زيد في الدار
 مجموع هو الكلام لا المسند فقط كما يظهر من حيث بعضهم أن الكلام هو المفيد عند الأفعال حسن
 التكوين لا المفيد مطلقاً وذلك ظاهر من تفكير في الغرض الموضوع لأجله الكلام قول من يخرج المقصود
 لغير المراد بالغير الكلمة أو ما لا انفال عليه وحده أن هذا التفسير يخرج من كونهم الوجه لزيد إذا كان
 لتوطئة قولنا أنا أكرمه قول من الحكم بقدر هذا التفسير لغيره من الأداة للأداة في انعطاف اللفظ
 والحرف على الاسم من عطف الأجزاء لا الجزئيات المحكوم عليه وهو مجموعها لا كل واحد منها الثاني
 للأداة إلى أن الحكم خبر لمخبر في الجملة خبر لقوله اسم لأن اسم خبر مقدم عن الحكم وذلك الظاهر من أن المراد
 الحكم على الثلاثة بالكلام لا بالعكس بعد انحصار الكلام المركب منها فائدة المركب من أكثر من كلمتين مطلقاً ولا
 يجوز أن يكون الحكم خبر عن قوله واسم أنه لا يجوز أن يختار عن النكرة بالمعرفة في غير الاسم منها وأعلم
 أن عطف الأجزاء أشكالاً وهو أن كل من تلك الأجزاء مستقل في المعنى فينبغي أن يكون مقصداً
 للحكم بالاستقلال وليس كذلك وإجابوا عنه أن العطف معتبر قبل أقول هذا مثلاً لدخول تنوين التثنية في
 تلك الأجزاء فالصواب في الجواب ما خطر ببال من أن المراد بكل كائن تلك الأجزاء معاً بتقدير مقصود
 العطف لا عطف الجزئيات فافهم قول من يتألف منها الكلام وصف للحكم وهي كونها اجتزأ
 فيها التذكير والتانيث لا للاسم والفعل والحرف كما توهم وأما راجع التانيث فهي التانيث التي تألف
 الكلام من الكلمة اتقاء وبما عشتا جهته للتثنية لا الوحدانية والكلام لا مستغرق في هذا الوجه
 الأثر إلى أن المركب من الثلاثة ليس مطلقاً لكل بل نوع من أنواعه لا يتركب منها كل كلام فإن الكلام الواحد
 ليس كذلك كما المركب من الأسماء فقط أو من الحروف فقط أو المركب من غيرهما قول من
 لا غير هذا ليس معطوفاً على قول المصنف واسم ولا على قول الحكم بل على التفسير المحرر في قوله منها وعد
 إغارة الجاربتا على جوارزه عند ذلك لا بقوله ذلك لأنما نص على أن المراد اتقاء هو هذا المعنى
 معطوفاً على الأول وعند ذكره عقيب الأول قوله كاد أن يحصل أن يكون هذا التفسير

لا بد من العلم

الحكم

اللام في

كأنه قوله أما حديث الأصطفا قول عليه الاستقراء الاستقراء مشتق من القبرية أي الميخر القبرية و
 كناية عن الفحص قبل مشتق من القرائة وليس في قول تركه الأما على ما أشارت إليه ما رواه أبو
 الأسود الذي يلي عن مبر المؤمنين على ابن أبي طالب عليه السلام ونحن نذكره ثمنا حالك الامتد على ما وصل اليه
 فكرنا الفاتر وذهبننا القاصر فنقول رد عن ابى الأسود الذي يلي هو منسوب الى الديلم والمراد به ههنا
 سكان جبال دار المزن والجمع بالملة أنه قال دخلت على الامام على بن أبي طالب فرأيت متفكرا أي وجدته
 متفكرا أو ابصرته حال كونه متفكرا فقلت فيم بالبناء المشاة التحنانية تفكرا أي أمير المؤمنين يفتح الناء
 وحذف مثلها معلوما من التفكير وبعضها من التفكير والاول أظهر قال في السمع بلسانكم هذا الحسا
 أي غلطا والمراد به الغلط الواقع من حيث الأعراب فارتأى أن يصنع كتابا بهذا لا ينشأ علوة تبني عن الحسا
 الى التفكير اذ كل يوم فيوشان ويؤيد ما حكم عنه يوم خبر من عجزه الألهي وعجزه البشري هذا موقو
 سلطنته وسعته مملكته في اصول العبرية أي في قواعد تصحيح اللغة العبرية ومعالجتها الأصل وتوالت
 اربعة القاعده والدليل والظاهر والراجح والكتاب لما كان مطروفا لا أصول لا يلزم أن يكون محمولا
 على جميعها فقال له ان صنعت هذا احببنا أي بالتعليم بها فان تعلم سبب حروف الأرواح بالاختلاف
 من اللحن الذي هو كالموت في بقايا فينا هذه اللغة بسبب هذا الصنع والآلة نصرت بلأحق اللحن الحاذق فيها
 بمرد الدهور ثم أتيت بعد ثلثة ايام فالتقي بالصيغة مكتوبة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام والمراد
 بالكلام ما هو المصطلح بين النحاة على أن يكون هو ما قلنا في هذا الكلام بمعنى ولا يبعد أن يكون المراد به
 اللغوي أي ما يتكلم به كلاس وفعل وحرف أي كل اجزاء مجموع افراده فلا ينشأ كون اجزاء بعض افراده
 بعضها منها فالاسم ما انتبأ عن المسمى أي المعنى الذي يكون ملحوظا بالذات للذات فيخرج الحروف لأن
 معانيها ملحوظة بالغير للغير ابدأ وكذا الأفعال لأن بعض اجزاء معانيها قد يكون ملحوظة بالذات كما في
 الضمير بشر والفعل ما انتبأ عن حركة المسمى أي عن وصف يقوم بالمسمى كالحركة للتحرك ولا ينشأ
 ملحوظ بالذات للغير لكن هو المسمى والحرف ما انتبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل أي ليس بمعنى اسم ولا بمعنى فعل
 وهو المعنى الملحوظ بالغير وما الملحوظ بالغير للذات فلا معنى له فظهر وجه تخصيص الأنواع في التثنية
 قال في تتبعه أي تتبع ما في هذه الصيغة حتى يظهر لك اقسامها واحكامها وفيه يظهر ما سبب لك
 وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابى الأسود ان الاشياء أي الفاظ العرب ثلثة ظاهري ظاهر فم المعنى مندر

كأنه قوله أما حديث الأصطفا قول عليه الاستقراء
 كناية عن الفحص قبل مشتق من القرائة وليس في قول تركه الأما
 الأسود الذي يلي عن مبر المؤمنين على ابن أبي طالب عليه السلام
 فكرنا الفاتر وذهبننا القاصر فنقول رد عن ابى الأسود الذي يلي
 سكان جبال دار المزن والجمع بالملة أنه قال دخلت على الامام
 متفكرا أو ابصرته حال كونه متفكرا فقلت فيم بالبناء المشاة
 وحذف مثلها معلوما من التفكير وبعضها من التفكير والاول
 اي غلطا والمراد به الغلط الواقع من حيث الأعراب فارتأى أن يصنع
 الى التفكير اذ كل يوم فيوشان ويؤيد ما حكم عنه يوم خبر من عجزه
 سلطنته وسعته مملكته في اصول العبرية أي في قواعد تصحيح اللغة
 اربعة القاعده والدليل والظاهر والراجح والكتاب لما كان مطروفا
 على جميعها فقال له ان صنعت هذا احببنا أي بالتعليم بها فان تعلم
 من اللحن الذي هو كالموت في بقايا فينا هذه اللغة بسبب هذا الصنع
 بمرد الدهور ثم أتيت بعد ثلثة ايام فالتقي بالصيغة مكتوبة فيها
 بالكلام ما هو المصطلح بين النحاة على أن يكون هو ما قلنا في هذا
 اللغوي أي ما يتكلم به كلاس وفعل وحرف أي كل اجزاء مجموع افراده
 بعضها منها فالاسم ما انتبأ عن المسمى أي المعنى الذي يكون ملحوظا
 معانيها ملحوظة بالغير للغير ابدأ وكذا الأفعال لأن بعض اجزاء
 الضمير بشر والفعل ما انتبأ عن حركة المسمى أي عن وصف يقوم
 ملحوظ بالذات للغير لكن هو المسمى والحرف ما انتبأ عن معنى ليس
 وهو المعنى الملحوظ بالغير وما الملحوظ بالغير للذات فلا معنى له
 قال في تتبعه أي تتبع ما في هذه الصيغة حتى يظهر لك اقسامها
 وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابى الأسود ان الاشياء أي الفاظ العرب

هذا القول لا ينافي مع قوله في عطف الناطق اه هذا اذا فعل او مضى مبتدا لقوله لا

روية اخرون كرها لا يناسب هنا قول في عطف الناطق اه هذا اذا فعل او مضى مبتدا لقوله لا
 لا لقوله اشعنا لكونه مكنوياً بالالف قوله لكونه علة للعلل على الاول وعلة للمعلول بعد ان يقيد بعلة
 على الثاني ولما ذكر بعض الشارحين هذا التمكن في هذا المقام واورده عليه لا معنى للترجيح
 والحق انهم بمعنى الواو وتبديل به ليجرد الضرورة فاشنا الشارح بهذا الكلام الى جواب لا يرد المذكور
 بان المراد بالترجيح اتمامه والترجيح بحسب الرتبة لا بحسب الترتيب والمكان يستعمل في التفسير والترجيح
 في الترتيب من هنا شاي لا استيعافيه وقد قيل بئنا الجواب المذكور على ما هو المشتمل من عطف
 المعطوفات باسرها على امر واحد واما على ان يكون كل منهما معطوفاً على ما قبله بل واسطة فلا
 غير مدفوع بما ذكرنا قول نعم هذا المقابل المخصوصا مطلقا للترجيح في الترتيب الكامل الذي هو بين
 الصالح لكل من طرفي الاستثاء وبين الممتنع عن كل منهما اي بين الاسم المحرّف ليس كذلك فان من الترخا وهو
 بين الصالح لطرف الاستثاء وبين الممتنع عن كل من طرفيه اي بين الحرف وبين كل من خوبيه المراد ههنا
 الاشعنا بهذا وهو حاصل على كلا المذهبين غاية ان العطف الفاعل بالواو ومخلافه هذا الاشعنا
 قولنا عاقبة المراد بالوصف والاسم الفعل لما ذكرنا فلا اشكال في اننا ضمير قوله وبنها متشبهه
 وللناظر في هذا المقام كمالا في هبة لا فائدة في ذكرها قولنا ثم الكمال ما ذكرت المركب من الثلاثة
 ههنا بالكلم ولم يعلم من هذا الكلام منحصر بذلك كما قد توهّم من تقدير التثنية لفظ هي ام لا اشاعها
 القول الى ان له انواع شتى وعطف بلفظ ثم اشكال في ان ذكر هذه المسئلة لا يقتضي تلك المسئلة لا
 وبالذات قولنا على الصحيح مقابل الصحيح مذهب جعله جملة الكلمة وبيان الجمع على هذا النوع
 لم يبعد عنهم بآية وصف بالمدرك في قوله تعالى اليه يصعد الكلام الطيب يؤيد استعماله مع هذا
 الاجناس مع احاطتها في التفرقة بين ما بالباء قولنا اسم جنس مع اسم الجنس فواضع للمصيبة المظلمة
 واطلق على الكثير القليل الى الواحد ان كان افرادها والى الثلث ان كان جمعا فان قصد منه الواحد
 او مجرد نهايته واحدا والى اسم جنس واحد على الجنس وواضع للمصيبة الذهنية والتكرار المقابلة
 لاسم الجنس فواضع لغيره غير معين للمصيبة والتكرار المقابلة للمعرفة ما دل على شئ غير معين مطلقا
 واذا ثبت ان الكلام اسم جنس على اسم الجنس المجمع على اطلاق على اكثر من فرد واحد متحد في النوع او متخلفا
 علم ان له انواع شتى والمذكور شيئا واحدا قولنا في هذه كلمة الضمير راجع الى قولنا اسم فعل

هذا القول لا ينافي مع قوله في عطف الناطق اه هذا اذا فعل او مضى مبتدا لقوله لا
 لا لقوله اشعنا لكونه مكنوياً بالالف قوله لكونه علة للعلل على الاول وعلة للمعلول بعد ان يقيد بعلة
 على الثاني ولما ذكر بعض الشارحين هذا التمكن في هذا المقام واورده عليه لا معنى للترجيح
 والحق انهم بمعنى الواو وتبديل به ليجرد الضرورة فاشنا الشارح بهذا الكلام الى جواب لا يرد المذكور
 بان المراد بالترجيح اتمامه والترجيح بحسب الرتبة لا بحسب الترتيب والمكان يستعمل في التفسير والترجيح
 في الترتيب من هنا شاي لا استيعافيه وقد قيل بئنا الجواب المذكور على ما هو المشتمل من عطف
 المعطوفات باسرها على امر واحد واما على ان يكون كل منهما معطوفاً على ما قبله بل واسطة فلا
 غير مدفوع بما ذكرنا قول نعم هذا المقابل المخصوصا مطلقا للترجيح في الترتيب الكامل الذي هو بين
 الصالح لكل من طرفي الاستثاء وبين الممتنع عن كل منهما اي بين الاسم المحرّف ليس كذلك فان من الترخا وهو
 بين الصالح لطرف الاستثاء وبين الممتنع عن كل من طرفيه اي بين الحرف وبين كل من خوبيه المراد ههنا
 الاشعنا بهذا وهو حاصل على كلا المذهبين غاية ان العطف الفاعل بالواو ومخلافه هذا الاشعنا
 قولنا عاقبة المراد بالوصف والاسم الفعل لما ذكرنا فلا اشكال في اننا ضمير قوله وبنها متشبهه
 وللناظر في هذا المقام كمالا في هبة لا فائدة في ذكرها قولنا ثم الكمال ما ذكرت المركب من الثلاثة
 ههنا بالكلم ولم يعلم من هذا الكلام منحصر بذلك كما قد توهّم من تقدير التثنية لفظ هي ام لا اشاعها
 القول الى ان له انواع شتى وعطف بلفظ ثم اشكال في ان ذكر هذه المسئلة لا يقتضي تلك المسئلة لا
 وبالذات قولنا على الصحيح مقابل الصحيح مذهب جعله جملة الكلمة وبيان الجمع على هذا النوع
 لم يبعد عنهم بآية وصف بالمدرك في قوله تعالى اليه يصعد الكلام الطيب يؤيد استعماله مع هذا
 الاجناس مع احاطتها في التفرقة بين ما بالباء قولنا اسم جنس مع اسم الجنس فواضع للمصيبة المظلمة
 واطلق على الكثير القليل الى الواحد ان كان افرادها والى الثلث ان كان جمعا فان قصد منه الواحد
 او مجرد نهايته واحدا والى اسم جنس واحد على الجنس وواضع للمصيبة الذهنية والتكرار المقابلة
 لاسم الجنس فواضع لغيره غير معين للمصيبة والتكرار المقابلة للمعرفة ما دل على شئ غير معين مطلقا
 واذا ثبت ان الكلام اسم جنس على اسم الجنس المجمع على اطلاق على اكثر من فرد واحد متحد في النوع او متخلفا
 علم ان له انواع شتى والمذكور شيئا واحدا قولنا في هذه كلمة الضمير راجع الى قولنا اسم فعل

القول والاضحى غره
 في الالفاظ حق كذا في
 اللفظ في تقديره الى اللفظ
 الاسم للفظ انتهى واول هذا في
 باب حيز الله في اعني هذا في
 اللفظ وان اللفظ الى اللفظ
 واعني اسم اللفظ في اللفظ
 كما في قوله وانشر الفورية

[illegible]

اول الارضاع في

[illegible]

ان رتبة الكلام والكلمة والكلمة
 ايها فقط فبقية ان يكون
 العذر الثاني وان يكون
 ايها والكلمة والكلمة والكلمة
 فبقية ان يكون
 كقولك ان يكون

تجاوزها بخلاف الاخر فانه نص في الاخير قول اي يطلق على كل منهما بمعنى القول للثلاثة عن
 الكلي لا مرعوم الكل ولا يخفى عليك ان المراد بالثلاثة مصداقاتها فاما الفاظها فاذ خلط في مصداق
 الكلمة قول ولا يطلق على غيرها اي من الدوال وامثالها قبل يلزم من كل هذا ان لا يكون المركب الشا
 الغير الكلامية والمركب من الكلام والكلام والكم قولا لنصته عدم التجاوز مع انها من القول او المراد
 بالغير ما يغاير عن الشيء لجزائه وما يركب منه ما يغاير عن الشيء فقط فلا اشكال ويؤيد ما ذكرناه
 لم يقل على غير اي على غير كل منهما اشارة الى ما ذكرناه من العجائب في هذا المقام ما قيل ان هذا الكلام
 لم يتوثر ان القول يطلق على الراي والا علقا حيث لم يتفطر هذا القائل ان مراده بالقول المصطلح
 عندهم لا مطلقا واعلم ان هذا الكلام والكلمة عموم من وجه كذا بين القول وكل من الثلاثة الاخران لم يطلق
 اللفظ على المنوي الا عموم مطلق وبين الكلمة وما شق القول بتاين قول في اللغة متعلق بقوله
 كثيرا لا بقوله يقصد فالمعنى يقصد كثيرا في اللغة وقليلا في الاصطلاح لانه لا يقصد في الاصطلاح
 اصلا ويؤيد هذا قوله وهذا من باب قسمية الشيء باسم جزئه ففايدة هذا القيد هي اشارة الى ان
 التقليل المستقيم كلام المصداق قول كقولهم لا اله الا الله المناسبة بقوله الضمير الى
 او باب الاصطلاح لما عرف قول في علامته كل العلامة ما ينبغي وجوها عن وجوها علمها
 غير منبث عن علمه قول من الاسم والفعل والحرف الاسم اصله وهو كبحر من السمو اي العلو وحذف لامه
 عوض عنه اوله هزة الوصل بعد اسكان واو واجرى الاغراب على عينه لكون لامه منسبة او منقسم
 كالضرب بمعنى العلامة حذف فاءه وعوض عنه الهزة سمى الكلمة المخصوصة اسما سموها على اخويها او
 لكونها علامة مستماتا والفعل بمعنى الحدث وسمى الكلمة المخصوصة فعلا لاشتراكها على الحدث والحرف
 بمعنى الطرف وسمى الكلمة المخصوصة حرفا لكونها في طرف عن اخويها حيث تقع كمال الاستنباط قول
 لقبوله الاستنباط هذا التعليل للاستنباط وهو من علة الاستنباط لان غاية ما يدعى عليه هذا هو كذا
 في الشرف قول بطرفية اي بواسطة قبوله طرفي قول واحتمالهما اليه عطف على قوله استنباطا
 وهو من اخير علة الاستنباط قول بالبحر المراد منه المعنى المصداق معلوما او مجهولا او ما يجزى على
 حذف فضاء اي بدخوله والمراد بالبحر عن امتاز الاسم عنه بل هو ما لا يلزم الدور وقس عليه حال
 بينا المميز ما شق الاستنباط لانه امر وثق لا يتوقف فهم الصلاحية له على معرفة الاسم وتميزه وكذا

ان رتبة الكلام والكلمة والكلمة
 ايها فقط فبقية ان يكون
 العذر الثاني وان يكون
 ايها والكلمة والكلمة والكلمة
 فبقية ان يكون
 كقولك ان يكون

٢٧
 التدا على ما حله الت قول لنساوله الكسبر بالحرف الاول ان يقول بدل الكسبر لان الكسبر لا يطلق
 على الحركة الاعرابية ولا على الحروف التي يجرها فيها يكون اعرابه بالحرف ولا على الفتح كما في الاينصر قوله
 فذكر حرف الجر شامل له هذا الكلام مشعر بان بين الجر حرف قد لا اعمو مطلقا كان على المصنف لا اشتقا
 نقله عنه بذلك ولا ينبغي ان يفتن بما سجا على نعم التشا والقو المطلق اتمامه وبين الاول والثاني اللهم
 الا ان ينادى النسبة بحسب الجواز لا بحسب الصدق قوله لان يراعى مذهبه لو قرئ يراعى مجهولا في
 مذهبا للتوثير فيجوز بالرفع صفه له وضمير المذهب المص وان قرئ بالافتتاح ضمير لنفس المص ولو قرئ معا
 كما هو الظاهر المذهب لا افتحا والضمير للمص لا غير قوله فتم لو جعله لان منها الاشارة الى التبعيض بعليل الم
 بان حرف الجر غير شامل للجر بالاشارة اللفظية ان هو غير حاصل بحرف الجر على مذهب منها الاشارة الى ذلك بان
 مراد عند شمول حرف الجر له ظاهر لان المتبادر من حرف الجر هو الظاهر منه لا المقدر منها الاشارة الى ذلك
 باحتمال تغير مذهب المص واعتقاد عند هذا القول ان المص اليه مجرد بغير حرف الجر ومنها الاشارة الى التبعيض
 مدعاه بان الاولوية للاختصاص والشمول للجر بالتبعية والمجاورة ومنها الاشارة الى ضعف الجواب عن الاعتراض
 بان المجتهد لا ينبغي ان يراعى مذهبا غير مذهبه منها ان كلامه من التعليل والاعتراض والجواب مشترك في الجواب
 الكفر والافتقار ومنها الاشارة الى احتمال الجمل ذكر في الاحتمال الثلاثة لكن هذا الوجه بعد التوقف
 والتوثير مشتق من التوثير اشتقاقا جعليا وهذا كالجبر والاحتمال الثلاثة قوله التمسك به اهل التوثير
 لا يراى اجل النظم وهذا الحظر عن تنوين الشرقة الغلة المحققين بكل من الكلام ان الثلاثة للفتحة والرفع والضم
 التمسك بالفتحة لا يراى في اليد عن ذنوب الغلة فيكون هو الخارج الى الافراط بحسبها قوله رخصه
 فون اه الحذف يكون جامعا وانما هو الخاص ما كان مانعا فقط وان يقول هذا الحذف مانع لشموله
 احد التنوين المندغم والمندغم فيه وثلاثة فون في لفسغا ويمكن الجواب عن الاول بان المنقوش ينقش باليد غير
 بانها فون في احد لفظا كانه الذي بعضهم كل مدغم عن التمسك بان المندغم ثوب خطا عدم شوق
 من المنقوش لا ينقش التون فقط فون لفسغا منقوش ينقش لا فون يقال ينقش فون لفسغا من السواد
 يقال المراد بقوله وحده حذو التنوين المخصوص بالاسم وبقوله فون اي فون في الاسم قوله التمسك هو مصد
 ناذي كفتال مصداق لقل قوله اي الصلاحية لان يتأكد ابقاء الجر والتنوين على ظاهرهما المسمى لانتها
 لالصلاحية لهما ولا يحذف الجر وحده التمسك على الصلاحية او مفعلة الصلاحية في الاولين موقوف على التمسك

٢٧
 ص ١٥
 ان يلع في استعمل النول انشله
 انما ومنه في الكلف الخربا بل انشله
 للاجزاء اوسر له لها وآه استعمله
 في ثول الحرف للامانة شوله
 كما وقع في العم والتم في العلق
 فبغيره جذا ولها صلا الجواب
 من مئة
 مفظا الدم
 عطف في الاشارة في قول العم
 بغير ان الله في الاشارة
 لنور كسرك حرف الاشارة
 للاستغراق استعمل في التبيان
 كانت معنوية في كسرك حرف التبيان
 الجواب في افتقار في قول كسرك
 بعضها في المعنوية
 فائدة التبيين الداخل في الاعلام
 للفتنة لا غير في كسرك الدر
 في خبر في سلا الافعال استعمل في
 كسرك في التبيين
 عطف
 لا يفتح على ان استعمل في الجواب
 بغيره مع الخوف في التبيين
 المنصوب من قوله فاعلم في

٢٨ جعلها ميمز المستنزه للذود وليس تم حرف البحر للأسم أكثر من نفس البحر لوجهه عليه قول بالبحر والكتاب

فحمله على الصلاة التي هي أكثر تمييزا ممكن لكونها في التدا امرادوقيا غير متوقفة على معرفة الاسم وفن

بالتفعل الجهول لقلة مؤنثه وعدم تعلق القصد بها علة له قيد ال بالدخول ونحو ما من الله ان السير

نفسه لا صلاح له ثم ارفع عينه حوله وخذلك للمتميز لم يبق الا سناشيه اذ لا معنى له فيها

الأصلاحيته فان وجوده في الاسم يعرف بالصلاحيته فانهم لك قولهم وان المعرفة التقييدية

لاخراج الموصولة كما صح به لا الزائدة لانها المعرفة صلتا كيدية لتستوفى تعريفها على ذيها و

غير ذلك قوله وما يقوم مقامها هذا اذ تعميم الالوة عليهم لها قول اى الاستحالة. يعنى ان

قوله مسند مصدره مبنى للمفعول الاسم مفعول والتائب عن فاعله بمفعوله الثاني المعد

انیہ بالی لامضو الاول المتعکایہ بنفسہ قولہ رای بکل من هذه الامور المراد بالکل ھینہنا ھو

الأفرد لا تستعمل مع من أساء بهذا البقيد في أن العطف في هذا المقام من عطف الخبر بآيات

الاجزاء لان التميز الكامل لا يحصل من تلك المميزات مطلقا والناقص يحصل من كل واحد كما يحصل

من مجموع فلا وجد رتبة الحاصل من المجموع وحمل العطف على عطف الأجزاء المذكورة هو قليل الوهم

والله اعلم بالصواب

من شأنه تلك المراتب قما اء انزل اعظم فوالله التي في الآيات والآية

الميرج من تلك ميراث قول في بعضا عن قسيمه فسر التميز المعنى باللازم اشارة الى انه من
اللفعل العاد تعاد القصد بقا عليه وقد بالظا في لئلا استه ١٣١ اريد به اللفظ الى اوله والعضه

عن بعض الأنصاريين قوله **الخصاصة** الظرف الأول متعلق بقوله **انحصار**

فان معرفة الاختصاص متوقفة على معرفة الاسم الجلاله توقفة في فنّه التفصيلية عامه في هذا

لاخصا المولى المذكور في معرفة الحق والاشياء والنور والباطن المخصوص بالاسلام والاشياء

اللا يختص به قوله فلا تدخل على غير اى على

لا يفرج عليه إلا محل الاختصاص على معنى الاختصاص أو الإتيان وحال الاختصاص على الحسنة لا المصدا

فأيدته هي الأمانة من قولهم فقولوا بالحجزة الفاء للتفريع على قوله ثم شرع في علامة

وَجِبَ تَفْرِيعُهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ الْعَلَامُ لَا يَلِيهِ إِلَّا الْعَدَدُ كَرِهِيَ عَمَّا فِيهِ مِثَازَةٌ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ

[illegible][illegible]

من ذلك كتر تلك العلامة ان يقتضيه نصيل مقام فمما ان اللفظ السامع الى تميز تلك الاصطفا بعضها ٢٩
 بعض في طلبه حصل بما اذا اراد على تميز مطلوبه فطلبه حصل لما اذا اراد ان يلتفت الى
 تميز تلك الاصطفا بتلك العلامة في طلبه حصل ام لا ولا يلتفت الى تميز تلك العلامة في طلبه
 انه حصل لما اذا يقتضيه لك المقام ان يجعل الالفة متعلقة بالبحر والتميز بالمبتدأ لان جعل كلاهما
 بالبحر والمبتدأ او بعكس الاول وهذا التفسير يحقن في ذلك تعرض من جعل البيت على غير هذا التركيب
 احرازه عن فنيست اضعيفه ونعمي انه لم يفسر هذا الكلام عن هذا الكلام الا عن افرافه وقوله مثلا
 وسلفه عن الاستقامة قول لا اسم متعلق بتميز هذا وجه الغرض هو قسوة التميز لكونه مبتدأ
 ومجتمعا ان تركيب هذا البيت شعرا حاصله من ان كلا منهما اما متعلق بالمبتدأ او بقوله حصل او
 بمقدور والصواب ما ذكره الشارح لما ذكرنا قول لم يفسر هذا ما دخله ذلك لم يقل مثال ذلك مثلا يتوهم ان
 المقصود بالذات شيئا التميز قول لم يفسر الله ان يفسر التميز جعل البسطة او لا مثلا في غيرها
 على ما يثبت كل امرئ بالانتماء لكل نوع من الجواهر مثال وهذا الكلمة المباركة مشتملة على مثال
 ذي الالام ايضا فانتمثيله على حده اما الوقوع كل تمثيل على حده واما احتمال كون الالام في الله جوهرا
 ما بعده موصولا قول لم يفسر وكل وجوه مثل التنوين ليعوض بثلثة امثلة اشارة الى انه اما عوض
 عن الجملة او عن المفرد او عن حرفي قول لم يفسر وام سفر في وان جلا طاقيا اسئل النبي وقال هل من يبر
 صيابة ام سفر فاجابة ليس من امر صيابة ام سفر على طبق لغيره قول لم يفسر غير الاسم ام يفسر
 قول لم يفسر على قوله هذا اقطع من يد ما اذكر فانه وتمامه الالام على قوله وان كنت عالما بازان او لم
 تفنن اوبله لفظ الالام في الموضوعين بتشديد الالام او اشعارا بنقله عن المعنى السري والقول لو كان كذا كان
 كذا على سبيل التميز والاذان جميعا في ذلك كغير من مواخر الشعر قوله تفنن من فاعل تفننوا المعنى الالام على ما
 قد قلناه من قوله لو كان كذا كان كذا مقنيا ذلك الخفية عما تنيد او علمنا ان قول لا يفسر في قوله
 سوا اللوم والخفية ما فان عرجم اوبله هذا القول بغير فيه قول لم يفسر وتسمع بالاسم المعبد
 الاصل تصغير معك بضم الميم وقد بدل الدال والياء منسوب الى معبد عن ان احدا جلا الله والله
 خففه الى عند التصغير ثم جعل على الرجل شاعر في الشعر فخرج رجل عن طرفة قطع لعل
 نخل كبري المعبد فلما قرأ المعبد شعر غيره من قول فقال الرجل هذا الشعر قليل اسم الرجل مستغنى بشفه

ابن ضمير وهو مشهور بالفتنة قد وصف قصا يوم ما عند من ذابن مما التئام ولم يره منذ قط فاحضر
 صغير الحجة فاحترق في نظره لصغر حيشة فقال هذا كلام فقال المعيد الرجال ليسوا رجالا بغير الحجة
 ان المرء باصغريه اذا قال قال باللسان واذا قاتل قاتل بالجنات اي بالجمرة وقيل المعيد علم لابن حمزة الحكيم
 فلما مات ابو وصف المعيد عند السلطان بانه حكيم عامل فاحضره السلطان فراه صغير الحجة فقال
 هذا القول وهذا الكلام صاعدا عند العرب مثلا لمن كانت قصته كقصه المعيد كثر الظان يكون تتمتع
 الرفع على الغناء ان المقدرة عن العمل كما قيل اذ لو كان منصوبا لم يتوا المقدم بوجه قوله بتا فعلت او بارهاها او
 الداخلة نظير ال فيما تقدم وكذلك في ايتا والتون وخصيتو حركة تاء فعلت باحد خصوصيتها الحركة تامة اي لا
 التلقظ به ولا دخل له مما في التميز فتعبد الله بالتفاعل اشياء الى ذلك ولا يخرج تاء التانيث الساكنة لما
 سند قوله وبما التانيث الساكنة بيا لما مثل له بقوله وانت واثارة الالة عطف على المصابقة
 مضى الاعلى المضى اليه داع على المركب ذلك لان التاء مشتركة لفظية بين المعنيين والمناسبات عطفية ومما كان
 لا ما ذكره المركب لا ينفع على مرئيه وترجم علم المتعاطي قوله وهو يوضحنا يوم الجمعة فيها اي فعل بالسناء
 او بالترخصه ونعمت اي نعمت السنة او الرخصة لوضوح تمام هذا الحديث ومن اغتسل فالتسل افضل
 والغرض عن التمثيل به الاشياء الى فعلية نعم بدليل يقول التاء الخاصة للفعل عليه ان بعضهم عم التسم
 بدليل قول من قال ما من نعم الولد حيث دخل البنا الحارة عليه اجمع عليه بان التقدير ما من يولد مقول في حق
 نعم الولد وكذا القول في نفس قوله وبه يتعلق هذا القول بغير المركب الذي جعل جملة منجلى فاعلموا
 لصيغة قوله فعل مبتدا والظرف متعلقا بمقدرا لان المقام مقام ان يقال ان الفعل منجلى ويتميز بما ذا لان
 الفعل المنجلى حاصل بما اذا كان وجه الدقة التسليم ولا حاجة بكون فعل مبتدا الى الوصف المذكور ان تقدير
 فعل سابق كما هو ظاهرا وقدم الظرف ليعيد المحصر باكد البطلان قول المركب قوله اقلن احضر الشهود
 قاله روية اوله اريد ان جاءت به املودا من جلا بليل اريد ولا تروى كماله معدودا اريدتكم امله
 اريدتكم اي طنتكم الهمة لانكار وفاعل جاءت غدا في المرة الخامسة المجردة في قوله اريدتكم امله
 كعصفور بالفارسية نريدك ومرجلا بالجمع المقنوعة المشددة وهو بالفارسية مؤنثا كرسد والبا
 المهملة اي ذريتها والبر وجمع بر كقفل شرب خط والتقدير هو يلبس البرد اعلى ان يكون هذه الجملة مع
 قبله خلاصا عن التضمير المحرر في به اقلن تقدير فان قلت بالبراء المذكورة ان قري احضر باقوامها ان قري

لا يوافق كيف يكون الغناء وكمال
 ان لم يبعد لانه غير صالح والمصدر
 كان ان بعضهم قال ذلك قال ال
 وبعضهم اعاد ال على وجه
 اتفق عليه

منه

احضر

محمدي اسلاي ايران

هذا هو الوجه في قوله لا يفتقر الى اشارة الى التوابع
 في قوله لا يفتقر الى اشارة الى التوابع
 في قوله لا يفتقر الى اشارة الى التوابع

احضروا وهو من الاحتياج للشرط اي اذ كانت تطلب منها اذن اقوامنا ان تأتي بالثبوت او بانوار التوابع
 على ان هذا الولد ولد لها وهل كنت في شك من ذلك مع وجوه هذه العلامات قولهم لانه ضرورة اي
 دخول التوابع على الاسم لا دخول التوابع لان التأكيد مقصور والضرورة اما مصداق فاعول بمعنى الفاعل
 والتاثير في زيادة المبالغة والتقدير لانه دافع ضرر او دافع امر في قولهم اي سوا الاسم والفعلي
 مطلقا فائدة التفسير دفع توهم كون الجمع الاسم والفعل المميزين بما ذكر فلا يلزم ان يكون نحو شاعرنا
 قولهم مشترك بين الامتاء والافعال المراد بكل من الاشتراك والاختصاصا ما هو صحيح حقيقة مطلقا لا
 التمس فقط فلا يرد ان ما يشترط في باب الاشتراك هل فلا حاجة الى الاعتذار قولهم في
 خبرها التي كتبت من هذا يجوز اي جمع هو في الاصطلاح عبارة عن المكان الجمعه ما يمكن فيه وقوله في خبرها اي
 في خبر جملتها قولهم قاله الرضا اي اختصاصا اهل بالفعل في الحالة المذكورة لا عند المنافاة قولهم لا يفتقر
 على اعراب الاول وبناء الثاني فحكمنا البعد عن طريق الشك عليه حق ما كان كذلك هو التقييم قولهم
 لشرف بالاعراب فان الاعراب اصل في الاسم الاصل بالفعل وهو اشرف من الحرف قولهم اي اي قبله ولغير
 التقييم يصلح ان يلى لان الصلاحية لا يفهم الا بالاول في تحمل عليها مع لزوم التجوز تطويل في المشاق قولهم
 اي يقع بعده اشارة الى تعيين الفاعل والمفعول حتى لا يتوهم عكس ما في الواقع وقيل اشارة الى المراد
 بالاولى ما يقع فاعله بعد مفعوله لا بالعكس ليس شيئا اذ الاول مصطلح في الاول قولهم الساكنة جمل الام
 العهد للذكرى المشقة الى تاء فعلك وان على اشارة الى الثابت فقط وذكر الاول من قبل نفسه قد
 من تقدير لفظ التاء قبل قوله انت والمقدّم المذكور فكان لفظنا ما ذكره من ان امكان الاشياء
 الاقرب يمنع عن الاشياء الا بعد قيل حله على اشارة الى التاثير لكون قدم الساكنة لفظا لفظا
 على المخاطب هو كما ترى قولهم وعنده ذلك يعني ان المراد بالتميز بالتاء الموضوع للماضى مطلقا لا
 ما استعمل في الماضى حتى تخيل كون التاء خاصة به بدخولها في نحو اذا وقعت الواقعة اما عند دخولها
 على نحو المضرب لولا العناية المذكورة فليس يحضر وانما كان مضرا لو كانت التاء خاصة به شاملة وليست
 كذلك ولو قال وعنده الماضى الموضوع للماضى لكان اخصر احسن قولهم المؤكدة في هذا التوضيف
 انشا الى ان اللام في التوابع المعبر بالذكر فيشمل نونه التأكيد فيخرج نون لاننا لم نعد كونه من جرائف
 هذا الفعل قولهم فعل الامر المراد به الامر مطلقا سواء كان باللام ام بد نون او بالياء فان كان مطلقا

في التفسير في حقيقة تقدير الاول ان
 مصداق ان اصلا في خبر
 في هذا وجه الوصف في نفس الت
 التي ما في شرف والآن في
 ان وصفنا شيئا اشرف على
 نحو ان صالحة اذا لم يكن في الاحسن
 ولو لم يكن عدم ان صالحة عارضا
 شرافة من جرائف

والمرحوف بوصف الاشرف
 اشرف من المرحوف وصف
 غير الاشرف من جرائف

مصطلح النكاح بطل كونه بالنون مع فهم الأمر خاصته له لوجوه في غير أيضا وحمل الأمر في قولهم انهم لم يلقوا
 ايجاد الشيء من الفعل على مخاطبة بعيدة فقلنا هذه النكاحات المركبة ان كانت من الخصائص الغير الشاملة كالمزاج
 الظاهر فاللازمة في الشريعة الثانية ممتنع وان كان من الخصائص الشاملة فيخرج عن فعل الأمر نحو ما قلنا
 مع انهما فعل على ما سبقت من المصنوع وليس ما ضيف من مضارعين فيلزم ان يكونا فعلا امر قلة النكاح الأول
 ونقول المعنى في متعلق الشريعة الثانية ما ينشأ فعل الأمر وهو كون الأمر في قوله والأمر فهو مما من
 انظر بواسطة النكاح الآخر فاللازمة ظاهرة قولهم مما يقبلها اخرار عما اذا قيل لبيك تصبرين
 استير المخاطبة بالمراد بالتصبر ونحو ذلك والمراد بما يقبلها ما علم ادخال الامر بالتوفيق سواء كان مع النون
 خال الفهم لا قولهم اي فهم الأمر تقدير المضاف الى استماع حمله على معنى فعل الأمر للزوم
 التناقض ولا على غيره بل تقدير هذا المضاف او ما يؤتى وهذا التقدير ولا لم يصح حمل غيره عليه
 قولهم بمعنى طلب ايجاد الشيء اخرار عن شيئا معانية من الجهول والطلب على نحو الاستعلاء وغير ذلك اللهم في
 قوله والأمر انشأ الأمر الأول وهذا الكيفية بتفسير التثنية عن تفسير الأول قولهم للنون حمل في الطرفين
 الأول مستقر في موضع الخبر والثاني لغو متعلق بمقدادى محل او محل وقيل بالعكس وليس شيء قولهم
 فليس بفعل قد هذه لوجوهين الأول ان لا يلزم كون الخبر جملة اسمية خالية عن ثلثا الثاني ان لا يلزم
 اولاً على تقدير ثبات ما ينشأ الشيء اتماماً وانفصالاً للشيء لاحد شيء اخر هذا كما اذا كان تنوين قوله
 بفعل عوضاً عن المضاف اليه كذا اذا كان المتمكن فان فهم الأمر منه منشا لكونه فعلاً غير امر ايضا فثبت
 كون المفهوم الغير القابل للنون ليس بفعل مطر واعلم ان الاعتبار بكل من الافعال الثلاثة امران ففي الماضي
 الدلالة بالوضع على حدث ماضٍ وقبول الثناء وفي المضارع الدلالة بالوضع على حدث حاضر والمستقبل
 وقبوله وفي الأمر الدلالة على معنى الأمر بالوضع قبول النون المشتمل على كلا الأمرين هو الافعال الثلاثة
 واما المشتمل على واحد منهما فله ستة اشياء لان اشارة النسبة الى الأمر قد اشارة المصير والتم اليها بقوله
 والأمر ان لم يأت وقابل النون آه واشارة بالنسبة الى المضاف قد اشارة التثنية واحدهما بقوله اذا ذلك
 والثنية بالنسبة الى الماضي قد اشارة التثنية الى واحد منهما بقوله او على حدث حاضر آه ولم يتعبر بالاشارة
 الباقيين لعدم وجوها قولهم الاسم آه الاسم مبتدأ خبر اما قوله معرب على ان يكون النون متعلقاً
 بما فيه من نايحة الفعل وجلة قوله منه معرب على ان يكون النون خبراً عن قوله معرب يكون من سبأ مبتدأ

على ما في المتن

لقوله معرف خير الثلاثة وسطها كما وجد الدقيق السليم المرام في هذا المقام قوله **عجبة** ٢٣
 متمكن في التفسير لبعض اشارة الى ان لفظ من التبعية في قوله متمكن وغير متمكن اشارة الى ان
 الى ان المعرب المبنى في ما يدين بالاسم ايضا الثانية انهما متقابلان غير متمكن اجتماعهما في اسم
 واحد من حيث واحدة الثالثة انهما غير متمكن ارتفاعهما عن اسم خلافا لما كان في المنصاة الثانية **قال**
 ثم ان تقابلها تقابل النقص اسواء اخذ مطلقين ومقيدين بالاسم وبالفعل اذ حقيقة المعرب
 ذو اثر بجلية العامل في اخر الكلمة لفظا او مقديرا وخفية المبنى وكيفية تمنع من الجلب المذكور
 لا تقابل الا بحاجات الساب وعد الملكة كما يتوهم من قيمة المبنى غير المتمكن ويتبادر من تعريفها بما
 اختلفت فيه وما لم يختلف في المشابهة بالحروف واللامتصاف به فيما اخذ مقيدين بالفعل فان هذه القيمة
 والتعريفات انما هي بالوانم ثم المتمكن انما هي القادرة من ممكن وبمعنى المستقر في المكان المكاني
 المعربين السامان المعرب كان قادرا على ان يحمل اخره مطلقا بالحواعل ولا انه مستقر في اصل وقاعد
 التي هي الاعراب قس على حال غير المتمكن مع المبنى قوله **خارجا على الاصل** اشابهة بقوله على خلا
 الاصل الى وجه تقابل المص المبنى ومن المعروف رجوعا الى الشيء على صله بعد العلم بكونه صلا لا بجمعا
 الى تقابل بخلاف خلا في الاصل والاصل بمعنى القاعدة وانما كان قاعدة الاسم ان يكون معبرا لا انه متو
 للعتا المقضية للاعراب قوله **وبعضه** الاخر اشابهة بقوله الاخر الى ان لبتا مغايرة للاعراب في
 المحل في جميع الموارد يتبادر من لفظ الاخر من المغايرة بالذات لا انه قد يكون في محل واحد باعتماد اختلاف
 كانه في الجملة في لفظ غير وبعض الظروف فان كل منها معرف عندنا في جميع الاحوال كما سيوضح ان لقا
 المنادى المبنى المعرب قبل التثنية واسم لا الذي لفظي الجلس عند الوصل والافراد فكأنهما باقيا حرف التثنية
 كلاهما صلا اذا انا اخر غيرا كان قبل الاقتصار اما ذكر لفظ بعض فلو ثبت ذلك في قول **فما انا**
 يعني فيه اشاران الا انه ان قوله لشبه ليس متعلقا بقوله مبتدأ ولا التوهم رجوعا الى اسطر بين ما القا
 عبا المضم مشعرا باخصا سببنا الاسم التثنية بالحرف والفعل الاقتصار في تقديم قوله
 من الحروف على متعلقه وسيصح التثنية هذا قوله **لشبه** فيه اي في الاسم فتصديق بالظرف لا اشارة
 الى ان المراد به ما هو وصف للشبه لا التشبيه ولا لكل واحد منهما ولا لما بينهما فان كان جمعا عدا
 حكم التشبيه للشبه في البؤة كما وجد الدقيق السليم فان وجه التشبيه للشبه بالذات لا بالعرض والبر

ان الشبه المذكور لا يقتضي ان يصير الحرف معبرا قول من الحروف اي مرجحة الحروف قول من متعلق بقوله
مدني اي لا بمقدار نعت لقوله شبه على ان يكون التقدير لشبه حاصل مرجحة الحروف وذلك لعدم الاختصاص
اليه فيه اشار الى المحصر المذكور واظهر ان القرب هناك معناه لما كان حاصله التثنية بالاشبه الى
امور شتى فلماذا عدت من التثنية لبينا المصنعا اليه قوله عن غير الله اي ما صاغ غير مدني
المعارضة قوله في الاستعمال والشرط لم يتعرض للوصف لسانها في بعض الاحوال الى التثنية ولا غيرها
لان الشبه لا يوجد فيه اصل قوله ولا بد التباسا وهو معنى العوض والتفريق وايضا ما نسب
بحرف لا مدني لا بحرف التثنية كما توهم قوله وعلله ابن الحاجب اذ حاصل التعليل ان الحرف لما كان بعد
الفعل عن الاسم فيمكنه في بناء الاسم شبهه بالحرف من جهة احد افعال الفعل فلما لم يكن في هذا الفعل من
البعد عن الاسم فلا يمكنه لمنع الضرر عن الاسم شبهه من جهة احد افعال الفعل من جهة التثنية نظرا لان شبه الاسم
موجب واحد يؤول شبهه بالفعل من وجهين ان تبعد الشبه للتثنية بعد التثنية عن التثنية وبعد الحرف
عن الاسم بضعف بعد الفعل عنه لان الاسم ما يصلح لكل طرف في الاستثنا والفعل يصلح لاحدهما والحرف
لا يصلح لشيء منهما فاذا صا شبهه بالحرف من جهة واحد كافيا للبناء لوجوب ان يصير شبهه بالفعل من جهة
واحد كافيا لعد الانصاف وان اجتمع الاشارة الى شبهه بالفعل من وجهين لوجوب الاحتياج للثنية الى شبهه
بالحرف فكذلك لان احتياج البناء الى البعد ضعف ما يحتاج اليه عند الانصراف والان اقول ان هذا الايراد
انما يرد لو كان مقدار البعد متساويا لعد المرتبة وليس كذلك لعل البعد الحاصل من المرتبة الثالثة عن المرتبة
الثانية ازيد من البعد الحاصل من المرتبة الثانية عن المرتبة الاولى كفاية لاختلافه فيه فان بعد ما لم يصلح
لشيء من طرفي الاستثنا عما يصلح لاحدهما ازيد من بعد ما يصلح لاحدهما عما يصلح لكليهما وقد اشرنا اليه
سابقا وظن ان هذا مما لا يشبه على المنطق قوله في الجمل الاغم اعرض عليه بوجهين الاول
انا لا نسلم كونه جنسا كيف قد استدللنا الامام الرازي على نفي جنسية باباتها لو كانت جنسا للثنية
لو كانت يكون امينا كل منهما عن الاخر با بر وجوده وليس كذلك لان امينا كل من الاسم الحرف عن اخويه با بر عد
اقول هذا الاستدلال عليل لانه ان اراد بالامنية الامنية في جميع التعاريف فالملازمة ممنوعة ضرورة
تعريف الانثى بالحيوان الناطق مع ان المفروض ان الحيوان جند الانثى وان اراد به الامنية في بعض
التعاريف فبطالان اللازم ممنوع مجازا ان يعرف الاسم بكلمة انبأ عن المستعمل والا والفعل بكلمة انبأ عن كونه

٣٥
 اولاً والحرف بكلمة انبأ عنهما ثانياً كما يفهم من ما فر من كلام الأمامة ثم نقول انها جنس للثبته للقطع بانها
 ثمة المشتق لذلك بهن الثلاثة وذلك مما لا ريب فيه الثاني ان توصيف الجنس بالأعم يد على انها يكون
 غالباً وذلك بطريق قطعاً لأن اللفظ والنحو والهواء اعلى منها بل هو جنس قريب لا جنس تحتها القول
 لا دلالة للأعم على كونها الا اعم منها حتى يلزم ان يكون جنساً غالباً بل غاية ما يدل عليه هو عدم كونها
 جنساً قريباً والكلمة بالنسبة الى الأنواع الثلاثة ايضاً كذلك لانها اعم من الكلمة الواقعة طرّاً للثبته
 التي هو جنس قريب الاسم والفعل قولهم وهو كونه كلمة التمييز جامع الى المناسبة الى الجنس تذكيراً باعتبار
 تذكير الخبر قولهم شبة الاسم بالفعل الى قوله كالحرف قول قوله وشبه مبتدأ الخبر محذوف وقوله نوعاً
 اخر معناه على ما فهمه لنا نظرون نوعاً مغايراً للاسم وحج فان قد الخبر قولنا يبعده لكان الخبر الخفى فربما
 جليلاً وان قدر قولنا لا يبعده لما كان لا بعداً لا معنى له وموضع هذا الاشكال مما تحير في حله فحول
 الناظرين وعقول القاصدين ولم يجدوا من الايمان انفقوا ان الخبر المقدّر هو قولنا لا يبعدهم
 كل فرقة من جهة فهمهم من حركه ان الكلام مشتق على حذف تقديره وشبه الاسم بالفعل لا يبعده وان كان نوعاً
 اخر وانما يبعده لو كان الفعل في البعد عن الاسم كالحرف لا الله ومنهم من قال بتجفيف قوله الا ان من
 لأن ومنهم من قال ان الفرد الخفى قائم بمقام المبتدأ عند الاستدلال منه في السبب المسبب ان يكون
 الفعل نوعاً اخر سبب لبعده السبب يبعده شبيهه والخفى ان شبه الاسم بالفعل لا يبعده عن الاسم ان كان
 الفعل يبعده عن الاسم الا انه الى اخره غافلاً هذا القابل عن ان صيرت ما بعد الأمتة ما للفرقة
 مبطل بخفاة ان قول معنى قوله نوعاً اخر ليس ما صنعوا فوقوا نياً وقوا بل معاً مغايراً للحرف والخفى قولنا
 يبعده ولا عجباً عليه بوجه فافهم ثم اعلم ان المستثنى كان يجوز ان يعود الى الشبه الى الفعل وان لا يمتثل
 الاستدلال ولا استثناء كما اشرنا اليه قولهم من جعل المصداق عرفت في الخبر فيما ذكرنا انما
 قولهم كالتشبه للوضع المراد بالوضع قوله الوضعى ما نوع من حيث اللغوى أى من اللفظ و
 تشخصه ونوع من معناه الاصطلاحى أى تعيين اللفظ بأزاء المعنى لكن يحمل على معنى اسم بمعنى اللغوى
 وهو اللفظ والنسبة على الأول من باب نسبة التشبيه وجهه على الثاني من نسبة الى التشبيه قولهم كما
 هو الاكمل المراد بالاكل القاعده وانما كان قاعده التحريف يوضع كذلك لأن الحرف لا يلاحظ
 معنى اخويه ولا لانه لكونها مقصورة بالغير تنبغي ان تكون اصغر من جناحها لكونه مقصوداً بالذات قوله

نوعاً

٤٣ وضع الحرف ظاهر في المعنى الأول للوضع قولهم وهما التاء ونافى هذا التفسيران الأولان

فصير المتكلم مع الغير المتصل أما هو لفظ نالا التون فقط بان يكون الالف للفرق بين نون

جمع الأناث كما ذهب إليه بعض الثانية ان قوله جنونا مشتمل على مثال نوعي الاصل كلها أقول

فيما هو الاصل ان يوضع عليه الموصو عنا عن الوضع الضمير المرفوع والحجور الموصو والمستتر

لحرف قولهم ونحو يدوم اه هذا جواب عن سؤال مقدر يكره بقرره بوجهين الاول ان الوضع الحرف

في الاسم لو كان علة للبنا لوجب ان يكون كل اسم كان كك مبتدأ وتختلف باطل لان نحو يدوم موضوع

على الحرفين لو كان اصلا في الحرف ط كما هو مقتضى بناء ما يشبه الحرف في ذلك لوجب ان لا يوجد في

الاسماء المعربة والثاني بطل لوجوه نحو يدوم والجواب على التفسيرين ان ما يكون علة للبنا واصلا في

الحرف هو الوضع على الحرفين لا الكون على الحرفين مطلقا ونحو يدوم موضوع على ثلاث اخرى ثم حذف

منه حرف وتبقى على حرفين ثم ان هذا الجواب يكشف الحجاب عن وجه كلا السؤالين فقط سوله كان بناؤها

على حمل الوضع على الحرفين على الكون الحرفين وعلى توهم كون نحو المثالين موضوعا على الحرفين والمراد بنحو

المثالين ما حذفنا وه او عينه اولا من غير عوض مع صيرورة الاخير مبتدأ واتما خضبت ذلك بخرجا

للعوض عنه المنوي قما على بناء السؤالين على التوهم فقط اذ لا مجال للتوهم فيهما واما على بناء وهما على

حمل المذكور فلان الكون على الحرفين فيما ذكره اظهر منه فيهما قولهم وكالتشبه المعنوي قد والموصوف

لئلا يتوهم ان التشبه المذموم هو مجموع اللفظي والمعنوي لا كل واحد منهما قولهم متضمنا معناه هذا

التشبه مما يوجب بناء القضاير واسماء الاشياء بنا على ما هو التحقيق فيهما من عموم الوضع وخصوص

الموضوع له وبينا ذلك انك اذ قلت انما لا ك لا على سبيل الحكاية فمنه قولك انا وهو ذلك

المتضمن بتكلمك بلفظ انا هذا أما وضع له لفظ انا لا اشك ان هذا المفهوم وهو تكلمك بلفظ انا

هذا معنى حرفي ملحوظ لذا ذلك لفظ انا يدل عليه تضمنا فاشبه نا باعتبار معنا التضمني بمعنى

الحرف المطابق في الاشتغال على الاحتياج الى الغير عند الاستقلال لكن لك الغير خارج عن مفهوم

الحرف داخل في مفهوم انا فمعنا المطابق لحرفي احتياج الى الغير في انا مستقل لهذا لم يكن انا واما انما

حرفا بل استأشبهها بالحرف وقس عليه نت وهو هذا واما على ما هو خلاف التحقيق فيهما من عموم

الوضع الموضوع له وخصوص المستعمل في معنى الحرف بمعنى انا الذي يتم فيه لا ما وضع له فشيبه

والكافي

مثلا بالحرف من حيث المعنى الحرف من الشبه المعنى على الأول ولا نقفا على الثاني **سبحي القرن ٣٦**
 بينهما على ما هو التحقيق قولهم سواء وضعه الله في فائدة الزر المضمين ههنا مثالا في قوله
 والى عدم مدخلية لفظ الحرف في هذا الشبه **قوله** بمعنى الإشارة أي الإشارة الخاتمة الآية **قوله**
 وأما انزياحه ذهب ابن الحاجب جماعة إلى بقاء الشبهة في اللفظ والمعنى ولو أن لكل من اللفظ
 وكذا التامنا وضعنا على جهة قولهم وهو الثاني أي دخول علامة التثنية لأنفس الاثنين وهذا
 المراد من الجمع حيث حكمه بأنه من جنس أصناف فلا يلزم أن يكون مثل من ما إذا لم يتعلق به غير المفرد معربا
 وأما المفرد فيعني الاسم وغيره ما يجب أن يعنى لكن لم يطلق على غيرها إلا تخصيصا به فلا فائدة معتد بها في
 الإطلاق المذكور **قوله** وكذا لفظ الاستغالي هذا الإشارة إلى التثنية ولا نقفا على التثنية **الوضوح**
 والمعنى لا قسمة إنما والمراد بالشبه الاستغالي استعمال الاسم على هيئة يستعمل بعينه الحرف عليها
 احتداد الاسم أو عبر عن ذلك بقوله بأن يلزمه **قوله** له أي للحرف لأن المراد وصف المشبه وصف
 المشبه **قوله** في الفعل أي في المعنى لا في غيره ولا يكتفي هذا القدر للبت بالابدان يضم إليه مثال
 والآخر مثلا المصا والناشئة عن الأفعال وشبهها في الفعل مع أنها معربة **قوله** بالاحصوا أو تقدير
 لفظ الحسب أو التعلق قوله فيه ثلثا يتوهم تعلقه بالناثر أقول لا يبعد أنه أراد بالاحصوا النثر لا
 في المعنى فالشبه بتقدير لفظ الحسب أو إلى ربح على بناء أسماء الأفعال إنما هو لا وجو النثر في المعنى
 أي التذكر هو معلول للثبات المعنى لا ما هو المنبسط من اللفظ وهو لا يظهور أي لا وجو في اللفظ التذكر هو
 للبناء لا يدفع بتلك الأشارة ودورانها يتوهم لرفعة المنبسط في هذا المقام من كون الشيء على وجهه
 شيء واحد فانه دقيق جدا فارق لا حاجة في بناء أسماء الأفعال إلى القول بالشيء بالحرف بل عند
 مقتضى الأعراب لذلك هو المعنى كاف لبنائها ولو لم الاحتياج إلى ذلك فلا حاجة إلى انضمام الفعل
 إليها بل هي بنفسها لا معبوءة تشبه مطلق الحروف بذلك فتشقق البناء فاجوب عن ذلك أن مقتضى
 الأعراب يعلم الأعراب بحسب تقاليدهم لا مطلقا يجوز أن يحصل أعرابها لا من غير كل على
 أكثر أفراد أنواعها كالمضارع المعرب يجازي وهو الشبهة لا سمع عن الثاني بأن اللا معبوءة فقط وان
 كانت من خصائص الحروف لكن المركب منها هو من الغامضية التي هو أقوى منها أيضا من خصائص الأفعال
 واعتدنا الأقوى وأما الجواب بأن اللا معبوءة تتأخر على أن يصلح أن يصير سببا الأمر وجوه فففيه ما فيه

لغة الفاعل على هذا القول
سأدعيه

ق
١٢

يكن القول فيها على أنها شبيهة
بالحرف فاللفظ المنفصل عن اللفظ
كان في هذا الافتقار إلى الآخر

قولهم بجامل هذا القيد لا دخال نحو هيئت ما يتغير لا يعمل قولهم على الأرجح احتراز عن المذهب
 الأرجح القائل بأنها اسم للمخا الأفعال وعملها دفع على الأبداء وعن المذهب المرجوح القائل
 بأنها اسم للفظ الثابتة عن الأفعال وعملها نصب على المصدية وأما المذهب الأرجح فهو أنها اسم
 للفظ الأفعال ولا محل لها من الأعراب فيما مذهب آخر هو القول بأنها في غاية الضعف
 قولهم وكافتقار له أي للاسم والفرق بين الافتقار في الشبه المعنوي والافتقار في المقتصر
 هو المعنى الآتي وفي الثاني المعنى الغير الآتي والمفتقر إليه داخل في مفهوم اللفظ على الأول خارج
 عنه على الثاني قولهم إلى جملة أي مطلقا حقيقة أو حكما فيشتمل افتقار إلى الموصولة إلى الصلة
 أيضا والتقييد بالجملة للاحتراز عن الافتقار إلى المفرد كما في الجهات وشبهها فانه ليس موجبا
 للبناء على مذهبه فاق لا يخفى فأنها معربة مطلقا عند ما يستأ ما يشعر بذلك فجاب أيضا
 ولما لم يقف بعض المحشين على ما ذكرناه في هذا المقام اعترض على الثبات هذا التقييد فعملنا
 البحث ونحوها قولهم كما في الموصولات المثل له هو الافتقار الأصل مطر سوا منع إيجابه للبثا
 بمعارضه لا فلا يتبين قول المثال لا في الموصولة قولهم بخلاف افتقار له مفرد لما كان للافتقار
 الفاقد للشرطين ثلثة أقسام الأول ما فقد الشرط الأول فقط كبعض الثاني عكسه كالشكر
 المفخرة إلى جملة الصفه الثالث ما فقد كلا منهما كالفاعل المفتقر إلى الفعل مثل الفاقد ثبث
 أمثلة ولا يخفى أن الأولى أن يمثّل للثالث بالمميز المفتقر إلى التميز لكونه داخل في الشبه الاستعمال
 الغير المتضمن لشرطه وذلك لأن الشبه الافتقار استعمال الاسم كما يحرف في اتصال ضميمته لا في اتصال
 بها وافتقار الفاعل للفعل من قبيل الثاني وكذا الأولى أن يذكر المثال الثالث عقيب المثال الأول
 لأن حمل الفاقد للشرط الأول على الأعم وإن حمل الفاقد للشرط الثاني كما وجد الذوق السليم
 التماسا في ذلك قولهم كما في سبأ قبل افتقار غير أصلي إذ ليس عمل مضاد وغير مضاد لا يتو
 لكونه غير منصرف للتعريف الألف والنون المرديد وهو مصدر لأفعل له ومن قال أن افتقاره أصلي
 قال أن فعله أصبح ويحتمل أن يكون اتصال افتقاره بالنسبة إلى معنى المضاف إليه عدم أصالة بالنسبة
 إلى لفظه المعبر هو الأول قولهم وهو العارض شاذ إلى أن الأصل هنا ما يقابل العارض لا ما يقا
 الفرع قولهم بفواقع السور أي بذات العرفية أو بذاتها على رأي مالك فإن المصم مالك والمراد

بالتسوية المعهودة التي أويلها حرز ومقطعا قول في كونها لا غاملا ولا معلية اقول الحكم بيننا
الفوائح لذلك مشكل اذ لو لم يكن لها معنا أصلا كما ذهب اليه من لا يعتد بذكره فليست بكلمة فضلا
عن كونها اسما مبتدئة وان كان لها معنا لا يعلمها الا الله كما ذهب اليه جماعة فلا يعلم حالها أهل
معمولة ام لا وان كان لها معنا فسبب اليها كما ذهب اليه اخرون فهي معمولة بهذا المعاني كما يظهر لمن تأمل
فيها وليعلم ان الحكم ببث الاسماء تلك الشبهة ان موقوف على كون ما خذها أصلا في المشبهة غارضا
في المشبهة متاعا الوضع فيسند له على هذا بما ذكرنا واما في المعنوية والافتقار فبمعنوية الحروف والاشياء
واما في البوابة فبغلبة فيها بالنسبة اليها قول آخر في اي آخر المعربية لما حصل التقدم والتأخر
بعد جود المتقدم والتأخر كليهما والاشتبك يعطل ما وقع لا ما يقع لم يقل في اول بحث المبنى قدم الجنب
واخر المعرب لما كان منها قدم المبنى قول في موضع ذكرنا آخر والاشتبك ايضا في التعليل بالمعلول لم
يقول به هنا قدم المبنى قول لان المبنى محض واي انواعه افراد واحكامه قليل بالنسبة الى المعرب وجو
القليل تقديمه على الكثير لان مخافة تراء المؤخر بالكتابة عند تقديم القليل اقل قول لان ما قد
سئل اى المبنى بخلاف المعرب فيكون محصوا لان المعرب اسلم مرشبه الحرف وكل اسم منه فهو هذا
الكتاب في انواعه وافراد احكام كثيرة كما انه في الواقع ايضا كذلك بخلاف ما لم يسلم لما نقد فلا يرد
عليه هذا الدليل لا يدل على المدعى بوجه لو سلم فلا يسلم دلالة على التأخير في هذا الكتاب
قول السابق ذكره وصف للشبهه اخر من غير الشبهه لغير المدعى والمراد بالذكر ما هو بالتفصيل فلا
يردان غير المدعى ايضا سبق ذكره فلا يحترز به عنه ولا يبعد ان يكون وصفا للحرف في آخره من غير الحرف
المصطلح عندهم قول في ضم السين وجمع ضم السين على كسرهما ولم يقر لكون لفظ سما مكنو بان كسر
بالالف كما هو مقتضى الضم لا بالياء كما هو مقتضى الكسر ولم يقر به بفتح السين مقتضى ان يقابل الالف
مع حسنة لانه بالارض لان الاشياء في قسمين لا غراب اهتم من ذلك قول في جمع هجر وحذفتها والقصر
اي القصص مع حذفتها لان تلك الهمزة مع كونها اللوصل عوض عن اللام المحذوفة ايضا فلا وجه
لذكرها مع اللام فلا يردان المستفاد من هذا البيت ان اللغات ثمان مع انها ست قول في مص
هذا مصداق مضمرة مضمرة واصلة منصوبة كقعود اعل اعلان هذا ولم يكسر اوله كقسي لانه نسبة الضم
الميم ويحتمل هذا اسم فاعل فاعل ما بعد قلب الهمزة ياء وادغام الباء في الشا ومما وقع في بعض الزيارات

٤٠ وجه المضي قولهم لا فاعل على السكون الى قوله فيسكن اعترض عليه بوجوه الاول ان لا وجه لعدله في
 بيان الحكم الا من لا يجوز له الاطباء المذكورين كما كان ان يقول بدل ما قال على ما يجوز به مضارعه
 الثاني ان لا وجه لتخصيص البيان في الامر بالمفرد المذكور الثالث ان لا وجه لتخصيص بعض الضمير دون
 الماضي الرابع ان لا وجه لترك ما بنى على السكون بالاعلال في الماضي كرمي كذا ما بنى منه بالضم والفتح
 التقديرين كرموا ورميت والجواب عن الثالث الاول ان مراد الثم بينا مذهب فيما اختلف فيه من امر
 والماضي وهو صيغ الماضي باسمها والمفرد المذكور من امر ما سواء من صيغ الامر مما اتفقوا على بناءه على
 السكون في الجمع المؤنث على الحذف في غيره واما المفرد المذكور من الامر فاختلف فيه فقيل انه منبنى على
 المحركات ان كان اخره مدغما فيه وناقصا والافعل السكون كما سيذكره الثم ومذهبه انه منبنى على السكو
 اللفظي والتقدير ان لم يكن ناقصا والافعل الحذف اما صيغ الماضي فالمشأن ان اربعها من مبنية
 على الفتح اللفظي والتقدير او على السكون اللفظي واحدا منها على الضم اللفظي او التقدير والبقية
 على السكون اللفظي ومذهبه انه منبنى على الفتح اللفظي او التقدير مطلقا لان الضم والسكون فيه انما
 هو لغرض وكذا لم يقبل بدل قوله فيضم قولهم فيسكن فعلى الضم وعلى السكون سيجئ منه اشارة اخرى
 الى ان مذهبنا هو هذا والجواب عن الرابع ان معنى قوله على الفتح اه على الفتح اللفظي في الجملة ما لم
 يتصل به واو جمع فيضم بالضم اللفظي والتقدير دائما او ضمير رفع متحرك فيسكن بالسكون اللفظي
 دائما وهي هنا ثمانية عشر احتمالا لثلاثة منها فاذا ذكره الثم من البوابة منفية وقد اجيب عن الثاني الثالث
 بان ما سوا المفرد المذكور والجمع المؤنث من الامر داخل تحت قوله ان كان معتلا لان ضميرها على
 كسر الفعل واما الجمع المؤنث فبناءؤه على حاله في المضارع فلا حاجة الى البيان ولا يخفى ما فيه قوله
 على خلاف الأصل وذلك لان الأصل في الأفعال البناء على ما له على مقتضى الاعراب قوله
 فعلا مضاعفا لما كان في قول المصنف مضاعفا ايما لطيفا له علة قوله واء يوافق الشك قوله فعلا
 ليكون فيه ايما لطيفا له علة قوله خلاف الأصل ان كان اعراب المضارع وكونه على خلاف الأصل نحو
 بيتنه وبرها قوله لا اعتوار المعنى المختلفة عليه تعدية الاعتوار بعلى باعتبارنا تضمنه معنى الورد
 او الاستيلاء والافهو متعد بنفسه المراد باعتوار المعنى للاسم ان يأخذ كل واحد منهما ما غلبه
 بغير المراد بالمعنى ههنا هو الالباب والنفى والخبرة والاشياء وهذه المعنى لما كانت مغيرة لذلك

مرفوعة الياء بفتحة الاء فان ما يقضى الاء اربابا بقاء لا يقترن بفتحة الاء كالاعراب فلا بد ان ٤١
 المضاع لو اعتور عليه لكان معبرا على الأصل لا على خلافه لكن يريد عليه في الماضي كالمضارع
 في ذلك فيلزم على ذلك بناءؤه واعرابه ايضا فان اعرابه يشبهه في غير ذلك من الاشياء المتشابهة
 وغيرها فانهم قولهم من فاعل ما يشترط اربابا بالتون اعم من التون اللفظي والتقديرى وبالبناءش
 المباشر لفظا وتقديرًا معًا والمعبر بواضعا عا ان عرى من فاعل اللفظ المباشر لفظا وتقديرًا
 معًا كلا يضرب من فاعل ومن التون التقديرى المباشر لفظا وتقديرًا معًا كلا تهن الفقير سواء عرى
 ما ذكر كلها كيصير بام لا بان قرن التون اللفظي المباشر لفظا فقط كلا يضرب من فاعل او التون اللفظي
 الغير المباشر كلا يضرب من التون التقديرى المباشر لفظا فقط اى ما مر من البناء المباشر اللفظي فقط كلا
 تضربوا القوم بمجدف التون التقديرى الغير المباشر نحو ثلبوا القوم بالجدف فالفعل المضاع باعتبار
 دخول التون المباشر وجواو عدا ما سبعة اقسام اثنان منها مبتدئ والبقية معربة بعضها
 لفظا في بعض الاحوال وبعضها تقديرًا اذا انما الكرم بشرط عدا متصلان فانها بالاناء بها وقد عرفت الاصل
 قولهم بركبته عشرة كركبته غير شئى في حد شئى عن طرفه احد عشرية وهو الحركة الاعرابية
 وهذا الحذف يستلزم انتفاء الاعراب اللفظي لا استنائه مطلقا بل يارم الدور قولهم معربا تقديرًا
 قبل في حالة التصب الجهر معربين فان التون لفظا وقيل يبنانى التون مطلقا مباشر كان ام لا
 قولهم ان عرى امة هذا التقدير اشارة الى ان ليس شرط الاعراب المضاع عراؤه من مجموع الاء من
 حيث هو مجموع والاء اعرابه عند عراؤه من اعرابه فقط بل الشرط عراؤه من كل واحد من الاء من
 يتحققون لك الاء بغير اعرابه فيلزم اعرابه من المجموع من لوازم المضاع ولا معنى لاشراط الملزوم باللاء
 الا اعم فلا احتمال في العبارة ولا حاجة الى تلك الاشارة ويمكن ان يكون التقدير اشارة الى ان العناد
 المراد مع قولهم لا يمتا يسونياه المراد استواء المضاع والماضي اصل الاء والماضي
 لانه خصوصيته هما فان في المضاع حصول الموصوفين بها بالقوة البنية في الماضي حصول الموصوفين
 بالاضطباع بالقوة القربة وحصول الموصوفين بالعروض في الفعل فلا يرد عليه ان حقا السكون في المضاع
 في نفسها على السكون لاجل الحمل قولهم كبر بضم الراء مراد بروع اى فحا او فتحها مراد بروع
 بروع قولهم نحو وليت يقولها المخزون هذا قمار بفتحها ابو طالتن عبد الملك بن زيد منسابة

ولا تسمى المصروفات
 حارة في شرح الخليل

او تعسر في غير الالف الظن ان مناط هذا الخلاف على ان الحركة هل هي انقطاع الحرف عن المنهج بعد ٢٣
 اتصاله بالسكون اتصالا به من غير انقطاع مطلقا او هي انقطاع تام وهو اتصال بلا انقطاع تام
 فعلى الاول لا ابتداء بالسكون متعلا ومطلقا وعلى الثاني متعسرا كما في صورة الروم والاختلاف من
 لكن في غير الالف لتعذر فيه مطلقا وهو ظن وانما كون الحركة بالمعنى الثاني والسكون بالمعنى الاول
 مستلزم لوجود الواسطة بينهما كما ان كونهما بعكس هذا مستلزم لرفع التقابل بينهما فانهم ثم الحق
 فيما هو المعنى الاول والحكم بالتعذر كما هو المثل قول لا اشتغال الصفة والكسر لم يقل لما تقدم
 كما تقدم لان العلة هي متارفع النقل وهو اعم من الخفة قول لا تشبها بقبل وبعد وجه النسبة كونها
 ظرفين لانهما لا يشقان قول ومثال السكون لم يقل والسكون محوكم لان المقصود الاجتناب عن السكون حق
 المحبة ان يكون اسما لا وصفا قول لم يقل علم مما مثلت في قوله لا يكون في الفعل انقطاعا موصولة
 فالضمير المحرور يعود اليه ومصدرية فالضمير لا ذكر من التشديد ثم انه اعترض عليه بوجوه الاول ان الصواب
 ان يقول مثلنا بصيغة الجمع لان ما علم انما علم من مجموع تمثيل المصداق والتشديد لا من تشديد فقط
 عنه بان مثلت بصيغة المجهولة الغائبة ولا ينافي في ثابته للنسبة الى الضمير المحرور المذكور اقول لا بعد
 ان يكون مراده بما مثلت به اعم من ان يكون اتصالا وحكاية او يكون نسبة العلم بما مثل به من قبل نسبة المعلوم
 الى الجزء الاخير من علة التامة وهذا شاذ على الثاني ان الصواب ان يقول مما مثلت به ما لم يقل به لانه
 الثالث انما هو معلوم من الثاني وجواب ان المراد به انصرف على التعليل فهو مستلزم لذلك الثالث ان
 المنع على الكسر انهم موجودان في الفعل انصرفوا واضربوا يقوم وحوليه انما مبتدیان عندئذ على الفع
 السكون التقديرين لا غنى الاصل فيهما دون العارض كما سبق الرابع ان الحرف المبني على الضم انما هو
 كما هو الظن من جود منذ والتبادر من تخصيص التعميم وجوب الفعل فلا وجه لعد التعليل ان لا يكون
 فیهما معلومان ثالث فلا وجه لعد التعذر له واجيب عنه باحتمال سقوط منذ مع تعليل بناء على انهم من العلم
 وباحتمال ان يكون التمر تدافى منذ الاختلاف في هل هو فرع لما ينبغي على السكون فعدوا واصل له
 وينبغي على الضم تحقيقا لهذا التعذر في التعليل به ولا يكون معلوما قول لم وفيه نظر وجه النظر
 يعلم مما سبق قول لم هذا اللفظ اسم فعل بمعنى فاعل فاعمله قول لم يتا ما اجاب به اه هذا التعريف
 غير شامل لا غرابا لتعديروا الا لزم الدور وقوله من حركته لا المقصود الا لزم تبين النبي بقية قوله

٤٣ رفع وهو بالضم او بالواو وبالالف وبالنون **قول** نصب وهو بالفتحة او بالكسرة او بالالف او بالياء
 او بضم النون **قول** وجزم وهو بالكسرة او بالفتحة او بالياء **قول** وجزم وهو بالفتح او بالياء او بضم النون
 او بضم النون **قول** نحو ان يداقتم الاول ان يمثلا نحو كان يداقما **قول** في هذه العبارة **قول**
 لا يبعد ان يكون خصص بمعنى فريد كما يقال خصصه بالذكر اي فريدته فلا حاجة الى القول بالقلب **قول**
 لا امتناع دخول عاملة عليه وذلك لان وضع عاملة مجرعة لافعال الاسماء فلا بد ان يكون سطر
 بينهما فيلزم دخوله على الاسماء وقد سبق تفصيل ذلك **قول** وهذا التبيين في قوله تكرر هذا جواب
 عن سؤال مقدّم كلاهما واضحاً ولفظاً اي موصولة وخاصة مجرودة في الجملة صلة واسم يكون مستتر
 غايد في التبيين والمماثلة اليه بهذا وتكرار خبر وقيل اي مستفهامية وهي اسم لان المقتضى وخاص
 خبران وفيه فافيه **قول** لا امتناع دخول عاملة عليه وذلك لان وضعه متعالي بمعنى قائم بالفعل **قول**
 مثال لما ذكرناه اشارة الى ان عبه منصوب مفعول للذكر والله فاعل لا بالعكس **قول** اي انه ذكر يعني
 المراد بالوصف بينا نفس الذات لا بينا خاطها وحكمها **قول** اي من الاسماء الموصوفة كان لم يقل بذكر
 ذلك من اصف الاشارة الى ان المثلث اليه باسم الاشارة والذات مع جميع ضمتها المذكورة لها **قول**
 ولكن انما يعبر به المستتر في قوله يعبر به في نوع استخدام وكذا القول في التبيين السابقين
 عليه اي اذ كلة الحصر للاشارة الى ان اعراب في الموصولة بهذا الاعراب كما هو الغالب في قولنا لا يعبر به
قول ان صحة ابانا اقول هنا من استخدام يرفع التثنية بين هذا الشرط والضرورة السابق **قول**
 واخرت بهذا التبداء وكذا اخرت به عن هذا اذا اريد منه لفظه كما في المتن **قول** يكونه معرباً ووضوح
 على هذا التقيد هو الاعراب في الجملة يوجد بعض افراد هذا الاعراب الخاص وصف الجموع افراد
 فلا يلزم توقفه **قول** ومن الاسماء الموصوفة لما لم يعلم ان خبر قوله والتم من جنس خبر يقتضا او من جنس خبر
 لواحقية تب بهذا التقدير على اخيار الاول فان كان لا يحتاج الى قرينة خارجة عن قوله والتم **قول**
 تثليث القاء اعداد اللغات في الفهم كما فهم من هذه العبارة ونقل عن بعض الكتب النصيح لا بالاشارة
 ثلث منها تثليث القاء مع تخفيف اليه منقوصات ثلث منها تثليثها مع تخفيفه مقصودات ثلث منها تثليثها
 مع تشديد وهذه الثلثة المستقصاة لان التشديد عوض عن الحذف ولا مقصود ولا لزم اجتماع القاء
 لان الف عوض عنه واحدة اتباعاً لما في الحركات فنقل عن المصنف انه لم يطع على كسر القاء مع تشديد مايم

قوله على هذا التقيد اشارة الى ان رفعه
 بابا ووجهه من العلم في قوله
 موقوف على العلم كونه موقفاً اراد
 ونقصه بالالف في مجرور او بالواو
 لا اعراب على غير ذلك في كسر او
 موقوف على العلم كونه موقفاً اراد
 الموصولة لا يعبر به

عنها تسعا وقيل اللغات خمس عشر كما ذكرنا وست ثلثتها مع تشديد مقوصا ومقصو وثلاثا ^{٢٥}
 في الحركات بحسب حركة وهذا عجيب لا تجعل الاختلافات الحاصلة من الحركات لا غلبة للغات قال
 الفضلاء من المحشين ^{١٠} اللغات ان للغات ثمان وثلثون لان اللغات اثنتي عشرة الحاصلة من حركات
 ما قاله القليل ضربها في الحركات الثلاثة اعرابية حصل تغير في قوله واتبعها بتقييد بالتخفيف والتشديد فضم
 اليها وهذا عجيب كل عجب لا يرد عليه ما يرد على القليل مع لزوم الحركات لا غلبة للغات الظاهرة مع القصر
 فانهم ذلك **قولهم** فانه يعرب بالحركات عليه ثلثا لان المتن بالثلاثا الشريط قيد المشروط
 لاذاته وفيه تبديل فيه بقوله عليه ثلثا الى انه معرب بالحركات اللغزية **قولهم** اي في تقدم من والفريقين
 المشبه به كلا الأمرين فوجه التشبيه هو الأصل المشترك بينهما فلا يلزم ان تكون مثلما في حكم مختص بكل واحد
 منها **قولهم** هو قريب للزوج اي قريب للزوج من جنس وجهه وقريب بجانب الزوج للوجه فانه جاء
 بكلا المعنيين قبل ولهذا ايضا الا الى المؤنث فيه ما فيه **قولهم** ان اضيف ان بكسر الهمزة لا يفهمها
 كما قيل المناسب يقول وان اضيف الى غير البابا اقول اراد بالحركات الحركات اللفظية لا الاعمال فلا
 وجهنا ذكر **قولهم** وفيه اي في التسهيل **قولهم** ومن كان قد خبرك كان لا من لاسما لما هو ظاهر
قولهم عن لاسما الاجناس وهو الحق لا تدعى الفلان وسواها من لاسما الاجناس لما غلبت عليها
 في المستحقايتها الفرج لان التصريح بها خلافا لادبهم انه موضوع لها اوله خاصة **قولهم** قيل
 الفرج خاصة الفرج كما يطلق على قبل النسوة كذلك يطلق على قبل الذكور ان **قولهم** في هذا الاخير
 الظرف متعلق بالنقص لا باحسن **قولهم** وهو من لاسم **قولهم** من تفرى بغيره اي تفرى فعل بافترس
 انتسب واعضوا من عفا من فعل والجاهلية وما بين عوج عيسى بعثته محمد ولا تكونوا كالدعوى من
 نفسه بابي كاستب التوفيق والجاهلية الى الآباء فقولوا له عفاي خذ باسنانك من ابيك لعل
 ينفعك ان لا انجيبك في القتال ولا تقولوا له هذا القول بالكناية وهذا الخبر وان كان منسوبا اليه
 لكن لا تذكر اهو من ادعاه عليه هذا **قولهم** والنقص في اب تقدير النقص لا في ان لا يهتوم
 ان فاعل الندود هو الاعرابي المذكور في الثانية ان ثباته الى ان الظرف متعلق به لا بقوله يندد
 لان النقص وصف للجرود والندود وصف للنقص والاشياء الثانية مستغنى من تقديره مقلدا ما عليه
 يندد **قولهم** وما اعرجهم التفسير لاني توهم تعليلا الثاني على المثلثة قوله وتاليه **قولهم** بابي اقتدى

اول لان في الحركات
 على القول ان في ذلك
 في تصنيف الالام التي قد
 كبر في انش مطم فامر ان يجرى

قاله رونبه مدح عكبر خاتم الطائي والضمير قوله به قبل للعكبر اي من حيث خاتمنا في الشئ الذي انقلبه
 باقنا ماله عليهم وقيل الضمير في المشرق فيما ظم لمن ولده اي امير المؤمنين عباس بن موسى طاهر فله
 امه من الرضا فاعلمت في حقه قول ولا يبعد ان يكون الضمير ان الى من اي ما ظم من مشابهة في الصفات
 اي لم يوضع نفسه غير ما وضعت له اي المباني في الخطا التي هي خلاف الاصل فان الاصل هو
 المشابهة بين الابن والابن قولنا اي قصر وجه التفسير واضح قولنا ان اباها اه قايله ودبه قيل
 ابو النجم والشاهد في اباها الثالث حيث جرى بالالف في حالة الجرام الاول لان فلا شاهد فيهما هذا
 البيت مع فاسبقه مدح محبوب الشاعر وفلسفه هكذا وواها لليل ثم واهها واهها هي المناوئنا
 نلناها يا ليت عينيها لنا وفاها بتمن يرضيها اباها كلمة واهها للتعجب اي تعجب بحسن ليلي وقوله
 ليلي ربا وهما وسلمي في الاصل اسماء نسوة مشهورات في الحسن فغيره لعل محبوبه والمخنة الامال فلناها
 من النبل والوصول فكله لوفى الكلام لا يخلو عن معنى التمني اي ليقنا وصلنا اليها والمراد بقوله
 عينيها لنا وفاها اما انفسها او الا لئلا ذنبا على وجه القبلة والنظر اليها ونحو ذلك وقوله بتمن
 متعلق بقوله لنا وتنكيره للتعظيم وترضى اما بالنساء المشناه الفوقانية وفاعله يعود الى ليلي
 او بالنون من الارضا او بالياء التثنية من الرضا وفاعله قوله اباها على لغة القصر الضمير المحرر
 للمثنى لكونه جنسا مقصودا منه الكثرة وقوله ان اباها كانت مستدرا لعلنا توهم من مكان حصول التمني
 يعني ان اباها وجدها لا يرضى بذلك لانها مجدها وغايتها ثنية على لغة من اجراها في جميع الاحوال
 بالالف والمراد بالغايتين اما غاية مجد الاب وغاية مجد الجد اما اول المجد واخره وذلك كناية عن جميع
 مراتب الضمير المضى اليه تا ليلي ينفذ مضافين او مضاف واحد للمجد على ان يكون فتحه واشباعه
 بالالف للضرورة وقيل البديهة وصف فلا نص طائفة معهود من العرب واوله هكذا اتى قلوب ركب
 تراها شالوا علاه من فضل علاها واشاد بمن حجب حقواها ناجية فاجيا اباها اي شدة
 حذف فعله اي اتى قلوب ركب كانت تراها قلوب كتموا اذ اذ اذ الشابة او اول ما يركب من انا الابل
 وجمعه قلس وقلس ككس وكل وقلس الركب مجرور بالافتح لا منصوب على الحالية بمعنى المركوب كما
 في بعض الروايات وشالوا علاه اي ركبوا الكوسر عليهم فان شال يشول بمعنى ارتفع او حملوا عليهم
 من شال يشيل اي حمل يشيد بالهم فحل علاها بضم السين وبكسر هاء وخاء الشطر وقلب ياء على الفا

لغة
نظم

في الثاني للضرورة وفي الأول للمناسبة والضمير ان المجروران للقلوص المرتبة والاشارة من الشدة وبالفاة
 بمعنى يستحق حبسا كمن جعل في بطن البعير وحقوقها لنفسه حتى كفلس هو محل شدة الازرار وهو في
 نصيبه بالالف كغايتهما والناحية هي السيرة في السير وطار واطر وناحية وناحية بالباء والواو
 وناحية وناحية قولهم المتقدم في الاسماء المذكورة لما توفهم من اسم الاشارة الموضوعه للغير
 المراد بهذا الاعراب هو الفصح فبعد بقوله المتقدم اه قيل عموما لا سيما يدل على ان شرط ثبوت الاعراب
 جميع تلك الاسماء بهذا الاعراب هو الاختصاص ولا معنى لهذا الاشارة في ذلك لان الاعراب المذكور
 الاختصاص لا زمان له ولا معنى لاشراط الملازم للملزم بشئ اقول هذا الاعراب غير وارد من وجوب
 الاول ان قوله في الاسماء متعلق بالمقدم على ان يكون بديانا لما فيه التقديم كبقول المعص لا شك ان
 الاعراب المذكور بوصف تقدمه على الاعراب الاخرين انما هو اعراب سودي من الاسماء الثانية
 ثبوت الملازم للملزم قد يشترط بشئ باعتبار فرض امكان انفكاكه عنه ليكن ذلك من هذا التبريد
 الثالث ان الشرط بمعنى العلة لا اما بسبقها كجاءته وما ذكرته من الثانية فالثاني الرابع ان ثبوت
 الملازم للملزم قد يشترط بشئ باعتبار اشراط وجوب الملازم به وليكن ما نحن فيه من هذا الباب لكن
 لا يخفى ان الالف بقوله والافعال تمام الجواب الاول قولهم والافعال اي فهي تعرب لم يعقل
 والافعال لا يلزم الجواب بالشرط وفيه اشارة الى ان الحكم المنبني على انتفاء المقتضي غير موقوف على
 انتفاء المقتضي فقط قولهم لا للثاني عطف على مقدم اي يضمن لغيره لا للثاني القول ولا للمقتضي بالثاني
 والافعال يحذف مقدمه نحو جائز ابو القاسم اه قولهم اي لا للثاني المتكلم المتعلق عن المقص قوله
 واجزينا امكان ان يتوهم ان اللام في قوله لا للثاني انتفاء الثاني المذكور سابقا والظرف متعلق بقوله
 شرط والمراد بقوله يضمن الاختصاص الى غير تمام المتكلم اعتمادا على الاخبار والامثلة والافعال شرط
 الاعراب للواو والالف في حالة الرفع والنصب لا في حالة الجر فانه انما الاسماء التي هي المتكلم
 لانها اعربت بالياء حالة الجر وانما ضيفت اليها المتكلم نظر الى ما اجاز به بعضهم من نحو لا وتوهمها
 بتشديد الياء كما سيجي في باب الاختصاص وحاصله ان هذا الشرط لجميع هذا الاعراب باعتبار بعض
 اجزائه لا باعتبار كل اجزائه فاشياء التي بهذا التفسير الرفع هذا التوهم بان اللام للعود الى الخارج
 ولا الجر بمعنى المتعلق بقوله يضمن وانما ذكر حرف التثنية لا يتوهم ان لا في المنزلة قوله لا اسلك

قوله من حيث هو الشرط

۱۸۸۸

[illegible][illegible]

ودخل على تقادير الاتحاد ونحواته متفق مجازي والأصح ان يكون التعريف للشيء الحقيقي للشيء المسمى
 مطلقا كون الاتفاق بمعنى التماثل كما هو المتعارف منه والحكم بخروج نحو قمر من عن هذا التعريف كما فعله
 الشمران كان الحمل على ما يخالف تلك الامور التلغاع فائدة قوله في الزيادة في البوابة والعدد الزيادة
 في البوابة والظهور في البوابة من قوله الدال على شيئين اما كلا وكلتا فدل انهما على الشيء الشيئين
 على الشيئين واما اثنان واثنان فدل انهما على المرتبة الثانية من اوردوا على ثبوت له الاثنية
 ولو سلم دلاله لكل منها على الشيئين بجمها على الالتزام مع عدم اذاعتما بخروجه كل منها عن
 قوله متفق اللفظ ظاهر يشهد بذلك قول الشاعر كلا ذلك لشجرة قولك زيد وعمرو اثنان والمراد
 بالزيادة كون المزيد عليه مستعلا بذكر الزائد في الجملة لا وصفا لا يقابل لقا والعين اللام فلا يرد
 عدم خروج اثنين اثنين عن قيد الزيادة بان لفهما مثالا لا يقابل لقا والعين واللام قول
 وادفع بها في هذا التقدير ائتمنا الى ان كلا عطف على الشيء بل على قوله بالالف ورفع لانه
 وكلتا عطف عليه بجزء الحاطف كذا في خبره وقوله وهو اسم مفرد عند البصريين واما عند
 الكوفيين فهو وتنشئة كل النظم والتشديد فكسر وخفف في قولهم على اثنين مذكورين لم يكتفوا
 اثنين عن مذكورين لان المذكر المذكر كبر اما مختل بالزيادة فيقول بالتأول بعكس التلاوة فيكون جمعاً
 واما يرفع بها فتدبر كلمة الحصر لا تشاء الى ان تقديم الظرف لقصد الحصر قولهم ركابين اثنين
 لا يخفى ما في بين المشبهين في التشبه بهما من الجنس لفظا وخطا حيث لا تفاوت بينهما الا بغير واحد كما
 التماثل الى هذا بقوله بالمثلثة فيهما بقوله بالوحد فيهما قولهم سواء افردي يعني ليس امرأتهما
 بهذا الاعراب مشروطا بما شرط في مطلقا عراب اخواتهما من الافراد اي عدم التركيب لا باعم مما شرط
 في اعراب كلا وكلتا بهذا الاعراب من ائتمنا الى المضمحل يدان ذكر قوله ام ركبا ليس في قوله والزيادة
 اما ما يقابل التركيب فيكون معنى قوله ام ركبا ام ركبا وائتمنا ان تضمن ما بعد هو او يكون قوله
 ايضا عطف على المقدم وقسم القول ام ركبا واما ما يقابل الاضافي يكون مع قوله سواء افردي
 لم يركبا مع غيرها تركيبا تضمنيا ام ركبا كذلك ويكون قوله ام ركبا عطف على المقدم وقسم القول
 والثاني اظهر ان التركيب المقابل للأفراد على ما هو الشائع اتماما هو الوصف المحاصل لجميع الأجزاء
 كما فينا نحن فيه اتماما للحمل الاكراه على ما يقابل كلا الأمرين فراء عواردة المعين من المشتد اللفظ في استعما

المرد في اخوات ما هو ام
 ان لا والعتق فان حريب
 في الملقن رايا اولاد
 في السطراف مطلقا واما
 وصرن مبنيات منه قوله

واحد قولنا جميع الالفاظ المتقدم ذكرها اقول لما كان محمولاً على قول المصنف جميعها ايها ما واما
 الابهام فلا احتمال رجوع التضمير المحرر الى الاسماء الستة والمشتق والمحمول الى الاخيرين والاول
 فقط واما الابهام فلا ان المراد عن الجميع لما كان الاستغراق لا افراد والمثبت ان يكون استغراقاً لثبته
 الى ما مضى اليه لا هو عيناً فاذكر من المشتق والمحمول وهذا فاسد لان الخلاف ليس في لفظ المشتق
 الذي هو اسم مفعول ولا في الفاظ المحمولا المراد بها نفس الفاظها بل انما هو مصداق كل من كان اشار
 اليه بهذا الكلام الى رفع هذا الابهام حيث نسب التقدم الى الذكر فقط لا الى الحكم الى الحكم الذي هو
 الاعراب فاعلم ان التضمير يرجع الى الاحتمال الاوسط والى رفع هذا الابهام خيانتاً لفظ الجميع الى
 الالفاظ المعرفه بلام الاستغراق المراد بقولنا كل لفظ فان قلنا جميع كل لفظ انما هو بمعنى جميع
 مصداقاً ولا يخفى لطف هاتين الاشياء في ذا عرفه هذا فلا بد من ان المراد بالذكر كل
 الذكر النوع فلا يشمل الحكم للمحمول او بالتخصيص فلا يشمل المشتق او هما معا فيلزم متغال اللفظ في
 المعنى الحقيقي والجاري معاً واحدة ومن العجايب في اجابته هذا المورد عن زياد باختبار الشواهد
 والقول بان المشتق المذكور بالشخص هو لفظ المشتق الذي هو اسم مفعول فانه لو قيل مشتقاً كان حكمه
 ذلك والقول بان المشتق المذكور شخصاً هو لفظ ابن بن ابنين **قولنا** جراً ونصباً تقديم الجرح والنصب
 للاشياء الى ان التصيب محمول على الجرح وكذا فيما سبق **قولنا** في حالتيهما اي في زمانيهما فان
 كلامنا في حاله والحال قد يطلق على الزمان وقد يطلق على الهيئة ولا معنى لها ههنا الا الاول ولهذا
 التفسير فريديان الاول الاشياء الى رد ما قيل ان قوله جراً ونصباً مصداقاً لفظه وعلل لقوله بخلاف
 ذلك لعدم ملائمة الاول لسياق الكلام وعند جواز الثاني بخلاف الاول لا في الفاعل بل هو
 ظرف من القول بخلاف الثاني الاشياء الى رفع ما يتوهم ورؤ على هذا الكلام من لزوم ان يكون
 الالف ولا علم للجرح والنصب بخلاف الثاني ذلك ان قوله جراً ونصباً يكون بمعنى قولنا في كونها
 علامه للجرح والنصب بخلافه ليكون بها الامر المستلزم لغيره الخلفية والمخوف عنه ليس كذلك فاشياء بذلك
 الى ان قوله جراً ونصباً ظرف زمانه واما الامر المستلزم فهو لما كان لا يتعرض للمصداق له بعد تعلو غيره
 والى ان يتوهم جواحل هذا القول على مكان القول الجرح والنصب لان هذا الحمل مستلزم للفقد المذكور
 ايضاً فم **قولنا** بعداً بقا فم متعلق بقوله وتختلف تقدير لفظ الابهام لرفع ما يتوهم من كلامه ان

هذا هو الوجه في قوله جراً ونصباً
 لان الجرح والنصب في قولنا جراً ونصباً
 هو لفظ الجرح والنصب في قولنا جراً ونصباً
 لان الجرح والنصب في قولنا جراً ونصباً
 هو لفظ الجرح والنصب في قولنا جراً ونصباً

هذا الفتح جديد ولا يرفع هذا التوهم بقوله قد لا احتمال ان يكون الالفه حاصله بعد التوهم ولا
يبعد ان يكون قول المصنف بعد فتح اشكال الامر المشترك فافهم **قول** على حاله هذا الشاخص الى ان
او محتو بالفاء وكلاهما صحيح **قول** و ارفع بواقيها اجرد في تقديم النظر في الشك على عاملا دون
الاول اشارة الى ان احتياج الثاني لا فائدة المحصر اكثر اذ كون الاعرابين محرفا احدهما لا يبعد ان ينكر
بخلاف الاعراب الواحد بالحر والواحد **قول** رسالة جمع عام ومنه وهو جمعها الخاص بالواو
والياء والنون وهذا التقدير كان في تعريفه من غير حاجة الى تعبير ان الواو للرفع اياها للنصب والجر فلا يلزم
ان يكون قوله و ارفع امر اياها للتقليد او بانها الفعل في مفعول مجهول والمراد بعام ما كان علما انما كان
وصفا كما احتمله بعض المحققين وسلك في ذلك ولعل ان هذا الاعراب اياها تثبت بالاضافة الى الجمع دين و
شبههما واما الغير فلا يثبت الا على سبيل التثنية والاحاد و لا يغير من الجمع ما جمع شبههما سبعة
احتمال ان باعتبار دو والتثنية على ثلثة اموا الاول ما كان بانثنا الاول كفر عنه الثلثة ما كان بانثنا الثاني
ولا وجوه الثالث ما كان بانثنا الثالث منها هتلو و عالمون الرابع ما كان بانثنا الاولين كفسر
منه وشبههما الخامس ما كان بانثنا الاخيرين ولا وجوه السادس ما كان بانثنا الاول والاخير منه
ارضو وسنو السابع ما كان بانثنا الثلثة ومنه عشر بابة عليه تتم ان اضمنا السالم الى الجمع بعد
تقديمه بالغامر المذهب فلا يرد عليه انها اضمنا الخاص للغامر وذلك غير خارج و رفع هذا الايراد بان
التحقيق يطلق على ما يقابل المعتل ففيه ما فيه **قول** وشيئين فيه احتمالات ستة لان العطف اما
على اشياء والمثنى اليه ما اشياء جمع عام و رسالة جمع متد او جمع عام متد بتقديمه فضايا بالاضافة
والمضنا اليه ونفس عام ومنه بتقديمه فضايا واما على الجمع المثنى ايل به احد القسمين الاخرين لم
في الاول بلا تقديم وفي الثاني بتقديم فضايا واما على عام من مذهب المثنى اليه هو الاخير بل التقديم
المحتمل هو الاخير لان نقص البواقي كما توهم يجوز ان يكون انما المشبه عن المشبه فيها بتقديم عام من
لا بالمقيد **قول** اي مشبههما لم يقسم بالشبكيه في نظر من اضمنا ان يكون متعليا بنفس المشبه
متعد بالثنا **قول** وهو كل علم فيه ثبوت الى حل العطف على اظهر المحتملات كما هو **قول** في قوله
التركيب اي مجموع انواعه افا شرط الخلوع على التركيب لا مستانك والاضاف والنوصيف والنصته في ثما
لا خلافيه في انما الخلاف في المرجح قيل بعد اشراط الخلوع عند مطلقا وقيل بعد الاشراط فيها اذا

٥١ ختم بويه فيجمع بهذا الجمع مجزئ لغز و به او مع كره على خلاف ذلك ما اذا لم يختم به قول وكل صفة
 كذلك اي كل صفة لم يذكرها قل خال من ثاء الثانية و اما خلقوها عن التركيب فلم يشترطه احد لان
 بغيره يجمع على بعد ايتين بالاتفاق وكذا القول في الخلو عن ثاء المبالغة والمراد بالصفة دل على ان
 ما مأخوذة مع بعض صفاته وان كان كالمستو اما المصغر فلا الا اذا كان مكبرة وصفا كشيء قد
 تطلق على المعنى القائم بالغير وعلى التابع المعكوف وعلى المشتقا العاملة على الفعل وكذلك الوصف
 وقد يفرق بينهما باطلاق الصفة على ما ثبت للموصوف والوصف على ما صدر عن الواصف قوله ولا
 مما يستوي به للذكر والمؤنث لا كصوب وجب اي ولا ما يستوي فيه اذا كان فعولا بمعنى الفاعل وفعيلا
 بمعنى المفعول مذكرين مع موصوفيهما فلا يخرج به ما يستوي فيه مما عداها كقوام وريث ولا الفعل
 بمعنى المفعول والفعيل بمعنى الفاعل ولا الفعل بمعنى الفاعل والفعيل بمعنى المفعول لقائمان مقام
 موصوفيهما قوله اي وبالجمع المذكور لم يقل اي وبالمجمع عام ومذنب شبيهين للاختصاص في بعض
 النسخ بدل المذكور المذكور وهذا النسب بما سيجيء في تفسير قول المصم كذا اول حيث فسر اسم الاشارة
 بالجمع المؤنث وذلك لان جمع المذكر مصطلح في عرفهم لاسم ما ذكر وجمع المؤنث لجمع بالالف التاء
 سواء اطلاقا معناه اللغوي ام لا قوله وبابه لفظ الباب نقل عن باب البيت الى اول الشيء بعد
 اعتبا تكميلا ثم الى نفس هذا الشيء اما من غير تغليب تجوز في الشيء كما يقال باب الفاعل اي ما القا
 او مع تجوز تغليب كما يقال باب كان اي مسائل كان واخوانه او مع تجوز كما في ما نحن فيه حيث زاد الضمير
 المضاهية اخوان عشرون تجوزا واما لم يقل باب عشرين مع كونه اخضر لا موزن لاول الضرورة الثانية الا
 الى ان الباعث على الحكم بالالحاق اي عدم الجمعية اما هو في الاخوات لاسباب متفقة النوع وفي عشرين
 مخالفا لها في النوع وسنزيد لهذا توضيحا فيما سيجيء قوله في اعرابه السابق اي لانه اعرابه مطلقا
 حتى يشمل اعرابه الثانية الثابتة له عند جعله علما كما سيجيء قوله وليس يجمع الى قوله وليس يقول
 ليس الاول اما عايدا الى كل واحد من عشرين بابه والى الباب فقط كما يشعر به تقديم الباب في التعليل
 وفر قوله وجوز اما للعطف والاستينافا على ان يكون ما بعده مبتدأ خبره قوله لذلك فرج الاستدلال
 اما الى قياس استثنائه واحد تقديمه ان عشرين وبابه ليس يجمع والا لزم صحة اطلاق اثنين مثلا على
 تسعة لزم وجود لانه عشرين على اثنين لان اقل الجمع ثلثة وليس ثلاثين مثلا بصحيح الاطلاق على اللغة

يعني ان قوله كصوب وجب ليس
 بمعنى ان يجمع بين حال الفاعل وبين
 ان الشئ هو المفعول والفعل المطلق
 في المذكر والمؤنث والمراد من وجب
 الفعل والفعيل المذكران مع موصوفيهما

يعني لم يقل بابه عشرين
 لانه عشرين على اثنين

ولا عشرين بل اقل على الثلثين فليكن مجموع اقل من قياسي ستمائة اثنين كما هو لاظهر وانما افر عشرين ٥٢
عن باب المطابق المتزوج ذلك لان نفسه عشرين هي وجود لانه على اكثر ما يدل عليه فمفسد
جميعه الباب هي صحة اطلاقه على اقل ما يطلق عليه كما هو نظم وانما لم يكف على تغيير العطف بالزوم بل
ذكر الوجوه لان الزوم في الباب بين الملازمة لاجل المثال يجوز صحة الاطلاق مع عدم وقوعه بل هو الثاني فيه
هو الصحة كما اشترنا اليه بخلاف عشرين فلان جن الثالث فيه هو الوجود والزوم لا الصحة فقط كما يظهر من وجه
بالثامن وانما ذكر في الباب الاطلاق في غير العشرين لدلالة الامكان عينا الدلالة التي هي شدة مفارقة
من الاطلاق في عشرين عما مكان عينا الزايد على الاطلاق في الباب لان الاكثر دلاله تضمنيه على الاقل
بخلاف الاصل العكس وهو عيب الدلالة المطابقة في الباب اشعابا ما ذكرنا وانما قال مثلا للمقايضة
باني الباب على الثلثين وباق ما يطلق عليه على التسعة والاطلاق على الاكثر على اطلاقه على الاقل ولم يقل
ذلك في العشرين لان مقايضة الثلاثة فيه ما الاول وهو اخيرة قطا من اوقا الوسطى فلان الجمع
لا يدل بنفسه الا على ثلاثة افر واحد اما دلالة على الزايد على ذلك فيا يفهمه وانما قال على تقدير
قول لذلك لثلاثه افر واحد اختصا التعليل بواحد من عشرين وبانية انما اختص من الفاظ الاخوات لفظ
الثلثين لانه متصل بالغيرين ولانه معبر عن مفسد العشرين وهذا قدم تعليله على تعليل عشرين هكذا
ينبغي ان يفهم هذا الكلام قيل وجه تقديم ثلثين على عشرين ان ما يطلق عليه ثلثون ما بعد تقدمهما
يطلق عليه عشرين وان المفسدة في اطلاق ثلثين على تسعة اكثر من مفسدة اطلاق عشرين على ثلثين اقول
وجه الاول ظاهر ويمكن اجراؤه في تخصيص ثلثين من بين البواقي بالذكر وانما وجه الثاني في محتمل
المفسدة وجه الاول ان يكون الاكثرية بحسب التجاوز عن الحد تجاوزا والثلثين المطبق على التسعة عن
بواحد عشرين تجاوزا التسعين المطبق على تسعة وعشرين بثلثه وتبين في علم البواقي وانما تجاوز
العشرين المطبق على الثلثين عن حده بغيره الثاني ان يكون الاكثرية باعتبار اصولية السلسلة من حيث
البداية فان بانية سلسله ما يطلق عليه الثلثون التسعة ثم ما زيد عليه بقية ثلثه ثلثة الاصل
له ما يطلق عليه التسعون سبعة وعشرين ثم ما زيد عليه بقية تسعة الى النهاية له ما يطلق عليه
ما بينهما هو ما بين التسعة وسبعة وعشرين الى النهاية له ما بين عشرين فما سلسله هو ثلثون
فما لنهاية من زيادة عشرة عشرة الثاني ان يكون الاكثرية باعتبار اصلها كمال من الثلثين ما بعد

٥٤ بالنسبة إلى مصداق عشرين فإن الثلاثين في مائة من التسعين مثلاً أحد عشر مصداقاً
 للغير في تلك المائة أربعة مضاعفات ولكن ذلك التسعين في مائة من التسعين في مائة وثمانين
 عشر مصداقاً وللغير في هذه المائة عشر مضاعفات وقس عليها البواقي الرابع أن يكون الأكثرية
 باعتبار نوع المفسدة فإن المفسدة في الثلاثين في التسعين من نوعين هما إطلاقها على أقل مما يطلو
 عليه إطلاقها على أكثر من هذا وفي الغير إنما هي من النوع الثالث فقط وهذا الوجه قريب من الثاني
 وهذه الوجوه الأربعة كما يحتمل أن تكون عامة للثلاثين في التسعين بحيث أن تكون في خصوص الثلاثين على
 حالية هذا التقابل الخامس أن تكون الأكثرية باعتبار المطلق فإن الغير واحد الثلاثين إلى
 التسعين وسبعة مفسدات أكثر من مفسدة واحدة ثم أقول في هذا الوجه المحتمل للوجوه الخمسة
 أما الجمل فلا إن أكثرية المفسدات موجهة للتأخير كقاعدة الاستدلال الترتيبي من الأضعف إلى
 الأقوى لو سلم ذلك فلا شك أن شدة المفسدة التي في غير تعاضل تلك الأكثرية فإن وجود الأثر
 على قول المصداق أشد مفسدة من جواز الإطلاق عليه كما سبق أيضاً عند الإطلاق في الثلاثين
 تسعين بالنسبة إلى بعض المصداق وفي غير بالنسبة إلى كل واحد منها وأما تفصيلاً فير على الأول
 أن الأكثرية لا يتحقق في جميع مصداق الثلاثين وما بعد بالنسبة إلى نظائرها من مصداق عشرين
 بل في الثلاثين إنما يتحقق في مصداق الأول بالنسبة إلى مصداق أول العشرين وفي أربعين مصداقاً
 الأول والثاني بالنسبة نظيرهم من مصداق عشرين وهكذا بتزايد واحد في التسعين فإن ثلثه مضاعف
 أكثر من في عشرين من نظائرها وأما في باقي المضاعفات في كل منها فالأكثر إنما هو جانب الغير تغلب
 ما في جانب أخوانه فينبغي أن يقد عشرين على ثلاثين بالعكس على الثاني والثالث والرابع أن التقيد
 لو كان لذلك فالأولى أن يقدم عليه التسعين الذي هو أكثر مفسدة من العشرين أقل مفسدة من البواقي
 فيفهم احتفاظ البواقي بالتقيد بالطريق الأولى لأن التقيد الثلاثين الذي هو أكثر مفسدة من الكل وعلى
 الخامس أن استلحاق ما هو أكثر مفسدة للتقديم إنما هو لأن ثبوت الظاهر على وجهه واجتماع مصاد
 الأخوان لا في كل واحد منها لا يفيد نفى حقيقتها كما يمكن الاعتذار عن بعض هذه البراهين
 بالتأمل فتم تعرض هذا التقابل للشرح قول وليس فقال اسم ليس غايته إلى لزوم الوجود ^{الغالب} والوجود
 المحرور كونهما في الثاني بمقتضى لازم والتواجب إلى لزوم الوجود بل لازم وواجب ثم قال لا يقل ولا يكثر

بجائز لان اطلاق ثلثين مثلاً على تسعة والاربعين على ثلثين جائز نحو الوجوه علاقة الكل بالجزء ٥٥
اقول فيه نظراً الى ان لفظة اللزوم على بنا الملازمة كما هو الحق فليس الكبري نفى اللزوم
الا فيلزم ان يكون الكبري نفى الملازمة وهو مع كونه غايه الغريبة وان جملة على كونه جزاً لا يظهر
من بعض كلامه فالملامزة ممنوعة لجواز ان يكون ثلثون مثلاً جمعة لم يتفقوا ان يطلقه احد على التسعة
ففي الثاني لا يستلزم نفى المقد ولا يدل على ان الملازمة عليها مطلقاً الثاني ان قوله ولم يقل و
ليس بخارج يدل على ان انتم مع قطع النظر عن تلك العلة يمكن ان يقولوا ان ليس كذلك فان الثاني على ما علمه
عليه هو اللزوم الوجوه والكبري ليس في الثاني اللهم الا ان يرد بالامكان ما كان بجداً بديل الثاني
بالجواز ويزاد ان نفى الجواز ملازم لفظي للزوم الوجوه الثالث ان المراد بالاطلاق انما هو الاطلاق على سبيل
الحقيقة لا مطلقاً وعدا الاطلاق على سبيل الحقيقة لا يستلزم عدداً خلافاً على سبيل المجاز فلو قال
ليس بخارج لكان جائزاً وما يدل على ان المراد بالاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة هو ان الجمع يطلق
على الاطلاق على سبيل الحقيقة فلو كان المراد بالاطلاق الاطلاق مطلقاً لكان الملازمة ممنوعة اللهم
الا ان يقدّر القليل هكذا لو كان ثلثون مثلاً جمعة الزم ان يكون اطلاق هذا الجمع على تسعة مجازاً وليس
اطلاق جمع على ثلثة من احوال مجاز الرابع ان الحكم في عشرين بوجوه الدلالة لا بوجوه الاطلاق فقوله
وكذا اطلاق عشرين على ثلثين مما لا دخل له فيما نحن فيه قوله في الحق في هذا
وما بعده لتوايد الاول الاشارة الى انها ليست معطوفة على السالم الثانية لانهما الى اختلاف الحقائق
باختلاف المحققات فبعضها اسم في بعضها جمع فاقول شرط وبعضها غير ذلك الثالثة للاشارة الى
قدما قيل من ان واو الاستيناف وهو مع ما عطف عليه مبتدأ لقوله بهذا وذلك لان المراد بيان
نفس اعراب تلك المحققات بهذا الاعراب وسببه السبب هو الاحتاق بالاشارة الى ان
الواجب حمل الكلام على مقتضى ظاهره ما لم يمنع عنه مانع والظن فيما سوا ذلك من ان لا يخلط لا بتدريج
ولا مانع فوجب العمل عليه اما جعل قوله وارضوا استينافاً وقوله والسنة فاعلم عشرين في
ثم تقدير بقوله والحق مقدماً مخالفاً لبيان المتن اشارة الى ان التأخير في المتن المضمر من حقيقة التقديم
لان المقص بالثابتين الحكم وهذا يقتضيه تقديم السند قوله بل اسم المراد به ما يقابل الوصف
او الفعل او الحرف قوله من خاصة الشيء الخاصة اسم فاعل كالتأخلة او تأوها للتأنيب على كونها

قد علمت ان
 العلمات كلف الله
 في هذه المسئلة
 قوله اول مراد
 لان في هذا
 يجب ان يكون
 قد جبر على
 رده بان
 ما كان
 عليه
 لغيره
 لان في

قوله لا
 اول
 ثم
 تحت
 انه
 الزيادة
 افرجه
 انما

في
 في
 في
 في
 في

وصفا للقاءه وشبهها قول من يدينه لفظيدين اما بالثا المشا الفوقا نينه فاضيا من يفعل
 او بالثا المشاة التختانية مضاع وان على كذا التقديرين مشتق من الدين اشتقا جعليما اي محمول
 الاسلام ديننا نفسه الاول اظهر والثاني هو الرواية ان نسب بطريقه قول من اهل القرآن مثل
 بثلاثة امثلة اثباتا الى ان ما ينص اليه الخاصة قد يكون عاقل وغير عاقل والثاني يكون ذا نادر وصفا
 واما انفسها فلا تكون الا للعاقل قول من قد جابجعه اه كانه جواب عن سؤال مقدم تقديره ان اهلا
 بمنع ان يكون له جميع لا مستحق ولا مكسور ذلك لا طلاقه على ما يطلق عليه الجمع فهو قد يعرب كما لمغزاه
 المنصر في نظر اللفظ قد يعرب كما لجمع المذكور المستحق نظر الى معناه فبطل كون اهلا وجعلها وتفسير الجواب
 ان جمعه قد جاب على اهلا في قطعها واذا ثبت ذلك لجمع فالاصل ان يكون اهلا وايضا جمعا له وتجيبون ذلك
 ان كل متعد باعينا ملاحظته واحدا مدلول المفرد وباعينا ملاحظته متعد مدلول الجمع قوله
 بمعنى اصحاب قبل هو جمع صحب كخسر لا جمع صبا قوله هو اسم لما سوا الباء اصل العالم اسم لما
 يعلم به مطلقا سواء كان المعلوم هو الباء او غيره ثم غلب فيما يعلم به الباء مطلقا فلا يشك
 بعالم الاموات قوله للزوم زيادة قيل لم يقبل بل لا منعا كون مدلول الجمع اقل من مدلول مفرد
 للاشارة الى امتناع التثنية ايضا واليان ما اجابته القابل بالجمعية عن الرد المذكور بان العالم
 اصناف العقلاء مما سوا الله لا مطلقا بل بان الجمع مع يكتفي مفرد مع امتثال ذلك اقول مراد المجيب العالم
 يستعمل فاصناف العقلاء لكن لا يستعمل واحد بل باستعمال متعد وهذا مما لا ستر فيه فلا بد عليه
 ذلك ثم ان مراده بذلك ليس ان يستعمل في غير العقلاء كما هو الظاهر بل انه حتى يرد المنع عليه بان خلاف الواقع
 بل مراده ان العالم كما يطلق على غير العقلاء كذلك يطلق على العقلاء فيجب ان يكون عالمون جمعا باعينا
 اطلاقه على التثنية ان ضابط مثلا يطلق على العاقل وغيره فضا لجمع باعينا الاول ثم اعلم ان المتعبر
 في الجمع اتحاد مفرد منه ما كاتحاد الرجل والرجالة في مفرد الرجولة وزيادته على مفرد مصادقا بمعنى
 امكان استعماله في كل ما يمكن ان يستعمل فيه مفرد بعد زيادة مثله مفرد او اكثر عليه فاعرف ذلك فاعلم ان
 قوله للزوم زيادة انه واقعا لا زيدا ولا اولان يكون اشكاله قياسا مستقلا محمول على صغره من لوازم
 موضوع مقدمها وبطلان تاليه لاجل عدم مجموع المحمول المقدم والمراد بالزيادة الزيادة في المفهوم
 وتقدير القليل هكذا لو كان عالمون جمعا للزم تحت زيادة مفهوم جنس الجمع وهذا الجمع او جمع فاعلى مفهوم

من

في
 في
 في
 في

مفره والثاني باطل لعدم صحة زيادته فهو جمع على مفهوه مفره فالمقدمه في المثالين يحملان لزوم جنه
للتالي الصغرى الثاني ان يكون اشياء في كل استثنائي محمول على صغر محمول محمول متدما وبطلان
الثاني الاجل عند بنو محمول الموضوع المقدم والمراد بالزيادة الزيادة في المصداق او تقديم القياس ممكنه
ولو كان عالمون جميعا لزوم زيادته مقصدا مفره والثاني باطل لان العالم يطلق على كل غير غافل ايضا
وعالمون لا يطلو على غير غافل بعد زيادته مثليه واكثر عليه لثالث ان يكون اشارة الى دليل بطلان تالي
القياس الاول بناء على تقدير في الكلام والمراد بالزوم اللزوم الحادث الرابع ان يكون اشياء الربا
الملازمة للقياس الثاني بناء على تقدير في الكلام والمراد بالزوم اللزوم الاكبر في فائهم لك قول
لانه كما قاله تعليل الاحاق وعدا بجمينه قولهم اسم لذيوان النحر وقبل جميع لا واحله كما بابل
قال يوسف جمع على والعل في فعل بكسر الفاء وتشديد العين من العلوا اصله علوا عل اعلان وهذا المراد منه
هذا التقدير عرفان غايته والاسم اما ما يقابل القلب ما يقابل الفعل والحرف لكن اريد منه العلم
ديوان اصله دوران اعل اعل لا يبين انه هو من التقدير اصله معنى ما دون فيه الشيء اي فصل انما يتبع
هذا الذي بان بجليه لانه سبيل في ترفع الى عوالة الجنة والانه مرفوع فوق السما الشابعة قال الله
تعالى ان كتاب لا يراى عليهم في ما اريدك فاعلمون كتاب قوم يشهد المقربون قوله صلحنا التعليل
الثقل كفر قيل مناع البيت وفي الصحاح هو مناع المسافر وحشة المراد من الثقلين الجن والانس لان
الدنيا كانها بيت هامة او مقها هامة عنها وحشها قولهم واعترتني الهو بالماطر ون قيل هذا
عبد الرحمن بن ثابت قيل له في هذا الخراج اسم هب قل لعاثك بنت معاوية حين جئت ورجع معها
الى دمشق وطرفاء هذا بان ليلى بنت كالجون واعترتني اه صلاح حبه الاله جيتا ودورا عند
اهل القنات من جرون واعترتني اي غشيتني وصناعتهم حشما بخلاف حرف الاء وحشما من باب
التفصيل والاله فاعله وجا الى جماعة ودورا جمع دار عطف على قوله جيتا والظرف في موضع التقيد
لمعطوف بالمعطوف عليه جيتا بفتح الجيم وسكون الاء المشتاق من باب من ابواب مشتاقا كاتها
اسم موضع من نواحي جيتا والمعنى اتقى الله جماعة وبيتونا واقعين عند اهل هذا الموضع الجملة رعايته
واخر المصع الثالث تنوين قوله ودورا وهذا المصع ناليد عن منزهة بحرف تنوين قوله جيتا فاك
ان تحذف الضرورة والشاهد في الماطر وحش جيتا كسر مع بقا الواو بفتحها مقابل بحرف الجيتا

اللزوم ان كان معنى لازم اطلاقا
وان كان معنى لازم بوجه فانه
كان المراد للزوم على تقدير كونه
وللزوم آيات اول نزوحا حازا ابو
الناس القاسم في ان لو كان عالمون
بتقدير القاسم في ذلك الزمان
جميعا لازم ان يصح في وقت يمكن
على مفهوم منفرد من الزمنية
يصح ذلك للزوم من الزمنية
زائدة اما ان للزوم على التقدير
والوقت على فلا بد ان يكون
لوازم للزوم للزوم من
الذليل عين الحد في الاحكام
اللزوم على التقدير ايضا ان كان
اللزوم على الزمنية منفرد على
يقال لكن يصح في جميع
منفرد للزوم زائدة مستند
مستند منفرد من نفس الزمنية
او ان الزيادة الغير المستند

من بوده است در این
در این
در این

قولها بالماطرون اه هذا مما تفكر به اشق اهلها وتزيد من معانيه عليها اللغاة امرأة
 نصرانية قد تهربت دير خراب عند الماطرون ما بعد هكذا خرفة حتى لا تتبع ذكرها
 من خلق بها قوله ولها خبر مقدم عن قوله خرفة واذا متعلق بالنظر المذكور والمراد منه زمان
 الشتاء وخرفة بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء الملهة ما يجني من التمر وارتبع اكلته في الربيع
 ارتبع البعير وخلق بكسر الجيم واللام المشددة موضع الشتاء وسوا خلق مشهور ببيع جمع بيعة كجيف
 جمع جيفة وهي عبلة تصادى في الماطرون وتمر في الشتاء فاذا اكلتها في الربيع تجال الخلق ليحصل
 ما يؤكل وترك البعير ذكرها من خلق ولا شها في البيت على المطا اباد غاراية التون مفتوح قوله
 وارضون لم يقبله مثل ما قد لما تقدم ليكون عطفامثله وقوله شد خلا عنه كما قيل بل جعله
 مبتدا لقوله شد او جعله لاول ان الشدة هي هنا مستلزمة للحوق بالجمع المذكور لما سياتي
 الشدود والحق فالقول بالتقدير لغو لثالث الاثنا الى ان اوله هي هنا تغيير التثنية بغير
 قوى وقع في هذا الخاف فان الخاف ما قبله الخاف الفاعل للتكبير سبب في الحقيقة وبوجود
 التصحيح هذا الخاف الخاف الواحد للتكبير مع غاية غرابته حيث شبه باجماع المنصحين التصحيح
 التكبير قول يفتح الراء وقد يربسكونها ايضا وعلى هذا لم يكن وكثر وذلك انشا الى وجه
 الشدود واما لطيفة وجه العدل عن التركيب المذكور قول شد الفرق بين الشدود والحق
 ان الشدود خرج الشدة عن حكمه لانه يقتضيه لانه سواد دخل في حكم شدة اخر يقتضيه لانه ملا والحق
 دخول الشدة في حكم شدة اخر كذا للمناسيب بين الشدة وان كان مجهول لا اكثر سوا كان للماطر
 حكم لذاته وقد خرج عنه ام لا فظهر ان بينهما عموم وجه قول راعابه اي لا فتح وانه قول
 والحق به اي بالجمع المذكور واما عدل تمام الظاهر في هذا المقام من كون سنين عطف على ارضين بتقدير
 قولنا شد مع اشتراك في التكسير والتأنيذ وتماثل مع المحققا الشا بقدر ذلك فجعله عطف على
 غيرين وقوله وارضون شد معضلة لان شمو هذا الاعراب بجميع مجاميع فراء ولسنين يشبه ان يخرجه
 عن الشدود قول رجع سنة بفتحها اي المراد في للعام والحوال لا بكسرهما اي مقدمة التوكيد في
 قوله لئلا نأخذ سنة لانوم قول وهو كل ثلاثة اعراض على هذا التعريف بوجوه اول ان هذا
 التعريف يصلح لفرد باب سنين لا لتفسير الباب بالجمع التاكيد ان التعريف يشتمل على قيد في المراد

وهو عند التكسير فلم يثبت المعرف أصلا الثالث انه شامل نحو ستوا مع انه غير مغرب بل هذا لا يعرف
اقول قوله ولم تكسر من حراء المعرف بمعنى اجمع ولم يكن هذا الجمع بصوت التكسير من هذا انه كان
مكسرا لكن بصوت المصحح في اخشامه بالواو والياء والتون فيندفع الابدان الثالثة قولها
اي لها المنقلبة عن لاء الثانية فيخرج من هذا القيد نحو اخذ بذلك ان كانت تأوها للثانية قال
سببوا تأوها للثانية لوجوب فتح ما قبل ناء الثانية اذا كان حرفا صحيحا وكذا يخرج منه
نحو ابن فجمعه على يمينه لا كونه من هذا الباب بل لا حظ فيه بشيء من قولهم بالآخر نحو شفه فانه
جمع على شفا كرجال واختلف في لامها المحذوفة فقيل وا في قبلها قولهم في كونه معبرا به ان
لا في كونه معبرا بالجر كان على التون من غير اعتبار الزوم والياء وكونه بالياء والتون في تقديره بالياء
التون على اعراب الساق ايضا فلا يحصل فرق بين الاعرابين قولهم اى باب عشرين يعني باب المحقق
الشامل لباب عشرين سنين قولهم شنفوا اى محققا الاستعمال الاكثر فهذا انما الى ان قد فتوه
قد يرد وضعه موضع خيل منه التقليل قولهم د على من يجده اخوه لعين بناسيبا في شينا
مردا هذا البيت لعمري الشاعر ما رطب لسانه في اوان وله الاموت وقد قال هذا البيت
حين شاق الى وطنه كود ودعا اى اتركنى واسمعه خطابا يحويه بصيغة التثنية للتعظيم و
قوله من يجده من يتركه بخلافه لبلاد اعلاها الزنا فانه اليمر واسفلها العراق والشام ولعين
من قولهم لعين بيدا لا يام اذا ازلته وشيئا بكسر الشين المعجمة جمع اشياء فاصلة بالضم فكسر الحاقطة
الياء وشينها بصيغة الجمع المؤنث لما مضى من باب التفعيل المتصل بالضمير المتكلم اى جلا شينا
وهو بالفارسية يبر ان ضمير الجمع للتثنية فيمكن ان يكون شينها بصيغة الجمع المتكلم مع اغير
وسم يحذف التثنية والضمرة ومرتفع قل جمع امرؤ هو من لم يظهر ثباته لم يثبت بحسب حال من ضمير
المتكلم والامرؤ والاشياء فعل عيب لان الامرئية والاشيئية من عيب الحيوان بالنسبة الى الله
الذى هو غاية حسنة الشاهد فيه نصبين بحركة التون بالياء والالوجبة من التون لفظا
قولهم اى الورى يعني ان مرجع الضمير مثله قوله نعم اعلاها هو اقر بالحق قولهم من العرب
اى لا من النخاة قولهم اى يستعمل كثيرا اى ليس المراد بالاطار كونه قياسا نسبة الاستعمال
الورى لا يخلو من وجوده لو قال كثير بل ما قال لكان له قولهم من اية الحق اى من حيث لا تخافون

من نطق بلفظ الفتح لاثنائي حكم المصير لثنتها ليست هذه المحبته قول الجمع ثقبلة لاثنائي
 على الواو والضم بدل الالف والفتحة في لثنية قول وقد جازت احد الاربعين ما قبل كل ال
 حل وان تحال وما يبقى على ولا يمينه وما اذا يبتغي ان يقرأ منته وقد جازت الالف الاسفها في
 البيت الاول للتغير في كل الدهر ان يحل في اختلف في اختلفوا عنه ما يبق كل الدهر على ولا يحفظ
 الدهر عن التثنية الكمال ان فاتي شيء او ما الله بطلد الشجر منته وقد جازت عا واربعين وروى
 بدل الحد الرايس موضع الاستثنا واضح قول راي بعكس فن الجمع اثنا الى عدا احيانا الى
 ما قد يتوهم من كون المثنا اليه الحكم الشاوي كثر الفتح وقلة الكسرة فن الجمع لكن يتغير في بعض اى
 بعكس حكم نون الجمع وذلك لان نون الجمع هو نون النون فكثير الكسرة قليلا وعكس النون المفتوحة
 قليلا المكسرة كبر قول راي على احوذ بيننا استقلاله الرواية بفتح القون البيت كمنه لا يوصف
 القطاة والاحوز الخفيف من الشئ والمراد بالاحوز بين هنا الجناح الخفيف ما واستقلت اى تبدل
 وقوله وما هي اى ما شاهدتها حاصله زمانا او ماضى مشهور زمانا وعلى الاول جاز والمضائق
 فصل المضائق اقيم مقنا قول كما هو ظ عباته يعنى ان ظاهر عبات المص ان فتحها الغم مع الشئ
 والالف مع الالف فقط كما هو ظ غبا الشئ ولا يخفى عدم ظهورها في كونها لا بعد انضام
 ما ذكره في شرح الكف في باب كسرة فن الجمع قول اعز عنها اه قيل قابل ونبيل مجمل القابل وما
 قبله وهي ترى صيغتها احضا وما بعده ومنحرفا يشبهها حليا فانا الضماير المؤنثة لسلي وطلبنا
 اسم جمل وقيل ثنية ظي اى منحرفا ظيير وعلا هذا فالتا شاهدت موضعين من الحديث الثنيدان على
 لغة بني الحجاز بركب الذير اجزها بالالف مطلقا قول راي ابتنا ارقى لثنان اه ما بعد عرض
 برغوث له اسنا والخموش فوقنا قطننا قال ابو على البغدادي ارق من الثاير وهو بالاضارسية
 بياد كرين قدان كغزلان جمع قدان وقبة وهو بالبحر والخموش والبوض الحصله ما خلت اى خرج
 الشئ قليلا كالقمل والبرغوث ونحوها وتطبا بالناء المفتوحة المنقوطة ثم الموقفة كالشكر والمباقة
 للطن من طرا الدباب اى ضايعان للبعوض وروا سنا صوكثير عينا من النوم قول راي وما ابتنا الطاء
 لفظ ما عبا عن اللفظ مطمطم او جمعا او عن المقدر مطلقا حقيقيا او اضافيا او عن الجمع على ان
 يكون الصلة معقول الموصول والاخر احسن لانه غير وهم لكون الحكم المذكور في هذا الجمع بما قرنا اندفع

في الجمع النون
 في الجمع النون
 في الجمع النون

في الجمع النون
 في الجمع النون

في الجمع النون
 في الجمع النون

في الجمع النون

ما قيل من انه ان اريد بما المفرد خرج عنه نحو حلت وان اريد به الجمع خرج منه نحو هذا والبناء في قوله ٢٠
 بتا والف للادلة ويحتمل كونه بمعنى مع وتقديم التاء على الالف لجره الضرورة في قوله بما الجموع بما الجموع
 البناء كونه بمعنى مع ولو كان كذلك لكان للالف في التاء اربعة احتمالات ان يكونا اصلين الاول ان يند
 الثاني اصلياً والعكس وان يكونا زيدين انما بهذا القول في ان البناء للادلة متعلقا بقوله جمعا فان
 كونهما مزيدين لازم لهذا قول له خلاف الاختصاص اي خولف في هذا الحكم خلاف الاختصاص اي خولف في هذا
 الحكم خلاف الاختصاص والاول النسب قول له مع بال التنوين حال من الجموع دين اي مشاركين كونهما بال الكسر لفظ
 مع قدير اذ منه اجتماع احدا المتشاركين للاختصاص الى ذلك لا يخرج قديرا اذ منه اجتماعهما فينبول
 بيان كيفية ظرفية في باب الاضمار قول له خلق الله السموات وقد توهم بعض ان مثل هذا المفعول بما وجد
 بوجود عامله لم يمكن ان يكون مفعولا به فجعله مفعولا مطلقا لغرض جوب وجوب المفعول في ظرف ورد العامل
 قبل وجوب العامل وذلك فاسد لجواز ان يكون موجبا قبل وجوب العامل في ظرف وجوب في ظرف الحو
 الكلام في نحو وجد زيد وامثاله قول له وايت سرا دقات واصطبلات قال صنا القاموس السرائق
الغيا الساطع الذي المرتفع المحيط بالشئ والبيت من الكسفة الذي يمد فوق سطح البيت
الاصطبل موقف الدواب بقوله خلق الله السموات واحكاية عن ول الله عز وجل قال صنا الماكان مفرد
 معتلا مؤنثا وقوله وايت سرا دقات واصطبلات جكاة عن قول العرب صنا الماكان مفرد صحفا
 مذكرا وتعد المثل للمذكرا لا يمكن لطف لان جمع المذكور بالالف التاء غير في الغريب يحتاج الى تعد
 الامثلة ليصير قريبا قول له انما ارفعه اه اعتذار عن المصلة ترك بيان ان رفع الجمع المذكور بان المضمر
 بصلة ذكر ما يخالف الاصل الذي انشأ اليه بقا حيث قال وارفع بضم انصب اه ورفعه على الاصالة
 اما ذكر الجرة فلكونه محمولا عليه للتصريح قول له في نصب الكسرة فخصصة به لانه هو المحتاج الى البناء
 لا مطلق الاعراب قول له انما من هذا الجمع اي انما منقول من هذا الجمع وهذا الاسم في الكنية
 واللقب اما لفظ الموصوف فقد علمه الشئ على الاسم المقابل للفعل والشئ على الجمع المذكور بقدر
 قوله من هذا الجمع مفصول عن الموصوف ليصير الكلام بمعاني ان المراد اثبات هذا الحكم لمصدق
الموصوف حال الاسمية لا حال الجمعية ان خفي عليك هذا فانظر الى قولنا الجمع المنقول الى الاسم
 حكمه كذلك قولنا الاسم المنقول من الجمع حكمه كذلك نظروا الى قولنا الاعراب بمخصص

ان طبع المفعول على الجوب
 الكسرة كمنقول من المصطلح
 ومنه كسرة الالف في الجمع

٤٢ المثلث بالنصب بالكسر نظير ما فعل في اوله لان جرح هذا ايضا مختلف فيه كمنسب ذكره في
 ويرى بالوجه الثالث ليس المراد بالوجه الثالث ما هو المتعارف منها اعني النصب بالكسر مع التنوين
 بدون الجرح بالفتحة بل التنوين حتى يرد عليه انه لا يمكن رواية ذرعا هذه الا بوجه واحد من تلك الالوه
 وهو الجرح بالفتحة فلا تنوين في ذلك بعد احتمال النصب بل المراد بها اوجه تكون تلك الالوه افراد الاجل
 منها وهي الرفع بالضم والنصب بفتح الجرح بالكسر مع التنوين تلك الثلاثة بدون التنوين والرفع بالضم و
 النصب بفتح الجرح بالفتحة بدون التنوين والمراد بالوجه بعض افراد واجزاء منها العدا مكان الواو في الالوه
 من كل منها قول **لشئور** فيها من درغانه ما قبله الا عم صحا ايها الظال البالي وهل يعين كما
 في العصر الخالي في باب يوم قد هوى ليلة بانته كانها خط تمثال مضى فرشا وجهها الخجما
 كمنبازين في قناديل وقال نظرت اليها والتجوز كانتا مصابيح هبتا تشبه ثقبال وما بعد
 بيثربا في دارها نظرا على قوله امر القيس في التحضيض اي لا تنعم وكنع او خف تخفنا ثم لا تخف
 ومعنا انعم قيل مخفف نعم كمنبازين في قناديل كانتا مصابيح هبتا تشبه ثقبال وما بعد
 وفي المسامع مشا فقله صبا ظفرا وتميز وطل ما شخص وانسبط من اثار الدار والبلال من البالي انقص
 بمعنى مخلوقه والقنا وهل استغنى انكاره ويعبر بسكون النون بحقيقته المؤكدة كعدا او يضرع والعصر
 الزمان فتح ضنا للضرر والخال الى الماضي وما خلا من المعاشين والاحبابا وباربى يا قوم رب هو
 للتكثير والمراد بانسه محبته والخط بمعنى الخطوط اي المنقوش اي كانتا تمثال وتصو منقوش في
 الحسن والحافة والتجميع بالفارسية هم خا والزيت ثم معروى مضابيح مشعلة من هوى الزيت ولعل
 وبالا كجها جمع ابل بمعنى ويل بمعنى الشيل والمراد بها الزجاج الشدتها وصلابتها ولزها
 كجها جمع هب الخائف عن الله تعالى وتشيبا اي اضاء واصلة بمعنى يضيء والفقال بتقديم
 القاف المنصو على القاف جمع قل وهي معرفة وتنوونها اي ايتارها بالقلب بالعين ولا يعلو يرد
 بها نارا العنود ومن درغانه متعلق بنسب من جهة القاف بالمفعول او من جهة صدق على القاف لان المشي
 بالاذرع او الرأى وقوله وانهاها بيبز جلا حالته ويثرب في الرسول وقوله اذ دارها
 اي كيف ايتها والخال ان لا قرب من دارها نظري مبصر الى اي بعيدا لتظهر معنى المنظور اليه
 البين الجملان اخرتها خافه الاطبا قول **لشئور** جرحا لفتح هذا اما فعل امر وماض مجزوم وهذا

٤٦ الممثلة وسكون النون وهي قبة السرج الكاهل الكف وما بين الكفين هو فاعل لقوله شيد
 يعني كما ان ظهر النفس بشد ويصلب بقبة السرج كذلك ظهر الممدح شدة وصلب بقو الخرافة وروى بدل
 الأختا الأعيان من العبي أي المشقة قولهم وظاهر عينا المصوحه الظهور ان المتبار من الحكم على ما
 دل على صفة غير لازمة له ان يكون الحكم عليه وقت اتضا بهذه الصفة قولهم به صرح اه مبني
 مذهب الأول من المذاهب الثلاثة على اعتبار الأصل دون العارض سواء كان هو المخرج لجانب الحقيقة
 الموجود في الكل أي الأضواء واللام أو ارتفاع اجتماع السببين الموجود في البعض ومبنى المذهب الثاني اعتبار
 كلا المعارضين ومبنى المذهب الثالث على اعتبار العارض الثاني دون الأول والمانع من دخول التنوين
 فيه على المذهب الأول وكذلك المذهب الأخير في أحد شقيه هو منع الصرف وعلى المذهب الثاني والثالث
 الأمر من المذهب الأخير هو دخول اللام والأضواء والأقرب هو المذهب الأخير قولهم والتونار فاعل
 علامة رفع أو وقت رفع أي رفعه أو رافعا أو مرفوعا والرفع فعلى الأول يكون مفعولا ثانيا وعلى الثاني
 يكون قوله في موقع المفعول الثاني قولهم راجع لحذفها تقدير الفعل للنشأ إلى ان ما بعده جملة
 فعلية نشائية لا اسمية خبرية لوجهين الأول لزوم عطف الأختا على الأضواء وهو غير مضموع على
 الجهور وهو الحق الثاني احتمالها الصيغة المحذوف علامة للجزم والتصنيف مع انها تجعل الجاعل قولهم
 أي حذف النون دفع لما قد يتوهم من ان الضمير للنونات المذكور في مناهم يحارب واقعها ضمنا الثاني
 الضمير واختصاص المذكور بقوله يفعل ذلك لأن المراد بالنون المذكور جنس النون واسما الحرف فيكون
 ويؤتى قولهم فالجزم وقوله والتصنيف إلى ان المصراع مشتمل على مثال كلا النوعين ودفع لما
 قد يتوهم من كون اللام في قوله لتروى لام الأمر كقوله تعالى فلتفرحوا وليس كل بل هو لام الجرح مفعول
 بان المقدرة وتروى من دام بمعنى قصص المظلمة الظلم قولهم رأيت أسرى أه البيتوتة بالفارسية شبيبة
 آوردن واسم أي أسير بالليل والجملة حال من فاعل أتيت مثل ذلك تبين مع تدل في الحالة المذكورة
 بالفارسية ما ليدركه الطيب الشاهد في قولهم وستم معتلا ما فرغ من بيان الأعراب
 المخالف للأصل من جهة كونه بالحروف مطلقا أو ببعض الحركات شرع في بيان ما يخالف الأصل
 جهة كونه مقدرا كالأضواء وما كان من مواضع الأسماء والأفعال المعتلة والمعتل في اصطلاحهم
 ما هو مصطلح الصرفيين عرف المعتل ولا يتم بين ان اعرابه بعض انواع تقديده وتحقيق هذا المقام هو

قول لتعد تحريكها أي تحريك الألف مادام الفاقول أي سمي مقصورا حمله على تضمينه معنى
 التسمية لا على معناه الأصلي لأن المعنى الأول ههنا أهم بل لا فائدة في إفادة المعنى الثاني معناه
 بها **قول** لأنه غير ممدود تفصيل هذا الكلام أن المقصود بمعنى المحبوس الممدود بمعنى المطول
 لغة وأما اصطلاحا فالمقصود الفهمزة بعدها سمي بذلك لحبس القراء أياها عن المصطلح
 بينهم غالبا والممدود الفهمزة سمي بذلك لتطويل القراء أياها بالمدايم اصطلاحا
 بالألفين فاما أن يكونا منقولين عن المعنى اللغوي أو اصطلاحا على الأول فالمناسبة المقصود
 كون هذا الاسم محبوبا عن الحركات وعن المدايم المصطلح في الممدود كون هذا مطولا بالمدايم ومجوبا بالـ
 جوانب الحركات وعلى الثاني فالمناسبة كون هذا ذا الف مقصودا وكون ذلك ذا الف ممدودا **قول**
 قاله الرضي وهو في مقول القول قوله وهو أول الخ وما ذكره التمهيد هنا حاصل كلام الرضي
 لا عين عتبه فانه قال لأنه لا يسمي نحو غلام مقصودا وإن كان ممنوعا عن الحركات لأعرابيه وفي
 النسخ قاله بالتصغير المنصوف فيكون مقول القول ما قبل ذلك وإنما لم يقل والتصوا لعد وجوب
 كون وجه التسمية ملزوما للسمي هذا ولكن يقول أن الأول لا يطلو على المضاعف الثاني على
 أن يزداد بالحركات اعم من الأعرابية والبنائية فيرد على الرضي أنه لم يخص الحركات بالحركات لأعرابيه
 حتى يرد عليه ذلك والتم اطلاق الحركات أيضا إلى ما ذكرنا فظهر أن النسخة الصحيحة هي قال بدون ضمير
 التصب حتى يكون التعليل من كلام الرضي اطلاق الحركات أيضا إلى ضعفه **قول** رأه خفيفه الخ
 احتراز بالخفيفه عن نحو مرضه باللازمة عامر وقوله تلو كسر عن نحو خطي تمام وتلو استكون واما
 كونها تلو القصر والفتح فلا يتحقق إلا بقلبها واو والفا وتبديل الحركة بالكسرة **قول** منقول
 بغير ذلك أما لنقص الخوه بالحذف وبسبب رجه عن جهة حرف الصحيح والضرفين وقد يعبر
 عما لا مدح وعلية بالتأقصر وقد يعبر بالانقوص فالأول من نقص اللام والثاني من نقص المتعلقين
 نقص زادي استعلان منعيتين لازمين وقد عرفنا أن اسم الفاعل للآزم مع اسم المفعول المتعلق
 في المثال إذا كان منجوعا فاحد قول رأي يقد فيها اشتباها هذا التفسير لأن التقدير رجل اللفظ
 محذوف والتية كون المعنى بلا لفظ لا تحقيقا ولا تقدير او لما كان للحركة دخل في اللفظ فينبغي أن
 يعبر عن حذفها بالتقدير لا بالتية فالتية ههنا بمعنى التقدير أو لم يقل بقل عليها كما تقدم

قوله تعد تحريكها أي تحريك الألف مادام الفاقول أي سمي مقصورا حمله على تضمينه معنى التسمية لا على معناه الأصلي لأن المعنى الأول ههنا أهم بل لا فائدة في إفادة المعنى الثاني معناه بها قول لأنه غير ممدود تفصيل هذا الكلام أن المقصود بمعنى المحبوس الممدود بمعنى المطول لغة وأما اصطلاحا فالمقصود الفهمزة بعدها سمي بذلك لحبس القراء أياها عن المصطلح بينهم غالبا والممدود الفهمزة سمي بذلك لتطويل القراء أياها بالمدايم اصطلاحا بالألفين فاما أن يكونا منقولين عن المعنى اللغوي أو اصطلاحا على الأول فالمناسبة المقصود كون هذا الاسم محبوبا عن الحركات وعن المدايم المصطلح في الممدود كون هذا مطولا بالمدايم ومجوبا بالجوانب الحركات وعلى الثاني فالمناسبة كون هذا ذا الف مقصودا وكون ذلك ذا الف ممدودا

وهو أن الراء بالجرم من حيث

قد وردت في النسخة بغير حذف حرف الضمير

الى ان الرفع المقتضى على البناء في مقابلة استعلاء التصبغ التعليل استعلاء
 استعلاء استعلاء خفي يشبه لظرفية في الحقا قولهم كان وليا ان يقول ان الاصل ما فعله المضاعف
 الاصل في كل باب ان يقدم ما كان أقوى في هذا الباب على غيره ولا شك ان المقصود في باب التثنية
 اقوى من المنقوص ويؤيده ما قاله لشم سابقا بعد قول المضاعف من ذلك ذوقه للزوم هذه الأمثلة
 قولهم لانه اقرب الى المعربة هذه العبارة لا يهاجها خروج كل من المنقوص والمقصود من المعربة
 يمكن دفعها بان المراد بالمعربة يعرب بتمام الحركات اللفظية فالاولى ان يقول لان كونه معربة يظهر
 كانه هذه الحرارة نسب الى الغير قولهم ضابطه ليس جوارح نسوان مقلدها اكلها واهي
 مما ذكرنا سابقا ونوقض هذه النظم بوجود نحو الواو مستوفى اجيب بان الكلام في الاستعلاء
 والحق في الجواب ان واوهم نور مخدوف في اللفظ قال الكوفيون ويوجد في موضعين اخرين احدهما
 المنقول عن مثيل يدعوا والاخر ما كان عجميا كقوله واوهم فعله هذا بينا للاعراب التثنية
 في الفعل ولفظ اي شرطية وهو مبتدأ اضعف في فعل واوهم مبتدأ اخر وصف قولهم من قبل التثنية
 والفخبر او بالعكس وبالحل وصف للمبتدأ الاول على ان يكون فعل الشرط كان التامة المحذوفة
 ان كانت فاقصة فاسمها ضمير الشأن وضمير اي الجملة خبرها ويحتمل كون الجملة حالا عن فعل كان
 على تقدير كونها تامة قولهم فالالف انواعه مواضع الاعراب في المعدل والثلاثة تسعة حاصله
 موضع الاعراب في الثلاثة في المعدل الثلاثة وقد اشار الى كيفية اعرابها بهذا المصريح
 الى اعراب اخرين منها باخ هذا المصريح والاعراب اخرين بقوله والرفع فيهما انود الى الثلاثة
 الباقية بقوله واحد فاما ثلثهم والتعددية في الاولين باعتبار تعدد الاعراب في البوابة باعتبار
 تعدد المحل قولهم وهو الرفع والتصبغ المراد بالغير ما يغيره من انواع الاعراب المعظم والمراد به
 كل ما يغيره من انواع الاعراب بعضه قولهم ثلثهم هذا ان كان مفعولا للفعل فالمراد به بالغير
 المتصا اليه الحروف الثلاثة ان كانت الاضغاث بيانية وبالضمير في افعال الثلاثة ان كانت لاقيمة وان كانت
 مفعولا للوصف فالمراد به بالضمير في افعال الثلاثة ان كانت الاضغاث بيانية وبالضمير في افعال الثلاثة ان كانت لاقيمة
 متصا بينهما اي ثلثا المشاهير ان كانت لاقيمة والظن من كلام الشما ان جعل الثلث تابعا للأفعال الثلاثة
 مفعولا للوصف والضمير في افعال الثلاثة ان كانت لاقيمة فما ذكرنا واعلم ان اصغر ترك بعض انواع
 الاعراب ذكر بعضها لكن بعضه ضمن بعض ولم يتعرضوا لذكر الماركة فلا بأس ان نعرض لبعضها

الجميع فنقول الأعراب الموجود في كلمات المعربة خمسة عشر نوعاً لأنه إما أن يكون غير مشتمل على الحذف
 أو مشتملاً عليه والأول إما كامل وإما ناقص وكل منهما إما بالحركات وإما بالحروف وكل منهما إما
 أو تقديراً أو لفظياً وتقدير هذه اثني عشر نوعاً والثاني إما تام وإما ناقص وبعبارة أخرى إما أن يكون
 بالحذف والحركة أو بالحذف والحرف وبعبارة أخرى إما أن يكون لحذف أقل العلامات أو أكثرها والثاني
 من القسمين بإي غيبا كان إما لفظياً أو تقديرية فهذه ثلاثة أنواع فكل الأنواع خمسة عشر نوعاً
 الكامل بالحركات اللفظية وهو في الاسم المفرد وجمع المكسر للذين هو المذكور وغير هذا الأعراب في
 المضارع كل إثنائه الكامل بالحركات التقديرية وهو في المقصود والمضارع إلى التاكيد وفي كل واحد
 كلتا مضافين إلى المظهر الثالث الكامل بالحروف اللفظية وهو في الأسماء الستة الستة المنسوبة بالسطر
 السابقة الرابع الكامل بالحروف التقديرية وهو في تلك الأسماء الواحدة للشرط مضافاً إلى المفتوح
 بالساكن الخامس الكامل بالحركات اللفظية والتقديرية وهو في المنقوص المنصرف السادس الكامل
 بالحروف اللفظية والتقديرية وهو في الأسماء الستة المضاف إلى إتيان بعض اللغات السابعة الناقص
 بالحركات اللفظية وهو في الجمع المؤنث السالم وما يلحقه وفي غير المنصرف العاري عن اللام والألف
 الثامن ناقص بالحركات التقديرية وهو في المقصود غير المنصرف العاري عما ذكر التاسع الناقص
 بالحروف اللفظية وهو في التشديد وجمع المذكر المصحح وما يلحق بهما العاشر الناقص بالحروف التقديرية
 وهو في ماضيا مضافين إلى المفتوح بالساكن الحادي عشر الناقص بالحركات اللفظية والتقديرية وهو
 في المنقوص غير المنصرف العاري عما ذكر الثاني عشر الناقص بالحروف اللفظية والتقديرية وهو
 في جمع المذكر المصحح المضاف إلى إتيان الثالث عشر الكامل المشتمل على الحذف وهو في المضارع المنقوص
 الرابع عشر الناقص اللفظي المشتمل على الحذف وهو في الأفعال الخمسة الغير المؤكدة بالتون الخامس
 عشر الناقص التقديري كذلك وهو في تلك الأفعال مؤكدة بالتون ولتعتبر في الكل شرطه التي ذكرنا
 بعضها منها بالاشتقاق قوله أي يحكم اشتقاقه إلى أن قوله حكما مفعول مطلق لا مفعول به قوله
 سندع الزبانية نوقف فيه بأنه أيضاً حذف لأن لدفع النقاء التاكيد أقول اللزوم لما كان
 منسوباً إلى نوع المجزوم في ضمن جميع أفراد نعت اللزوم المنسوب إلى غير المجزوم فعلى الإيجاب الكلي
 فلا ينافيه الإيجاب الجزئي وأيضاً المراد باللزوم ما كان سبب العامل الذي كان المعول كجزمه اللزوم

لا يكون ان كان في ذلك
 لا يكون ان كان في ذلك
 لا يكون ان كان في ذلك
 لا يكون ان كان في ذلك
 لا يكون ان كان في ذلك
 لا يكون ان كان في ذلك
 لا يكون ان كان في ذلك
 لا يكون ان كان في ذلك
 لا يكون ان كان في ذلك
 لا يكون ان كان في ذلك

باب في بيان
 التكرار والتكرار

التكرار والتكرار
 التكرار والتكرار
 التكرار والتكرار
 التكرار والتكرار
 التكرار والتكرار
 التكرار والتكرار
 التكرار والتكرار
 التكرار والتكرار
 التكرار والتكرار
 التكرار والتكرار

بسبب نفع النقاء الساكنين لزوم فشا من خارج فهو بمنزلة عدو للزوم والمراد بقوله نحو سباع
 الزاوية كل مضاع مفرد مرفوع معطل في الكل ومنصوب في ذي الالف فقط قد اتصل كل منهما
 بساكن قول هذا باب المعرفة والتكرار المراد بالتكرار فيه ما يقابل المعرفة لا ما يقابل الاسم فبان
 التكرار تطلق على معنيين بالاشارة اللفظية هو الظاهر اما الاول في ما عرفت المصم بما سببا واما
 الثانية فهي ما وضع للفرد المنشتر من جهة وهو نوع من انواع الاولى ولعلنا اطلعنا على هذا الاشكال
 في نزل الناطقون في اطلاقاتها ولم يعلموا ان التكرار ما هو في سبب علمهم الفرق بينهما
 بين الاسم الجنس قول تركة قابل الالة قد مضى على المعرفة في التعريف لان التعريف ما هو
 المفهوم منه هو الكونها وجوبا على هذا التعريف شئ من مفهوم المعرفة وغيرها عنها الفنون
 لان المراد من التكرار مصداقا لها ومصاديق التكرار غير مقصودا بالبحث في البحث اما هو عن مصداق
 كما هو ظن ان التكرار في اللغة اسم مصداق للتكرار من قولهم تكرر اي جملته والمعرفة خلافها وقوله
 تكرر مبتدأ سوغ ابتداء هذا بقصد الجنس وخلافها عن الموصو اذا اصل اسم تكرر وقوله قابل
 الخبره لا بالعكس في قوله ان المعرفة ينبغي ان يوضع ويحكم عليه بالتعريف هذا ظن من له قلب الحق
 التمع وهو شهيد وسبب هذا انما يتحقق في باب المسبب ولم يقل قابل لما ذكرنا من تكرر الموصو
 واردة الجنس وبما لان الثاني التكرار من نفس الكلمة لا للتأنيث فيه ما فيه المراد بالقابل بالقوة
 لا بالفعل والاصل التعريف منقضا بالمعنى باللام قولها لكونه مؤثرا اشارة الى انه حال
 لا وصف لا باعتبار محله لكن هو التصديق لا لزم توصيف المعرفة بالتكرار لان المراد بالفسر لفظه
 كلما اريد منه نفس لفظه فعلة لانه على الحقيقة المعينة ولولا انتفاء التعريف بالقابل لال الزايدة
 اذ غاية ما يلزم في الوصف وثبوت الموصو مطلقا سواء كان حال الحكم ام لا واما ان الزايدة يتصف
 بالثابت اذا دخل على التكرار فان الزايدة هي المعرفة الموصو بالزايدة باعتبار دخولها على المعنى
 فيها قولها ان تعريضا في التعريف بحسب اللفظ مط فلا يتقصر عكس بقا الموصولة فانها و
 ان لم تؤثر التعريف فيها قبلها بل تعرف هي قبالتها لكنها تؤثر في التعريف فيها بحسب اللفظ وبقيد التعريف
 يخرج الى الزايدة المؤثرة في تعريف التنوين فخرج القابل لها عن التعريف نحو حسن اذا كان لما قولها
 فان اللاحقة الاولى يقول فان اللاحقة عليه لا تؤثر فيه بغيرها ولا يكون للاحقة في ثاني شق

التكرار

٧. الرد بـ فليس بنكرة ليصير قول فليس بنكرة على ما قبله في غاية الايضاح قول فليس بنكرة ^{خاصة}

ان يقول معرفة فعله لو جهر بالاول ان المستفاد من انشاقه التغير فهو نفس التكرار كون
المعرفة لازما لنفي التكرار لم يعلم لتجوز العقل وجوا الواسطة بينهما في الخارج الثاني ان اللازم البين
لما لم يقصد عليه التعريف هو ان لا يقصد عليه شئ اخر والا لانه ان يكون التبرع لازما بيتا المنوع عليه
قوله اذ ليس يقابل اي مطلقا وهذا الكلام فوايد الاول الاشارة الى ان بين شقي التعريف
على ما ذكره المصمم عموم من وجه كل شقين يكون الاول اعم من الثاني ينبغي ان يراد العموم من الاول
والخصوص من الثاني فالمراد يقابل الاعم كما كان افعا موقعه ايضا كرجل الواقع موقع من ام لا كيد مثلا
اذا لم يكن لها اسم اخر مراد فها وبها الواقع المخصوص بما يقبل الثاني الاشارة الى ان انفراد الشق الثاني
عن الاول انما هو بانثاقا مقيدا الاول لا بانثاقا قيدا فقط اذ ليس لنا لفظ لم يقبل الا المؤثرة للتعريف
بان يقبل الا الغير المؤثرة ويقع موقع ما يقبل الا المؤثرة الثالثة الاشارة الى ان قوله او واقع عطف على
قوله قابل لا على الاعم يكون المراد بالواقع ام الظائفة والا لصا التعريف غير جامع قيل المراد بالواقع
ما يقع موقع قابل الا سواء كان هو قابل او واقع موقع قابل او ام ولا يخفى ما فيه من البرية قوله
واقع موقع اه اي ان يكون متحدا مع غير المفهوم فيخرج عن التعريف يد الواقع موقع رجل مثلا او
بهذا الكلام ثم حدد التكرار جمعا ومنعافا قلت المراد بالقابل من حيث اللفظ فقط في ضمن
اى معنى تحقق او من حيث كونه في ضمن معنى معين وعلى الاول ينقض طرد التعريف بالاعلام
قد ينسلخ عن التعريف كذا بنحو غلام زيد وعلى الثاني ينقض عكسه بنحو غلام رجل فان الغلام في
المعنى الاضحا ليس يقابل الا لا واقعا موقع ما يقبله قلت المراد هو الثاني لكن يراد بالمعنى المعين
بتعيينه الحقيقية لا اعم منها ومن الاضافية والاضحا من قبيل الظائفة فان قلت المراد بالواقع
اللفظ باعتبار معناه المعين بالتعيين الحقيقية فقط او مع تعيين الاضحا وعلى الاول ينقض
طرد بعلام زيد حيث يقع موقع غلام وهو قابل الا وعلى الثاني ينقض عكسه بنحو ذي فانه لم يقبل
الا لا يقع موقع ما يقبله لانه لا يقع الا موقع الصاحب المضائق المراد هو الاول ولا يلزم الا
المذكور اذ الغلام المذكور لو امكن اعتبا مع اعتبا الاضحا بتعيينه الحقيقية فقط كان
داخلا في التكرار وفرا من اثارها فيجب شمول تعريفها له لكن اجتماع هذين الاعتبارين معا يمنع

[illegible]

منه في قوله لا يرد ان حال الاختصاص هذا الاعيان غير واقع موقع القابل وينقض عكس التعريف قولنا اي
 ما يقبل ال دفع لما يتوهم من جعل الموصول على العمود اذ قال وقابلة معاصره ولم يقبل قابل ال كالمو
 مقتضى المترادف لشارة الحان المراد بالقابل ما ثبت له المقتبول في غير حال حمله على النكرة اذا المعتمد
 هذه الحال هو التجرد عن ال ولهذا لم يقبل بلفظ الماضي لا يهاجمه خلاف المقصود قولنا وغير محتمل
 ان يكون مبتدا لقوله معرفة وان يكون خبرا عنه وجه الاول انه لما حكم بان النكرة هو قابل ال او واقع
 موقعه صا المقام مقام ان يستل ان غير القابل والواقع معتمدا فاذا جيب بان غيره معرفة يجعل
 الغير مبتدا لانه المسئول عن حكمه ايضا لما كانا نكرتين لا تفرق بينهما على التعيين فوجب تقديم المبتدا
 ووجه الثاني ان المقصود ظاهرا تعريف النكرة والمعرفة فاذا كانت معرفة كانت مبتدا لمقتضى ما مراد من
 قوله غير هو الحال في التبيين فقط لا الجامع لهما فان التزديد على ما حمله التزديد حقيقي فاذا ورد
 عليه استلصصا مصداقه الجمع به الامرين والخلو عنه ما جمعا قولنا اي غير ما ذكر دفع
 لما قد يتوهم من ان التفسير للواقع لكن بالمعنى الاعم اى سواء كان قابلا ام لا اذ لو كان غايده الى
 القابل والواقع لوجب ان يورد نفسه ووجه الدفع قد ظهر مما سبق ولا يخفى ما في هذا التفسير
 ان المبتدا ومنه هو لفظ فاذا ذكر المذكور في المترادف المقصود كل ما ذكر من القابل والواقع وانما الى عدد
 رجوع التفسير الى النكرة باعتبار ان ذكر الموصو او اذارة الجنس ان تعريف لا يتم فقيض التفسير بالتعيين
 تعريف لك الشئ احسن من تعريفه بقبض نفس الشئ لما في الاول من تفصيل مطلوب في التعريف
 دون الثاني قولنا معرفة قبل تعريف المعرفة موقوف على تعريف النكرة وتعريف النكرة على ما
 عرفته موقوف على التعريف المحفوظ في المعرفة وليس هذا الا للدرا قول تعريف النكرة موقوف على
 نوع من المعرفة لا على المحفوظ في جميع افراد المعرفة فلا يلزم الا يكون بعض افراد المعرفة مكافئا قبل
 تعريفها ولا يصير فيه يجوز ان يكون المقصود من التعريف بيان ان المعرفة تشمل الاى الافراد وجميع افراد
 ماذا قولنا وهي مضمرة هذا وما بعده من التقادير لغايدته في الاول في الاشارة الى تعدد الامثلة انما الى
 انواع المعارف الثانية التفسير بان كل نوع مما مثل مستمرا اقولنا في ذاته شرح الكف يكون هذا
 المنادى خلافا في المعاني هو الصحيح لان المراد بالمعرفة فالمرجع عليه حكم التكرار وهذا المنادى
 مما لم يذكر وصلة لم يمنع من تأكيد بما يخص المعاني في غير ذلك على انه معين من حيث المعنى ايضا فلا وجه لاجماع

موقعه في قوله لا يرد ان حال الاختصاص هذا الاعيان غير واقع موقع القابل وينقض عكس التعريف قولنا اي

قوله لا يرد ان حال الاختصاص هذا الاعيان غير واقع موقع القابل وينقض عكس التعريف قولنا اي
 ما يقبل ال دفع لما يتوهم من جعل الموصول على العمود اذ قال وقابلة معاصره ولم يقبل قابل ال كالمو
 مقتضى المترادف لشارة الحان المراد بالقابل ما ثبت له المقتبول في غير حال حمله على النكرة اذا المعتمد
 هذه الحال هو التجرد عن ال ولهذا لم يقبل بلفظ الماضي لا يهاجمه خلاف المقصود قولنا وغير محتمل
 ان يكون مبتدا لقوله معرفة وان يكون خبرا عنه وجه الاول انه لما حكم بان النكرة هو قابل ال او واقع
 موقعه صا المقام مقام ان يستل ان غير القابل والواقع معتمدا فاذا جيب بان غيره معرفة يجعل
 الغير مبتدا لانه المسئول عن حكمه ايضا لما كانا نكرتين لا تفرق بينهما على التعيين فوجب تقديم المبتدا
 ووجه الثاني ان المقصود ظاهرا تعريف النكرة والمعرفة فاذا كانت معرفة كانت مبتدا لمقتضى ما مراد من
 قوله غير هو الحال في التبيين فقط لا الجامع لهما فان التزديد على ما حمله التزديد حقيقي فاذا ورد
 عليه استلصصا مصداقه الجمع به الامرين والخلو عنه ما جمعا قولنا اي غير ما ذكر دفع
 لما قد يتوهم من ان التفسير للواقع لكن بالمعنى الاعم اى سواء كان قابلا ام لا اذ لو كان غايده الى
 القابل والواقع لوجب ان يورد نفسه ووجه الدفع قد ظهر مما سبق ولا يخفى ما في هذا التفسير
 ان المبتدا ومنه هو لفظ فاذا ذكر المذكور في المترادف المقصود كل ما ذكر من القابل والواقع وانما الى عدد
 رجوع التفسير الى النكرة باعتبار ان ذكر الموصو او اذارة الجنس ان تعريف لا يتم فقيض التفسير بالتعيين
 تعريف لك الشئ احسن من تعريفه بقبض نفس الشئ لما في الاول من تفصيل مطلوب في التعريف
 دون الثاني قولنا معرفة قبل تعريف المعرفة موقوف على تعريف النكرة وتعريف النكرة على ما
 عرفته موقوف على التعريف المحفوظ في المعرفة وليس هذا الا للدرا قول تعريف النكرة موقوف على
 نوع من المعرفة لا على المحفوظ في جميع افراد المعرفة فلا يلزم الا يكون بعض افراد المعرفة مكافئا قبل
 تعريفها ولا يصير فيه يجوز ان يكون المقصود من التعريف بيان ان المعرفة تشمل الاى الافراد وجميع افراد
 ماذا قولنا وهي مضمرة هذا وما بعده من التقادير لغايدته في الاول في الاشارة الى تعدد الامثلة انما الى
 انواع المعارف الثانية التفسير بان كل نوع مما مثل مستمرا اقولنا في ذاته شرح الكف يكون هذا
 المنادى خلافا في المعاني هو الصحيح لان المراد بالمعرفة فالمرجع عليه حكم التكرار وهذا المنادى
 مما لم يذكر وصلة لم يمنع من تأكيد بما يخص المعاني في غير ذلك على انه معين من حيث المعنى ايضا فلا وجه لاجماع

عنها فقولنا رجل مشير به الى معبر لم يكن معرفة لعد اجراء احكام المغاف عليه قولنا بالاشارة
او المواجهه اى سواء كانت احسبتهن عقليتين او اوليان مختلفتان دون الاخيرتين اذا كانا
التعريف على اجراء الاحكام لم يعتبر امثال ذلك في محتمل ان يكون مراد المص بذكر تلك بيا كيفية تعريف
المشارى لا كونه غير داخل في المغاف كما يتبادر من عبارة الله قولنا زاد ابن كيتاه استند على هذه
بغير جوابها ما ورد يجوز وقوع التكرار في جوابها وعد لزوم مطابقة الجواب للسؤال في جميع احكام
قولنا ابن خروفاه كان وجهه جوب تعريفه على نعم واخوانه ويرد عليه منع كليت ذلك قولنا من
هذه المغارف هذا اخر از عن نحو كاف في الروايات ولاء ان في اي اياتنا وها اياه فانها على
الصحيح حرم موضوعا ذكر الصابر من انواع الاسماء وهي هنا اشكال وهو ان تلك الحرف كما ذكره
مغاف لذلك مع انهم صرحوا باختصاص التعريف بالتكثير بالاسماء اقول في حله ان للتعريف كالتكثير
ايضا معنيين الاول كون الموضوع له خاصا سواء اجري على الموضوع ما يخالف احكام التكرار
ام لا وهذا من لوازم جميع الحروف فان الحق ان الوضع فيه عام والموضوع له خاص الثاني كون اللفظ مما يجري
عليه ما يخالف احكام التكرار سواء كان الموضوع له خاصا ام لا وتسميته هذا القسم بالتعريف باعتبار
وجوب التعريف للغوي في غالب افراد وهذا من خصائص الاسماء وكانه قال فما كان من هذه المغاف
موضوعا ولم يقبل فما وضع من هذه المغاف مع اخصرت بشارته الى ان الحق هو ان الواضع هو الله
لما فافهم قولنا اى لغايب يعنى قوله غيبة مبنى للفاعل للمفعول حتى يكون قوله لذى غيبة
بمعنى الغيبة قولنا تقدم ذكره اخر از عن نحو هبتها قولنا لفظا او معنى واحدا تعين لا رجا
المذكور باحد القسمين لاخيرين المتقدم ذكره معنى ما تقدم لفظ يدل عليه تضمننا نحو قوله تعالى
اعدلوا هو اقرب والمتقدم ذكره حكما ما لم يتقدم لفظ يدل عليه مطابقة ولا تضمننا بل كان كالتقدم
في كونه معلوما من الكلا قبل ذكر التفسير كقوله تعالى ولا يؤيد لكل واحد واحد بعد ذكره كالتصاير قبل الذكر بها
فيما كان لفظا ورتبه في مواضع اجازتها وسميها الله ثم فقوله لفظا اه تميز للنسبة الخبرية
لا للنسبة الاضافية والاخرج عن التعريف لاضمانا قبل الذكر الا ان يراى بالتقدم ما مر بنا التقدم
من حيث كونه مرجعا سواء تقدم ام لا وسواء كان تبينه للتقدم بحسب نفسه ام لا وبهذا القدر ثم
تعريف التفسير للغايب فان قلت لفظ هو ان كان موضوعا للغايب فقط فلا معنى لكونه متاخر وقاد

مثال المغاف
قال في الغايب ان في تعريفه
الغايبة من حيث لا لفظ الغايب
الاضحية من حيث لا لفظ الغايب
شك في كون موضوع لفظ الغايب
على الحدوث ان الغايب لا يكون
اللفظ لا يكون كقولنا كونه
من الوجوه في تبيينها بخلاف التعريف
بناء على ان تعريفه على قطع النظر
فخرج من حيث لا تعريف قبول
ان من هذه المغاف مع النظر
البيان في الغايب

في الدغايا هو وان وضع لآثم من الغايب غيره فخرج عن كنه الضمير مع انه ضمير غايب بل لا ريب قلت
 المحفوظ في ما هو الغيب عن العين المحض وعند القلب الاول مقتضى وضعه والثاني مقتضى حرك
 التداء قال الشاعر يا غايب عن عيني لا عزالي ومثل هذا المحاذ شائع في اسم الاشياء والحوادث
 المعبر عن غير الغايب ليعلم ان المراد بالوضع الضمير هو الوضع الا فردي فلا يلقض تعريفا
 الغايب بالمعريف بل ام العهد المذكور قول اولي حضور اي ما وضع لاحد قسمي كحضورها
 الحاضر عند اللفظ والحاضر عند الملفوظ اليه قول مخاطبك متكلم اظن ان قوله او متكلم
 عطف على قوله مخاطبك على قوله حاضر الغرض تعميم الحاضر بينهما المتبادر من ذلك ان الضمير
 المتكلم موضوع له لاجل كونه حاضر الكثر الحق انه وضع له باعتبار كونه محضوا عند فتوى وعمم التام
 الحاضر بهن المخاطف لنفسه الحاضر لغيره حتى يشمل مخاطبك متكلم اقول الحاضر لنفسه يشمل اناس
 المتكلم ايضا اذ كل من الثلاثة حاضر لانفسهم ما قولهم ستم بالضمير اي علم كونه مستحي به فلفظ عند
 متعلق بمسئتي المفهوم من قوله ستم قولهم المكنى هذا بصيغة اسم المفعول من باب التفعيل قولهم
 ولا بد هذا ايضا الى دفع ايراد ورده ابرن التناظم على الشق الثاني من الترديد لا بما اعلمت نفسه
 من ان خروج اسم الاشياء عن التعريف المذكور يعلم من كونه مفردا لان مثل هذه الفهرس مما
 لا يعتد به في التعاريف بل بان الحضور داخل في مفهوم الضمير خارج عن مفهوم اسم الاشياء اقول
 الا حق في الجواب ان الحضور في اسم الاشياء اصلا لان الحضور وصف لمن كان لفظا المتكلم اليه لا
 لا مطلقا فافهم قولهم ولا الاسم الظاهر هذا البراد على الشق الاول ويمكن تقديره بوجهين الاول
 ان نقول التعريف ان الضمير موضوع لكلي شمل الغايب الحاضر اسم الظن ايضا كذلك على هذا
 التقدير يكون الايراد شيئا من سوء فهم التعريف جوابه ان الضمير موضوع لاحدهما لا لهما
 الثاني وهو المقتضى من كلام الشافعي ان هذا التعريف انه موضوع لاحدهما اسم الظن ايضا موضوع
 لاحدهما الذي هو الغايب على هذا التقدير يكون الايراد شيئا من سوء فهم اسم الظن والجواب ان
 بان اسم الظن وضع لكلي شملها لا لاحدهما واللور ان يناقض ذلك الجواب بتوهمها فانصوب
 في الجواب ان يقال ان اسم الظن موضوع لغايب بقدر ذكره كذا ذكره سواء وضع للغايب ووضع للاثم
 قولهم جعل الاشياء للاقلاء في هذه العبارة فائدة لانها توهم ان كون انت للمخاطب هو للغايب

والاصل ان المراد بضمير الحضور
 ان لا يكون نفس الشيء

الكبير في الشق الثاني
 في مقتضى البراد

هو يجعل انصر ويمكن ان تدفع بان يقال المراد بالاول والثاني ما امكن ان يذكر ثانيا او بان يجعل الظرفان
قبدا كل لما قبله وقوله على حد قوله مفعولا ثانيا لجعل او يقال بتقدير الموصو والمضاد والمكان
فجعل المكان الاول للثاني والمكان الثاني للاول مثلا او فجعل الاول اء او يقال بالقلب بان يراد
من قوله فجعل الثاني ثانيا للاول فجعل الثالث للاول ثانيا فافهم قوله على حد قوله نعم انشا الله
جواز هذا العكس بدليل ورود في القرآن لكن لا بد له من نكته وكانت في الآية ابتداء لها واختتامها
بالرحمة اشارة الى رحمة تعالج خطيئة وغالبه على غضبه في كلام المصنوع ضرورة والاشارة الى نقد كل
من الغايب الحاضر على الآخر بوجه ما تقدم الغايب فليقدم حامله على حامل الحاضر من حيث الاشتغال
واما تقدم الحاضر فليكونه عرف قوله ما كان غير مستقل عدم الاستقلال اما حيث لا يوجد
الخارج اصلا واما من حيث البداية فقط اى لا يبتدئ به لكن يختم به كمن في ضمير واما من حيث التمهيد
فقط اى يختم به لكن يبتدئ به كمن في ضمير واما من حيث التمهيد
للمضمير المتصل غير الشر والمراد منه احد القسمين الاولين مع انه لا يفهم منه فلهذا ذكره الشارح ووصله
تعريفا المص لا يصير ذلك الغير واضحا ويظهر تعريف المص بالتسبة اليه قوله بنفسه متعلق
بالمستقل لا بالغير والامتنع صيغة غير المستقل بهذا المعنى مستقلا بالغير ايضا قوله لا يصلح
لان يبتدئ به اى لا يصلح لهذا بالتسبة الى المستعمل لان العرب قوا عدمه سواء صلح له عقلا ام لا فلا يشترط
مخو بنون ضررين في ضررين مما يصلح ان يبتدئ به عقلا واما قد قوله يصلح لان عدم الابتداء اعم
فما كان بحسب التمعن فقط او بحسب التمعن والقياس معا والمراد هو الثاني وهو ملزم لقد
الصلاحيته فان قلت انهما وهم وهن ضمائر متصل ومنفصلة معا فيلزم ان تكون ضائحة
للا ابتداء وغير ضائحة فلتلها وضع واضع للمنصب واشترط في هذا الوضع ان لا يبتدئ بها وضع
للمرفع ولا يشترط ذلك فيه فبا عينا الاول غير ضائحة وباعينا الثاني ضائحة وقبل المراد بقوله لا
يبتدئ الا يصلح ان يقع مبتدأ اصطلاحيا وعقل هذا القابل عن ان المراد لو كان ذلك لانتقض طرد
التعريف بالضمائر المنصوبة المنفصلة قوله لا يصلح لان يلى اى يقع اقول فائدة تقدير يصلح قد
ظهر قبل هذا وفائدة التفسير يظهر سابقا في شرح قول المص بلى قوله لا يجاوزنا الاك اء وما
نبالي اذا ما كنت جارتنا المخطا بان المحبوبة وما في اذا ما فائدة والا الاول بالفتح اصله ان لا يبتدئ

تستبين انك انما تستعمل في
اللفظ الموضوع في سياق
لمطلق اللفظ الموضوع في سياق
ام حكم باللفظ الموضوع في سياق
بما تقدم اللفظ الموضوع في سياق
اللفظ الموضوع في سياق
بما تقدم اللفظ الموضوع في سياق
اللفظ الموضوع في سياق
بما تقدم اللفظ الموضوع في سياق
اللفظ الموضوع في سياق
بما تقدم اللفظ الموضوع في سياق
اللفظ الموضوع في سياق
بما تقدم اللفظ الموضوع في سياق

ان لا هو متعلق بقوله بنالي والله يار كقطار منسوب الى الدار اي ضاحكها والبناء واضح ويحتمل ان
 يكون الاول بكسر الهاء مركبا من ان الشرطية ولا النافية قوله من قولك سلبه ما ملكا اما
 يكشف ثم في المصراع الاول باراء التمثيل التي ذكرها المصراع الثاني انه اخر ولم يفعل ذلك في المصراع الثالث
 لتكثرة دققة لطيفة هي الاشياء انما التكلم وكاف الخطاب لساكن كافي المصراع الاول كما كانا احتملي
 للمذكور والمؤنث الى مقايستهم احدهما لادخال النوع الذي فرضنا الضمير من غير من المذكر والمؤنث
 والاخرى لادخال باقية افراد جنسهما وهذا بخلاف المصراع الثاني فان اول ضميره نص في المؤنث و
 الثالث نص في المذكر فلا حاجة فيه الى المقايسة لادخال النوع ولما كانت المقايسة ههنا على التحويل
 دور التشبيه والتظهير كان المقصود عليه داخل في الحكم فافهم وليعلم ان الضمير المتصل
 مرفوع ومنصوب ومجرد ولم يذكر المصراع ولا التثنية افراد كل من تلك الانواع الا بعضها وانما شبهت
 الكل فاعلم ان المرفوع منه ثلثة وعشرين فرادى احد عشر منها ملفوفة وهي الالف الواو والياء
 والنون والطاء والثالثة وثلاثون واثني عشر منونة خمسة للغيبة وخمس للخطاب اثنا
 لتكلم ويحتمل جميع تلك المنويان الا الظرف في التصفات واما الافعال فاثنا عشر بعضها كالمؤنث
 والمنصوب منه اثني عشر فرادى كلها ملفوفة وهي من فافضيه الى فافضينا والمجرور منه ستة
 وثلاثين فرادى كلها ايضا ملفوفة وهي ما دخل عليه الجار من انواع المنصوب المتصل والمنفصل و
 المرفوع المنفصل واما المنفصل فهو مرفوع ومنصوب ولا مجرور لا مشاع فقدم المجرور على الجار
 لكون الجار معنويا ويشير المصراع الى جميع افراد كل من ذلك القسمين قوله لشبهه بالحروف
 في المعنى الظاهر ان هذا بنا على ما هو التحقيق في الضمائر من عموم الوضع خصوص الموضوع له وقد
 تحققوا تشبه المعنوي في بحث المبني فارجع اليه قوله لان التكلم اه اذ اذكر منها الخاص لا العام
 قوله وقيل في الانتقار هذا القول مبني على ما هو خلاف التحقيق في الضمائر من عموم الوضع و
 الموضوع له معاذ على هذا ليكون المحفوظ في معانيها خارجة عن نفس تلك المعاني الموضوع
 لها وان كانت داخلية في ما استعملت فيها وقد عرفت الفرق بين تشبه المعنوي والافتقار من
 ان الاول هو الاحتياج الى الداخل اي احتياج جنس الموضوع الى جنسه الاخر والثاني هو الاحتياج
 الى الخارج عن الموضوع له وعن اجزائه قوله في الوضع في كثير من الحمل على الكثير في

ان اخرج النوع في غير ذلك الضمير الذي في المصراع الثاني
 ان النوع الضمير في المصراع

الفرق بين التشبيه والتظهير
 والتظهير فظرفا وتبين بين الفرق
 بين الضمير وبين ان التشبيه
 بين الضمير وبين ان التشبيه
 ان الضمير في المصراع الثاني
 ان الضمير في المصراع الثاني

ان الضمير في المصراع الثاني
 ان الضمير في المصراع الثاني
 ان الضمير في المصراع الثاني
 ان الضمير في المصراع الثاني

البوابة قول لم يخلو فصيحة أي بحسب الذي لا بد من العوارض والمراد به الاختلاف بحسب
 الوضع قال ابن التناظم بعد نقل ذلك المذهب لعل هذا أي كون بنائها باختلاف التصنيع هو المعنى
 عند الشيخ في ثبوت المضمرات لذلك عقبه بتفسيرها بحسب أعراب كانه قصد بذلك اظهار
 على التناظر فقال ولفظها جرح كلفظ ما نصب قول كان الأمر على خلاف ذلك ويكون هذا المذهب
 بخصوصه غير معتبر عندنا في ثبوت المضمرات هذا عقبه ببيان اللفظ بعض أنواعها مع بعض فاشار
 بالتعقب إلى أن هذا المذهب كان صحيحاً لو جاز لا يتخلل لفظ الجرح مع المنصوب بل يختلف
 صيغة كل نوع منها مع صيغة الآخر قول لم يخلو فصيحة التمهيد الأول كانه توبيخ للمصنف حيث
 ذكر ما هو الباطل وترك ما هو الحق قول من الضمائر المتصلة من بعض صيغته ببيان تبيين لفظ
 ما جرح بعد انضمام الجرح إلى التوضيح والاشعاع بعده جرح المتصل او قبل انضمامه والبيان
 للتخصيص والاحراز عما كان قبل الجرح صيغتها منفصلة نحو كانا وكأياك فان متاهما ليس كلفظ ما
 نصب من الضمائر المتصلة والأول اظهر والثاني احسن وما لفظ من قوله ما نصب منها فمن قبل
 الأول لكن ثبوت التخصيص لوجود المنصوب المنفصل قول وهو ثلثة أي اصول ما جرح كان مثل ما نصب
 ثلثة قول للرفع والنصب جرحا ورد الأولين مع فتيان الأخير نكرة لأحينا جهما إلى تخصيصهما
 بالمتصل بخلاف الجرح لئلا يفسد من فصل حتى يحتاج إلى التخصيص المذكور قول بالثبوت أي لا بالانضمام
 إلى ما حتى يكون المعنى صلح التفسير لرفعنا ونصبنا وجرحنا آياه قول لم يلفظنا نقدير قوله لفظ كانه جواب
 عن سؤال مقدر نقديره اننا ضمير متصل واذا قطعنا عن قوله وجرح الحكم بتبوينه ابتداء بضمير ضمير
 منفصلا فاشارة الجواب بان المراد بقوله نال لفظه وكل ضمير يرد منه لفظه فليس بضمير فضلا عن ان
 يكون متصلا قول التناظر على المشكله ومعه لا ما يدل بالقرينة على نصب لفظه فانه ليس بضمير كما
 عرفت قول لم يخلو فصيحة قوله فالتصديق قوله فالرفع اشارة إلى اشارة المصراع على الأمثلة الثلاثة ان
 ربما يتوهم ان ثلثا أيضا مثال للنصب بل يكون بل فعل امر ما مفعوله قول واللفظ الواو وكون
 اورد الأول نكرة والأخيرين معرفتين باللام لأحينا جرح الواو إلى تخصيصه بالسائر والثنان التخصيص
 بالمنفوح بخلاف الألفا لئلا يفسد لنا الفهم ساكن حتى يحتاج إلى مثل ما ذكر من التخصيص قول لم
 ضمائر متصلة حال عن فعل الظرف لا في واحترز به عن الف التثنية وذاو الجمع نونه حال كونه في الواو
 ويحتمل ان يكون نظرا إلى الرفع والنصب تبيين يرمي إلى معنى منه

الفرق بين ما بين النظم في الواقع
 انه استدل على كونه بغيره
 لقوله لفظ ما جرح لفظه نصب
 مستدل على كونه بغيره
 وللهام لنا وعليه ما جرح
 ويرى حسن البناء جرحه بغيره

الفرق بين ما بين النظم في الواقع
 انه استدل على كونه بغيره
 لقوله لفظ ما جرح لفظه نصب
 مستدل على كونه بغيره
 وللهام لنا وعليه ما جرح
 ويرى حسن البناء جرحه بغيره

فإن الحق أنها ليست بضماير قول كائنة بغير أن الظرف ليس متعلقا بقول متصلة قول كائنة
عطف على الموصول قول كائنة بخلاف ضمير النصب الجراشارة إلى تقديم الظرف في المتن لقصد الحصر
قول فعل الاستثناء واختلاف في مرجع ضميره فقيل الاسم السابق بإرادة البعض على سبيل
الاستخدام وقيل الوصف المستقام من الفعل السابق وقيل مصدر الفعل السابق هذا في المستثنى
المتصل دائما في المنقطع فهو نفس الاسم السابق واحدا الأخيرين **قول** فاعمل في التعجب و مرجع
ضميره لفظ ما وهو عجا عن مصدر نبي منه فعل التعجب **قول** وهو الماضي أي بعض صيغ المما
لوجوب الألف في أكثر صيغه ولا وجه لترك تشايع المضارع اللهم إلا أن يكون مراده جواب
الاستثناء نوع مشتمل على مجوز الاستثناء مطلقا فاعداه نوع غير مشتمل على ذلك ولا يحسن أن
المضارع من الأول **قول** ثم شرع في الثاني أي في ذكر أنواعه وأفرادها ولم يعرفه أكتفا بما فهم
من ضد تعريف المتصل ولما كان المقصود ههنا ذكر الأنواع والأفراد قدم الارتفاع والاستعانة
على الانفصال **قول** الثانية من هذه الأصول شارة إلى علة الحكم أي عدم الاشتباه وتخصيص
للفروع بما عدا نحن وتعرض للمص باهة ربما يشبه لعدم مناسبة مع أنا في اللفظ فنبه على الاشتباه
إلى الفروع المفيدة للعلم **قول** قال أبو حنيفة المقصود من نقل هذا الكلام أن المنفصل
كالمتصل قد يكون مشتركا بين نوعين ولا تظن أن التضمين المجرد والمنفصل على هذا يكون موجودا لأن
أنا مثلا قد يستعمل منفصلا إذا لم يكن مجرورا إذا التضمين المجرد والمنفصل على هذا ما كان منفصلا
حال الجر وكذا المرفوع والمنصوب المنفصلان فيندفع بذلك ما قيل أن الجر والمنفصل موجود في
نحو يورق بنات لا يصلح لأن يبدأ به حال الجر فافهم **قول** وذا انتصاب في انفصال التوابع
أما ذكر الانفصال هنا ففي البيت السابق بالواو إشارة إلى أن صيغ المنصوب بأسرها جاز من المنفصل
على المذهب الحق فإن آياه مثلا منصوب وآياه مثلا منفصل بخلاف المرفوع وأما ذكر حكم الرفع
بلفظ مفرده دال على المبالغة وهناك بلفظ جمع مفرده حاله عن المبالغة **قول** في أن الفروع هنا
نوع واحد كثير الأفراد وهناك ثلاثة أنواع كل نوع منها قليل الأفراد كما هو ظاهر وأما حكم ههنا
بعد الاشتباه أن في استخراج الفروع ههنا حال عن الصعوبة لا أنما هو أصل الصعوبة مع توالي
في الحروف أما هناك فلا يخرج عن صعوبة الاختلاف في الحروف في البعض لكن صعوبة ليست بترتبة توالي

٧٧
أما قولهم جازا فاعلة بغير متعلق لأن
أنا أقول بعد الواو لا باللام والمنا
فعلت بالآية قوله جازا فاعلة بغير متعلق
في التثنية وانه قد جازا فاعلة بغير متعلق
مقدرة لا فقال لأن يكون ذلك الصواب
في الغالب فخرجت عن هذا فاعلة بغير متعلق
شبهة

أو لا يجزى إلى تحقيق المأمور ببعض الصيغ التي منه

لا اشتباه

الأشياء فانهم قولهم وقد تسجل مجرورة نحو انما كاتاك قولهم الضمير يا أعلم انما في اياها فاعلم
 يتصل به سبعة اقوال الاول والثاني والثالث انما بعد ايا ضمير يعيد على ايا الرابع ان
 المجموع هو الضمير الخامس ان ايا اسم ظاهر منهم خص من بافتحا الى ما بعده السادس ان ايا ضمير
 اضيف الى ما بعده وهو ضمير آخر السابعة ان المجموع مظهر يوجب متنا المضمير ولكل منهما مستند
 ذكرها بورث التطويل قولهم وعند المصنف اسماء متساوية لها عطف على الظرف السابق لا على
 اياها فتوهم وكان المراد بالاسماء الضمائر والفرق بين هذا المذهب والمذهب السادس ان الاول
 على هذا المذهب فيقبل اختلا سعيه كرو على المذهب السادس من قبل افتحا غلام زيد قولهم
 وفي اخيرا اه اعلم ان الضمير على ثلاثة اقسام الاول ما يجب اتصاله عقلا كالضمير المجرور والمرتبة
 وجوبا الثاني ما يمنع اتصاله ويجب انفصاله عقلا كإفنا سيدك والكم وحكم هذين الضميرين هو
 مقتضاها الثالث ما يجوز اتصاله وانفصاله عقلا وحكم وجوب الاتصال اياها كان مستثنى
 من ذلك والمراد المصنف انما هو بين القسم الأخير لانه المحتاج الى البين والبيان في قوله اذا نال
 على الامكان العام فيشمل القسم الاول ايضا فانهم قولهم الضمير المنفصل بتقدير الموضوع لكل من
 المنفصل والمتصل مثلا يتوهم ان المراد بهما هو المنصوب بخصوص قولهم لا اخضا المطلوب اي
 المطلوب في بعض الاوقات كوقت ايراد الضمير لا المطلوب مطلقا اذ ليس الاخصا مطلوبا في بعض
 الاوقات واذا كان الاخصا مطلوبا فكما كان اخصر كان المطلوب اقوى وترجح الاضعف على
 الاقوى بلا مرجح غير خارج فوجب اختيار الاتصال مع امكان الانفصال قولهم بان تخرج عدا الثاني
 وهذه الصورة وما بعده امتناع اتصال الضمير المتصل لا بغامله او بالضمير المتصل بغامله قولهم
 اذ كان مغنويا اي سواء كان مبتدأ او خبر ابتداء على كون العامل في كل منهما مغنويا وامتناعه غير
 فينبغي ان يعقب هذا القول بقولنا او كان خبرا او مبتدأ ووجه عدم الثالث ح امتناع ان
 يصير طرف الاستنطاق بالنسبة غير الاستواء ذلك لان الضمير المتصل بغامله الاسم تامضا
 اليه ومنصوبا على المفعولية قولهم ارحصوا وصفا محصورا فيه وكثيرا بما يحل الشك في هذا الكتاب
 لفظ المحصر على وصف المحصور فيه اي الافراد كما يستتبعه غير مرة فالمحصر كالأخصص في استعماله في
 المعنيين لكن الشك حمل الاخصصا فيما سبق من كلام المصنف على وصف المحصور وحمل كلامه على القلب

فكانت رعم اخصا لاخصا بهذا المعنى واشترك المحصر بين المعنيين مع ان اشراك الاول بين ٢٩
 المعنيين اشهر ثم المراد ههنا ما كان محصورا فيه بالتقديم نحو اياك نعبدا وبالا نحو فاضربا لا
 زيدا وباتما لكن بشرط ارادة حصر الفعل في الفاعل وحصر فعل المفعول في الفاعل نحو اناضرب
 زيدا انا اذ لو اريد حصر فعل الفاعل في المفعول ينشأ الاصل نحو اناضربته ومثل ابن الناطم
 لمحصر الفعل في الفاعل باثما نحو انا قام انا ثم قال فانك لو قلت انا قمنا انقلب المحصر من جال الفاعل
 الى جانب الفعل اقول هذا مشا لما اجعوا عليه من امتناع كون المحصور باثما موصولا باثما فالجواب
 في التعليل ان يقال لو قلت انا قمنا لم يصح هذا الكلام لان الكلام الدال على قصر المصفة على الموصوف
 مثلا لا بد ان يدل ولا على استثناء المصفة الى عام مشتمل على المحصور فيتم على نفسها تعالى نحو المحصور
 وانما قد لا يدل على ذلك العامة بخلاف انا قام انا فان قام لما كان يصيغ الغائب ينقل الدهن عنه
 اولا الى كل ما يصلح استثناء الفاعل اليه ثم يختص بالضمير المتكلم فاحفظ ذلك قولهم واسند المصفة اليهم
 اي اسند اليه صفة ثبت في الظاهر على غير ما ثبت له في الواقع نحو زيد هند صار بها هو وسيمحى
 ذلك في بحث المبتدأ والمراد بالصفة اعم من الفعل وشبهه فيشمل زيد عمر ويضرب هو من الواقع
 التي لم يتاخر المتصل ما اذا بينه وبين عامله بظاهرة لغرض نحو ضربت قائما آياه او بضمير غير اخص
 غير فروع نحو اعطينه اياك او كان الغامل حقا نحو ما هن او كان تابعا لغير محو ونحو اسكن ابنك
 وضربتك انت انا نحو مركب بك انت فقد عرف ان متصل لعدم صلاحية المبتدأ به فاذالم
 بجردا قولهم على غير من هو له انراد من دون ما تغليب قولهم ويل في المنفصلة ههنا
 اشارة الى جواب انراد رعا بور على المص في هذا البيت بغيره ان مقدار المصع الثاني فهو من
 قوله في اخيرا فيكون تكرار له وتقرير الجواب للدخا شتا اليه لشم هو ان ليس المراد بالاختيار
 الا مكان حتى يد ذلك بل مكان الفاعل وهو النش يعني ان هذا الحكم مخصوص بالتش والاشارة
 اي النظم فقد يجي المنفصل مع مكان المتصل والمراد بالمكان الاصل في المواضع الخاصة
 من غير حيثية النظم فلا يراد ان الاتصال غير ممكن في البيت الا في ان امتناع وجهه النظم وقد يقع
 في سائر النظم لرفع هذا التكرار جوابا لخر وهو ان هذا الحكم لما كان في صفة امكان الاتصال
 بالا مكان الخاص وهو كغير امكان عام موجب سالك فاستاء المص الى الامكان العامة السالب

قد وقع ترك انت فان قلت انت
 فقلت فترك انت متصلا بمتصل
 لعدم امكان الاستدراك به
 فمن معترض الا ان قلت ان متصلا
 فانتهى وهذا من غير ان
 امكان الاستدراك به ان عدم
 لا ان رخصه وانما قد لا
 به ان رخصه وانما قد لا
 مع بقائه متصلا به في بعض
 انت فان المص في هذا خلاف
 في الاصلين في هذا في بعض
 مع كونه في رخصه في بعض
 فان رخصه في رخصه في بعض

٨٠ بقوله وفي اختيار اذ معناه في وقت ما كان عداه تضا اى الانقضاء الى الموجب بقوله اذا تاتي
 اه اذ معناه وقت ما كان الانقضاء والآن له فيه نظرا ما اولا فلان الحكم يشمل النظم والنوع
 انه مخصوص بالثاني في الواقع واقا ثانيا فلان مقتضى ارادة الاختصاص يعبر بامكان واحد هو قوله
 في اختيار اريد به الامكان الخاص سيما مع كون الامكان حقيقة فيه مجازا في العام كما هو المشهور
 وافق فهم بعض مشائخنا في ذلك الزمان مع ما سأل من البيان الا انه حمل قوله وفي اختيار على الامكان
 للموجب قوله اذا تاتي على الامكان السالب يجعل فاعل تاتي مستورا عيدا الى المنفصل وقول ان
 يحیی فاعلا لقوله وفي اختيار ويرد عليه مع ما سبق جعل العبا معقدة كما لا يخفى فالحق في رفع تنكر
 ما اجاب به الشيخ قوله كما سئل انما الى ما سيذكره من قول الشاعر بالباعة التوارث الاموات
 اه قوله للقول اى لان طال الكلمة بالانقضاء والمفعول له على هذا حصوله فاعرض من الفصل
 رفع الطول ولان يطول الكلام بالانقضاء والمفعول له على هذا تحصيله فالعرض من الفصل الجا
 الطول لفائدة من الفريد المذكورة في علم المعاني والظان المراد هو الاول قوله ثانی ضمیرا لهما
 اخصر غير مرفوع لثاني الضميرين هذين احتمالا لثلاثة لان التضمين الاول ان كان متكلما فامتنع
 او مجردا على التقدير الثاني اما مخاطبا ومغايب لانه يكون منصوبا وان كان الاول مخاطبا
 فاما منصوبا ومجردا ولا محالة يكون الثاني منصوبا معايبا وانما قلنا ان الثاني لا محالة يكون منصوبا
 لان كونه مرفوعا ومجردا من انما للثانوية والانقضاء بالاول فان المرفوع مطلقا مقيد على غير المجرور
 لا يتصل بغير عامله فيما نحن فيه ولهذا استغنى بعدم وقوعية الاول عن عدم وقوعية الثاني بالثانوية
 عن عدم مجرد رتبة الثاني فان المتبار من الثانوية للثانوية بلا فصل وانما المقل بدل هذه العبا
 ثانی ضمیرين اولهما اخصر ليس احدهما مرفوعا كما قال بعضهم لانها اشتمالها على التطويل محتملة
 للسلب لجزء فيشمل الحكم ما هو ضربه لذلك والمراد بالضميرين في قوله ثانی ضمیرين ما كان ثنية
 في الملاحظة سواء كان في الواقع ايضا كلاما فلا يخرجها عطية مع انه ثلث ضمائر ثانيا لهما
 اخصر غير مرفوع ثم اعلم ان الفصل في ثلثة اشخاص من السنة رجب وهي التي اولها فيها مجرد و
 الثلثة الاخر تساوى لفصل والوصل وانما جعل البيان بالثلاث مع ان الاول جعله بيانا لقوله
 وما يشبهه نظيره فاعله في باب سنين لعلنا يتوهم ان المراد بما يشبهه ثانی ضمیرين في غير السؤال ومما

وعجايب يكون تقديم قوله في اختيار
 على عامه لقصد احسن التبع

فان قلت لا حاجة الى القول بذلك
 لان قوله ضميرين موقوف بقوله او لهما
 اخصر غير مرفوع وليس ضميرين
 بذلك في نحو عطيتك الا فردا وحقت
 به اذا اعتبر عرض لا ثنية الحقة
 لا يجاوز الى ما فوقها بل هو من باب
 الوصف مع ان المعنى هو عطيتك
 ذلك ولو سلم ذلك فليس ثنية
 لان مرفوع القول باثره في
 رتبة عال ويزيد عليك

منه فيخرج عن الحكم بنسبنا مثاله واخرج بقوله غير فروع نحو كونه خبرية لو قال ولم يكن
 الثاني عين الأول واخرج بذلك نحو خلتين كانا في قوله وما اشبهه عطف على المضما
 لا على المضما اليه والا لا خسر الحكم بالحق قولهم في اتصال وانفصال اي في احياها الا في وجوبها
 قولهم الخلف انما قيل لاجبه لا خصاص الخلف بهذا بل ينبغي ان يجري في نحو سلبه ايضا قوله
 وجه الاختصاص وجود وجه رجحان لكل من الاتصال والانفصال فيما نحن فيه فقط اما وجه رجحان
 الاتصال فهو تناسب الاتصال مع اتحاد الضمير في المصداق واما وجه رجحان الانفصال فهو امتداد
 به سبويه كما سيحكي قولهم كذلك الهاء اي ثانی ضمير خلتين الذين اولهما غير مرفوع وهو
 الهاء الثانية ضمير من منه اولهما مرفوع وهو الياء كما في كنهه واعتبر كون الأول انحصر في خلتين دون
 كنهه قولهم ونحوه مما كان ثانی الضمير من عين الأول في المصداق قولهم اذ الاصل اه الاستدلال
 على هذا بما ذكرنا من التناسب في من الاستدلال بهذين الدليلين لان مفاد الأول اعم من الثاني
 وهو ظم ومفاد الثاني اخص لاخصا بنحو كنهه بل نحوه اذا كان اول ضمير مستتر قولهم قال
 ان يكنه اه وروى ان التميمي وصف الدجال ذات يوم لعمر بن الخطاب ثم راي عمر يوما ابن ضياء على ما
 وصفه بالتميمي وهو رجل اعرب فاراد عمر ان يقتله لزعده انه كان دجيا لا قنما التميمي عن ذلك وتكلم
 معه بهذا الكلام واسم يكن في الموضعين لابر حبيبا والخبر لدجال قولهم ولم يمتح اه اي بان يقول
 اخبار سبويه لا انفصلا قولهم ناديا قولوا اشارته الى شهرة من هبه بحيث يحتمل غير المعص من كثير
 من العلماء اذا المتبادر من الغير العموم قولهم لكونه في الصوتين الى قوله لتعين انفصلا هذا الاستدلال
 راجع الى قياسين الاول ان هذا الضمير خبر في الاصل وكل ضمير يكون خبرا في الاصل لو بقي على ما كانا
 لتعين انفصلا فهذا الضمير لو بقي على ما كان لتعين انفصلا ثم جعل هذه التسمية ضمري وضم اليها
 قولنا وكل ما لو بقي على ما كان لتعين انفصلا فالأولى حمله على حكم الاصل عند الخرج عنه لينتج ان
 هذا الضمير الأول حمله على حكم الاصل اي لا انفصلا عند خروجه عنه الى كونه موقولا للتأنيخ
 ويمكن ارجاعه الى قياس واحد بان يقال هذا الضمير لو بقي على ما كان لتعين انفصلا لا تخبر في الاصل
 وهو يقتضيه الانفصال وكلما لو بقي على ما كان لتعين انفصلا فالأولى حمله على حكم الاصل فهذا
 الضمير الأول حمله على حكم الاصل الذي هو لا انفصلا هذا لا ارجاع الأول وان كانا على الوجه المذكور

من انما انفصل في كنهه دون
 مع وجه الاختصاص في كنهه
 سبويه في اتصال الانفصال في
 سبويه في اتصال الانفصال في
 لا ابر رجحان في المصداق
 سبويه في اتصال الانفصال في
 من سبويه في اتصال الانفصال في

٨٢ اظهر من العباد عليك بتطبيق كلام الشرح على ما ذكرنا ومما يقاير من مرجله على التفسير لا يستلزم
 المستثنى فيه نقيض المقدم من الشريطة المتصلة فاعرض عليه انه غير منتج ولو كان منتجاً لانتج نقيض
 المطلوب قولهم كما تقدم ان في قوله او كان معنوا قولهم على غيره اي قدم كل نوعي الاختص وهو
 المطلق والمضنا على ما يغايره من حيث انحطاط التبدل على ما يغايره مطلقاً فلا يرد ان مفاد هذا
 القول امران متنافسان هو تقديم المتكلم على المخاطب عكس هذا قولهم في حال اتصال الضماير
 اي راده جمعا لان يشمل المتكلم واخويه والمرفوع واخويه بل الغليب الضماير على الضمير فان الضماير
 المتصلة ذات فردين لا تها اما ثلثة او اربعة ولا إشارة الى ان كليته الحكم بوجود تقديم الاختص على غيره
 انما هي فيما اجتمع ضمائر ثلثة كانت او اربعة واقامنا اجتماع ضميرين فلا لاحتمال كون احدهما مرفوعا
 فانه يقدم حج وان لم يكن اختص لان هذا الحكم بين ضميرين غير مرفوعين انما كان الحكم في التصرف الاول
 كلياً لان الضماير ان كانت ثلثة فلا اقل من ان يكون ضميرين منها غير مرفوع وان كانت اربعة فثلثة منها
 غير مرفوع لا غير فظهر مما ذكرنا ان كليته الحكم في الضماير لا يلزم ان يكون بين كل ضميرين منها بل كليته في جملة
 والمراد باجتماع الضميرين والاكثر اعم مما كان المرفوع من الضميرين والاكثر مستتراً ام لا ثم اعلم ان المراد
 بقوله قدم الاختص قدمه في التلطف والمراد بقوله في اتصال اما حال الادة الاتصال او حال وقوعه في
 او حاله فعل الاول الامر بالتقديم انما هو لرفع ضد المأمور به للابقاء ولا لدفع الضد وعلى الثاني
 بالعكس وعلى الثالث الامر الاول بالنظر الى الوجوه الخارجة ولا احداً لا جبراً بالنظر الى المطلوب
 فاندفع بذلك ما يرد عليه بسبب جعل الاتصال على الوجوه الخارجة الامر على الرفع كما هو المتبادر من
 الامر وحاصل الابرار ان لا مغنة لهذا الامر لكونه امر بتحصيل الحاصل او ايجاد الممنوع ولنا خير هذا
 الكلام عما قبله مع ان الظاهر يقضي العكس وجه يظهر بالتأمل قولهم بتقديم التاء الى قوله من ضمير
 المخاطب اقوله هذا الكلام سهو وقلم الشئ اما اولاً فلان المسئلة من قوله وصل او فصل الى جمعه
 عن نون لوقاية انما هي ضميرين غير مرفوعين لا للزم جواز تقديم غير مرفوع اختص على مرفوع غير مختص
 في حال الاتصال مع ان المرفوع مطلقاً لا يتأخر عن غيره واقامنا ثانياً فلان مفاد هذا الكلام ان تقدم
 اختص مرفوع على غيره لكونه اختص لا لكونه مرفوعاً مع ان الامر بالعكس قولهم بتقديم ما شئت اة
 اي قدم في التلطف والمراد بقوله في انقطاع اما حال الادة انقطاعاً ضميراً لا بعينه ولا بعينه او حال وقوع

في قوله قدم الاختص
 في قوله في اتصال
 في قوله في التلطف
 في قوله في الادة
 في قوله في انقطاع

انفصلا في الخارج او في الدفن فعلى الاول التخيير اما هو بين الرفعين الزاء لا غير على الثاني التخيير
 بين الرفعين الزاء بحسب الوقوع في الخارج وبين لا بقا والدفع بالدال بحسب الارادة وعلى الثالث
 بين لا بقا والدفع وعلى الرابع بين الرفعين بحسب الوجوه الخارجى وبين لا بقا والدفع بحسب الوجوه
 المطلق فان دفع بذلك ما يرد عليه بسبب حمل الانفصال على الوجوه الخارجى والتخيير بين الرفعين كما
 هو المنبأ در من التخيير واصل البراهين لا ينفصل هذا التخيير في حال وقوع انفصال التخيير
 في الخارج تعين تأخير وتقديم ما يلاقيه لورده القيم فيكون الان ان انفصال لا يجوز الا الواحد **قول**
 ولا يجوز في زياده اى اذا كان خاليا عن القهريه الخارجيه الواقعة للبسر **قول** للباس هو منتج الادم
 الاشياء بالضم ليس الثوب اذا اكتسب وقيل بالعكس **قول** اى تنبه القهريين او رد القهريين
 هيها ثنيه لان اتحاد الرتبة لا يمكن ان يتقوى بين اكثر من القهريين فيما نحن فيه من مسئلة غير المرفوع
 الجاهز الانفصال والانفصال اعتقاد ان عدد غير المرفوع هذا لا يمكن ان يتجاوز عن الثلثة واجما الثلثة
 لا يمكن الا في بار اعلم مما بين الاخيرين منها يتحقق الحمل والاخيرين باب اعلم لا يخلو ان من يكونا اما متحد
 في الافراد واخوهم لا وعلى الثاني يمنع تحقق الحمل بينهما ضرورة امتناع اتحاد الواحد والكثير
 وعلى الثاني وان امكن اجتماع الثلثة فهو قولنا زعم زيد اخا عمر قائما فاعلم اياه اياه لكن الظن
 ان مثل هذا المثال مما لا يكاد يستعمله العرب لو سلم فاستعماله نادر جدا فيراد الثنية للتغليب
 كذا الكلام فيما يزيد على الاثنين بالتاكيد فموزيد الدائم اعطيناه اياه اياه على ان التاكيد خارج
 عما نحن فيه لا امتناع الاتصال فيه كما سبق **قول** للثالث اى لا لها معا الوجوه اتصال الاول
قول وقد يبع هذا التقليل اتما هو لتقليل الحكم في نفسه واستثنا الاباحه الى الغيب بخلاف
 ان المبيع هو المتكلم حقيقة **قول** بل مع وجود اختلاف ما متعلق بقوله قد يبيع او يدع اياها
 قد لفظ الوجود لئلا يشل الاختلاف ما هو بالامتداد كما بين للتبشير بالاداء والموتى يعلم
 ان قوله مع اختلاف ما ونحوه من اياهم الارض الضرورة اقتضيت من بيان الكثرة وهو
 في بعض نسخ الاغنية فان بعض بيانهما واحدة فلا احتمال كون هذا البيه من بيان لا لغير ذكره
 التمهيد وشرحه كالبيان **قول** كان يكون اه احراز عما يكون احدهما مذكورا والاخر مؤثرا **قول**
 انما هما قفوا اوله لوجوه في الاصل بسط ونهجه قوله في الاصل اى في وقت بسط الوجه

فقد ورد الضمير في ثنية ان الضمير
 في ثنية ضامير في ثنية لا يتحقق الا في
 باب علم ثنية في ثنية ثنية
 المصادق ان ثنية ثنية ثنية
 ضامير في ثنية ثنية ثنية
 او في ثنية ثنية ثنية
 وجملة ان يكون في ثنية ثنية
 في ثنية ثنية ثنية ثنية ثنية
 ضامير في ثنية ثنية ثنية ثنية
 الضمير في ثنية ثنية ثنية ثنية
 ويكون في ثنية ثنية ثنية ثنية
 ان ثنية ثنية ثنية ثنية ثنية
 وان ثنية ثنية ثنية ثنية ثنية
 في الضمير في ثنية ثنية ثنية
 ان ثنية ثنية ثنية ثنية ثنية
 القابل للتقليل
 مع ثنية ثنية ثنية ثنية
 في ثنية ثنية ثنية ثنية
 في ثنية ثنية ثنية ثنية

كتاب عن الفرج والبهجة الموحدة الثمانية الفرج كما سبق وانا لهما اى اعطى البسط والبهجة
للوحة القفوكا طبق المناجعة واكرم والذى والدا كرم اى انجب من كل والد او من كل الناس
كل ابائه واكرم الوالدان اى الاب والام قولهم ونحو قول الفردق وقيل قابل امينة بن الصلح
وليس صحيح هذا جواب عن سؤال مقدّر نشأ من قوله وفي اخينا لا يجنى المنفصل وسبب خبره
الى هنا قولهم بالبائع الوارث اه اوله الى حلفت لم احلف على فند فنا بيت في الساعين
معمور القند بفتح الفاء والتون الكذب الفنا بفتح الفاء الزوال والمراد بالبيت الكعبة يعنى
حلفت ان هذا البيت المعمور في الساعين سفيني ويخرجي يحتمل ان يكون الفنا بكسر الفاء السعة
اى حلفت في سعة البيت بالباعة والاموال اما منصوب على المفعولية لاحد المنازع عن او
مجرد باضنا الثاني اليه ضمنى اى اشتكت وكفكت واخذت ادهر الدهار ير مثل سلطان
السلطان للباغ والدهار ير جمع دهر خلا الفتياس وهو الزمان وقيل الابد الشامدة
واضح قولهم اى متصلة به اى لا يتخلل بينهما شئ ولو حرف الجر فالانصاف ههنا اخصر مما
سبق واحزن بذلك عن نحو قوله وفي قولهم في ضربين ضرب في هذا على منبيل المثال لا التمثال
للانباس هذا بل يلزم في كل اسم على وزن فعل وحروفه قولهم في زواله اناس مؤثثة اه قيل الاول
ان يقول ومن النباس ام مؤثثة بامر مؤثثة لان الامر المؤثث هو الملبس والمقصم بالذات من الواق
انما مو وقاية الملبس اقول هذا بناء على ملاحظة الامر المؤثث بلانون مؤثرا عن الامر المذكور
المتصل بالتون الاول ما ذكره الله قولهم لانها بقية الباعة على محافظة الفعل عن
دخول الكسر اههم ان يدخل عليه ما يشبه الممنوع منه جدا وهذا يشبه فتوى الفقهاء بكراهة
تزوج الرجل من شابته بخارمه كاهه واخذ قولهم المشبه للجر اى في كونه في اخو الكلة واما
نحو البناء في اضن فقد خرج عن كونه اخا بالضم الفاعل الذي هو كاسر ليس مشبها للجر
قولهم للزوم كسر ما قبل الياء اى ما يمنع مانع كصا ومسلمي قولهم بلانون اى يند من هذه
الحقيقة فقط من غير مدخلية كون خبر ليس خبر متصلا اذ هذا عند المصم ليس مشتقا للند قولهم
عددت قومي اه قاله روية العديدا العدد والطين بفتح الطاء المهملة الرمل الكثير وقد يقال طيلس
باللام وليس اى ليس الذاهب اى قولهم عليه رجلا اى ليلزم رجلا قولهم لمزيتها اه و

البناء على ما ذكره الله قولهم لانها بقية الباعة على محافظة الفعل عن دخول الكسر اههم ان يدخل عليه ما يشبه الممنوع منه جدا وهذا يشبه فتوى الفقهاء بكراهة تزوج الرجل من شابته بخارمه كاهه واخذ قولهم المشبه للجر اى في كونه في اخو الكلة واما نحو البناء في اضن فقد خرج عن كونه اخا بالضم الفاعل الذي هو كاسر ليس مشبها للجر قولهم للزوم كسر ما قبل الياء اى ما يمنع مانع كصا ومسلمي قولهم بلانون اى يند من هذه الحقيقة فقط من غير مدخلية كون خبر ليس خبر متصلا اذ هذا عند المصم ليس مشتقا للند قولهم عددت قومي اه قاله روية العديدا العدد والطين بفتح الطاء المهملة الرمل الكثير وقد يقال طيلس باللام وليس اى ليس الذاهب اى قولهم عليه رجلا اى ليلزم رجلا قولهم لمزيتها اه و

البناء على ما ذكره الله قولهم لانها بقية الباعة على محافظة الفعل عن دخول الكسر اههم ان يدخل عليه ما يشبه الممنوع منه جدا وهذا يشبه فتوى الفقهاء بكراهة تزوج الرجل من شابته بخارمه كاهه واخذ قولهم المشبه للجر اى في كونه في اخو الكلة واما نحو البناء في اضن فقد خرج عن كونه اخا بالضم الفاعل الذي هو كاسر ليس مشبها للجر قولهم للزوم كسر ما قبل الياء اى ما يمنع مانع كصا ومسلمي قولهم بلانون اى يند من هذه الحقيقة فقط من غير مدخلية كون خبر ليس خبر متصلا اذ هذا عند المصم ليس مشتقا للند قولهم عددت قومي اه قاله روية العديدا العدد والطين بفتح الطاء المهملة الرمل الكثير وقد يقال طيلس باللام وليس اى ليس الذاهب اى قولهم عليه رجلا اى ليلزم رجلا قولهم لمزيتها اه و

ذلك انها غير معني الابتداء كالافعال التامة ولا تتعلق ما بعدها بما قبلها ويؤيد المرتبة ١٥
 المذكورة على عدم دخولها على الفعل وان اتصل بها كما ان الفعل لا يدخل على الفعل
 قولهم كما سيأتي في باب ان هو قول الشاعر لايتما هذا الحام لنا الى حامتنا ونصفه
 قولهم اى شد يعنى المراد بالشد والشد ولا القلة وبينهما عموم في جه قولهم كمنية جابر
 اذ قال لبيبة قال في زيد الخيل وساء الميزيد بخير وهو من المؤلفة قلوبهم توفي في اخر خلافة عمر
 تحت مريدك فلا في اخافه اذا اخلف العوالي ومزيد كمقتله قد تمى لقان يد فلما القبة طغنه
 زيد فمهر العوالي الرماح واحدها العائنه واخلف العوالي كناية عن الحرب الباقية **قولهم**
 لشبهها بمجر وفجر اى في تعليق ما بعدها بما قبلها كما نقول ضرب يد العبد بتوب كما نقول ليتوب
 الظن الحروف بصيغة الجمع غلط والصواب بلفظ الافراد **قولهم** فقلت ايعلمك اة تفتية من
 الاعارفاى الاعطاف على نحو الغاربه والقدم بفتح القاف الفارسية يشبه الخط بالخط المهملة اى
 اثنى والقبر الغلاف لانه يوارى ما فيه كالقبر والمراد بالابيض السيف قيل المراد بالخط المحفور بالقبر
 قبر الميت والابيض الماجد شخص يؤيد رؤايه لاكرم ما جدد الما جدد على هذا مضى اليه على اليد
 وصفه قيل الخط بالخط المعجزة وهو غلط **قولهم** ولك على لبي اة اخوه على ذلك فبايدن شيد
 قاله مجنون صاحب ليل الاخيالية ودار من ريت اى عتبت عليه الزارى على الاكس الكد مولا
 بعد شيئا ويكن عليه فعلة وقوله وانى اة اى اتنى على الحالة التي بيننا مسندهم لتلك الحالة اى
 اطلبه وانما **قولهم** ايتها السائل عنهم اة قابله عندك مجهول ومعناه كشهادته معقول **قولهم**
 بل لا يزل اى بل لا يعرفه قابله يقول ذلك **قولهم** وما عدا هذين اة اعلم ان ما لم يقبل التون
 من جوف البحر ثلثة اقسام الاول فما لا يقبلها لعدم قبوله لينا اما لعدم دخوله على المعاف وهو
 وواو او لعدم دخوله على الضمير هو الكاف مذومند وواو القسم تاءم والذات لا يقبلها
 لانقاء فايدتها فيه بسكون خوه وهو الى وعلى وفي حقه وخاشا وعدا ولا الثالث لا يقبلها
 لوجود ما فيها فايدتها فيه قبل دخولها وهو الكسر هو ايتا واللام فاستار الله الى القسم الاخير
 بقوله نحوى ولبه الى القسم الاوسط بقوله وكذا خلاه ولم يتغير القسم الاول لبعده عن
 القسمين لقبول التون فعند قبول ما لها يشعر بعد قبولها بالظن الاول **قولهم** كذا خلاه

غير ان لبيبة قد دخلت على الفعل
 الاخذ الى ان اخذ الاكس ان تغيب
 بصيرت ما بعد معلق على قوله ان تغيب
 الاخذ الى ان اخذ الاكس ان تغيب
 كان البصيرت وذلك لان قوله لا تغيب
 من الاخذ الى ان اخذ الاكس ان تغيب
 النقص لا يشبه
 واما بعد ان قد فعلت ما مضى فان
 ومن ذلك من قد فعلت ما مضى
 فبما فعلت من ما مضى
 للفتنة

ان قيا للاشعاب الفرق بينهما وبين ما ذكر قبلها حيث علمنا فعلا ايضا مع بقا كونها الاستثنا
 بخلافه قوله حاشاى الله اه اوله في فية جعلوا الصليب لهم قاله مغيرة بن الاشود ولقب
 بالاقشراى الاحمر حمرة وجهه قوله في فية والصليب الصنم والمعدود بالعين المهملة والذال
 المعجمة اي مقطوع العذرة وهي فلة الذكر التي تقطع عند الاختان ويحتمل ان يراد بالصليب
 على عليه السلم وهذا الكلام دليل على اسلام هذا الشخص فان التصاريح لا يخشون في روى
 بدل المصرع الاول من معشر عبد والصليب سفاهة قوله كثير على ابن الناطم حيث تقيم ان
 حذف النون فيهما اكثر من اثبات اعرف قوله قلته من بضرة ما بعد ليس الامام بالفتح المحذوف
 ولا بوتر بالحجاز مفرد قاله حميد بن مالك الخبيد بالحاء المعجمة علمه لابن عبد الله بن زبير واصله
 تصغير خب بكسر الخاء وفتحها بمعنى الخداع المكاد والمراد بالخبيد بن الخبيد وابوه عبد الله اذيق
 له ابو خبيد وقبل المراد بهما عبد الله والنو مصعب تغلبيا والتجيم بالخيل والمجد المتجاوز عن الحق
 والوتر يفتح الواو وسكون الاء المشددة الفوقانية بمعنى الوتر اي الدائم وبهذا المعنى الوتر
 بالشاء المثناة والثبات واضح قوله وفي الحديث قط قطاة هذا مما رواه ابن مالك عن النبي
 انه قال لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع ربنا له قرعة قدس فيها فتقول قط قط بغيرك قوله
 وكسرها اي مخففا قوله وقط قط بالتشديد قوله وفيه بالاول اما حمل التعريف على علم تعريف
 الشخص فقط مع ان الظاهر ان حمله على تعريف مطلق العلم لان المتبادر من التعيين ما هو بحسب المفهوم
 والمصادق معاد علم الجنس بعين المفهوم فقط دون المصادق لان علم الجنس المذكور بعد هذا
 لان المذكور فيما بعده حكمه لا تعريفه قوله وهو مبتدأ لا يخفى عليك ان حق المعرف ان يوضع ويحكم
 عليه بالتعريف على ما سبق الاشارة اليه ستضع هذا فيما ستأتينا عند ذكر تقديم الخبر على المبتدأ
 انتم تعلم فاقتران اسم خبر مقدم وعلم مبتدأ مؤخر لا بالعكس مع ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة
 مما يتكلم في جواره وقوله وصفاء اشارة الى وجود المستوع لان المبتدأ بالنكرة قوله يخرج النكرات
 وكذا ما في حكمها كاعلام الاجناس بل يخرج بها القيد ما سألوا المعرف لان المعين في المعرفة بالقيدها
 هو القيد لا المقيد فقوله مطلقا قيد تخيبي توضيحي لا حارضي قد غفل الشارح عن ذكر ما حاشى
 اخراج المعرفة بالقيدها الى قوله مطلقا قوله تعبيدا مطلقا اقول لقوله مطلقا احتملا لا سعة

يعني ان الاء والياء والواو
 ومن في التواتر في بعض
 ان ان الفاء في صدره
 من خلاف ما في صدره
 وسجلت ان يكون في صدره
 فانية النون في الاوّلين

مثل العلم

بان جعل قول القم مطلقا
 وحالا عن التسمية اي علم ان يكون
 التسمية فقط او بعد وصفه

٨٧
 الاول ان لا يكون مقولا حالا عن الفاعل والمعنى اسم معين المسمى في كل وقت يكون هذا الاسم
 مقولا اي منطوقا به او في بعض اوقات كونه مقولا الثالث والرابع ان يكون تعبيرا وعدم اللصيق
 عن الفاعل او وصف المصدر محذوف الخامس السادس ان يكون قد اعيدت حالا او وصفا لما ذكرنا
 كونه حالا عن المفعول بمعنى من المعاني الثلاثة في غير محتمل كما لا يخفى على المناظر وعلى الاحتمال الاول ان يتغير
 التغير في عكسا بنحو خاتم ان قد يسمى في جواد غير معين وعلى الثاني والثالث والرابع ينقص طرعا
 بنحو غلام زيد الرجل وعلى الخامس ينقص عكسا بنحو جازيدا لفاضل فعين السادس لهذا النشا
 الثم ويمكن الجواب عن هذه الاشياء فان قلت قولهم هو اسم الاشارة والمضمر فاسم الاشارة
 المضمر الغائب يعيننا المسمى بقيد معنوي يستفاد من الاشارة الحسية او المعنوية والمضمر المخاطب
 والمنكسر يعيننا بقيد معنوي يستفاد من الواجب والكلمة قولهم اي علم المسمى بقليل قال بعودنا الى
 قوله اسم قبل قبل اعني انقيده بوصفه من قبيل اضافته القسم الى المقسم او الى الشخص المستفاد
 من قول المضمر كعلم الاشياء من لا يخلو ان عرفت مع امكان حمل المسمى على الشخص فان الجوانه
 هو المسمى وما يحصل منه الدفن هو الاسم واللفظ اسم الاسم قولهم كجفراء مثل هذه الامثلة
 انشا الى ان علم الشخص يمكن ان يكون لا انواع الحيوانات وغيرها وهي هنا بحث شريف هو ان مسمى
 علم الشخص لا يمكن ان يكون لا انواع الحيوانات وغيرها من اقسامها لان الشخص كل زحافي كل ان يوجد
 مشتمل على سلسلة مركبة من اجزائها لا يمكن ان يكون لها سلسلة من تلك السلاسل الزوا
 اختلاها في بعض الاجزاء لا محالة فالعلم اما موضوع للشيء الموجود مع جميع تلك السلاسل من حيث
 هو مجموع اوله مع كل واحدة منها اوله مع واحدة معينة منها اوله في ضمنها كان فعلى الاول يلزم
 عدم الاستعمال علم شخصي ما وضع له اذ تلك السلاسل غير قاررات الذات وعلى الثاني والرابع
 يلزم ان يكون وضعه عام مع خصوص الموضوع له او عموم وضع العلم لا يكون خاصا وعلى
 الثالث يلزم ان لا يكون استعماله في غير ذلك الموجود المعين استعمالا عاما وضع له والجواب ان تلك
 الاعلام موضوعا لذلك الشيء مع جميع تلك السلاسل باعتبار كونها قاررات الملاحظة وهي
 ان كانت غير قاررات بحسب وجودها الخارج عن ماني الكفا قاررات بحسب جوهرها الذي فلا يلزم
 محذور وقيل الشخص المعبر في علم الشخص هو الشخص بحسب العرف لا بحسب الحقيقة فلا اشكال قولهم

قد فرغ من هذه الاشياء
 في كتابه في علم الاشياء

٨٨
 الا اعلم اى مطلقا لا علم الشخص فقط لان علم الجنس ايضا ينقسم بتلك الاشياء فبارز الفاعل
 للاشياء الى ذلك **قولهم** وهو ما ليس له الاول وان يقول وهو ما ليس مصلداً باب لا اتم ولا يشتر
 بملح او ذم لان الكنية واللقب يعلم بعد **قولهم** كالكناية اى الكنية كالكناية في كونها من كنية
 اى مترتبة وكونها مصلدة باب و اتم او كالكناية المصطلحة عند رباب علم البين من كراحتها
 واردة الاخراد المراد بكرا الكنية هو التعظيم اللازم لها في العرب كما قال والعرب يقصدونها
 التعظيم **قولهم** وهو ما اشعره اعلم ان كلام الكنية واللقب على ضربين احدهما ما كان وضعه قبل
 اقتضا معنى العلمى بمعنى الاصل للتفان او النظم والثاني ما كان وضعه بعد اقتضا **قولهم**
 والفرق بينهما يفرض ان الفرق بينهما من حيث افادة المعنى المقصود منها والفرق الثاني على
 وضعها اى المديح والذم في اللقب والتعظيم في الكنية هو ان افادة المقصود من اللقب يحصل بواسطة
 نفس المعنى المنقول عنه بعد ايها ثبوت المعنى المنقول اليها فافادة المقصود من الكنية لا يحصل
 بنفس تلك المعنى بل بعدم التصريح بالاسم وبما قرنا لا يرد على هذا الكلام ما اورد عليه في هذا
 المقام **قولهم** فان كان مخاطب تانف بضم التاء والقاء من التانيق وهو الاجنب وان مخاطب يقع
 الهمزة او بكسرهما اى تجنب عن مخاطبتها باسمها او تجنب من استماع خطاب من مخاطبتها ان مخاطبتها
 باسمها ومخاطبتها ما يصيغ المجهولة الغائبة والمعلوم المخاطب **قولهم** اى اللقب اى مطلق
 العلم وفيه شك الى وقوع لفظ ذى موقعه لذي هو القريب **قولهم** والمراد به هذا بقربته ان
 المسئلة في تأخير عنه ولا يبعد ان يفهم هذا من لفظ سؤى محله على الفرق الكامل من المغاير فان
 مغايرة الكنية عن اللقب قل من مغايرة الاسم له لا شراكمهما في افادة المستمع مع زيادة **قولهم**
 كما وجداه وفي بعض النسخ وهذا جعل اخر اذا اسما صحبا **قولهم** بان الغالب ان اللقب منقول
 لا اختصا لهذا باللقب فان الكنية دائمة منقولة عن المركب الاضحا والاسم غالباً منقول عن
 الاعلام وغيرها فلا يتم التعليل ويمكن الا عند رعبه بالتكلف **قولهم** من اسم غير ان لا وجه
 لتخصيصه بغير الاشياء اللهم الا ان يراد بالتوهم التوهم الفاخر **قولهم** كبطه وقفة البط كلفة
 الدبة وانه كالتقارورة او كالحالبط وهو طائر يسمى بالفارسية اردك والقفه بضم القاف
 وتشديداً لما يجعل فيه المرأة قطرها وهي مأخوذة من خشب القار وبمعنى الشجرة اليابسة وما

لقال بالمرتب
 بر ما غر خور في
 ويزيد كناية عن
 لى انهم لم لا
 ان يصرح باسم
 فالمرحوم غمده باسم
 ربح غمده والوجه
 الى ربح الغمدين

معطوف على الشرط لا على الجزاء والأصل ما فيه المذهب الكوفي من جواز الوجهين بنا كما
عما إذا لم يكونا مفردين قولهم انقلب لنا قه هو لقب جعفر بن قريع لقبه لأن بابه مخزقة فقسم
ببعضائه فاستلج صغرا منه لاخذ نصيبها منها وقد قسمه الثاقفة ولم يتوالأاسها وغتقها
فقال أبو شاذان بدي هذا نصيبك فادخل جعفر يد في انقلب الثاقفة ويحرقه فلقب به وقدم ملح بنوه
بهذا اللقب فقال المادح قوم هم لأنف والأدنا بغيرهم ومن يكون انقلب الثاقفة الذنبا قولهم رابع
الثاني لفظ اتبع امر من باب الأفعال لا الأفعال كما توهم يعني اجعل الثاني تابعا للأول لا العكس فافهم
قولهم ويجوز انقطع اه هذا الكلام مشعر بجواز القطع الى مثل اعرابه قبل القطع وهو كذا لك
الا عند ذكر المبتدأ والفعل وقد تقدم نظيره في قول المصم هو ابن مالك قوله اي من العلم
اي من اللقب لا من علم الشخص خصوص قولهم من معد متعلق بمقتد مبن للغير او بقوله منقول
قولهم لم يستقبله استعمال في غير العلية النفي متعلق بالقيد قوله وجعل اي استعماله السابق فحج
ان يكون علم واحد منتولا بالنسبة الى بعض مرتجلا بالنسبة الى بعض اخر قولهم قولان اي
الامر بالمرد فيه ما ذهبنا لامذهب احد مخيرين الأمرين ومنقسم بالقسامين قولهم كذا عاد
الأول علم امره والثاني علم رجل قوله ومنه ما ليس منقول هذا بنا على ان المعتبر في المنقول
هو الوضع التعييني واما اذا الكيفية فحجرا الوضع تعيينيا او تعيينا فهو منقول جدا قوله ولا
مرتجلا في ذلك السابق استعماله في غير العلية واما اللفظ المهمل الموضوع المعين بالوضع التعييني فهو
داخل في المرتجل لعدم اشراط الوضع التعييني فيه قوله فتحكى اي اعرابه السابق قوله ومنه
ما يخرج تقدير لفظ منه السابق فظير غير مرة مع الاشياء انه معطوف لا مبتدأ خبر قوله فان يعبر به
قوله بان اخذاه هذا تعبير للتركيب المرجح بالمعنى لا عم الى ذلك ليس بين اجزائه نسبة اصلا وهذا
شامل للتضمن والصولة والمرجح بالمعنى الآخر وهو ما لا يكون بين اجزائه نسبة ولا يشمل على
صو وخرق مقدرة في مثال الشارح اشارة الى هذا الشمول فباخذ الاسمين خرج الاسماء
المركب من غير الاسمين بالتزويل ساير الاستاذات والأضافي والتوصيفي قوله من له
نأما الثاني اي في لزوم فتح ما قبلها وحذفها عند النسبة والشرح قولهم وقد
يضان اي قد يضاهى هذا المركب الى غير نحوه هذا خمسة عشر وفيه ثلثا الكسر بالتحرف في هذا

اشارة الى ان هذا الكتاب من
الاشعار التي كتبت في
الاجل على ان يكون

[illegible]

٩٢ للموضوع له وقيل اشارة الى ان قوله للعقدية بقوله قول فانه علم للشعوب قوله اي مجبسه
 كردد لك مع كونه معلوماً متصوفاً لي مطابقاً للمصرغان في العبثا ولذا لا يتوهم ان وجه التشبيه غير كونه
 علم جنس قول علم للمبرة قد لفظ العلم دون قوله فانه للمطابقة مع المصراع الا انه في العبثا والحوالا
 على ما تقدم من التقدير والتفسير لقوله ومثله قول وبسبحان للتبسم وقوله ويشا للميتة كان
 ذكر المثالين عقيب مثال المصراع لان لفظ النفس في ذلك مثال للمصراع من المطابقة البدعية
 هو الجمع بين الضدين فان الشر والمبرة كسبحان والتبسم من المأمور به وفجار وجمرة كسبحان وميسرة
 من المنهي عنه وذلك لان تكرير المثال بلا فائدة ظاهرة بعينه التفسير لفظاها الى المعاني الخفية
 وقيل ذلك اشارة الى ان العلم لكل من المأمورة المنهي عنه فلا يكون علما للمصدر الميم وقد يكون
 علما للغير لا ان الاول مخصوص بالاول والثاني بالتالي كما هو من كلام المصراع قول بسكون الحيم
 اي لا يفتحها فانه بالفتح جمع فاج قول للميسرة وهي القمار قول واخوة في التسهيل هذا اشارة
 الى تحسين وضع المصراع في هذا الكتاب تغييرا لوضع التسهيل حيث عمل فيه بخلاف علم فكان ذلك
 الوضع قلصه عند غفلة عما اعتقه قول ما دل على مسمة واشارة اليه هذا بخلاف مسما
 الاشكال لانهما على المسمة فقط وهذا التعريف له من تعريفه ما دل على الاشكال المسماة بالخير
 القريب والفصل وهذا بالفصل وحده والمراد بالمسمة ما صامتة بوضع هذه الاشكال اذا لم يكن
 اتحاد الموضوع له والمستعمل فيه فيها او المراد بدلا لانه على المسمة لانه عليه بعض استعماله او
 المراد بالمسمة اعم من المسمة ومفرد المسمة فلا ينفرض عكس التعريف بما اذا استعمل في الاشارة الى
 ليس اسم خاص وقد علم مما ذكرنا ان الواو في قوله واشقا اليه للعطف على المفعول لا على الفاعل
 ولا بمعنى مع قول بهذا المفرد مذكر تقديم الظرفين على الفعل الضرورة وحصر الفعل المقيد
 بكل منهما في الاخر وتقديم الظرف الاول على الثاني لتقديم الالة على غيرها بحسب التبدي فالظرفان
 متعلقان بالفعل الالة لان الثاني متعلق بمقتضى قبل قول عاقل او غير هذا من معهود من
 تنكير قول لمفرد مذكر قول وانه كنه افعى الوجوه الثالث قول على الاشارة اقصر تقدير هذا
 المصراع اقصر على الاشارة الى الاشارة مشير ابدى وذو اة ولفظ الاقتصار ههنا يفيد انحصار
 الاشارة بالالفاظ المذكورة في الاشكال الى الاشارة وانما عكس هذا الحصر فغير مفهوم من الكلام وتقدم

فتح الباب الى التلخيص

وفيه انظر جليل في التلخيص
 الذي في موضع من الاشكال
 دون ذلك على ما دللنا على
 تبيينه بالعرض

النظر في هذه الحجة الضرورية لعدم فائدة المحصرين بقولنا شجرها اليها ذو غيرها ٩٤
 الضمير الأول لا لفظ الاثنى والثاني لا لفظها فاعلى الاول يكون هذا الكلام اشارة الى
 ان كلام المصنف مفيد لهذا المحصر وجه تفرعه عليه واضح وعلى الثاني يكون اشارة الى حصر
 المستقيم ككلام المصنف والتفريع صحيح ليس على كلام المصنف بل على تميم التمام لما ذكره من لفظ الاثنى
 اذا التزم دليل على ان اللفظ الاثنى سواء فاذ كررنا على ان الاشارة الى الاثنى منقضية بالاشارة
 بهذه الالفاظ لكن الاول اقرب اظهر قول ثنيتي ذاك لثنيتي ما فيه الالفاظ لما سيذكر وكذا
 قوله ثنيتي ذاك قولنا لفظ الاول الى التي كانت في اصله ان قولنا جند من الالباس
 اي من الالباس بعضها بعد الثنيتي بثنيتي ذاك وهو ما فيه الالباس بعضها بثنيتي ذاك وهو ما فيه الالباس
 يجوز ايضا والياء والهاء فمما فيه ذلك لان الاء والياء بلاهما مبدل من الالف لئلا ينافي مع الاء غرضه
 والثنيتي كما يجمع بين الاثنى الى اصولها وهي هنا نظر اما اولها فليجوز ان لا يكون الاء والياء مبدلين
 عن الالف وعدم كون الاء مع الاء غرضه واما ثانيا فلعدم ضرورة بعض تلك الالباس وهو الالف
 الالباس بثنيتي ذاك بعد تغيير المعنى واما ثالثا فلعدم لزوم الرد الى الاصل في المعبر عن الاشياء
 وكما ان فكيف في المبنيات المغايرة مع المعبر عنها في كثير من الاحكام قولنا في سؤال التقديم الظرف
 والمفعول هي هنا مفيد للمحصر قولنا لفظ الاثنى الى ان المسئلة اتفاقية قولنا سواء كان
 هذا اذا كان مطلقا خلا للجمع بمحتمل ان يكون خلا عن الاول اي سواء كان مقصورا او ممتدا وهذا
 ان يقع له والمدلول ولا يبعد ان يكون خلا عن كليهما بتاويل كل واحد قولنا للتعظيم او تحصيل السبب
 قد يحصل بكثره ما ارتفاع الشئ عن الشئ وقد يحصل بكثره انخطاطه عنه والاول يوجب للتعظيم
 الثاني مورث للتحقير قولنا على اسم الاشارة لما كان هذا المصنف محتملا للركيبين الاول ما افاد
 ان اللام مستغنى عن هذا التنبية على اسم الاشارة الثاني ما افاد ان الاء مستغنى عن هذا التنبية
 على كاف الخطاب استبعاد هذا التقدير الى ان الاول يحمل على الاول اما لفظها فلو عن كثيره المحذوف
 وعن كون الجزاء مع انه جملة اسمية بلا فاء واما معنى فان اللام معه هو بالذکر بخلاف الاء فالاول
 جعله مبتدأ دون الاء قولنا فهو مستغنى لم يجعل مستغنى عن اللام ان يكون الجزاء مفعولا
 من كونه مقدما قولنا ولا اهل هذا ذاك اوله رايته غلبه لا يكرهه وبني قاله طرفه بل بعد رايته

اي وجد والغباء الارض لا تهاذان غبار والمراد بغير آراء للصوص قبل الفقراء وقيل الاضياف
 وقيل مطلق اهل الارض ولا ينكر ونبي اي لا يجهلونني اي يعرفونني اهل الطرف الاغنيا والطراف
 بالكسر الخجة والبيت من الارض اي مما على وجه الارض من خشب الخشب والمراد بهم كفهم انه ترحم
 عليهم قولهم اذا ما مد يد الجمع واقما اذا قصر فدخل اللام عليه قليل قولهم اي قهرتني اي المكان
 انقرب قولهم ولا تقل هذا مالك فيه اشارة الى ان الهاء في هالك جئ للكلمة لا للتنبيه

مختار المفردات

قولهم هالك تبلاوا والمراد به اشارة الى يوم القيمة قولهم واقما موصول الاسماء لا يخفى
 ان قوله موصول الاسماء من كلام المصنف وقد جعله التثنية من الكلام نفسه وهذا وان كان من باب
 التثنية في مواضع عديدة من هذا الكتاب لكن لا يخفى عليك انه غير مستحسن في هذا الموضع يمكن
 ان يركب بتركيبات خمسة احسنها ما خطر ببالي من ان التقدير موصول الاسماء المذكورة في الآي
 الا انني منه التقي ليكون قوله موصول مبتدا مضافا والمذكر مبتدا ثانيا والذي خبره وبجمله خبرا
 لقوله موصول الاسماء وكذا قوله الا انني التقي وبعد هذا في الحسن يتركب التثنية بمجعل المقابلة
 للمبتدأ المؤخر وسائر تركيبه ينبغي ان يطرح خلف فاف قولهم بالعداى بالاعداد لا بالحداد وبسبب
 عدة من المعارف قولهم لا تثبت هذه الصيغة بحسب العقل تحمل ست عشرة صيغة والصيغة منها
 ست اربع بضم الاول وهي الغاية المجهولة نفيًا او نفيًا والمخاطب المعلوم كذلك من ثبوت ثبوتنا
 منها بفتح اوله وهي الغاية المعلومة نفيًا او نفيًا من ثبت قولهم بضم اوله اخرج بذلك الاخيرتين
 لانهما هما ان لزوم الحذف عقلي ولا يمكن غير لا عري فان احد الشاكرين للجمعية ان كان الغافل
 عند العقل حذف احد هاتين الامتناع التكملة بهما مع ان اللزوم ههنا عري لا مكان فتح البناء و
 وجه الاهتمام ان الفعل اللازم هوهم ان عري ثابت او منفى لنفسه لا امر خارج وقد من تحسن ذلك في
 او ايل هذا الحاشية ولك ان تحمل التثنية اولا على معناه القوي اي الوصل والبناء فيه بمعنى مع و
 اضافته الى قوله اوله من قبيل قوله تكامل كل ليل والتمار والضمير المضاف اليه للبناء
 والمعنى لا تثبت البناء مع وصله بهذا الموصول في اوله اي في اول امره الذي كان في حال الافراد
 وفائدة الاشارة الى ان الحذف عام في جميع المتخالفات غير مختص بلغة من جاز فيها حال الافراد فانهم قلوا
 وهو الذال والفاء الى الذال والثا والياء الاولى عند من شدد هاء فانه يحذف المشددة قولهم

تعدى الاربعة الى الخارج كما جاز ان
 تعدى خلاف الواقع يعني ان زوم الحذف
 الموصوفين بل عري لان ان تعدى الحذف
 ليس على بل عري لان ان تعدى الحذف
 ان يفتي بانه لا يخفى قد لا احد لا يخفى
 ايضا على لا يخفى لا يمكن ان يكون

ولكن ان تقول لم تميز في ذلك الحركه
 ثالثة بنى على مخرج كنه منقوص
 فترتبه فتح ما قبله وبقى اربعة ولا
 معنى لتثنية من تلك الاربعة فانحصر
 في الواحدة او كره مجرول لا ترون ان الفعل
 مشددة

فلا ملامة عليك فيه إشارة الى ان قوله ان قتلهم معلوم لا مجهول بخلاف قوله شدا قول ابن
 كليب ما بعده قتل الملوك وفككا الأغلال واخوها السفاح ظمأ خيله حتى دحر
 الكلاب هذا قال الفرزدق وقيل الاخطل والهمزة للتداء وبنى كليب قبيلة واصل السفاح من
 كثر سفكه للدماء وهو لقب العتيل اول خلفاء بني عتيل لكثرة سفكه دما بني قتيبة لعنه الله
 وظياء بتشديد الهمزة كثر عطشه والجمع يفتح الجيم والباء الموحدة واخوه الفطاحول المحوض
 بكسر هاء ما اجتمع في البئر الماء وهو المراد والكلام بضم الكاف اسم فاعول بكسر التاء جمع
 نمل جمع ناهل وهو العطشان والزبان هو من الاضداد والمراد ههنا هو المعنى الاول والحق
 واضح قولهمها اللتان ولدتهما تميم اخو لقيل فخرهم صميم قال الاخطل اي هما المرأتان اللتان
 لولدتها قتيبة تميم لقيل تلك الولادة صميم اي خالصهم وكذلك القتيبة عبيد اي غلام البقا
 واضح قولهم وتبلى الاولاء ما قبله فتل الخطوب قد تملت شبابنا قديما وتبلىنا المنون فانبلى
 قال ابو ذؤيب لهذه والخطوب كسر بجمع خطب هو الامر العظيم وتملت اي استعنت بتبلىنا
 معلوم من الاول وهو الاقضاء وكذا ما نبلى وتبلى والمنون فاعل تبلىنا وهو الموت ومفعولها تبلى
 مخذوف غايد الى المنون فاعل قوله وتبلى ايضا غايد الى المنون قوله يستلموني اي يلبسون اللاتعة
 اللذيع وقوله على الاول اي خالكونهم واكبرين على جوارنا نرى انك تلك الجحوش يوم الرزع والخوف
 كالحمد وهو بكسر الحاء وفتح الدال المهملة في ظاهر معروف القبل بضم القاف سكنون البنا الذي
 اعينته قبل بفتح ثين اي خالدة كان ضاجها ينظر الى عظم حاجبه الحول بالكسر والفتح حاله فيغير
 كان ضاجها ينظر الى عرض نفسه والباء في ظم ووجه التشبيه السرير خافضات عينها كسر له قبل
 او حول قولهم قساح اي بالنسبة الى اوله فقط ولهذا قدم هذا الكلام على قوله الذين قولهم
 على سن الجوع المتكئة اي مع مقرباتها فان سننها ما مر في شرح قوله طالمون قولهم الذين
 اء بعض من هذا البيت هكذا نحن قتلنا الملك الحجاجا دهر الحجاجا به انواعا ما كذب اليوم
 ولا فراحا نخل للذون صبحوا التسباحا يوم النخل غداة ملحاحا قيل قاله سبي الاخيليتي قتل
 دهر الحجاج كعزال بالحاء المهملة بين الجيمين السيد دهر علم الملك بلال منه عطف بينا
 وهجنا بصيغة المتكلم اي حركنا وانواع جمع نوح وهو ذكر نوح الميت للبحا عليه ما كذبنا

١٤ هذا البيت والراح بالزواء المجردة نظرافة وبالمهمة الافتخار والتكبر ونخيل تصغير نخل ويوم نخيل
 اسم لعدة مواضع والمراد منها موضع بالشام والغارة اسم من الغارة على العدو والملاح بكسر
 الميم من اتي اصتر والمراد به الشبيد قوله فمنا ابونا اه قاله رجل من بني سليم اي ليس ابونا
 الذين اصلحوا شأننا وجعلوا مجورهم لنا كالمهدي اكثر امتثانا من هذا الممدوح الشاعر واضح
 قوله من تناوى ما ذكر وجه تقدير الخبرين واضح والمراد بالمشاء اما الاتحاد في نفس الذات
 وطرفاها اما لفظ من ومع لفظ من مثلاً باعتبار استعماله في معناه ما ذكر او معناه من معناه ما ذكر
 لنظرة او المجموع للمجموع واما الاتحاد في الغير الذي هو الموضوع له وطرفاها الفاظ من الفاظ ما ذكر
 كل لنظرة او المجموع للمجموع واما الانطباق وطرفاها الفاظ من معناه ما ذكر او بالعكس وعلى التقدير
 يرين اما كل لنظرة او المجموع للمجموع فالاحتمالات تسعة وعبارة المصم محتملة لما سواه الاول
 الا اذا قدر ما ذكر بقولنا وقد قصد ما ذكر منه ونحو ذلك والمراد بما ذكر الافراد والتثنية و
 الجمع من المذكور والمؤث على الاول والمفرد والتثنية والمجموع منها على الثاني اذ ليس المفهوم من
 المتن الا ذلك فلا يرد عليه لزوم التساو في العاقلة وغيرها وقصر عليه حال ما والفقير قوله
 ضمير يعود الى الثلاثة فاعل له ومفعوله اما محذوف او قوله ما ذكر وليس الفاعل ما ذكر والمفعول ضمير
 محذوف فايد الى الثلاثة اذ الذوق السليم يحكم بخلافه قوله ما يبطو على ما تطلقه المستخر
 الفاعلين معاً اما فايد الى من والاول فقط فايد الى الثاني الى ما ذكر وعلى التقديرين في متعلق
 الباء اما الاول والثاني لكن الاول ان يكون المتعلق هو الاول وهذا من تفصيل الشرح باللازم ولا
 يخفى امكان حمله على كل من الاحتمالات التسعة قوله اسرى لقطاة ما قبله شكوت الى سرب
 القطا اذ مردن به فقلت ومثلي بالكا جدير وما بعده فكل قطاة ما يعرف جناحها بعش بذي
 والجناح كسبر السرب كجبر الجماعة من القطا والقطاة القري في مثله السربة بضم السين في الهرة
 في اسرته للتدقيق قوله يعشن بذي اه دعاء عليه لعدم اغارته الجناح اياه والباقي واضح قوله
 وهم هذا بفتح الهاء اي غلط لا يكونها فانه وهم قوله فانكوا ما طاب قيل اي عدد طاب لكم
 فلا يكون للعاقل قوله وفهم من كلامه اي حيث درجة الموصولان الاسمية قوله نحو قوله
 لقايل ان يقول لعل الضمير فايد الى موصوفه محذوف قوله بذي وصورتاه ما قبله فان الماء ما

المراد بالاول افعال قول
 التسعة بانه تسعة

له وجعله قاله سنابن عجل الطائى وطوبى البشرى يئسها بالحجارة والبناء واضمح قولهم نجس
 مريء ما قبل هكذا ذهب الى الشيطان اخطب بئنه فاعطاهم من شقوله وجباها فانقذ
 منها طارى جتنى جزى الله خيرا جتنى وخانيا ولشهاج فى التري اهل منزل على زادهم ابكى
 وابكى البواكيا واما اكرام معسر عندهم واما الثام فادخرها ثيا وعرضى اتقى ما اذخون
 ذخيرة وبطنى اطوبه كطى وراثيا واما اكرامه قاله منظور النقص في هجر املاه وقد كان خلق
 شعرا سها فرفعته الى الولى فاخذ الولى وضرب به وجس هذا العمل فدمع جتنه خاره الى
 الولى فاجناه وسحره وقوله ودلى الماربه الجدل الله كان طرفا للدبر والسم ونحوها ونسب المقاربه
 خيك وشرح مراده يؤدى الى التطويل **قولهم** والكرامة ذواته اول هذا الكلام هكذا الفاضل
 ذواتكم الله في لفظه الفقرة الثانية بفتح الباء وسكون الهاء للوقف اصله بها حذف
 الالف ونقل حركة الهاء الى الباء **قولهم** وان ينمض ان اوله جمعها من انبىق موارد اى جمعة
 هو لاء التوق وهى وانبىق جمع ناقه واصل انبىق انبىق ثم جعل انبىق ثم انبىق والمواقف جمع فاقفه
 من مرق السهم اذا جاوز القوس بعد عنها بسعة والمراد بها هي مناسبتة السيرة والساقون
 يجعل الناقه سائرة بالسوق والبقاء واضح **قولهم** تتقد تلقى ذواته اعلم ان ذو مطلقا موصولا
 او بمعنى الصاحب اصله بالواو من المفوخة والسائكة قلبت لاولى الفاء وحذف وضمت الالف
 لاجل الواو الثانية وفروع مشتقة عن اصله فصولها بالواو لانها فى اسو المفرد والثنية
 المؤنثين قلبت لاولى الفاء وحذف كافى مساو والمفرد المؤنث قلبت الثانية اولا الفاء وحذف
 الاول لثلاث الينسين بجمعة اما ثنيتها فيجوز ان يتبع المفرد في حذف الواو الاول بعد قلب الثانية
 الفاء ويجوز ان يتبقى محالها اسلب الثانية الفاء قال الله تعالى ولا اكل خط **قولهم** بان تكون
 تفسير للنسب واسارة الى شمول للذهب من ذاك الخالية عن المعنى الواقعة بعد من جمعا ان قد قال
 بعضهم انها زائدة بعدها وقال آخرون انها مضمومة بها ثم وضع المجموع للاستفهام ابو شعيب
 بعد تجريد من معانى المعنى ووجه التمول ان المبلغ ما كان خاليا عن المعنى سواء كان جمالا له
 المعنى ام لا **قولهم** ولم تكرر للاشارة هذا عطف على قوله لم تلغ **قولهم** الاستئذان المراء اخرون
 انجب فيقضى امر جلال وباطل اللام فى المثل للعهد وما اذا انحاول اى شئ الذى يطلب باجتهاد

٩٨ في الدنيا والنخب يفتح النور سكوت الحياء المملة النذاري اطلبه للدنيا منذو يجب ان فابده ضل
 وباطل وفي بعض النسخ الظلال بالظاء المعجمة المكسورة بمعنى اظلم وهو كناية عن المعلوم الباطل
 قولهم ما ذا التواك رايت في حاشيته كتاب غير معتبر ان هذا جن من بيت هو هكذا ما ذا التواك
 الذي احسنت في بدني امن هموم فراق ام من المرض والتواك الوهن قولهم وهذا تخمين طين من
 قبله عدس ما لعبا عليك امانة امنك قائله يزيد من مفرع الحمير وهو من قصيدة شجابه اعتبارا
 بن ياد بن الجي سفيك العنهم الله وملا البلاء من هجوه وكنبه على الخط والجدران فلما ظفر عليه
 الزممه محوما كنبه على الجدران باظفاره ففسد بذلك انا مله ثم قيده في السجن فذكر
 جماعة احواله عند معاوية فوجه بر يقال له حجام فاخرج من السجن فذكر في سر وبغلة من قبل
 البريد ففتر وقال عدس وعدي اصله صوب جربة البغل وقلبي البغل والفرس من كمال مولود
 منه هيننا فالنقدين با عدس وامارة اي تسلط وباقي الكلام فيه نظ قولهم وقال الشيخ سراج
 الدبراء اقول لقوله وهذا تخمين طليق احتمالات اخر ان الاول ان يكون هذا مفعولا لقوله تخمين
 طليق خبر اعرج محذوف يدل عليه المفعول الثاني ان يكون هذا مبتدأ وكل من تخمين محذوف والرابط و
 طليق خبره وهذا على هذين اسم اشارة ايضا ولم يتعرض للجواب بهذين لاحتمالين لان المسند
 في كل كلام ينبغي ان يكون لا على ما هو المقصود منه المقصود من هذا القول بتفسير البغل بالتخمين
 صاحبها عزيد عبا وهذا مذكور طليق لا تخمين لان الجمل لا ينافي عما لا استخلاص قولهم فوالله
 ما نلتم اه لفظ نلتم ونبل انما من التيل اي الوصول والمراد به وصول العطاء ومن التوال بمعنى العطا
 ولفظ نلتم معلوم على الاول ومجهول على الثاني والمراد ان اعطاءكم لغيركم ليس مغادلا ولا فرجا
 بالمغادل لا عطا غيركم اياكم بل اعطاءكم كثر واعطاءهم يسرا والمراد ان كلامي اعطاءكم ليس
 مغدلا اي متوسطا ولا قريبا بل اعطاءكم في ظرف الا فراط واعطاءكم في ظرف التفريط و
 والباعث على تقدير الوصول التخصيص على ثبوت الاعطاءين بانفسهما ونفيا عندا لهما كما هو المراد
 ولو لم يقبلوا نعم تعالى النفي بالقييد والتقدير مع وهو خلاف المقصود قولهم هو حسن الضمير
 عايد الى التخييل او القول المستفاد مما ذكره والمراد ان صحيح الجواب عن الكوفيين بالجواب الاول
 فجواب الشيخ حسن ولا فجو ابه متعين يعني لا جواب عنهم بغير جوابه والمراد ان صحيح الجواب عنهم

بغير ما اجاب به الشيخ فاجابه حسن ولا فهو متعين وقيل المراد ان قول الكوفيين يعلم الاشارة ان ٩٩
 صح فحل البدي على ما ذكره الشيخ حسن ولا فتعريف على هذا يكون هذا الكلام تعريضا بالاجواب
 الاول قول راي كل الموصول ان كل المسايات قول راي تسمى الغايد فيه اشارة لطيفة الى
 اعليا كونه غايبا ان لم يعمد الغايد في غير الغايد لكن قد يمتنع غير غايد ان كان الموصول بحسب
 كذلك لتكنه كما قال ولا انا امير المؤمنين عليه السلام انا الذي سمعته اتم جوده والتكنه فيه مطابقة
 لقول مرجع حيث انا الذي سمعته اتم مرجع قوله لا بقا بالموصول اي بلفظه قوله مطابقا
 لم يذكره بكلمة التفسير في الآية فهم ان اللياقة تعتبر اتمافي تلك المطابقة وكونه غايبا قوله
 من معنى التعجب اي خالية منه مرجع انه جملة فلا يشك في قوله لانا الذي يقال فيه حسن
 او نعم الرجل والمراد مخلوقها من معنى التعجب مخلوق عن فادته بالتبع فلا يرد عليه في قوله خبر به
 يغنيه عن هذا قوله غالبا فيكونها معهودة وذلك لا يتحقق لا تكون معهودة كما في قوله
 تكافؤهم من انهم ما غشيهم قوله اذا كانا فاما في المراد بالثام ما كان مستقرا فاعل وذا
 ضمير غايد في الموصول اذ لو كان بقوا لزم مقام عاملة فلم يفرق منه المفعول بل اعمال ناقص ولو
 لم يكن له فاعل كان ناقصا ايضا ولو منضم الى الموصول نحو زيد الذي به او عنده ولو لم يكن له الفاعل
 المذكور كان ناقصا ايضا منضم الى الموصول نحو جأ الذي عنده مال او اداء وعلى الاول ان
 الصلة نفس المتعلق فانهم قوله وصفه صريحة لم يقل في النصفه الصريحة بل ان التعريف مثلا
 يتوهم ان كل صفة صريحة كذلك فان اسم التفضيل مثلا لا يصلح ان يقع صلة له قوله لا لا يطغى
 اصله شوي ودرمل ثم يخص بمكان في ذكر كل والمراد به مكنة ونواحيها قوله فوصل بمعرى بالحق
 الطاق قوله معرب متعلق بمقدور خبر للكون والضمير المحرود لال لان التاخير لا يقدح في كون هو
 نفس خبر ال والضمير المحرود للصلة للزوم جود الباء الزائدة في الاثبات وقوم ان طلق الصلة
 قل ان يكون مضاعفا قوله من انت بالحكم لتوضيها ما قبله ان نعم الله انفا انت حاملة باذا
 انحاء ومقال الزور والخطي وما بعده ولا الاصيل ولا ذى الراوي والتجدي قاله في رد مخاطبا
 لرجل من بني عذرة بها جضر عبد الملك بن مروان فلفظ ياخذ في المنادى قال في التواضع اي
 يا قوم اقول بل المنادى المحذوف الرجل المذكور والاعام بالراء الملهة والغين المعجمة الصا الشئ

في قوله
 راي مرجع

قوله فان اسم ضمير شارة
 لاول ذكره ورضيه لانه لاس
 اسم الفاعل وهو اول اكان
 صفة فادان قول الضمير لان
 الصلة لا يكون الا صفة فادان
 على صيغة ان طر فقول ذلك ان
 اسم الضمير والصفة لانه قد لا يفرق
 من ان امر المحذوف وان ذلك من
 محال لانها ان نال بالمرث
 على طرقة البرت والضمير ثم
 به على طرقة البرت فلهذا هو
 هذا وهو وجه الراء من قوله

١١ بالزغام وهو التراب وبارغام لأنف كناية عن الأدلال وانفا انهما مله اى انقلد المختار بالحاء المعجمة
 كعصا الفخس والمخطل بالحاء المعجمة وقع الظاء المهملة المنطق الفاسد المضطرب الحكم بفتحسين من
 يحكم بين الخصمين لدفع الشنازع بينهما والاصيل التحيب والرأى الفكر والجدل الشهد العدا في قبل
 ترضى مجهول من فعل لسلامته عن الحذف ولا يظن اقول هذا غلط والصواب انه من فعل لان الحكوة
 مرضى عنها الاما وقع عليه لارضافهم قولهم وداه اورد عليه لتأظرون اية بانه غير
 وارد لعدم لزوم تانيث ما اسند الى المؤنث اللفظ وجوب ابانة لامفر للوارد عن هذا الايراد قول
 ان مراد الراد ان المرضي لكونه مذكرا لم يصلح لان يصير بدلا لرضى المؤنث اذ لعل الشاعر في الفعل
 مؤنثا لا مذكرا لعله موجه لذلك ولوعند البلغاء فكيف يمكن قطعا ايراد بدله مذكرا وهذا
 القدح في مقام المنع فانهم لا يقولون لا يجوز ان يكون قوله من جهة فضلا عليه لا شدة يكون يحصل
 الراد مفسدة التبدل بالمرضى ليس عدم التانيث فقط حتى يقول ان هذا ليس مفسدة بل يلزم على
 تقديره محذور اشد من ذلك وهو تخفيف اثبات المشددة لانا نقول هذا مع بعد عن تلك العبا غاية
 البعد مما لا معنى له اذ تخفيف اثبات البيت مما لا محذور فيه لان حذف حرف زبادته لا متفامة لور
 مما هو شايع في الابيان من غير محذور قولهم من يقوم اه اخوه ثم ذانت رقاب بني معلى اى انا من
 القوم معك كاشد علم احل جدار التبيس وهو معتد به عندنا انما القول بان هذا اصله الذين
 حذف عجزه اوبان الرسول بالمعنى الوصفى لكن المراد منه هذا الفرد المعهود وكون متعلق منهم ناشأ عن
 فاعله ففيه تعسف قوله ذانت اى خضعت ذانت قولهم وا عرب الى اخو البيت يمكن استخراج
 احكام الالف الأربعة من هذا البيت بوجهين الاول ان يكون جملة قوله وصد وصلها بالحاء على فعل
 المنفى والمعنى انها معترضة وقت كونهما غير متصلين حال حذف صلها بان كانت مفردة في حال
 الحذف وان حال الذكر ومضتا في حال الذكر وامارة وقت كونهما مضتا في حال الحذف فمبينه المثال
 ان تكون الجملة عطفا على الجملة المنفية بتقدير فعل على طريقة نجاز الحذف العطف على المعية
 والتقدير ما لم يركب تضاد وحذف صلها والاستخراج على طبع الاول وانما حمل الش على
 الاول لقلة مؤنثه وهذا البيت من مطارح انظار المبدئين قولهم والحال ان صدرا اعلم
 ان اى ستلزمه لان تكون صلها جملة اسمية مصدرة بالفايد المستمرة بصل وصلها لفظا وتنبه

الامتداد والى هذا اشار بقدير قوله متبدا فلا يجوز ان ياه زيد ضارب قول من حيث
 افتقارها الى محذوف اى الى تصور لفظ صدر الصلة فان معنى اللفظ المحذوف لا يتصور الا بعد
 تصور لفظه بخلاف معنى اللفظ المذكور فافتقارها عند ذكر صدر الصلة انما هو الى تصور
 الصلة فقط وعند حذفها الى تصور معناها مع تصور لفظ صدر الصلة فلا يرد عليه انما هي محذوفة
 الى صدر صلها مطلقا فلا وجه لتخصيص الافتقار بما اذا كان محذوفا لان احتياجا الى صدر الصلة
 هو احتياجا الى الصلة فلا وجه لعد افتقارها على جهة قول من يلزم عليها بناؤها فيها
 اى فيلزم بناء على هذه العلة بناء اى في الحالة الثانية وقيل بل هذا اللزوم في هذه الحالة
 بالطريق الاولى لا خيرا الى لفظ المضى اليه لضعف مغايرته للافتقار الى الصلة والى هذا
 فان الافتقار عند كون المضى اليه مملوفا اقوى منها عند كونه محذوفا ولا يبعد ان يقال ان
 افتقار اى في هذه الحالة اولا الى لفظ المضى اليه فتقار عرضي وثانيا الى لفظ صدر الصلة
 ومعنى الصلة افتقار ذاتي والافتقار المشبه للحرف لا افتقار الاولى لذلك فسقط اعتراض
 الشئ وما ذكره القيل في تقويته من الوجهين قول من على ان بعضهم اء لما زعم المعلن ان تعليله
 من المسمى وزعم انه ينبغي ان يكون مضافا اليه فابعد عن الشئ على ان الاول بقوله وهذه العلة
 موجودة وعلى ان الثاني بقوله على ان اء قول من الذي هو الغايد يعني ان افتقار اى لا ي
 في حذف صدر الصلة انما هو في حذف من حيث كونه غايدا مطلقا لا من حيث كونه غايدا صد
 صلة مخصوصا اذا الغايد في الموصولة لا يجب ان يكون صدر صلة قول من لكن بشرط دفع لما
 قد يهتوهم من ان ما في المصراع الا في شرطان متعاطفان جلا وهما قوله فاحذف نذ قول من
 اى يوجد طويلا يعني ان باب الاستفعال في هذه المادة لوجو الشئ على الصفة لا للتحول
 الموهوم للزوم وجود الصلة اولا غير طويلا ثم صيرورتها طويلا قول من يجوز الذي في الشئ انما هو
 متعلق به لكونه بمعنى المعبوب بالحق والاستطالة باعتبار اشتغال الصلة على المتعاطفين لعد
 تكرار اللفظ الذي لا يتوهم ان الوهية في مجموع السماء والارض باعتبار الوهية في واحد منها فقول
 من لو يغنى بالحياة اخوة ولا يحد عن سبيل السلم والكرم من عن فعل شرط مجهول وهذا لما قالوا ان
 فاعل العناية ليس الا الله نعم لانها ايجاد القصد في النفس لا مطلق القصد كالتبذير والعز
 لفظ

قال في افتقار اللفظ الى اللفظ
 او اليه كونه مفعولا ليس باللفظ المذكور
 والافتقار الى اللفظ صدر الصلة
 الصلة وانما ان كانت كمن لا يفتقر
 ولا بخلاف وان كان مفتقرا لفظ
 صدر الصلة فان افتقارها الى الصلة لفظ
 صدر الصلة فيكون افتقارها الى الصلة لفظ

١٢ القصد انما هو من فعل الله تعالى والسفاهة الفاحشة ولا يحد كلاهما من جاداي
 مال والمعنى ان قصد ان يحده الناس مبدونه بحج عليه لا ينطق بكلام فاحش اي متجاوز عن الحق
 وان لا يميل في اخلاقه وافعاله عن طريق العلم والكرم **قول** من يجوز ان يحد تقدير المضاف
 اشارة الى ان الاخر انما كان قائما بالغايد لا بالحق فلا يصلح امتناع الحق عند امتناع الشيء
 انما هو عما يقوم بذلك الشيء لا عما يقو به **قول** اي يقطع الغايد اي يحذف فسر الاخر اعم بالحق
 لبيان معناه ثم فسره لقطع بالحذف اشارة الى ان المراد منه هي هنا افراق الغايد عن لباس اللفظ
 والوجود لا عن الاتصال بالصلة مطلقا **قول** لانه لا يعلمه فان قلت لا حاجة الى هذا العلم فانه
 الموصول يحتاج الى صلة كاملة وهي خالصة قلت لعل المحذوف مقصود لئلا يمتنع فعد العلم به
 موجبا لغيره **قول** وكان ذلك التخصيص اشارة الى ان عمله يتعلق الظرف بقوله متصل لبعده
 مع وجود الاقرب للزعم سقوط حرف الشرط عن الصلة ولعدم شموله لخوا الذي عطيتك اوانا معضكة
 زيد لان المتبادر من الاتصال ما هو بلا واسطة **قول** تاما كان اونا قصارا لبعض الشارحين حيث
 خصصه لتمام غافلا عن ان مذهب المصم هو العموم **قول** في خير الخير ما كان عاجله اقول ليس اجله
 بناء على ان الثاني كما توهم بل مضى الى خير الخير واصلة الخير العاجل ثم جعل عاجل الخير ثم عاجل الخير
 والعاجل هو المار بسرعة ولهذا توصف به الدنيا والمعنى ان خير الخير كان عاجل الخير اياه يعني ان
 الخير العاجل هو خير الخير **قول** خلافا لقوم حيث خصصوا لتمام **قول** ما الله موليك فضل بما
 فاختار به فاما الذي غيره نفع ولا ضرر موليك بضم الميم وكسر اللام اي المعطى واصل موليك والبناء
قول باضافته اليه اخرا عن نحو جئت الذي انت مارتبه فان جرت هذا الضمير ان كان في الوصف
 اي بصيغة مفعولة ما بعده معمولا للوصف لا انه خارج عن هذا الحكم **قول** يجوز حذف الضمير
 لفظ الغايد الى الضمير لان المحذوف هي هنا من الغايد مع الحرف بخلاف ما سبق **قول** اي مثل الحرف
 يعني ان قوله بما مقداره بمقتضى والموصوعا عن الحرف لا المضاف لا يمكن ان يفجر الموصول والغايد
 بحرف واحد وقسم من الجور وبلاسم قد سبق وما سواء من نحو جئت غلام الذي غلام قائم بمنع الحذف **قول**
 لفظا ومعنى ومتعلقا لا بد في هذا المقام من بيان امرين الاول ان المراد بالمماثلة اللفظية انما هو اللفظ
 في الحروف الحركات والسكنات بالمعنوية انما هو المعنوية في نوع من انواع فوايد مع اللفظين بالمتعلقين

اتحاد المتعلقين في المعرفتين لذلك النوع من القوايد الثابتة ان الثبوت في قوله فرجه للالتصاف للثبوت
 الميزة بمعنى الفعل كما هو المشهور واذا عرفت هذا ينبغي ان لا يخفى عليك اندفاع ما يرد على التسمي
 من ان المثال الاول والثاني غير صالح بخصوص ما مثله لاشتمال الاول على المعايير ان الثلاثة والثلاثون
 على المعايير قبل الاخيرتين **قولنا** متعلقا اقصر التسمي في امثلة الفوائد للمثالة على امثلة الثلاثة
 مماثلة اقل من بعد باقية اشارة الى ان حكم تلك الثلاثة ثابتة للابدية بالضرورة لا بد من قولها
 بحملها على الجملة بمعنى المجموع من حيث المجموع والباقيها للدلالة والمعنى ان الحرف تعريف بواسطة الملاحظة
 الواضع مجموعها من حيث هو مجموع ووضعها للتعريف في الحاصل ان الحكم ثابت لمجموع ال من حيث هو مجموع
 لا من حيث بعض اجزائه وهذا بخلاف ما اذا قيل في الجملة فالتبديل على ثبوت الحكم لبعض اجزاء وانما قيد
 ال بهذا القيد لئلا يتوهم ان مقابل قوله او اللام فقط كون كل من الالف واللام حرف تعريف **قولنا** هل
 هي اشارة الى ان في قوله او اللام للشك لا للتقسيم **قولنا** فقط قبل الفاء في فقط للتزوير في قوله
 انظر انها جزئية لان ما بعدها لا يصلح ان يقع شرطا والتقدير هي هنا اذا اخطت اللام حرف تعريف
 فاستدلنا لا حظ منها الزيادة او فهو حسب فلو قيل اللام ولا يبعد ان يكون قبلها لاطراف الشك يعني ان
 لهذا الشك طرفين لا اكثر **قولنا** شيعر ترجمه لم يقل بصرح لاحتمال الجواب المذكور لترجمه القول
 الاخر لسبب **قولنا** لسبب قولنا اخرا قيل هذا القول مستلزم لكون ههنا الزايدة وغيره
 وليس هذا الاجتماع التقيضي اقول معنى الزايدة ان المزيد على ان يكون له الزايدة فلهذا الكون
 ذلك لكون ما في من تصور اللفظ قبل الوضع او عند الوضع فالاول كناية عن الفضايلة الثالثة
 كناية عن انما ضان بزيادة ههنا الى على هذا القول باعتبار الكون الاول وعدم زائدته باعتبار الكون
 الثالث فانه يقبى **قولنا** فتمط هذا مركبا للرفع وجهه في الشك عند الدامل الواقع قبل فعل
 المطلب اذا اريد منه بيان الحكم وعموم المطلوب منه رفعه في الجواب المعبر عنه ان خطا ايراد تعريفه
 مقول فيه التتمه فسقط ما قيل من ان الاول ان يكون نمط منصوبا بمقدار ما يناسبه هو قوله
 قول والتقدير ان كون نمطا وذلك لوقوعه قبل فعل المطلب **قولنا** اريد تعريفه لما ورد على ظاهر
 هذا المصراع انما اشارة الى ان نمطا قل فيه التتمه قل فيه التتمه وهذا مما لا يحصل له ولا بد من
 هذا بعضهم بانهم في تعريفه فالتسمي التسمي الرفع الا براء وضعف الجواب بان قوله عرفت

مبحث
 في ان اللفظ في قوله فقط
 انما هو من اللفظ في قوله فقط
 انما هو من اللفظ في قوله فقط

١٢٠ بمعنى قوله اردت تعريفه غير خاضعة الى تقدير حرف الشرط مع كونه خلافاً لأصل واستلزامه لقوله

بحدوث الفاء في قوله قل اقول يحتمل ان يكون مراد ذلك المحجب بتقدير حرف الشرط ان وصف قوله غلط

علة محكمة كالشرط الواقع علة للجزاء لان حرف الشرط مقدّم في الكلام فيقول جوابه الى ما ذكره الشرح

ومن العجائب ما قيل في هذا المقام لدفع هذا الاعتراض من ان قوله عرف بكسر الراء فعل امر وثاقه جرح

لقوله قل على ان يكون مضاعفاً مخروفاً ما جواباً للامر ثم اقول بتأنيده هذه الاجوبة على ان يكون المراد من هذا

المصرع ما هو الظاهر منه من ان الحكم الاسم المراد تعريفه مطلقاً او باللام يعرف باللام ولا يخفى على من كان

هذا من اظهرها الفاضحة او توضيح الواضحة والحق ان المراد من هذا المصرع الاشارة الى ان الاسم المراد

تعريفه باللام قد يعرف بها بقلب اللام بحرف ما بعد لها وادغامها فيه مع الحاجة في رفع الابرار الى

تلك التكلفات وليعلم ان لام التعريف تدغم في اربعة عشر حرفاً وهي اللام والنون والتاء والياء الفوقانية

والدال في العين تظهر مع اربعة عشر حرفاً اخر ولا كان هذان اللتان متقابلين في الحكم فينبغي ان يتبين

متقابلين فلهذا سميت الاولى شمسية والثانية قمرية وانما اختصر هذان اللفظان بين المتقابلين بتأنيده

اما الشمسية فحرفها الاول بالشمس حيث انها تحذف اللام كما ان الشمس تحذف الكواكب والحروف الثمانية بالشمس

لضد ذلك فكان اللام المتصلة بالاول منسوبة الى الشمس واللام المتصلة بالثاني منسوبة الى القمر ولما

لان اللام الداخلة على لفظ الشمس مدغمة واللام الداخلة على لفظ القمر غير مدغمة وامثالان اكثر حرف

الشمس من الحروف الاولى واكثر حروف القمر من الحروف الثمانية قوله وهو ثوباء وقبل ضرب من البسط

اي الفوش كالحصر والغوالي وقيل جماعه من التماس منهم واحد قوله واعلم ان الاء اقول اقسام ال

يرتقى الى اثني عشر قسمًا ثمانية منها للتعريف وهي ما كان حقيقة الجنس وطحانه ولا مستغرق لافرادى

لاستغراق الضمما والعهد الذهني الخارجى والخصوى والذكرى وثلاثة منها لازمة والزائدة

الغير لازمة للحمية والزائدة الغير للحمية وواحدة منها الموصولة وقد يقسم الخارجى الى ما يفيد كون

ما بعدها معهوداً وبين المتكلم والمخاطب فقط وبينهما وبين غيرها وبين الاولى ايضا ذهنية والثالثة

خارجية وعلى هذا يصير اقسامها ثلثة عشر هذا لكن جناسها بحسب الوضع ثلثة كما قيل الاول والاضح

المعلوم المعهود في الخارج ويدخل تحته ما للعهد سواء العهد الذهني بذلك المعنى الاول الثانى واضع

للحقيقة ويدخل تحته لام الجنس والاستغراق والعهد الذهني بذلك المعنى الثالث ما وضع للموصولة

وهو شامل لأفراده وأما الزيادة فهي داخلية تحت أحد الأقسام الثلاثة قولهم على سبيل المجاز أي نجا ١٥
المخاف فإن قولنا أنت الرجل بمعنى أنك صفتنا الرجل واستغراق الصفة كناية عن كمال القوة الجسر
قولهم إلى المحيية أي إليها أما حقيقة كقولنا الرجل خير من المرأة أو نجانا كقولنا أنت الرجل بمعنى
أنت حقيقة الرجل وهذا في الكناية كما سبق قولهم من حيث هي أي من حيث هي هي أعلم أن المحيية في
قوة الحيال مكانين الأول ما هو مكان لها نفسها فقط الثاني ما هو مكان لها ولما يكنفها فإذا
لو حطت من مكانة الأول أي أخذت منه إلى الذي تحتها وتحقق أن يحكم عليها بأنها نفسها فقط يقال
هي هي وإذا لو حطت من مكانة الثاني تحتها يحكم عليها بأنها نفسها مع ما يكنفها يقال هي
قائمة مثلاً لقولهم من حيث هي هي كناية عن ذات المحيية قولهم بان كان تفسير للزيادة اللازم
لهذا أخوة عن قوله لازماً لا للزيادة مطلقاً فلا ينقض بقوله وطب النفس في مثاله قولهم قيل وهذا
من الغريب أي الغريب قول بل هو من القريب بل لثاف لأن موضوع المحاذية بين الزمانين ولا حاجة بكون
غير منقسم ثم استعمل في اجزاء قليلة من الزمان الماضي وأما المستقبل فخاصة عند المتكلم مجازاً بوجه
الخصوية ثم أريد الاستعانة بالمباغاة في قوله تلك الأجزاء لتأنيفوا العلاقة المجازية فاجتمع إلى
زيادة كلمة زائدة دالة على المباغاة فوجد الحق الكلي أن ذلك اللام الزائدة من حيث أن زيادتها على
الكلمة لا يزيد بها على أصلها الماسية فلما زادوها حصل التكرار فحذفوا الخصوية والزيادة لأن ذلك
الترابيعي عند الحديث ون هذا قولهم جمع التثنية إشارة إلى عدم اشتغال مثله المص على التكرار وأما
حل هذا على الموصول دون ما يستولى متصل الموصولان قولهم ولقد نهيتك أة أوله ولقد جنيك
أما وعساقل قوله جنيك أصله جنيك لك فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الكافي وأكملوا
واحدة كناية كضربة وهو هو اللام لأننا فصل اسم نبت مشهور وعساقل جمع عسقل كعصفور نوع
من الكاكة وأصله على وزن فعائل ثم حذف مدته تخفيفاً للفترة وبنان أو كناية صغيرة معناه على
لون الأرض وهو ردي الكاكة والباقي قولهم وطب النفس هذا جرح من يدرك كرم الله قاله وشي
شهاداً بالشكر في الخطاب ليقين من يعود ورايتك متكلم بمعنى أبصرتك وكذا أن زائدة وعرف
مخاطب المراد بالوجوه النفس والأعين أي لما عرفنا أعياننا وساننا وصدنا مخاطب أي عرفت
وطب النفس أي طاب نفسك عن عرو الذي قلنا وكان عروهم قيس اللام في النفس بنية لكونه قبل

١٠٠ قول لا جرملاحظة لما كان للحم موضوعا للأشياء بالجنون والمراد به هنا الأشياء العقلية

فسمى بالملاحظة والأجل النفع وتمايزه للأشياء إلى أن لا يلام اللحم للنفع والمراد بالملاحظة الملاحظة

السامع ذلك الوصف خاصا في المعنى المنقول إليه حقيقة أو تفكاه أو نظيرا قول كما لفضل الوصف

المحفوظ أتما غير المنقول عنه أو جزء منه أو خارج عنه فلا يماثل المصير بثلاثة أمثلة قول

والنجان وهو بضم النون أصله اسم للدم ويقال الشقابي القمالي لأنه كالدم في الحمرة ثم صار

علما لبرصه ودخول اللام فيه أم الملاحظة الحمرة في وجهه حقيقة أو تفكاه أو لكونه محملا للدم

لم يتعرض الشقابي لبيان قول فذكر ذوا وحذفه أيضا الذكر إلى اسم الإشارة والحذف إلى الضمير

لأن الذكر منسوب إلى اللام ومدخوله معا والحذف إلى اللام فقط قول بالنسبة إلى التعريف أي

لأن النسبة إلى اللحم والثوبين وغيرهما قول متضاد ذكره بالتبع لمصحوبه لما كان المتضاف

مصحوبا لاسم يعبر عنه علم أخبره لا بالعكس ليريد أن هذه المسئلة خارجة عن ما خروجه قول

للعبادة هي جمع عبد لله قول لا يلة إلا يلة بفتح الهمزة وسكون الياء المشاة الخنانية اسم

جبل بين مكة ومدينة بقرية بدينه اسم ما تيسع عقبة تيسع مشهورة وأما بكسر الهمزة فاسم قرية

من آخر قول الذي ضاع علم هذه المسئلة ذكره مقابل المسئلة مصحوبا إذا ضاع علم

ولذا قبله بالعلم وأراد بالغير قوله ولا يغير السبب المتخلف سببتيه للحذف فلا يرد عليه أن علم

نزع الأضياء بالتداع غير مختص بالعلم وأن نزع الأضياء قد يحصل بغير التداع كما في حال النسبة فلا يؤ

لشي سببتيه الغير عمومًا قول بغلبة الأضياء لفظ الغلبة أم بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول

وعلى التقديرين أمّا مضافا إلى الأضياء أو منون فاعل الغلبة العلم وسفعولها الأضياء قول

لحموا يا عشنا هو علم لشاعر قول لا ي غير التداع والأضياء يعني أن مرجع الضمير تقدير قول

هذا عبتوق خالعا كان حذف اللام من هذا المثال لا يتوهم بالنسبة خبر بالشئ اليه يعوق

اسم كوكب من التوائين قيل اسم ملك سبيد امرئ هذا المعنى من قال بالفارسية زان تشنكا

هنوز يعبوق مبرسد أو إذا عشرين نبأ بان كريا قول هذا باب لا ابتداء المراد بالابتداء هيها

أمّا المبتدأ أو الخبر عن العوامل والثلاث في من وجو الأول محل اللفظ على الحقيقة الثاني في

جميع ما في هذا الباب خلافا لأحكام حتى ما في البيت الأول الثالث عدم لزوم ذكر المبتدأ بل

تكملة للنسبة
في خبر

بالمبتدأ في الكلام

الخبر المحتاج تصححه التكلفة قول في أن أصل المرفوع الأصل فيه من المعنى اللغوي أي ما يتبين
 عليه الشيء قول مبدئية أي بحسب الرتبة في جميع الأحوال وبحسب اللفظ في الأكثر قول
 وأنه لا يزول أي لا يزول المبتدأ عن المبتدأ ثبته بالثبوت أكثر ويؤيد الفاعل عن الفاعلية
 بالتقديم ذاتا قول وأنه عامل ومعمول أي المبتدأ عامل ومعمول بالفاعل عليه وليس عامل
 بها وإن كان عاملا بغيرها فلا يرد عليه نحو جازب مرق قول إن عامل لفظي أي لا معنى
 فلا بأس بكونه تقدير بقول فإنه أقوى أي عامله من حيث كونه لفظيا أقوى والمراد بعامل
 الفاعل والمبتدأ ما يجعلهما فاعلا وسببا لا مطلقا فلا يشمل العوامل المبردة الداخلة عليها
 فلا يرد أن العامل في المبتدأ قد يكون لفظيا نحو بحسبك رهم ولا يحتاج دفعه إلى القول بالكلية
 والبرهنة قول وأنه إنما رفع للفرق أي للفرق بينه وبين ما يمكن أن يلبس به الفاعل مما هو كذا
 يكون الفاعل جازما منه وهو المفعول المحقق والحكمي ولما قيل إن يقول نصب المفعول ذاتا هو للفرق
 بينه وبين الفاعل لأن الفارق ينبغي أن يكون في المتأخر الخاص من اللبس قول ليس المبتدأ كذلك
 أي كالفاعل فيما ذكرنا والمفروق عنه هي هنا ما هو الخبر قول للفرق بين المعاني أي المعاني المتكاثرة
 في كلام يكون هذا الأعراف والمراد بالمعاني ما يكون مقتضيا للأعراف قول ثم المبتدأ اسم
 مجرؤه قال بعض العراء لتلازمة عمل عرفهم قول لئلا أن المبتدأ اسم مجرؤه عن العوامل اللفظية
 أم لا فإن لم تعرفوا فاعلموا أن المبتدأ هو الواجب التجري عن أن يكون مسبوقا عاملا أي حلة فإنه عامل
 في كل العوامل وعلته لجميع العلل المسند إليها جميع ما عمله أقول لأشك في أن مثال هذه العنا
 أن صدر عن معان العلم وينابيع الحكمة فقطد منها هذه المعاني العالية أو بالذات وأن
 صدر عن غيرهم فهو كلام في غاية العلو والرفعة قد جرى بلسانهم غير شعور معانيه العالية كما
 التقيد باللفظية أي الموجودة مع أنه تعالى مجر عن العوامل مطلقا لكونه في خبر المطلق بالبع
 وكذا فإن العوامل المعنوية أي المعدومة ليست موجودة فضلا عن أن تكون عاملة وكذا التقيد
 بغير المبردة فإن العوامل المبردة كانت عاملة بحسب اللفظ والظ فقطد في كتابه عن الحوادث
 المؤثرة في صفاته الأضياء عن التجاوزين عن حكمه المؤثرين في أمره ونهيه إن كل ذلك إنما هو في
 عند العقل القاصر أما بحسب الحقيقة فلا تأثير له في حكمه تعالى بوجه من الوجود فلا ينافي تجر

المنطق

١٥ المطلق ثم اقول القسم الاول المبدأ اشارة اليه نعم من حيث جلاله الاجل والقسم الثاني من حيث
 اليه نعم من حيث جلاله الاجل فانه نعم بخاله رفع الهمية القايله بالاجاد التي اكتفى بايجادها عن
 ايجاد ما لم يقبل الوجود هذا الكلام يقتضي بسط بسيط لا يليق بهذا المقام فلنرجع الى ما كنا
 بصدد بيانه فنقول المراد بالاسم ما يقابل الفعل والحرف لا ما يقابل الوصف كما يوهى من ذكر الوصف
 بعده ويتبادر من تعريفه الحاجة حيث قال هو الاسم المنجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه والصفة
 الواقعة بعد حرف النفي والفاء لاستنفها رافعة لظاهره بل ما يقابل الوصف هو الاسم المقدر
 الموضوع لقوله مخبر عنه هذا التعريف احسن من تعريفه بالحاجة من وجوه الاول انه يشتمل على حسن
 المطابقة وايضا التضا جميعا بخلاف تعريفه اذ لا يتم تعريفه لو حمل على ما يقابل الوصف كما هو
 الظاهر فقد اشتمل على الاول فقط ولو حمل على ما يقابل الفعل والحرف فقد اشتمل على الثالث فقط التكا
 انه اخضر من تعريفه لا يشتمل اقتضايا على من بعد حروف التعريف بل لا يخفى مطلقا الثالث ان تعريفه لا
 يشتمل اقنا من المبتدأ الا بالتكلف وذلك نحو مجيبك درهم واراغب انت كيف جالس الزيدان و
 غير قائم العمران والقائم هو المنطوق بخلاف هذا التعريف فانه يشتملها بلا تكلف الرابع انه بعد
 تفهيد بالمكفي به يشتمل لنحو زيد لا فاعدا بواو او قائم ابنه بخلاف هذا التعريف الخامس ان هذا
 التعريف يدل على ما على تجر القسم الثاني عن العوامل كما يدل على تجر القسم الاول بخلاف تعريفه
 فانه لا يدل على ذلك كما لا يخفى فان قلت هذا التعريف ايضا منقوض بما لا ينقص به تعريف الحاجة
 اما جمعا فنخرج نحو غير قائم الزيدان حيث لم يجرد عن العوامل اللفظية واما منعنا بندخول نحو
 ضارب الزيدان بلا تقدم نفي ولا استنفها قلت اما نحو المثال الاول فالمبتدأ هو الغير لكونه بمعنى
 المغاير اضيف الى ما بعده لا الوصف المضاعف اليه هذا خارج عن تعريف الحاجة حيث شرط قبله
 النفي والاستنفها وهذا التعريف اما نحو المثال الثاني فان كان جازا الاستعمال فوجب دخوله
 التعريف الا فلا يدخل فيه ضرورة اعني اجازة استعماله في قيود التعاريف فان قلت ينقص كلا
 التعريفين بمداخل و بواو فان الظاهر كما قيل انه مبتدأ ما بعده خبر مع انه غير مجرد عن العوامل
 اللفظية الغير المزية قلت ان كان ب و واو محتاجا الى المتعلق كما هو في بعض دخوله في موضع
 المتعلق كدخول الخواله لا مبتدأ وان كان مستغنيا عن المتعلق فهو كالحر الزايد من جوف الجاهل لا مبتدأ

عن المتعلق فيمكن إدخاله في هذا التعريف بتكلف قليل وفي تعريفه بتكلف كثير فافهم وفي بعض النسخ ١٠٩
قوله أو وصف بالرفع على أن يكون عطفا على قوله اسم ولا شك في أنه غلط صلد عن قوله التاسعين
قولهم مجرد أي مجرد مادام مجردا فلا ينقض التعريف باسم التواسع والمراد بالتجريد أعم من العقد
الأصلي والطارى لا الثاني فقط كما توهم فلا يماصا مبتدأ في أول معموليته قولهم غير المزية
حال عن العوامل أو وصفها باعتبار تعريفها بغيرها ففتحا إلى ما له ضد واحد قولهم مجردة عنه حال
عن المستتر في قوله مجردة وإنما غير سببا الوصفية إلى الخالصة في هذا القيد لغايتها من الأولى الإشارة
إلى أن هذا القيد ليس كالنقد في الاشتراك بين قسمي المبتدأ الثانية القصير مع نصب قوله وصفه
عطفا على القيد دون الاسم إشارة إلى بعض الفوائد التي ذكرنا في محسنا هذا التعريف قولهم
ملكته به الأحسن يكون بصيغة اسم الفاعل لا اسم المفعول والمراد به الملكة به عن المقم للكلام لا
عن الخبر ولا لزوم الدلالة أخذ هذا الوصف في تعريف الخبر كما سيحكي وبما قرنا لا يرد عليه نحو ضا
الربدان عمرو في الدارقما قولهم لا اسم يتم القصير والمؤول أشار بهذا إلى إدخال نحو أن تصوا
خير لكم وتسمع بالمعيت في التعريف قولهم بالقيد الأولاء قيل خصص اسم المخرجات ههنا
أولا بالمعمولات دون أن يقول بدل قولهم يخرج أه قولنا يخرج ما ليس لك وثانيا المعمولات
الأول دون الثانية والثالثة وثالثا المعمولات الأول بمعمولات الأبواب الثلاثة وما سواها
ووجه لشي من تلك التخصيصات أن هذا التعريف كما يخرج ما ذكره يخرج ما ليس معمولا لا شأ القيد
وما كان معمولا غير ما ذكره كالفاعل والثاني والخبر وغير ذلك وما كان معمولا غير أول ما ذكره كالأخبار
التواسع مثلا وما كان معمولا ولا غير ما ذكره كاسم الحروف والنق وافتعال المقارنة وأول مفعول
باب علم أقول أما وجه التخصيص الأول ولا يخرج غير ما خص به الإخراج بالكناية التي هي أبلغ
من التصريح لأن ما خصص به الإخراج أقرب إلى المبتدأ من غيره وخروج الأقرب من المخرج لا يخرج إلا بعد
بالطريق الأول وأما وجه التخصيص الثالث فلأنه قسم التواسع ثلاثة أقساما أولا ما عمل وفعوا
نصبا وأشار إليه بيانا كان فيدخل فيه سماء افتعال المقارنة وما لا والثالث ما عمل عكس ذلك
أشأ إليه بيانا القيد فيدخل فيه اسم المشبهة بالثالث ما عمل نصيب من أشأ إليه بيانا لا يدخل
فيه ما الحى بافعال الالو يجعل وصير نحوها وأما ما عمل أعلم فثانيها لا يدخل في باب خبر لأنه هو

١١٠ في الأصل والباقيان خارجا بالكناية كما سبق فالخصيص لا يخرج الحقيقة تعميم صوت التخصيص
 قوله يخرج الاسم لم يقبل بدله يخرج المفعول الأول في جواب كان وان وضم مع انه لخص لا ان المفعول
 الأول لظن اذا كان مبتدئا للفاعل هو الفاعل والمقصود هو المفعول الأول ثم المراد بالمفعول الأول
 ما صدق عليه لمفعول الأول في الجملة فيمثل التائب في باب ظن واما مفعول الثاني اذا كان الأول تابيا
 فان اعتبرنا نونية بالنظر الى كون التائب في الأصل مفعولا او لا فخرج عن كونه مفعولا او لا ظم
 وكذا ان لم يجرى ذلك لان المراد بالاول ما كان عدليا قوله **والثاني يدخل** اراد بالقيد القيد في
 الكلام مطلقا اما يكون قيدا للاسم فقط فلا يرد ان الصواب ان يقول باللفظ الثاني هكذا او
 بتقييد العوامل بغير الزيادة وبدل قوله والثالث **قوله** نظر الى المعنى اي للنظر اليه ونظرا
 اليه وجه قضا المعنى لما ذكره هو ان الله هم اسم وقوله بحسبك لكونه مغنى كافيك وصف للمعتبر
 في المسند اليه والذات وهي مفردة من الاسم في المسند الصفه وهي مفردة من الوصف لا قنينة
 توجب تاويل الاسم بالوصف بالعكس فينبغي ان يجعل على ظاهره ما نحن اقول ههنا اربعة احتمالات
 الاولى ان تكون افتضا هذا الوصف غير سنية للمتعريف الاسم الواقع بعده معرفة الثاني ان تكون
 الافتضا كذلك والاسم نكرة الثالث عكس الثاني الرابع عكس الاول ودليل الكافي مجرى في الاول
 بل يقوى ايضا بان الاختصاص بالنكرة بالمعرفة غير جائز في الاختصاص ويمكن ان يجري في الثاني والثالث
 ويجعل حديث الاسم الوصف الذي هو قنينة على التعيين يجوز التقديم الخبر على المتبدل اذ تقليده
 عليه عند كونها معرفة او نكرتين غير جائز الا مع التبرينه واما في الرابع فلا يجري دليله لامتناع
 الاختصاص عن النكرة بالمعرفة كما مر فالحق ان هذا الكافي متعين في الاول وراجع في الاوسطين
 واما في الرابع فالمتعين هو المذهب المشهور هذا كله عند فقد التبرينه واقام مع وجوبها فلا اشكال
 قوله والثالث يخرج اسما الافعال المراد الثالث قوله خبر اعنه مع قوله او وصفا اذها قيد واحد
 مرد فيه والمراد بالاسما الافعال هي على المشهور فيها من كونها لا مفعولة واما على بعض المذاهب
 الاخر فخرج عن القيد الاول وقد سبق تلك المذاهب في باب البيت او قبل خروجها عن القيد الاول
 على المشأ ايضا لان التبريد عن العوامل اللفظية مشعر بعدم التجرد عن العوامل المعنوية وهي مجردة
 عن العوامل مطلقا اقول التجرد عن العوامل اللفظية اعم من عدم التجرد عن العوامل المعنوية وجوب

كون المبتدأ مشتملا على العامل المعنوي كما لا يجبان بشعره في تعريفه فالحق ما ذكره **قولهم** و
 لقييد الوصف لم يقل بدله والرابع لثلاثا يتوهم ان قوله مكلف به قيد لكل من المتعاطفين **قولهم**
 يخرج قائما اه اقول قائم في المثال انا خبر عن زيد وابوه فاعله وخبر عن ابوه والحجة خبر عن زيد
 مبتدأ وابوه فاعله وزيد بدل من القيد المضاف اليه المثال على الاخير داخل في المعرف التعريف
 فالمراد منه على احد الاولين فان قلت قائم على الاولين خبر والخبر ليس محذورا عن العوامل اللفظية
 لانه عامل المبتدأ كما سيجي فهو خارج عن قيد التجرد قلت كان الشئ اراد ان يعرف المبتدأ على وجه
 يشمله على المذهب الرابع فيه ولا يخرج هذا المثال عن قيد التجرد على جميع المذاهب الرابع
 بل عن القيد الاخير فان قلت لهذا المثال احتمال اخر هو ان يكون قائم مبتدأ وابوه فاعله والحجة
 خبر عن زيد قلت الحجة المركبة عن الوصف الفاعل فان محل من الاعراب **قولهم** في المثال
 اي مثال المصن المبتدأ اعلم ان كل مثال يحتل عموما باعينا هاهنا يصير عم من احد المثلث ويشتمل
 على خصوصتا باعينا هاهنا يصير اختص منه فاذا اريدنا تطابقه على الحد يحتاج الى التنبه عن مرتبة
 الى مرتبة الحد ولما كان التنبه من الترتول القابل للمصغور والمنفان توصيف الغام بالصاعدا والناظر
 بالتنازل فالنظر ان يولد بالتنبه تاما هو باعينا الاول لكن يحتل ان يكون المراد بالاعين الثاني و
 كلا الاعين ابر مجازا وتغليبيا **قولهم** مبتدأ نداء قدام هذا المصراع مع ان شأنه التاخير
 لكونه بمنزلة الجزاء وذلك لوجهين الاول انه في صورة التاخير يلزمه اتفاق وهو محل بوزن الثاني ان
 المقصم بالذات بين المبتدأ والخبر **المثال قولهم** لا تطبق الحد عليه متعلق بقوله قل والنتيجة
 بين قوله مبتدأ زيد وعلى الاول المفعول له تحصيلي وعلى الاخير موصول **قولهم** وقصر على
 هذا المثال اي على كل من الزمرة والوصف والاسم فالمقيس على الزمرة اسم الاستفهام والمقيس على
 الوصف المذكور اسم المفعول والمقيس على الاسم المذكور التائب عن الصاع والناظر الى ذلك
 في المثالين للاسم المرفوع مقيس اخر من جهة كونه مشتق وهو لجمع الاول ان يؤخذ بالاسم في احكامها
 جمعا اليشير اليه ذلك ايضا ولم يمثل للضمير اليارزاعا على الشعر الا **قولهم** نحو كيف
 جالس زيدان لفظ كيف حال عن فاعل الوصف **قولهم** خيل لي ما واجهه اخوه اذا لم تكونا لي
 على من قاطع خيل لي منادى مشتق مضاف الى ايتا بحد وحرف النداء واقاطع اي اجمعه وانكره اي اذا

كون الشئ من انفسه فاعبنا به في تعريفه
 وقسمه من حيث هو لا من حيث هو
 فاعبنا به في تعريفه

فان قلت كذا ان يقال قلت ان وجهه
 فقلت اما قوله فاعبنا به في تعريفه
 فاعبنا به في تعريفه
 واما قوله فاعبنا به في تعريفه
 فاعبنا به في تعريفه
 واما قوله فاعبنا به في تعريفه
 فاعبنا به في تعريفه

تقديم

١١٢ لم توافقت في ترك من تركه فلسكتما وافي برشط لي معك **قول** وغير قائم الزيدان بنها هذا قد
تقدم في شرح التعريف **قول** وقد قال الاخضر الى ان لفظ قد للتحقيق لكونه داخلا على الماضي
لتقدير الال للتقليل كما هو الظاهر مستند هذا القول قول الشاعر فخر بنجر عند الناس منكم اذ لو كان
خير خيرا مقدما الفصل بهن اسم التفصيل ومعموله بالاجبة **قول** بالرفع دفع لما قد توهم في
بادي النظر من كون لفظ ذا بمعنى الصاحب لا يبعد ان يكون باؤه للتسوية اي بسبب رفع الوصف
للضمير المستتر فيه فيكون اشارة الى ما سيصرح به من تعليل الحكم المذكور **قول** وهو التثنية
والجمع لهذا التفسير فايد الاول ان المراد بالافراد ما يقابل التثنية والجمع لا ما يقابل المذكر او
المؤنث او الجملة او المنة الثانية ان المراد به ما يقابلها جميعا لا ما يقابل احدهما فقط الثالثة
ان المراد به ما يقابل التثنية والجمع الشامل لا مطلق الجمع **قول** استقر هذا الوصف جعل
الفاعل الوصف ون الاسم مع ان الظاهر ان يكون فاعل المطابق هو المتأخر لنا آخر هذا الوصف
عن الاسم رتبة لكونه خبرا عنه ولا تثنية الوصف جمعة لاجل مطابقة الاسم لاندائه مجازا
في الاسم ولا نكل وصف مؤخر عن الاسم في الوجوه وان تقدم عليه بحسب اللفظ والرتبة **قول**
يجرد من علامته وجه التجرد انه لو لم يجرد لزم ان يكون للعاقل فاعلان اما في الفعل فلان
تلك العلامات نفسها فواعل واما في الوصف فلا انها وان لم تكن فواعل الا انها ادلة على
استئنا الفاعل فيه فانه لا يثنى ولا يجمع لا بسبب اشتراكهما فيه **قول** جاز كون الوصف
وذلك لاحتمال ان يكون الوصف حاملا للضمير لا فان الحامل للضمير المفرد والحالي على الضمير
سواء في اللفظ والحاصل ان الوصف مع المرفوع بعده اربعة احتمالات الاولى ان يتطابق في اللفظ
الثانية ان يتطابق في غير اللفظ والثالثة ان يتخالفا بان يكون الوصف مفردا وما بعده غير مفرد وقد
عرفنا احكام تلك الثلاثة مع امثلتها الرابع ان يتخالفا بعكس المثالين الاولين **قول** و
الجمع المكسرا المفرد اي كالمفرد المطابق لما بعده في جواز الوجهين لان اعتبار الضمير عند اعتبار
ممكن في هذا الجمع قيل المعنى كالمفرد الخ لما بعده في وجوه مبداء وما بعده فاعلا له هو
غلط لما ذكرنا وكذا الوصف الغير المتصرف لا مكانا لاعتبار انواع الضمير فيه اعتبارا خلو الضمير
ولا يخفى عليك ان الجمع المكسرا لا محذور لما بعده في الجمعية واما الوصف المذكور فيمكن ان

يكون مع ما بعد بوجهين من الوجوه الثلاثة ألا أنه جائز الوجهين في كلا الوجهين قوله وهو
 معرّاه لم يقل وهو تعريته مع أنه اخبر للاشعاب أن المراد بالعرء العراء الأصلي لا الطارئ ولا يبعد
 أن يكون مراده بالكون الكون التام ووجه اختيار هذه العبارة قولنا تعريته مع اختصاصها بالأشياء
 إلى أن الابتداء عام وجوه لا على ما كانوا من كلامهم فلا يرد أن المدح كيف يؤثر وجوده قال القائل
 ذات نايافته از هسته بخش چون تواند که شود هستی بخش **قوله** وقيل جعل الاسم ولا كان هذا
 القائل عدل عن تفسيره المسمى الذي ذكره الشئ إلى هذا فإراد عن المفسدة المذكورة وكان مراده
 جعل رتبة الاسم ولا يشمل عامل المبتدأ المؤخر لكن لا يخفى عليك أنه لا يشمل عامل القسم الثاني
 من المبتدأ فالصواب أن يقال جعل الاسم ولا للأخبار حتى يشمل المراد بالاول أجزاء الكلام
قوله من حد هذا القيد لأخراج القول بأنه الابتداء والمبتدأ معا وللإشارة إلى وجه التشبه
 حتى لا يرد أن هذا التشبيه خال عن وجه التشبه **قوله** وقيل بالابتداء والمبتدأ أي بمجموعهما قيل
 المراد بهذا الابتداء كون الخبر مجردا عن العوامل فتركب عامل الخبر من المبتدأ وتركب من المتناقضين
 أقول المراد بهذا الابتداء تجريد الخبر عن العوامل اللفظية المستقلة والمبتدأ على هذا الرأي ليس
 عاملا مستقلا بل جزء للعامل فلا يلزم محذور ونظر بعض إلى ظاهر ما يستفاد من الابتداء فاجاب
 بأن المراد بهذا الابتداء هو تجريد المبتدأ لا تجريد الخبر والصواب أن الابتداء على تقدير بكونه عاملا
 في الخبر مطلقا إنما هو تجريد الخبر لا تجريد المبتدأ ويشعر بذلك بعض كلمات القوم ويظهر من كلامنا
 في ذلك **قوله** وقال الكوفيون تراعى عليهم بوجوه الأول أنه مشتمل على الدور التي أن المبتدأ
 مرفوع قبل ذكر الخبر فيلزم وجوه المعلول قبل وجوه العلة الثالث أن الخبر إذا كان مستقلا يعمل الرفع
 في فاعله فلو عمل الرفع في المبتدأ أيضا يلزم أن يعمل رفعين مع أن الفعل لا يرفع إلا برفع واحد
 عن الأول والثاني بأن المتكلم إذا أراد التكلم بمبتدأ وخبر تصوّر أن لا يرفع المبتدأ عن الابتداء
 ثم معنى الخبر مجردا عن الخبرية ثم لاحظهما معا وعند هذا يعمل كل منهما في آخرى يجعل الآخر موصوفا
 بوجهه فاذا تلفظ بهما صا اللفظ كل منهما بواسطة معناه معولا للمعنى الآخر فالفاعل في الحقيقة
 إنما هو المعنى دون اللفظ وإنما نسب العاملية إلى اللفظ على سبيل المجاز وإنما الموصوف هو كل من
 المعنى واللفظ لكن الأول بالذات والثاني بالعرض وهكذا الحال في جميع المعنويات والعوامل حتى لا يرد

الأخرى أن في دارها طرقت عظامها
 البقاء لا يرفع من غير المبتدأ والمراد به
 من غير المبتدأ وهو عظامها والأخرى حيث
 وردت على الكاف في قوله لا يرفع من غير المبتدأ
 حجة أن كونه موصوفا

١١٤ منها فبالنظر الى العمل في المعنى لزم الدور على مذاهبهم لكن لا بأس به لكونه دون معتاد اما بالنظر
 الى العمل في اللفظ فلا رد بوجه من الوجوه والجواب عن المثالين على الرفيعين ههنا ليس قول قاري
 كسر في الاسم لو قوته مخوض به عمود حسن باضاً المصدر الى المفعول على مذاهبهم قال
 ان المبتدأ عاملة الخبر وكذا في عامل المرفوع المتبوع عتباع على المثل بل يوجان في هذا على اكثر من
 رغبين كما لا يخفى لكن النظم استثناء العمل في التتابع عن ذلك **قول** وله نظائر في العربية منها
 قوله نعم اياماً تدعوا حيث عمل كل من ايا وتدعوا في الآخر وهذا اشارة الى الجواب الذي بيننا
 مفصلاً عن الاغراضين او اريد به عليهم ليعلم ان تشبه العمل الى المثل انما هو قول تفرسي لا النظم
 حقيقة هو المتكلم وتلك العوامل علامات لا مؤثرات كما لا يخفى **قول** والمراد به اي الخبر المرفوع
 لا مطلق المفرد ذلك ظلم لمن تدبر **قول** ما العوامل اه اقول هذا التعريف غير مانع شموله
 نحو يضرب زيد يضرب وغير جامع يخرج نحو هو لا معنى لقوم هؤلاء ويمكن الجواب عن الاول
 بان يجعل اخفا قوله على اعظم بيانته وعن الثاني بان يراعى التسلط التسلط على اللفظ
 مع قطع النظر عن الموانع فانهم **قول** في شمل ما لا معمول له اه الخبر له عامل لا محذور لا ينقسم
 باعتبار ذلك واما بالنسبة الى المعمول فينقسم الى قسمين واحد هما الى اقسام ثلاثة والغرض من
 هذا التقسيم ان يصدق هذا التعريف هو الخبر المفرد مطلق سواء كان لفظاً واحداً فقط او مركباً
 بلفظ او بلفاظ اخر فالمراد بالمعمول اذ دخل في تكثير اللفظ وهو المعمول الظاهر والمستتر
 انما قدم ما لا معمول على خلافه والمنتفعات رتبة اتمها هو اقل لفظاً الى ما هو اكثر فكثر لكونه
 بالمفرد التغوي **قول** بشرط ان يكون هذا اشارة الى ان تعليق الحكم بالوصف ههنا للاشارة
 بالعلية **قول** معنى المبتدأ تقدير لفظ المبتدأ لئلا يتوهم ان الادم في قوله سيقب له للتعليل
 والمراد بالذي سبق قد مر ما ذكره في الجملة لا اجله سواء كان مبتدأ ام لا **قول** ما هي اشارة الى ان
 المراد بالمعنى والمعنى **قول** وان تكرار اي ان لفظ الجملة مصداقاً للمبتدأ فقوله ومعنى
 مصداقاً وهو تمييز لاذن مقدّم تقديره ان كان الجملة شيئاً من المبتدأ وكذا اذا كان مصداقاً
 الجملة عين مصداق المبتدأ وجوداً كما لو اقع خبر عن خبر الشان فالمراد بضمير الشان من
 افراد في الواقع الذي هو مصداق الجملة **قول** والمراد به اي بالمفرد الجملة وبالمعنى المفرد

٢
 دور
 دور

لهما صدق الموصول على الأول عبارة عن الاسم المفرد وعلى الثاني عبارة عن الخبر المفرد قولهم ما
 ليس بوصف للمراد بالصفة هي هنا ما دل على ذات ما بنا أخوذة مع بعض صفاته وهي لازمة لصفاتها
 معنى فعل فاما ان يتضمن حرف هذا الفعل وحرف فعل آخر ولم يتضمن حرف فعل أصلا فاما
 ليس بوصف فاما ان يتضمن معنى فعل مع تضمنه حرف ذلك الفعل وفعل آخر وبدون تضمنه
 فعل فاما ان لا يتضمن معنى فعل مع تضمنه حرف فعل ما او بدون ذلك فضمير قوله وحرف غاية
 الى نفس الفعل المذكور والتعريف اثني عشر احتمالا اربعة منها مفقودة ثلثة من الصفة وواحد
 من غيرها وثمانية منها موجودة ثلثة من الصفة وخمسة من غيرها وثمانية من تلك الثمانية
 مستقاة والباقية جامدة ولا يخفى عليها مثلها قولهم لان تحمل الضمير الى قوله في معنى اشياء
 الى قياس اقران في تقدير ان تحمل الضمير فرع الى حاصل عن كون المتحمل صالحا لرفع الظم على الفاعلية
 وكلما هو حاصل عن كون متحمله صالحا لذلك فهو شئ مقصود على الفعل او ما هو معناه ولا يجب
 ان يقر قوله فرع بالغير المعجزة فعلا ما ضيما من الفراغ ويكون هذا الكلام اشياء الى قياس
 استثنائي في تقدير لو كان الجامد متحلا للضمير لزم ان يفرغ الى متحلو التحمل للضمير عن صلاحية
 رفع متحله للظام على الفاعلية وفراغ التحمل عنها باطل لان التحمل مستلزم لرفع الضمير على
 الفاعلية وهو مستلزم لتلك الصلاحية متحلا للجامد للضمير ايضا كيك بينا الملازمة الى الصلاحية
 لرفع الظم على الفاعلية مقصود على الفعل او ما هو معناه هذا ويمكن على هذا الدليل على ما
 اخبره بليق ذكرها بهذا المختصر والضمير الاول في قوله او ما هو في معنى الموصول والثاني للفعل
 والمراد بمعنى الفعل معناه الا لرامي المعبر عنه بالعامل في الفاعل فبشمل المصطلح والمشتق او ثانيا
 الافعال ولما لم تكن الصلاحية المذكورة على تامة لتحمل الضمير فلا يرد عليه انه يقتضي جواز تحمله
 المصدر للضمير فكذلك قولهم اربا وبك بمشتق او بدلا شايعا فلا يرد عليه ان كل جامد يمكن
 ان يؤول بمشتق قولهم هذا اذا اي هذا الحكم ثابتا لا يرفع قولهم فان دفعناه قيل يمكن
 فهم هذا الحكم من البيت الا في محل الابراز على اخرج الضمير عن الاستثنا الى الضمير البارز
 او الى الاسم الظاهر اقول الابراز انما يستعمل في المعنى الاول في عرف النجاة ولو سلم ذلك فلا يشك في
 نحو اقام ابو زيد الا ان يريد بقوله تلي اعم من اللفظي والتعديري قولهم ان جرمي لفظ ان جرمي شرط

١١٤ عطف على الجملة الشارحة السابقة قول راي الضمير المرجع للأشياء أنه مطلق الضمير لا الضمير
 الذي هو الرابط كما هو الظاهر فلا يرد على المصان هذه المسئلة إنما تنصو في الضمير الذي
 لم يكن رابطا والمص جعلها جارية في الضمير الرابط قول راي وجوابه قد مر دون الجواز أن لا قابل بان
 الأبراز مطم جابر حتى يحمل كلامه عليه فان قلت لم لا يجوز ان يحمل الأمر على الجواز بالمعنى الأعم حتى
 يظابق ما اختار في الكافية من مذهب الكوفيين قلت غير جائز فان من قال أن الأمر مطلق الطلب لا يجوز
 ان يستعمل في استعمال واحد إلا في أحد فرديه قول راي سواء من اللبس لبس الجاري على غير من هو
 بالجاري على من هو قول راي ذلك الوصف لم يرجع هذا الضمير إلى المشتق كما هو الظاهر بل إلى الوصف الأعم
 ليشمل الحكم المأول بالمشتق أيضا قول راي مبتدأ هذا التفسير للاختراز عن مثل غلام زيد قائم
 قول راي بل كان محصلا لغيره إشارة إلى أن التقى متعلق بالتعبد فقط وهو الظرف بقرينة تعلقه
 على عامله وبهذا يخرج نحو ما زيد قائم والمراد بالغير ما اسند إليه تلك الجملة فيخرج عنه مثل ما زيد
 قائم بل عمر قول راي وصفا جاريه اه تعريض بالمص حيث عبر عن هذه العبارة الموجزة الواضحة
 الوافية بتلك العبارة الطويلة المغلفة الغير الوافية إلا بالتكلف قول راي كزيد عمر وصا به هو مثال
 لما لم يؤمن من اللبس وصو خمسة لأنها لا تجري إلا في ضميرين غائبين متساينين في الألف والياء
 وفروعهما ولفظ الضمير الغائب لا يزيد عن خمسة وهذا المثال للوصف المتعدد وأما مثال اللزوم
 فنحو زيد عمر قائم به هو قول راي وزيد هند ضاربها هو مثال لما آمن من اللبس وصو ثلثي
 مائة واثنين وثلثين صورة حاصلة من ضرب ما للضمير الأول من الاحتمالات الاثني عشر فيما
 للضمير الثاني من الاحتمالات الاحد عشر لا يخفى عليك امثلة ما قول راي واجبا للكوفيين اه جعل
 الكوفيين سبب اصل الأبراز هو الفرق بين التعبير عن الجار على من هو له وبين التعبير عن الجار على غير
 هو له وسبب جوبه دفع الالباس وما غيرهم فعملوا سبب الجوب هو الفرق المذكور قول راي عن المبتدأ
 هذا اختراز عن حمل الاختصاص على ما يقابل الأشياء وأراد نحو ما في الدار زيد على ان يكون زيد
 فاعلا للظرف من هذا الكلام قول راي اسفل منكم أي الركب كما ان اسفل من مكانكم ظرفية اسفل باعتبار
 خلافتهم عن الظرف وهكذا الحال في ظرفية جميع الجهات الست قول راي الكونهم فيه إشارة إلى أن قوله واجبا
 بصيغة الماضى قول راي نازي مقتدين قد عرفت الفرق بين التثنية والتقدير ولم يقل المص هكنا

مقديين كانا واستقر إشارة الى ان العامل ههنا الضعفة قد احتجنا الى الظرف كانه ضابطا بمعية
 لفظه اصلا قول لا يكون الا اه او قد بانه مستانزله لكون الشيء خبر النفس التسلسل مع لزومه
 المتعلق خبر في الحقيقة واجبت ان الكائن المقدر تام لا ناقص لا يخفى على الامعي المتوقدان هذا الجواب
 لم يشامل الفكر الصحيح لا شاك كان فيما نحن فيه يدل على وجود شيء في شيء او شيء او على شيء في شيء
 ذلك كما كان مفاد وجود النسبة الذي هو معنى الكون لنا ناقص لا وجوه نفس الشيء او وجود وصفه
 الذي هو معنى الكون التام فالجواب تسليم كون المتعلق العام مطلقا ناقصا على سبيل الحقيقة
 كما في الكون على سبيل المجاز كما في باقي المتعلقات العامة والقول بان يكون المخبر عنه في الحقيقة هو
 استاهذه المتعلقات لا انفسها وانما نسبوا الخبر اليها باعتبار اللفظ والعمل وهذا المعنى ان كان
 خلافا لما قاله القوال انه كلام حق يظهر وجهه بالتأمل التصاق وفي كلام بعض النحاة ما يثبت
 ذلك الحاصل ان النسبة صالحة لان تقع متعلقة للظرف شبهة الظرف في قولنا زيد قائم في الدار
 ان كان متعلقا بالخبر في هذا الكلام ينبغي ان يكون مع علم شيوة الفيا لزيد جمل مكان القيا وان كان
 متعلقا بالنسبة فينبغي ان يكون مع جمل كلا الأمرين فانهم قولهم فان قلت لا شيء اولئك العن
 ان ولا عرقان يهن العن بمعنى الغير ضد الدليل وان يهن مجعول من الهانة ومجعو الشيء وسطه
 القه في يهن المولى والمراد به الحليفة والتا صر قولهم فهو من قبيل المفراي الخبر والمتعلق المحل
 او كل من الظرف المحرف كذا قوله فهو من قبيل الجملة ولو قيل فهو مفرد فوجهه لان كون الشيء يدل على
 انه فرد ضعيف من هذا الشيء بخلاف قولنا هذا الشيء ولا يخفى على من هو كونه هذا الخبر مفردا والجملة
 من حيث اللفظ كما لا يخفى قولهم فواضح انه اما حصل الوضوح بهذا القسم لان الحكم بافراد الو
 مع فاعله اذا لم يكن مبتدأ مع كون الفعل مع فاعله جملة خفا قال بعضهم ان ذلك بعد الوصف عن
 الفعل باشر اكبر الغايب واخوته الصيغة اقول هذا مع غاية ضعفه مستلزما لقرينة وضاد
 الزيدان مع انه جملة اتفاقا والحق في ذلك ما خطر ببال فران الجملة والكلام لفظان مترادفان كان هب
 اليه لفظا ولا فرق بينهما الا بان الجملة تطلق مجازا على مفرد لوسل ببطه بغير عن لص الجملة بخلاف
 الكلام وهذا مختص بالفعل مع الفاعل اذا الوصف المذكور بجملة تسلسل اليه كوز ليس بجارية لا تسلسل
 وظهر من هذا ان خلافا للمقديين مع القدماء في معنى الجملة يمكن ان يكون لفظيا فانهم بهذا التحقيق

١١٨ قول لا يخفى أن اجراء الباب اهـ أي باب الظرف والحرف المستقرين الواقفين خبر المبتدأ وهذا الكلام
إشارة إلى تأييد مختار المصنف قولهم على سنن واحد أي واحد بالتوقع فتوصيف هذا الجمع بالمفرد
المذكور لأنه وصفه باعتبار النوع لا باعتبار الأشخاص قولهم أو لئ من الحاجة اهـ أي من الحاق
بعض أفراد الظن أن يقول بدل هذا قولنا أو لئ من اجراءه على سنن مختلفة إلا أنه يدل على أنه لا
لكنه ملزم ما له في هذه المسئلة ويمكن أن يجعل ما جعله دليلاً واحداً دليلين بأن يقال اجراء الباب
على سنن واحد أو لئ من اجراءه على سنن مختلفة وعدم الحاق الباب بتباينها أو لئ من الحاجة فافهم
قولهم واعلم أن اسم الزمان اهـ لما ذكر المصنف أنهم أخبروا عن المبتدأ بالظرف والحرف يمكن أن يتوهم أن
هذا الخبر عن كل مبتدأ بكل ظرف وحرف فدفع المصنف هذا التوهم بيانه عدم جواز الأخبا عن الذات باسم
الزمان ولم يتعرض لجواز الأخبا عن الحدث به فلم يذكر هذا تعرض المشكك لينا جواره بهذا الكلام فان قلت قد لا
يجوز الأخبا عن الحدث باسم الزمان بل عن مطلق المبتدأ بساير أقسام الأخبا وقد يجوز الأخبا
عن الذات باسم الزمان وبالجملة فالأخبار عن كل مبتدأ بكل خبر قد يجوز وقد لا يجوز فلم يخص
الجواز إلا عند الإفادة بما ذكره المصنف قلت هذا الأخبار غير جائز في الغالب لكونه غير مفيد إلا أكثر
فينبغي أن يجعل الغالب فيه أصلاً ويستثنى منه التبادر بخلاف ساير الأخبار فان عكس ذلك
فينبغي أن يعمل فيه ذلك لكن لم يستثن منه اعتماداً على ما هو للعلوم من عدم جواز عدم الفائدة
جواز واحد لفائدة فربما يتوقف على أمر آخر بعد الفائدة لأنها علة ناقصة للجواز فبانتفاها
ينتفي الجواز وأما وجودها فغير مستلزم لوجود ذلك احتيج فيما نحن فيه إلى الاستثناء قولهم لأن الأحاد
مقتضية أقول مدار اصل الإفادة على الجهل ومدار كثرتها على غرابة الحكم وهما يتوكلان على البا على
الأول أن يكون الحكم حاداً وتعريف المحكوم عليه ومشتقاً على التجدد بتجدد أحد طرفيه وكل طرفيه كما في
الأخبار عن الذات بغير اسم الزمان أو عن الحدث به أو غيره الثاني أن يكون طرفاه على تعيين معتبر عند
العرف فعند إفادة الأخبار عن الذات باسم الزمان لا تنفك الأمر الأول وعدم إفادة الأخبار عن التكرار
لانتفاء الثاني قولهم ولا يكون اسم زمان أي ظرف زمان سواء كان بتقدير في أو بذكره فيشمل يجوز يدل
في يوم الجمعة ومن العجائب ما توهم في هذا المقام من أن المراد باسم الزمان ما يدل على زمان ولا يكون ظرفاً
إذ ليس هذا إلا أضغاث أحلام فافهم قولهم بأن كان المبتدأ فان قلت الاختصاص المفيد هذا الأخبار

بما ذكره الشارح بل ربما كان زيد يوم الجمعة أيضا مفيدا قلنت غرض الشرح المفيد في الأكثر وهو ليس إلا
 ما ذكره قولهم وكان اسم الذات مثل اسم المفعول أي في التجدد أي في ملاحظة جهة التي هو القدر
 يعني لكل من اسم الذات واسم المفعول جهة تعدد وجهته دأما بقاء إذا لوحظ من جهة الأولى كان
 الاختصاص مفيدا وإن لوحظ من جهة الثانية كان غير مفيدا لأن الغالب في الحديث ملاحظة
 من جهة الأولى وفي اسم الذات بالعكس فيدخل فيما ذكره الشرح قوله أن السطوة في عهد اسكتد
 قولهم والورد في أي الورد يقع الواو سكونا لواء المملة معروف وإيا ركرا الشرح الثالث من
 الشيور الرومية أو لها قبل تحويل الشمس إلى الجوز أو بابايم وهذا الحكم متفق في بعض القائلين
 ما دام الابتداء بها فمما قد يتوهم من كون قوله لم تفد بصيغة المؤنث دعوى ضمير إلى التكرار
 ذلك لأن التكرار قد يكون مفيدة بدلا لها على ما وضعت له لكن لا يجوز الابتداء بها عندنا في ذلك
 قولهم لم يفد وهذا إما لعدم فهم المراد منها هل هو الممثلة من حيث هي ومن حيث جميع الأفراد في
 غير معين أو غير ذلك وإما لفهم المراد لكن غاريا عن الفائدة الاستقناء ما ذكرنا من الشرطين قولهم
 إلا عن معروف لم يقل إلا عن معرفة لأن المراد أعني منها يعني الأعني معين بتعيين بعينه اهل العرف قولهم
 وهو ظرف ومجرد وإنما قيده بهذا لأنه لا يجوز تقديم ما سواها من أجناس هذا المبتدأ عليه ولأن
 الفائدة المصححة إنما تحصل بالتعريف وهو لا يمكن فيما سواها من أجناس قولهم مختص أي معين وقيل
 أي منصرف بالمبتدأ وهو خطأ قولهم كذا زيد مرة قبل وجهه فائدة مثل ذلك لأن قبل ذكر المبتدأ
 يعلم من الخبر أن المبتدأ الآن في تمام يصلح أن يكون موصوفا باستقراره عند زيد مثلا وهذا في قوة أن
 يكون المبتدأ موصوفا مثل قولنا مرة موصوفة بصحة كونها عند زيد أقول لا يخفى ضعف هذا الوجه
 لأنهم إن أرادوا أن هذا الفائدة مما حصل قبل الحكم بغير الحكم كما هو الظاهر فهو ضرورة كونها من
 لوازم الحكم وإن أرادوا أنها مما حصل عند الحكم بالحكم فسلكوا لأنهم لو سلموا من تلك الأجزاء
 كما هو المراد بل إذا اشتمل الحكم على غرابية ولو سلم فلا يخفى حصولها بصور تقديم تلك الأجزاء بل
 تحصل مقدم الأجزاء لأن الحكم يجب أن يكون مفيدا سواء كان سبب فادته مقدما عليه
 أو مقارنا معه فالأولى أن يقال وجهها إرادة الحكم والأهتمام بشأن خصيص الخبر فيكون
 من تقديمه ومرة بفتح التوت كسر الميم اسم كسا وسبع قولهم نحو هل فيكم وجه فادته هو ظاهرا

المتكلم المخاطب عليه علمه يكون في المخاطب من الجمل بوجوه في جماعه لا يخلو عن غايته قولهم
 ان لم تكن خليلنا قدر هذا الشرط لمكان الفاء في قوله فما خل لنا ولا فان ادته يحصل من عمومته ليس
 تلك التكررة نصافي العمول اذا قيدت الجملة بالشرط فانها في تكون نصافيه بحسبكم العرف قد
 علم من هذا وجه عند تقدير الشرط من غير الاستفهام عنه قولهم فما خل لنا وجه فادته مثل ما ذكرنا
 في الاستفهام قولهم ودخل من الكرام عندنا توصيف المبتدأ على اربعة اوجه لانه مع وصفه ما
 بلفظين مذكورين كلمتهما او الموصوف فقط او الصفة فقط او بلفظ واحد مثل المصير للاول
 الشئ للثلاثة الاخر وجه افادة في توصيف المبتدأ ثم قولهم شرهنا تاب هذا مما قاله
 حين نبح كلبه ثم صام مثل القوي دركه العجر في حادثة واعلم ان للكلمة نيبا حين معتل وغير معتا
 والاول يصدر منه عند ادراكه امر غير نبيا يصاحبه يضرب والثاني مما جرت بان يصدر عنه علامة
 صبا حين في مكروه وشر في المستقبل ولهذا يتطير بان كان نباح كلب هذا الرجل حين قوله هذا
 القول نبيا حاصلا يصح ان يقصد بهذه العبارة الاطرار بالشركون والخير وجعل ثقل المسند اليه
 لتقصده المحصر ويصح ان يقصد بالشكر العظيم قصدا لمحضنا الاطرار بالشر العظيم والحقير المحصر
 بل في التوصيف ومع تصحح الابداء بالتكررة وان كان غير معتا فتعتبر المحصر الثاني ظاهر الاول
 موقوف على توهم المخاطب غيرنا حكم به المتكلم والظاهر ان المخاطب هذا الخطاب يسمع صوته هذا الكلب
 ويعرف انه علامة شر لا خير فالمصحح انما هو الامر الثاني وقيل وجه افادة هذا المثال لتخصيصنا
 بتخصيص الفاعل لشبهة اذ يستعمل في موضع ما امره زاناب الاشر قول لقول هذا القائل ثلاثة احتمالا
 الاول ان قولهم شرهنا تاب لما استعمل في موضع ما امره زاناب الاشر علم انهم امراد فان الشر في الثاني
 فاعل تكرره ويخصص بتقديرهم الفعل عليه فحل ما يراد به عليه ذلك الثاني ان استعماله في موضعه بل
 على ان المراد به المحصر ايضا ولا يكون فيه شيء مراد وان المحصر علم ان الشر فيه مؤخر في الاصل فقد للمحصر
 فحل الشر في الحال عليه الاصل الثالث انه استعمال في موضع علم ان اصله هو فحل فادته المحصر عوض
 عنها تقديم المسند اليه المفيد للمحصر فاصل الشر في حاله فحل في حاله الاصل وكل من الوجوه الثلاثة
 في غاية التكلف والتعسف قولهم على احد التقديرين وهو ان يكون الشكر العظيم والمعنى
 شر عظيم قولهم ورغبة في الخير خير وقوله على تبيين وجه الافادة فيها ظاهر قولهم

١٢١ كان يكون اه ذكرنا اولاً للمفيد على ما ذكرنا المص سبعة مواضع جه الافادة في الاولين منها الى التجب
 والدعاء هو كونها موصوفاً بمعنى الوصف اي قولنا عظيم بغير نية ان مقامها مقام المبالغة وقيل
 الوصف في الدعاء هو قولنا من قبل وفيه تكلف في الثالث العموم الفرض في الرابع افادة المحصر
 قول السائل من عندك ثم قوة قولنا ارجل عندك ام امراه او ارجل عندك او اكثر فنقول المجيب
 في قوة قولنا ارجل امراه او لا اكثر في الخامس العموم الواقع في السادس والسابع مثل ما في الاولين
 فان قولنا فاذا اسد ثم قوة قولنا اسد ثم دفعه اي بلا تقدم خطوه بالبيان وقولنا ونجتم فافاضا
 بتقدير قولنا انجتم قار حكمة السري ثم ذكر موضعين آخرين جه الافادة في الاول غراية شونا الخبر للبدا
 وفي الثاني عموم المبدأ المفهوم من نية خارجية كما سيجي بعيد هذا وهذا شغره وجو تكون مع السعة
 السابقة في المن والشرح ثمانية عشر حجا وقد ذكر وجوه اخرى حتى ارتقى وجوه الافادة الى ثبوت ثلث
 وجهها وقيل مرجع الجمع الى التخصيص التبعيهم قال بعض المحققين مدارج تحت الاختصاص عن التكرار على الفائد
 لا على ما ذكره من التخصيص المحتاج توجهها الى هذه التكلفات التركيبية الواهية فعل
 هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعه محض الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعددها
 اقول يعني انهم ينبغي ان احوالها مواضع الفائدة الى نفس المتكلم فانه يعلمها بالرجوع الى وجدانه غير
 نظرها ذكره وهذا كلام حتى لا شبهة فيه فكان تعرضهم لتلك الوجوه ثانيا على كونها ذات فائدة في الغالب
 وقصد التبرين للمبتدئ لمعرفة مواضعها حتى يتبين المراد من تلك المواضع على ما ذكره وليعلم ان
 امثلة تلك الوجوه اما غير اخله تحت نوع داخل تحت قواعد ما واما اخله تحت فكر وبعض من تلك
 الوجوه انما مولينا التفسير في بعض انواع ما له نوع توضيح المواضع الافادة قولنا احسن هذا
 اي على ان يكون ما غير موصوفاً بان يكون موصوفاً بمقدار او بسفها مية اذ على تقدير كون موصوفاً لكانت
 معرفة قولنا واما اي يكون المبدأ نكرة عامة وكذا قوله او نالية قولنا كبريتك اسد الباب
 اقول لفظا للمفاجأة اي وصو الشئ دفعه من غير طور بالبيان وطريقه باعتبار خلافه
 عن مضاف ما الزنا والمكان على خلافه في تقدير قولنا خرجت فاذا اسد البابا خرجت فوصلت منا
 فجاء في الروية كون الاسد البابا مكانها والمعنى فوصلت مانا او مكانا فاجاز فيه عند هذا الوصل
 روية كون الاسد البابا لفظا اذا متعلق بقولنا وصلنا اخرجه قولنا سيرنا ونجما تمامه ايضا

١٢٢ فمذبحك اخفى ضوءه كل شارق سربيا بالسبين المهمله اى سربيا ليل ومحياك اسم مفعول من التقيد

والمراد منه الوجه ضوءه فاعل اخفى وكل مفعوله والشارق المضى قولهم دون شيء لفظ دون بمعنى
غير وفصله عما سبقه للاشكال الى كثرة تلك المواضع ولا يبعد ان يكون بمعنى الاذن اى الاضطرار
ان الافادة فيما سبق قد حصلت عند ذكر المبتدأ بنفس المبتدأ او بقيد او بقرينة مقابلته وفي هذه
الوجهين قد حصلت بالخبر الاول وبالقرينة الحالية في الثاني ولا يخفى في كونهما متماثلين قولهم مرة
خير من جرادة قاله عمر بن خطاب حين اصبا اهل حصن جرادة كثيرا وقد كانوا يحرمون فساوا كعب الاخبيا
عما وجب عليهم من الكفارة فاجب عليهم بكل جرادة درهم فرأى عمر انهم لو كفروا بذلك لكافرتهم
درهم كثيرة لا تسع سعتهم لها فقال ذلك يعني كل ثمرة خير من كل جرادة عند الله فالتصديق بها يكثر
ذنب متاكل جرادة قولهم حاصل بذلك الاشكال الى ان لا ينفى نوع من الضرر لا ينفى جنسه مطلقا
كما هو المتبادر من المتن قولهم وفهم من كلامه اعتذار عن ترك المص ذكر الاصل في المبتدأ قولهم بشرط
ان يكونا اشارة الى ان الحال علة للحكم قولهم كقولهم بنونا ما بعده بنوهن ايها الرجال لا باعد
القرينة على كون بنونا خيرا مقدما لامبتدأ هو ان المراد تشبيها بين بنينا وبين بنونا فان قوله بنونا
بمعنى الكاشفون كبينا فبقية الالتباس بحاله اذ لم يعلم ان المراد ان الحكم على بنينا كالحكم على بنينا
او بالعكس والجواب انه متى شبيه المبتدأ بالخبر من حيث المعنى فيجعل ما الشتمل على معنى الوصفية الظاهرة
خبر او الاخر مبتدأ وهذا البيت من باب عكس التشبيه فنونا مبتدأ فلا شاهد في البيت
لما نحن فيه هذا ما قبل في هذا المقام اقول لظن ان غرض الشاعر من هذا البيت ليس ما فهموه من التشبيه
بل مراده بقوله بنونا بنوهن هو البنون بالواسطة وغرضه ان يقول ان اولادنا اولادنا من جانب
والأم معا لانا انكنا بناتنا البناتنا اى قاربنا واما اولاد تلك النسوة فنوهن من جانب الأم فقط
لا من جانب الأب لا نكح بناتهن بناتهن ايها الرجال لا باعد على هذا ايضا تعين ان يكون بنونا بنونا
مبتدأ ولا شاهد فيه لما نحن فيه مما يناسب كوفي هذا المقام هو الفرق بين المبتدأ والخبر فيقول الفرق
بينهما اللفظي ومعنوي ما اللفظي فمن وجوه يخصص كل منهما بصيغة الوجه الاول ان المعرفة بمبتدأ الذكر
خبر وهذا في صيغة اختلافهما تعريفات وتذكيرات مطروقة غير الاستفهام الثاني ان المبتدأ والخبر
خبر وهذا في صيغة تساويهما مع فقد ان القرينة على التعيين لثالث ان الاسم بمبتدأ والوصف خبر وهذا

في المفعول من قوله سربيا بالسبين المهمله اى سربيا ليل ومحياك اسم مفعول من التقيد
المراد منه الوجه ضوءه فاعل اخفى وكل مفعوله والشارق المضى قولهم دون شيء لفظ دون بمعنى
غير وفصله عما سبقه للاشكال الى كثرة تلك المواضع ولا يبعد ان يكون بمعنى الاذن اى الاضطرار
ان الافادة فيما سبق قد حصلت عند ذكر المبتدأ بنفس المبتدأ او بقيد او بقرينة مقابلته وفي هذه
الوجهين قد حصلت بالخبر الاول وبالقرينة الحالية في الثاني ولا يخفى في كونهما متماثلين قولهم مرة
خير من جرادة قاله عمر بن خطاب حين اصبا اهل حصن جرادة كثيرا وقد كانوا يحرمون فساوا كعب الاخبيا
عما وجب عليهم من الكفارة فاجب عليهم بكل جرادة درهم فرأى عمر انهم لو كفروا بذلك لكافرتهم
درهم كثيرة لا تسع سعتهم لها فقال ذلك يعني كل ثمرة خير من كل جرادة عند الله فالتصديق بها يكثر
ذنب متاكل جرادة قولهم حاصل بذلك الاشكال الى ان لا ينفى نوع من الضرر لا ينفى جنسه مطلقا
كما هو المتبادر من المتن قولهم وفهم من كلامه اعتذار عن ترك المص ذكر الاصل في المبتدأ قولهم بشرط
ان يكونا اشارة الى ان الحال علة للحكم قولهم كقولهم بنونا ما بعده بنوهن ايها الرجال لا باعد
القرينة على كون بنونا خيرا مقدما لامبتدأ هو ان المراد تشبيها بين بنينا وبين بنونا فان قوله بنونا
بمعنى الكاشفون كبينا فبقية الالتباس بحاله اذ لم يعلم ان المراد ان الحكم على بنينا كالحكم على بنينا
او بالعكس والجواب انه متى شبيه المبتدأ بالخبر من حيث المعنى فيجعل ما الشتمل على معنى الوصفية الظاهرة
خبر او الاخر مبتدأ وهذا البيت من باب عكس التشبيه فنونا مبتدأ فلا شاهد في البيت
لما نحن فيه هذا ما قبل في هذا المقام اقول لظن ان غرض الشاعر من هذا البيت ليس ما فهموه من التشبيه
بل مراده بقوله بنونا بنوهن هو البنون بالواسطة وغرضه ان يقول ان اولادنا اولادنا من جانب
والأم معا لانا انكنا بناتنا البناتنا اى قاربنا واما اولاد تلك النسوة فنوهن من جانب الأم فقط
لا من جانب الأب لا نكح بناتهن بناتهن ايها الرجال لا باعد على هذا ايضا تعين ان يكون بنونا بنونا
مبتدأ ولا شاهد فيه لما نحن فيه مما يناسب كوفي هذا المقام هو الفرق بين المبتدأ والخبر فيقول الفرق
بينهما اللفظي ومعنوي ما اللفظي فمن وجوه يخصص كل منهما بصيغة الوجه الاول ان المعرفة بمبتدأ الذكر
خبر وهذا في صيغة اختلافهما تعريفات وتذكيرات مطروقة غير الاستفهام الثاني ان المبتدأ والخبر
خبر وهذا في صيغة تساويهما مع فقد ان القرينة على التعيين لثالث ان الاسم بمبتدأ والوصف خبر وهذا

لا ضرورة

في صواب اختلافهما امتما وصفا واما المعنوي فهو ان اللفظ الدال على مفهوم واحد المتكلم مسلم الثبوت
 لمصادقة مبتدأ اللفظ الآخر خبر والعلم بان جعل مفهوم اي اللفظين مسلم الثبوت لمصادقة امتما
 يحصل من القرين كالفرق اللفظية وغيرها واذا حصل من غيرهما فان طابق مقتضى الفرق اللفظية
 والا فتركها واعتمد عليه سبب تعيينه احد المفهومين لاخذ مسلم الثبوت لمصادقة اما انفسا اذ
 فانه ينفسر اذ ادته قد يرجح احد المتساويين على الآخر واما اعتقاده بان المخاطب علم ان لهذا المفهوم
 مصداق في ظرف المحكم دون ذلك المفهوم واما كون الاول ذامصداقا شهما من كون الثاني كذلك
 غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن وبهذا التحقيق الذي ذكرنا حصل لان ما هو كان فافهم غيره مما ذكره
 خلف فان واعلم ان كل لفظ موضوع له مفهوم ومصدق ولو فرضا وفي المعبر في جانب المبتدأ بالذات
 هو المصدق وبالفتح هو المفهوم وفي جانب الخبر بالعكس وهذا مراد من قال ان المعبر في جانب المسند
 الذات وفي جانب المسند هو الوصف فافهم قول من يمنع تقديم الخبر لما كان لاقتناع يشمل الاشياء
 دون المنوع ومنع تقديم هذه الأجناس اشده من منع ما سبق حيث لا يقدم مع القبرنة ولا مع عدمها
 فكانه منع لذاته اشأ الى ذلك بتقديم منع لا امتنع مع ان الثاني هو اثنان سبق قول من كان هو
 اظهار اسم كان لرفع ما قد يتوهم من ان تقديم كلام المص كذا اذا ما الفعل وفاعله كان خبرا على ان
 الخبر هو الجملة ووجه الرد ان لا حاجة الى ذلك لان الخبر في الحقيقة هو الفعل فقط في هذه الصورة
 التقديم فيه انه يلتبس بج بالبدل عن الفاعل وسيأتي ان الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة جاز في هذه
 الصورة وحملت الآية على البدل قول من واغترضا الظان اعتراضا عما هو عليه ما يماثل المثلثين
 من موارد التقاء الساكنين اذ في غيرهما لا يلبس بالفاعل نحو ما سار زيدان قول من فيقع اللبس بالفاعل
 او بحسب اللفظ فقط دون الخط وهذا القول كاف في مقابلة الاعتراض قول من في محصورا فبه هذا
 التفسير لا يمكن فايدتين الاولى ان قوله محصورا بأكسر الضامن الانحصار بمعنى لا ينصرف اي وصف المقصور
 عليه الثانية انه بالفتح من ذلك بمعنى كون الشيء مقصورا عليه لم يكف على التقديم بين بقوله قوله
 عز لفظ المحصور لئلا يوهم على الاول عكس المقصود واما لفظ المحصور في الاستعمال ابا رجاء ضميره
 المجرور الى الموصوفين والخروج على الثاني نحو ما زيد ذكبا الا قائم وكذا نحو زيد قائم ابو لافاعل لكن الظاهر
 ان المراد بقوله محصورا بالاول او اما دون غيرهما في الحاجة الى هذا الاخر لم يقل في محصورا

فيه لتلاينهم انه نفس لمعنا المحيية قولهم فلا يجوز التقديم اي تقديم المحصول في المحيية
 بشرط بقاء الا في مقادير المحصر باثبات شرط قولهم وشك اي شك في تقديم المحصول مع الا في المحصر
 قولهم وهل الا اء ما قبله في ارب هل الا بك النص يرتجى عليهم قاله كميث بن يزيد وضمير الجمع
 للاعداء والمعول مصدر ممتنع معنى لا عناء واثباته يومهم عكس المقصود لان ما بعد الا يكون محصورا
 فيه قدم على الاخر واخر وقبل مثل هذا المثال فيفيد حصر كل من الخبرين في الاخر فيفيد هذا التقديم
 خلافا للمقصود قولهم لان لها صدرا للكلام الاول ان يقول لان للبنداء صح صدرا للكلام لينطب
 قوله ولو تركه ولا يرد عليه ان صدرا لها لا يوجب امتناع تقديم الخبر مجاوز دخول اللام في الخبر
 المقدم وذلك لان اللام في الجملة الاسمية الغير المدخولة للتواسخ لا يدخل الا على المبتدأ قوله
 ولو تركه لفهم اه هذا منبني على التبعيم الذي ذكر في لازم الصدور لو حمل على لازم الصدور بنفسه
 كما هو المنبني ومنه لم يفهم هذا منه لا يبق مدخول لام الابتداء ممنوع الصدور لزوم صدورها فكيف
 يشمله قوله لازم الصدور لا نأقول المراد بل لازم الصدور ما كان لازم الصدور بالنسبة الى الاجزاء
 المستقلة للكلام قولهم بنفسه المراد بل لازم الصدور بنفسه دخل في لزوم الصدور
 لا ما كان نفسه علة تامه له فلا ينقض بما وقع مضيا اليه من لازم الصدور بنفسه محتمل ان يرد
 به المعنى الثاني ويقال بعد سقوطه عن الصدرة بالاضافة بناء على ان المضامع المضما اليه
 في حكم الكلمة الواحدة قولهم وفقي من افد فلفظ فتي مبتدأ مضما الى من لا يستقيم المقضية
 للصدور وافد اي معتمد قولهم فصدك غلامه جل لا يبق في صدق التقديم بل يثبت المبتدأ بالبدل
 عن الضمير المضما اليه الخط وبالبديل عن المضما الى اللفظ والخط لا نأقول ابدال التكرار عن غير
 غير خارج الا اذا كانت التكرار مخصصة قولهم اي على ملائمة الاول ان يقال وبديل اي التفسير
 ويتم للفظ ما الموصولة ببن المبتدأ وتعلقه حتى يثبت الصواب الثالث للاضمار قبل الذكر لفظا و
 الاول ما ذكره الشا الثاني ان يكون ملائمة المبتدأ ضمير للخبر في وجه صناعته غلامه الثاني ان يكون
 في ملائمة المبتدأ ضمير للملا بلس الخبر نحو في الدار غلام صانجها وسيجي هذا زيادة توضيح تعليلنا
 على امتناع توسط خبر فعال الناقصة وجوبه قولهم غدا الضمير الى متاخراة الاضمار قبل الذكر
 ثلاثة امسا الاول ما كان لفظا وتبدل وغير خارج الى المسائل المستثناة التي تذكرها في اخر هذا الفصل

ان شاء الله تعالى

الثاني ما كان بحسب اللفظ فقط الثالث ما كان بحسب النسبة فقط وهما جائزان مطلقا ومثالا نحو ١٢٥
 فيها صاحب الدار وفي الدار صاحبها فان قلت لئلا يربط اللفظ فما معنى انتساب النسبة
 قلت لذكر مستاق للوجود ووجود بعض الاعراض اما هو بوجوه مع وضائها فان ذكر نسبة اللفظ
 بذكر نفس ذلك اللفظ واخر عن الضمير كان الاختصار من القسم الاول وان ذكرت بذكر بلفظ اخر فقد
 على الضمير كان من القسم الثالث والاولى ان يجعل قولنا اللفظا ونسبته تميز النسبة الاضافية الى نسبة
 القبل الى الذكر لا النسبة المذكورة الى مفعوله فلا يحتاج تصحيحة الى تكلف قول المصنف عليه على تقدير
 قوله فيه عن الاضافية البيانية المستغنية عن تقدير هذا الظرف الى اللامية المحتاجة اليه ليجزى عن المقصود
 نحو ما زيد قائم الا في الصباح قولهم الاخصا اى وقع السامع في غلط هو الاخصا
 في الخبر فانه من الوهم بفقتين بمعنى الغلط لا من الوهم بسكون الهاء بمعنى القوة المعروفة فلا يرد عليه
 ان الاول ان يقول افا الاخصا قولهم من المبتداء والخبر اى لا من الخبر وحده كما هو المتبادر
 سبقه قولهم بعدوا ولا هذا متعلق بقوله حتم على ما يظهر من كلام الشارح ولا يبعد ان يكون متعلقا
 بمقدّمه قوله والمبتداء الواقع بعد لولا لكن الاول اولى لقلة مؤنثه قولهم الامتناعية لخصرا
 عن لولا التضييضية المختصة بالدخول على الافعال قولهم غابا هذا اما مفعول المقدّم بقدر
 موضوع اى عنى قسما غالبا منها او بذكر بعض من قوله بعدوا لولا لكن بتقدير مضى الاصل بعد
 غالب منها حذف المضى والموضوع واقم الوصف مقامهما او حال عن المستتر في قوله حتم قولهم اى
 القسم الغالب فيه اشارة الى ان المراد بالغالب الغالب الذى يكون تحت قاعدة لا ما صاغا لابل
 تضبطه قولهم خبر بوجوه المبتداء الظن ان يقول هكذا قسم متنع فيه جوابها خبر بنسبة الخبر للوجود
 الى المبتداء اى قسم متنع لنسبة خبر غير الوجود اليه اى يقول في الاول كما قال وفي الثاني ونسيم
 بانقضا المبتداء بغير الوجود وجه عدوله الى ما ذكره هو الاشارة الى الخلاف الواقع في المبتداء بعد
 القسم الاول هل له خبر محذوف ام لا حاجة له الى الخبر والاتفاق الواقع على المبتداء بعد القسم الثاني في
 مما لا بد له من خبر بدليل كونه اذ خبر في اللفظ في بعض النسخ وهذا مما يفرق المشاغل في الخبر الواقع
 بعد القسم الاول وقيل ما وقع بعد القسم الاول فاعل المقدّم والاصل لولا وجد زيد كان كذا او الاقرب
 عندك انما هو هذا القول قولهم هو الغالب عنه ونكر قوله قليل فيما مية التقدير ذكر الاول والثاني

قولهم وذلك لأن النفي عند فقد القرينة يتوجه إلى وجود ما بعد فإذا ريد ذلك أطلق النفي على
 عليه إذا دل عليه كره عبثا يجب إلى حراز عنه **قولهم** إذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى ولا تأثم لكما
 مؤمنين أي لولا أنتم صلدتمونا بقرينة قوله نعم انخر صلدناكم غرا **قولهم** نحو لولا قولها
 مرقى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث هكذا لولا قولك حديثي عهد بالأسلام لهدمت الكعبة
 بابا وجعلتها بابا من الحديث الجديد والعهد العلم أو الرضا وافتقار قوله حديثي عهد بالأسلام إلى
 التميز وقوله بالأسلام متعلق بالعهد على المعنى الأول ويقوله حديثي عهد بالأسلام على المعنى الثاني والمعنى
 ما خطر بباله أنه لم يكن قومك حديثا أسلامهم لهدمت الكعبة التي بنيت على باب حديثي عهد بالأسلام
 بابا من جعلت بابها القديم بابا والمستجاء وموالدني بمقابل بابا آخر لكن لما كانوا جديدا بالأسلام
 ولم يبق لهم من الحق في قلوبهم خصال لو فعلت ذلك لانقلبوا إلى كفرهم الأصلي والمستجاء موضع بالركن
 القبلية مقابل باب البيت فلا تشو له خول فاطمة بنت أسلم من البيت لولادة علي عليه السلام فيه
 لتشريف البيت بها والمستبصر ينكشف في هذا الحديث أمور الأول فضيلة علي عليه السلام على سائر
 الناس في النبوة فانه مستثنى بليل خارج التلك اشياء النبوة باظهار هذه الفضيلة يجعل
 المستجاء بابا جديدا يطلع الناس باحداثه على تلك الفضيلة الثالث تغرض قوم عائشة لعلي عليه السلام
 الرابع عند استقرار الإمام في قلوبهم **قولهم** نصهم من أي يكون المبتدأ بنفسه نصا في القسم
 كعريفهم العين بمعنى التعريض العين الفرق بينهما أن الأول مختص بالقسم الثالث مختص بغيره **قولهم**
 لم يجب الخلف كعهده الله فانه يستعمل قسما كعهده الله لأفعلن وغير قسم كعهده الله بحبل الوفا فانه
 عند استعماله قسما لا يجب حذف خبره أيضا والمراد بالعهد العلم والشروط **قولهم** وكذا يجب الخلف
 إذا وقع المبتدأ لم يقل إذا وقع الخبر مع اقتران القول المصباح بعد قيد الخبر للمبتدأ فانه الواقع
 بعد الواو المبتدأ المطابق قوله نصهم من المقيد فانه نص كونه قيد المبتدأ وهذه العلة تجعل
 الظرف لا في ايضا قيد المبتدأ وأما الظرف المشاوق على النص فلم يجعل قيد المبتدأ لأنه كالتنوين
 في كونه قيد الخبر لكون الخبر مذكورا في الكلام من المبتدأ فعلى هذا بعد في قوله بعد واو مبتدأ على
 الضم بنقد ير بعد المبتدأ وقوله واو مرفوع على أن يكون فاعلا للظرف قيل في توجيه هذا الكلام أن
 المراد بوقوع المبتدأ بعد الواو وقوع تاما بعد ما أتت على أن ما بعد الواو من بقية المبتدأ بحسب المعنى

قال بعض النقاد ان موضع خبر المبتدأ في قوله
 وقالهم من بعد ما قاموا من غير ان يفتوا
 وهو خبر في جواب ما قاموا من غير ان يفتوا
 قوله ان خبر في جواب ما قاموا من غير ان يفتوا
 ويلحق به ان يفتوا لا يفتوا من غير ان يفتوا
 ومنه ان يفتوا من غير ان يفتوا
 لان خبر في جواب ما قاموا من غير ان يفتوا
 لان خبر في جواب ما قاموا من غير ان يفتوا
 لان خبر في جواب ما قاموا من غير ان يفتوا
 لان خبر في جواب ما قاموا من غير ان يفتوا

وذكر في كتاب المنهاج في بيان المعاني
والفقه في اللغة والمنهاج في بيان المعاني
والفقه في اللغة والمنهاج في بيان المعاني

وذكر في كتاب المنهاج في بيان المعاني
والفقه في اللغة والمنهاج في بيان المعاني
والفقه في اللغة والمنهاج في بيان المعاني

ولا يخفى ما فيه من التفسير قولهم قد عرفت زاد لفظ قد لافادة التأكيد اننا انما نتصور المعية
شروط الخذف قولهم كمثل كل صانع اه قيل مثل هذا المبتدأ مما لا حاجة له الى الخبر لانه بمعنى كل صانع
مع ماصنع قولهم اي مقترنان الظاهر ان يقيد الخبر بمقرون بصيغته المفردة لان المقصود بالحكم هو ما قبل
انواع فقط فتم قولهم وكل امرئ اه اوله تنويع الموت الذي يشعب الفتى قاله الفرزدق تمنوا
فعل ما مضى ويشعب اي يفرق وتعدية التثنية بالواو اعني انصته بمعنى الوصول والانتها ووجهه عند
تصريح المثال بالمعية ان المراد من حيث هو ولا يستلزم المقارنة للموت بخلاف الصانع مع صنعته
وفي كلام قولهم لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ ودل لعدم ارجاع ضميره اليه قولهم قد اضمحل
قيل هذا القول يدل على ان الحكم بالاضمان المتوقف على العلم به متقدم على العلم بعد الصلاحية
ما كان علمه للاضمان ومعلوم ان الصلاحية عود ضمير الحال الى المبتدأ لانه لا مكان معلولة الاضمان
والمعلوم لا يتقدم على العلة والجواب ان ضمير معنى ضمير المراد بقوله لا يكون خبرا خبرا اخر غير ما
اضمحل خبرا بل لا يتما اضمحل فانهم قولهم والاصل حاصل اذا كان شيئا في هذه القاعدة اربعة مثالا
الاول ما ذهب اليه من ان هو ما ذكره من اننا جعلنا كانه تامة والظرف متعلقا بالخبر والحال قيد
للمدخل والظرف لا يبتدأ ويرد عليهم القول بكونه الخذف مع امكان الاستغناء عنها بما سنده و
القول بالخذف الغير الثابت في كلامهم وحل كان على ما يخالف الظرف في هذا المقام مركوبا ناقضا للثالث
مذهب الكوفيين هو ان التقدير ضمير في يد فاما حاصل يجعل الحال قيد المبتدأ ويلزمهم فوان
كالاته على الخصص المراد منه الاستقراء فانهم الجمل المعنى المطابق اذا كان محذورا عن القيد الذي لا يرفع
الزائدة الخصص انما يتبدل في العمولة مطلقا اسم الجنس المعرف لثالث ما ذهب اليه البعض من ان ذلك
المبتدأ مما لا حاجة اليه خبر لانه بمعنى الفعل فان المعنى فما اضمحل بالاقا شوا فليته قيطا مع لفاف
الزابع ما افاده الرضحي ان التقدير ضمير زيدا يلا بشا وبلا بشا قائما او لا بشا فاشين فمذاهب
الصواب قولهم ما يصلح لها اي حال يصلح للخبرية وذلك فيما يمكن ان يكون مصداق التفسير
في الحال هو نفس المبتدأ في يصلح عقدا ان يقع الخبر كخلافه عن فعل كان او لا بشا المقدر وان يقع خبرا
عن المبتدأ والمراد اجتماع الصلاحيين على مذهب النجاشي فلا يرد ان هذا الاجتماع لا يمكن على جميع
المذاهب الاربعة قولهم حيث مقطوع سواء كان مقطوعا لاجل صيرورة افادة معناه المذبح او غير قصد

والرأى في كتاب المنهاج في بيان المعاني
والفقه في اللغة والمنهاج في بيان المعاني
والفقه في اللغة والمنهاج في بيان المعاني

١٢٨ أو لأجل عدم صلاحية اللفظ ان يكون نعتا قول بدل من اللفظ لفعله اى بدل من التلطف
 بفعله فاللفظ بمعنا المصدر واللفظ متعلق بقول بصرح القسم اى بما يدل صريحا على المحول على
 القسم ولو بالقرينة فان قولنا في ذمته بنفسه يحتمل ان يكون محولا للقسم وغيره كما تقول في ذمته
 درهم لعمره فالنصر ههنا غير النقص في المبتدأ والقرينة ههنا قوله لا فعل قول برأى من
 اى لا بلفظين مطسوا كما ناخبرين ام لا فيخرج نحو زيد هو اسد قول من يك ذابت قاله زهير
 شرطية وقبل موصولة وجرم يكن للضرورة والبت بفتح الباء الموحدة وتشديد التاء المشناه من
 فوق الكسأ المربع الغليظ وقبل طيلسا من جز والمقنط من القنيط وهو شدة الحر ومصيف من
 الضيف المشتق من التثاء اى بته هذا يكفيه في الاوقات الثلاثة قول برأى من
 على طريق اللف والنشر فلا يرد ان ذكر هذا الحكم من توضيح الواضحات ان كان قرينة عمل بها
 والافعل بطريق اللف والنشر المشوش وان كان المبتدأ والأخبار اكثر من اثنين ولا قرينة بطريق اللف
 والنشر المشوش المرتب اما ان اريد لأخبارا عن كل من المبتدأين بكل من الخبرين فيقول زهير وكافيا
 وشاعرا فانهم قول حال لكونه اسما جعل قوله اسما مع جوده حال لا بد لا او عطف بئالا لان الامة
 لا يثبت لاسمها قبل الرفع وجعله تابعا يوم ذلك قول بمعنى اقام نهارا هذا التفسير وسائر
 تفاسيره ههنا من تفسير الشيء بما يشترك في الجذر كقضية الكسأ بالفرنس بل كقضية زيد بالفرنس
 قول في هذا مضمون اللام وقد يقلب ههنا الفاقول الأخيرة استنبط هذا القيد من قراب اسم
 الاشارة قول لشبه في الاولى ان يؤخره عن الثاني فكان تقديمه لئلا يصير مقاما معا الاضمار
 تركه لمحض الضرورة قول بمعنى واستمر الاستمرار بطلو في الزمان والبقاء في غيرها فلهذا
 يقال لله نعم الباقية دون المستمرة لانه من السر والتمتع على الله نعم قول ماض له مضاع وامر
 ومصدر هذا اشارة الى رد من انكر افعال الناقصة قول مضارع دون امره اى
 ماض له من الافعال مضارع دون امره من الاسماء وصفه دون مصدر ولهذا لم يقل له مضاع
 ووصفه دون امره ومصدر قول وهو زال فالزال مصدر لزال التامة وكذا الدوام قول
 وكونك اياه هذا بعض من بيت هو كذا ببدل وحلم شاف في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير ساد
 من التثنية اياه اما غايد الى البازل والحليم المفهومين من ابدا والحلم اما غايد الى فاعلمها والباقي

وان كان التثنية واحدة استنبط
 والافعل بطريق اللف والنشر

واضح قوله كأننا أخاك هذا بعض من يثبت هو هكذا وما كل من يثبت أثبتنا كأننا إذا ١٢٩
 لم يثبت لك منجد البشاشة بفتح الباء الموحدة طلاقة الوجه والمنجل المعين الباقى واضح **قوله**
 لست أنا أحبك هذا بمعنى بعض من يثبت قاله الحسين المطرزي هو وما بعده هكذا قضى الله بها
 اسمنا الزلزلنا بلا أحبك حتى يغيب العين منغض محب بلوى غير أن لا يسوئني وإن كان بلوى
 أنت لم تغضب قضى أي حكم وقد ولا غراض طبيا البصر والمغض اسم فاعل والمراد منه فاحصنا
 العين والموت ومن يغضب عينه الميتة بالحيلة أراد بما بعد حتى وقت الموت ولبلوى كدعوى المسألة
 والنصر ولا يسوئني أي لا يخزني وإن في وإن كان وصلى وجعلنا سننا فقه سيقن جوابا للسؤال عن
 عدم المشابك لك يعني أن ذلك لا يبعث لغيره من غيرك يسوءك لا أمر يجزئني ويسوئني **قوله** بين
 الاسم والفعل أي لا يبين الاسم ومفعول الخبر **قوله** لا طبيب للعيشة الطبيب لفيل اسم لما تظبه
 النفس والنفيس بالغير المعجزة والصا المهمله التكد ونقصا الوصول بالمراد والأدكارا فعال
 من الذكر قلبك له المعجزة بالذال المهمله بعد قلبك ثمة بالذال والهرو كبر الشرح الباقى **قوله**
 ليس سواه ما قبله سلى أن جعلت الناس عنا وعنهم التثنية مفعول لقوله سلى وسوئني
 قدم على اسمه الباقى واضح قيل قابل الحلاج قيل التمهول اليهود **قوله** وكان الخبر مضافا
 وجب المنع لزوم الأضمار قبل المذكور في هذا المقام أربع صور الأولى أن يكون الخبر ضمير نفس الاسم
 كان يندرجا الثانية أن يكون في ملابس الخبر ضمير نفس الاسم نحو كان يندرجا غلاما ومناحبا
 لغلامه الثالثة أن يكون في نفس الخبر ضمير ملابس الاسم نحو كان أخوه هذا والصار لهذا مجتمعا
 أن يكون في ملابس الخبر ضمير ملابس الاسم نحو كان ضابها هذا وأخاها وكان الضاب لهذا
 وأخاها وقد علم مما مثلنا أن الأضمار قد يقع في بعضها رفع الأضمار قبل الذكر متاخر المخرج
 بعض آخر ولا يخفى عليك أن هذا الأضمار قبل الذكر من حيث اللفظ فقط لا من حيث الرتبة ولا
 محذوف فيه فلا يصيرانعا من التقديم ولهذا لم يجعل ذلك موجبا للتقديم المبني على الخبر بفتح تقديم
المتبدا **قوله** ما كان الاسم مضاعفا وجه الوجه وزوم الأضمار قبل الذكر لفظا وتبذره ومثل
 ما سبق في الصور والأقسام والشرط الأول في القسم الأول أنه غير متصور ههنا لكن هذا الوجه محفوظ
 على المناقشة السابقة والأمثلة ههنا كان أخا أحد صاحب كان في الدار صاحبها كان شخصا

ولا يبين الاسم مفعول الخبر
 ولا يبين الاسم مفعول الخبر
 ولا يبين الاسم مفعول الخبر

١٣٢ غلامه وما لكالعبء كان إذا خلا حيا غلاما كان محباً لزيد حيا غلاما كان إذا خلا محباً لغلامه
 كان محباً لأحد محب لغلامه قول بالتثنية أي بالأضافة ووجهه قول لا نائية أي تابعة
 لما كان قوله متلووة نكرة في الاشتراك غير مفيدة للعموم كما هو المراد عقبه بقوله لا نائية للمفيدة لعموم
 نفه كونها نائية المسلمون لكونها متلووة بالنسبة إلى جميع أجزاء الكلام وإشراكهم إلى ما ذكرنا
 بتفسير النائية بالتابعة المطلقة مع أن تفسير المتلووة يفتقر عن ذلك قول خبر ليس بمكرر
 بالتثنية بخلاف المضامين بالاشتراك بخلاف المقدم عليه قول ولا اختلاف في فعلية المراد
 بالاختلاف ما بسبب وقوع الاختلاف لأن نفس الاختلاف جازي بعد الحكم فكيف يصير سبباً له قول
 وقرابته حاصل عرضاً بالتأخر أن التأخر من عدم صدق ما ذكره من عدم التصرف
 وغيره وهذه موجوه في ليس فيجوز قياسه على عيسى ذلك مع أن علة صدق عيسى ما ذكره وإنما هي
 تضمنت معنى لعل وهو غير موجوه في ليس فيجوز قياسه على ذلك إذا قيل ان اشتراك الحكم شيء مشترك مع
 الشيء الأول في علة حكمه فليما قرئنا كلاماً لا يرد عليه شيء من إيراد الشك وإنما يرد على الحكم بعد
 صحة قيل ليس على شيء مطلقاً أو بعد اقتضا المصادرة وهو قد حكم بعدم صحة قياسه على شيء محض
 وأبرهنا من ذلك أن الشك حل قوله بخلاف ليس على معنى أن ليس ليس تضمنت المالك الصدق فاعترض
 عليه بذلك قد عرفتم أنه وإن نظرنا على إيرادنا تأخر ظهور الشك اندفاع إيراد الشك بوجه آخر قول
 بالاشتراك في الظرف الاشتناع في الظروف ثلاثة أقسام الأول الاشتناع من حيث المكان بأن يستعمل
 في مكانه الأصلي وغيره وهو المراد بالتوسع المجوز المتقدم كما فيما نحويه الثالث الاشتناع من حيث
 المعنى بأن يستعمل في المعنى الظرف وما يشبهه وهو المراد بالتوسع المجوز لنحو هذا في ملكي الثالث
 الاشتناع من حيث المكان بأن يستعمل مع الالظرفية أي معنى في وبدونها وهو المراد بالتوسع المجوز
 لنحو ما لك يوم الدين دخلت الدار على كونهما مفعلاً بهما قول وهو المكلف بالرفع إنما هو
 التمييز إلى التعريف لا إلى المعرفة مع أنه لا يظهر لكونه ظرفاً لصيغة التناقص المذكورة بتعريفه أيضاً
 كالتمام وذلك لأن الشيء إذا كان ذا ضد واحد فجدس المقرون بغير فصله كان تعريفها الضد وإنما
 غير ما يكفي بالمكلف لثلاثتهم من المتضاع الدال على الاستمرار أن التام ما لم ينصب مطافاً لتناقص
 ما ينصب الجملة فخرج التام التام من الخبر كالحال والتمييز نحوها عن تعريف التام ودخل في تعريف

التناقض ولا يرد عليه بعد هذا التغيير خرج التناقض لحدود خبر عن تعريفه دخول في تعريف التام لأن ١٢١
 المقدّم المذكور وغير الرفع بالرفع لأن العامل طال للمعرب أما الأعراب القبرية على ذلك قولهم لا الأعراب
 وأما زال التي مضى عنها هذا موضع لعدّ ذات الشيء وصفته ذلك لعدم ثبوته وصفته لنفسه هذا
 الشيء على قياس كان قولهم بما كان أيامهم أو قلنا فذهبوا عن قولهم هو منهم الضم فذهب
 حرف التشبيه جمع قفذه كبر في هو بالفارسية خاربشت فجمع ذات الشيء بالواو وتكون خلاف
 القياس والاحتاج كعطار وبالنقطة من الهدى وهو مشيئة الشيخ قاله الفرزدق في ملح قوم باهم ينقذ
 بالليل قاصديهم ولا ينامون عن تركهم بسبب إعطاء العطية بالتنازل فيهم عودهم على ذلك
 وعود فلان بمعنى صير الشيء عادة وقيل هجابه جوبير وضما يجمع تعوالة وهطه والمراد بالعطية
 جوبير يعني أنهم امدى هط جوبير كالعنا فذاً في الليل جوبيرتهم بالفجور بسبب أن كان جوبير
 عودهم على ذلك والعنف يضر به المثل في السير بالليل قولهم لئن أشتا الكلام الأشتا جمع
 وهو جعل الشيء اثنين ثم أطلق على المصنوع فالمراد بالاشتاء الأجزاء قولهم انشكروا مناجد نبيل
 ما بعده إذا تهب شمال بلبل قائم عقيل ابن بطيطة وهو تركضه التنبيل من النبيل بالنظم المفضل
 وكذا التنبال كالتشرفة وشمال كجفرو كثيراً ما يقرأ بالالف مع تفوح من جانب القطب الكائن في
 جهة بنازالتشوق قد يطالب بالالف على نفس تلك الجهة وأما بكسر الشين فمقابل اليمين والبلبل
 المبلول والدليل على زيادة تكون رفع الما جد قولهم على كان المشو العرب باؤه جيتا بلبل بكر
 تشا الجيتا جمع جواد وهو الفرس القدير فسمى أمي ملة بكسر الشين من التتموه وهو العلو والمستوف الخيل
 التي جعلت عليها علامة وتركزت في المعري والعرب كفتال العربية قولهم ما أصبح ابردها أهال في
 ما في زيادة أصبح قوله ما ابردها وزيادة أصبح قوله ما اودها من الماشية قولهم وحده أي لا
 منضاً مع عوضاً حذف كاف في صوحه كان وحدها كإياك بعيد هذا قولهم من حتر حمله في
 بعض الكتب التاسع مخربون باغماهم وقيل هذا جيتا قولهم ارجل مخرب تمام انشراشرو في كل امر
 الفخرين اربعة اوجه نصب الجوز الأول ورفع الثاني وبالكسر نصبها ورفعها والأول أقوى
 مخلوصة عن كسر الحذف وابقا الاسم وحذف الخبر فانه ضعيف كما سيأتي والثالث اضعف لاشتغال
 على كلا الأمرين والأخيران متوسطا لاشتغال كل منهما على أحد الأمرين الأول على الأول والثاني على الثاني

والأعراب
 لا الأعراب
 لا الأعراب

قول لا يا من الدهر ما بعده جوفنا عنه السهل والجبل البغي الظلم والسهل الأرض المشقوقة
 الجبل والمراد بالدهر حواره وغداؤه **قول** من لدن شولا هذا مصراع هكذا من لدن شولا في الآية
 واما احد منه الا هذا المصراع وهو جرحنا شدة سيبوبه من جرح جرحه لدن شولا بفتح الشين
 مصدر شالت الساقة بذنبها اي فعله للضرب قال سيبويه تقديره كانت شولا وقيل شالت شولا وقيل
 الشول جمع شائلة على غير القياس وبى التاقية التي جف لبنها وارتفع ضرعها ولبى عليها من ثاجها
 سبعة او ثمانية اشهر واللاء كرام مصدر تلك التاقية اي جعلت لها عقيبها وهذا مثل مثل
 ببر العرب **قول** اي انك اني علمه انما قد الخبظرفا لا كلاسهم مقدما لان اسه نكرة مختصة **قول**
 للاختصاص لعلك تقول قد حذف ههنا ثلثة احرف زيد اربعة احرف فيكون تطويلا لا اختصارا قول
 حوايه يظهر بالتأمل **قول** ابا خراشة ما بعده فان قومي لم ياكلهم الضبع قاله عياض من اس
 السلي وهو من مؤلفه قلوبهم و ابا خراشة مشاكس محذوف حرف التثنية والتفريق فتح التثنية والقائه العسكر
 والقوم وقيل القاء فان زيادة وقبل رابط لما بعدهما بسبب الامر المستفاد من الشايقول لان المعنى شبه
 يا ابا خراشة اكنث كثير القوم فان قومي معروفون لم ياكلهم الضبع اي التثنية المجتذبة من القلة والضعف
 والجذب بالخط وقبل المراد به حيوان يرمى بالفارسية الكفتا **قول** بالسكون قيل لا حاجة الى هذا
 التقييد لان قوله لم يله ساكرة مستلزم لذلك اقول كان هذا التقييد لان الاتصال بالنسبة حقيقة
 انما هو مجزئة الاخير والضمير البارز للفاعل كجزاير للفعل لا تهما كالكلية الواحدة فاعتبر اتصال
 الفعل بالفعل بالنسبة اليه المتصل به بحتم الحركة والسكون بخوليض نيا وليضربا زيدا فدمع ههنا
 الاستلزام بذلك **قول** المشبه باليس اي في افادة التقى والدخول على المبتدأ والخبر والعلة وال
 علة للثالث **قول** افعال ليس لم يقل افعال كان مع ان الباب منسوب اليه اشعارا بانها فعل المشابهة
 بليس فيما ذكر وهو اما رفوع على الابتدائية وطابعه خبر والتقدير افعال ليس اعلت ما اعلت الاشمل
 واقام نصبه على كونه مصدرا محذوف يقسم اليه كونا وعلى كونه بمعنى المعلى به ومفعولا ثاني لما بعد
 وقد اخطأ رفوعه بفتح الهمزة جمع الفعل جميعا منطقيها مراد به الرفع والنصب وجه خطأ واضح **قول**
 وهو رفع الاسم ونصب الخبر اشارة الى ان على ليس رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا سواء قدم المرفوع
 على المنصوب واخر وهذا احتاج المصنف الى قول مع بقا التقى وتريد بكونه قبل اشارة الى انها اعلت

المراد بالدهر حواره وغداؤه
 من لدن شولا في الآية
 جرحنا شدة سيبوبه من جرح جرحه
 شالت الساقة بذنبها
 جف لبنها وارتفع ضرعها
 عليها من ثاجها
 اشهر
 كرام
 تلك التاقية
 جعلت لها عقيبها
 هذا مثل مثل
 ببر العرب
 انك اني علمه
 انما قد الخبظرفا
 لا كلاسهم
 مقدما لان اسه
 نكرة مختصة
 لعلك تقول
 قد حذف ههنا
 ثلثة احرف
 زيد اربعة
 احرف فيكون
 تطويلا لا
 اختصارا
 قول
 حوايه يظهر
 بالتأمل
 ابا خراشة
 ما بعده
 فان قومي
 لم ياكلهم
 الضبع
 قاله عياض
 من اس
 السلي
 وهو من
 مؤلفه
 قلوبهم
 و ابا
 خراشة
 مشاكس
 محذوف
 حرف
 التثنية
 والتفريق
 فتح
 التثنية
 والقائه
 العسكر
 والقوم
 وقيل
 القاء
 فان
 زيادة
 وقبل
 رابط
 لما
 بعدهما
 بسبب
 الامر
 المستفاد
 من
 الشايقول
 لان
 المعنى
 شبه
 يا
 ابا
 خراشة
 اكنث
 كثير
 القوم
 فان
 قومي
 معروفون
 لم
 ياكلهم
 الضبع
 اي
 التثنية
 المجتذبة
 من
 القلة
 والضعف
 والجذب
 بالخط
 وقبل
 المراد
 به
 حيوان
 يرمى
 بالفارسية
 الكفتا
 بالسكون
 قيل
 لا
 حاجة
 الى
 هذا
 التقييد
 لان
 قوله
 لم
 يله
 ساكرة
 مستلزم
 لذلك
 اقول
 كان
 هذا
 التقييد
 لان
 الاتصال
 بالنسبة
 حقيقة
 انما
 هو
 مجزئة
 الاخير
 والضمير
 البارز
 للفاعل
 كجزاير
 للفعل
 لا
 تهما
 كالكلية
 الواحدة
 فاعتبر
 اتصال
 الفعل
 بالفعل
 بالنسبة
 اليه
 المتصل
 به
 بحتم
 الحركة
 والسكون
 بخوليض
 نيا
 وليضربا
 زيدا
 فدمع
 ههنا
 الاستلزام
 بذلك
 المشبه
 باليس
 اي
 في
 افادة
 التقى
 والدخول
 على
 المبتدأ
 والخبر
 والعلة
 وال
 علة
 للثالث
 افعال
 ليس
 لم
 يقل
 افعال
 كان
 مع
 ان
 الباب
 منسوب
 اليه
 اشعارا
 بانها
 فعل
 المشابهة
 بليس
 فيما
 ذكر
 وهو
 اما
 رفوع
 على
 الابتدائية
 وطابعه
 خبر
 والتقدير
 افعال
 ليس
 اعلت
 ما
 اعلت
 الاشمل
 واقام
 نصبه
 على
 كونه
 مصدرا
 محذوف
 يقسم
 اليه
 كونا
 وعلى
 كونه
 بمعنى
 المعلى
 به
 ومفعولا
 ثاني
 لما
 بعد
 وقد
 اخطأ
 رفوعه
 بفتح
 الهمزة
 جمع
 الفعل
 جميعا
 منطقيها
 مراد
 به
 الرفع
 والنصب
 وجه
 خطأ
 واضح
 وهو
 رفع
 الاسم
 ونصب
 الخبر
 اشارة
 الى
 ان
 على
 ليس
 رفع
 الاسم
 ونصب
 الخبر
 مطلقا
 سواء
 قدم
 المرفوع
 على
 المنصوب
 واخر
 وهذا
 احتاج
 المصنف
 الى
 قول
 مع
 بقا
 التقى
 وتريد
 بكونه
 قبل
 اشارة
 الى
 انها
 اعلت

تلا

لنيل

تصنيفي سلافي ايران

من افعال ليس ورفع الاسم ونصب الخبر وزن القسم الاخر من اعماله وهو نصب الخبر ورفع الاسم قولهم
 دون زيادة ان اي وقتا غير وقت زيادة ان معها وهذا انشا الى ان ليس ونبتعلقا بقوله اعلم ان
 يكون المراد انما اعلمت افعال ليس وان التافيه لم يعمل اعماله والمراد بالزيادة التاخر في الوجوه اي ضمن
 الالتزام على المعنى او ضمن مخلوعه وعلى الثاني فقيدين بالتافيه باعتبار اصل وضعها وعلى التقديرين
 يفيد تأكيد النفي اما بالمطابقة او بالالتزام قولهم ان انتم ذهب هذا بعض من بيت هو هكذا
 غدا نه ما انتم ذهب ولا صيرت ولكن انتم الخرف بغير غدا نه بالغير المجردة حتى من يربوع وهو حتى من العبر
 وهو منادى بخذف حرف التثنية وما نافية والذهب بفتح الدال المجردة وفتح الهاء معرفة والضمير
 الفظة والخرف السدال وهو ما يعمل من الوحل من الظروف ويطلع بالتأري ليس لكم عزة بل انتم
 حقرون كالمخرف قولهم مع بقا النفي المراد به بقاؤه في الملاحظة لا في اللفظ ولا في غيره فان ذلك
 بعد ذكر لفظ النفي وقبل ذكر الخبر لاحظ نفى خبره شيئا عن الاسم فاذا ذكر الخبر يدون الاستد
 ذلك المأمور بجماله واذا ذكر معه انتقص قولهم وعدم انتقاضه بالانقياس لبقا النفي وانما
 المراد بالبسا ليس مطلقا بقا ما ضمن عدم الانتقاض بالاستثناء فلا يخرج عنه ما انتقن بغيره
 ما زيد قائم كلا وقبل ان لا يخرج عنه ما زيد لا قائم اقول المراد من هذا المثال نفى القيام عن زيد
 لان في القيام وهو غير منقضى بوجه حتى يحتاج الى الادخال قولهم ورفع اسم تقدير الاسم والخبر في
 هذا المصريح يشتمل الكلام على حسن الالبهام وقيل تقدير الاول الاحتراز عن الفعل المعطوف
 ورفع لفظه قد يوجد في العطف بغير هذين الخرفين نحو ما زيد قائما ويكتب قد لا يوجد العطف
 بهما هو ما فعلك ضرب بل ان تقتل ولكن ان تقتل وما زيد قائما بل لم يضرب قولهم ذلك اتفق بغير
 ان مفعول قوله الزم ليس ارفع بما بل مطاقتان رفعة بالابدائية قولهم حرف الباء الزايدة لم يمكن
 ان يتوهم ان الباء الزايدة ليست بكلمة لكونها خالية عن المعنى مع ان العامل اللفظي يجب ان يكون كلمة
 انشا الى دفعه بانها حرف لانها موضوعة في الاصل المعنى وهذا القول كاف لكونها كلمة قولهم غولا
 ذو شفاعته اه هذا من بيت هو هكذا وكن في شفاعتي يوم لا ذر وشفاعة بمعنى فيل ومن سوادين
 قاله سوادين قارب قد راي النبي صلى الله عليه واله في المنام فاسلم حين كونه غائبا عن النبي
 فذهب اليه النبي في المدينة فحاطب النبي بقبضه منها هذا البيت القيل شئ في رواية التمر وهو

انما هو ان يكون ذلك في الالف
 ولا يرفع مفعول القول الزم
 الخا جاز ان يكون ذلك في الالف
 الكون في شئ من ذلك

١٢٤ مفعول المغز يتقدير مضافا الى قد فتيل قال الله تعالى ولا يظلمون شيئا اي يوم لا ذو شفاعه مغنيا
 كسوار برقارب قد فتيل **قول** لم يكن باعجلهم هذا من بيت هو هكذا اذا مدت الايدي الى الزاد
 لم يكن باعجلهم اذا جشع القوم اعجل قاله اشقر لاذي صلت مجصول واجشع بالجمع الشين المعجمة
 احصر الناس على الاكل والبناء واضمح **قول** لا النافية الى المستجابها فالتقيد للاحرار عن عتقا
 بالعاطفه والزائدة **قول** فلا شيء على الارض اه هذا من بيت هو هكذا تعزلا شيء على الارض
 باقيا ولا وزد مما قضى الله واقيا تعزلا العين المهملة والزاء المعجمة امر من يفعل مشتق من العزاء وهو
 البصر والتسليته اي اصطبى على نواثيل الدهر لا شيء من الحزن والفرح باقيا على الارض والورد
 بفتحين المجاز واقيا مما قضى الله تعالى فان قضاه نعم لا يرد ولا يبدل بالجنح ولا يغير فلا بد
 الصبر **قول** لا انا باعيا اه هذا من بيت هو مع ما قبله هكذا بدت فعل زنى ودفعها تبعها انك
 وبقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد القلب لا انا باعيا سواها ولا في جهنم اخرها قاله عبد
 برقيس قوله بدت اي ظهرت المحبوبة وفعل فعل زنى وذاتى مثل فعل من اجب غاشقة او ذالمحبة فلما
 طمعتها وطمعت في وصلها تولدناى اعرضت عنى وبقت بتشايدا لقان من البقية اي لم تقصصا
 وابقنها في فؤادى كما كان وحلت سواد القلب وقعت سواد القلب اي حبة عشق فان العشق
 مرض يحدث من السواد وكذا السوياء تصغير سواد يطلق ويراد به العشق والباغي الطالب للشر
 المتكاهل في الامر وقد نظم مثل مضمون البيت الاول من قال لقد اطمعني باللقم صلهما وبعد
 ان نظارتى اعرضت وتولت كما ابرقت قوما عطاشا غامة فلما راوها اشنعت وتجلت قوله
 ابرقت اي اظهرت البرق والغامة السحاب اشنعت اي تفرقت كذا قوله تجلت **قول** فانا ابرقيس
 لابراج هذا من بيت هو هكذا يا بؤس للحرب التي تركت اراها وط واستراح من صدمتها فانها فانا
 ابرقيس لابراج البؤس بضم الباء الموحدة التثنية الشدة والضرب والمغنى يا بؤس الحاصل للحرب
 الكد في احضر فهذا وقتك فاعل تركت اراها فاعل غاير الى الحرب اراها مفعوله اي سقط
 الاراهط اي قتلهم واقا الاراهط والمفعول محذوف وظاير الى الحرب اي تركها الاراهط ولم
 نتملوهها وبالجملة هذا القول كناية عن شدة الحرب اراها جمع رهط وهو الطائفة من الناس
 ومر فاعل استراح في ان جمع نار وضميرها الحرب البراح الزوال وقوله فانا ابرقيس جمل فاعل مقيد

فاذا استخرج من عرض غير انما فانما البر قدس لا يقال له عن الحرك لا يبعد ان يكون استخرج ضمير ١٣٥
 الى التنازل المفهوم من ترك على تقدير كون الاوامرط فاعلاله ومن شرطية او موصولة او موصوفة
 مبتدأ وقوله فانما البر قدس جزاءه وجبر والتقدير ان عرض غير انما الحرك فليعلم ان البر قدس لا يراج
 عنها قولنا اي تنوكل في هذا التفسير نشان ان الاولى ان تلي بصيغة المضارع من الواو لا بصيغة
 الماضي من التاء والثانية ان معنا المراد ههنا هو التصرف لا وقوع الشيء كما غير هذا الموضع من هذا
 الكتاب لا معنى له ههنا قولنا لثانث الكلمة لهذا القول معنى الاول ان يبادر التاء به لان
 يجعل ايها مؤثا اي كائنوث للتوسع في الكلام كزيادتها على ذلك ثم لذلك الثاني ان يبادر الثانيها
 لا يها من غير انفراد الكلمة واللفظ الكلمة التي هي جفستها مؤثت فجعل الفرد تبعاً للحسن في علامة الثانية
 كانت او ذكر لفظ المناسبة مع ما يترادف في ذلك في التعليل على المعنى الاول تحصيله وعلى الثاني حصوله
 والاول اظهر قولنا على المشق مقابل المشق قول من يقول انها كلمة براسها قولنا اي عمل ليس اي لا
 عمل الا كما لا قد يوقع من غير اسم الاشارة وذلك لان عملها المشابهة ليس المشابهة لا قولنا ان هو
 مسئوليا على احد اخر الا على اضعف الجانبين معناه واضح قولنا والاوان مفرد بمعنى الوقت وجمعه
 اوانه ومن يوقع ان جمع ان فقد اخطا قولنا لضعفها اي ضعف لان لكونها فرع لا علما عرفك
 اختصاصها بالاختصاص بان عمل في الارض من لكون لا رمت لا رمت لما يحتاج اليها دون العكس
 فكانت اقوى من غيرها فيناسبها الاضعف للتعادل قولنا وهو الاسم اي الرفع في ذي الرفع
 مصداق مجهول ومصداق ذي الرفع هو الاسم لا مصداق معلوم ومصداق تلك الحروف قولنا
 وهو حذف الخبر يعني ليس المراد بالعكس عكس حذف في الرفع فقط وهو كره مع قطع النظر عن ذكر
 ذي النصب وحذف قولنا ان منها ما هو لا يخفى ان كلاما من الشرع والزجاء المعنوي من هذا الاثما
 شتمل على معنى القرين لا تغليب قولنا وكاد بمقاربة حصول الخبر اي كاد الكسوف في تفسيره
 والحارز عكاد الذي مضاع بكيد من الكيد اي المكر قولنا لخرجه تفسيره واحد من عسى الذي
 مضاع يعسوم من عسكوا تعدد معنى الشدة والضمائم واليسر وكثرة الامثلة قولنا ان يحیی
 غير مضاع اه فقولنا ان يحیی فاعل اندرفا على قول المصنف قوله غير مضاع حال من قال ان يحیی و
 قوله هذين حال اخر منته وقد ما على صاحبها الكونه نكره قولنا الى عيسى صاها هذا من بينه هو

جمعك انما
 المتفانيج

بلا قبيلة وعشيرة قولهم فموشكة أرضنا أه آخره خلاف الأليس وحوشا يابا قاله أبوهم المذل ١٣٧
 وموشكة أمانا بفتح نون ثوبك أو خبر مقدم واسمه مستتر فيه وأرضا مبتدأ مؤخر وخلاف بمعنى
 بعد كما قال الله نعم خلاف رسول الله والأليس بمعنى الموائع وحوشا حال بمعنى متوحشة وهو جمع ومن
 يقال بلد وحش أي قفر وباب بفتح الياء المثناة التحتانية وبعد الباء الموحدة بمعنى الخراب قولهم
 بالقاف أي لا بالأفاء قولهم أمانا من تقدمه أي تقديم المص في هذا البيت الفتح على الكسر قولهم
 لشهيرة أي لشهرة القرآنية والشهرة خفة وإزالة الخفيف قولهم وفي كونها دافعة أه الوجهان
 الأول أنهما التشابه في تعلق الفعل الثالث بالأفعال السابقة والآخر أن بالأفعال الماضية
 وإن أمكن أن يكون في البعض مشابهة بغير الأفعال الماضية أيضا والمراد بالمشبهة في الأخير كقولهم
 صاحب تلك الحروف سواء كان الكل أصلا كالشارف أو البعض زائدا كالحامس أو مطلقا كالرباعي فلا
 عليه أن الفعل الخامس مجرد غير موجود لكن لا يخفى عليك أن هذا الوجه في غاية الضعف إلا إذا قسم إليه
 الوجه السابق عليه ويجعل المركب وجهها آخر وقيل المراد بقوله كعدد الأفعال عدد صيغ الأفعال أي
 الأثني عشر فإن جمع الثلاثة والأربعة والخمسة اثني عشر كعدد صيغ الأفعال وقيل المشبهة في الأخير فعل
 الماضي والآخر المراد بعد الأفعال عدد حروفها منضم إلى وزن نفسها فقط ووزن المركب منها وزن
 غيرها كالفاعل نون التأكيد قولهم إذا كانتا للتأكيد والتعقيق فبدلان المكسورة بما ذكر للاختراع
 كان اسما بكونه مصدر منصوبا مضافا بمعنى الأثنين أو مراد به لفظه وحرفا للجواب كما قيل وفعل
 مستعمل بفتح تاء قسم هي كونه كعين ما ضيا معلوما أو مجهولا أو امر من أن بمعنى تعاد وقربا
 كعب بكرة لهما ما ضيا مجهولا أو امر من الأثنين أو كعين من وإي بمعنى عدد أو كونه مركبا من أن الثانية
 مخففا بالحدف والأدغام وهما باربعة أقساما فهي كونه كعدن وأعلم امر أو كعين من وإي بمعنى تخفيفا
 مؤكدا بالتون وكونه مركبا من امرين كعين ورمز أي وقيلان المفتوحة بما ذكر للاختراع من إيراد اللفظ
 وعن كونه فعلا باربعة أقسام هي كونه ما ضيا أو امر مفرد أو معا مؤنثا مخففا وضعن في قولهم في الأمر
 الباقية للاختراع عن إيرادها اللفظ وعن كون كان مركبا من الكاف واللام وعن كونه كوزن لعل كج
 وعن كون لكن كضابن وعن كونه امر مؤنثا مؤكدا بالتون قولهم ولعل فيها الحادي عشر لغة
 الأولى والثانية باللام والعين الممثلة والمعجمة واللام المشددة الثالثة والرابعة كذلك لكن بالتون

من حيث أن في قولهم

فإن جعلت المشبهة بالماضي
 في الاسم كقولهم أصل لا شيء
 وفي قولهم لا شيء من شيء
 ويمكن أن يرفع الضعف في قولهم
 أو من قولهم امر والأفعال كما هو الحق

للشارف

١٣٨ المشددة الخامسة والثلاثون بالراء المهملة والنعين المهملة والتون المشددة السابعة والثمانون
بالعين المهملة واللام المشددة ق والتون المشددة الثامنة باللام والعين المهملة واللام المشددة
والثاء العاشرة باللام والهمزة والتون المشددة الحادية عشرة بالهمزة المفتوحة والتون المشددة
قول رستم مصدر اللام للتوقيف والتعليل المحصول ان كان المصدر بمعنى الماضي والتعجيل
ان كان بمعنى المستقبل قول رستم وقد اوضح عن ذلك السوى اى كشف القناع عن وجه اى بينه و
ادخال اللفظ في غير قول رستم في الابتداء اى في مكان ما يبتدأ به الكلام وسوال الكلمة من
الكلام لا مكان ما يبتدأ به الكلمة وهو الحرف الاول منها او ما في حكمه فلا بد عليه جواب الكسرة
نحو انك ضارب افع لان وقع في ابتداء ما يبتدأ به الكلمة اى المصدر لان الابتداء
والانتهاء انما ينسب الى المركب بالنسبة الى اجزائه الاولى والثانية ثم اعلم ان التام حل الابتداء في كلا
المصم على اعم من الحقيقة والحكمي ليشمل ما بعد حيث اذا ونحوها فقول رستم بد صلة يصير عطف
الخاض على العام واعلم ان حيث اذا ونحوها لما كانت لازمة الاضمار الى الجملة فليدرك ما بعدها
بالمفرد فلم يكن ان الواقع في ابتداء ما انضما اليه ابتداء الكلمة بل للكلام فانهم قول رستم خا الذي
الظرف اما متعلق بقوله فاضل او بمقدار على ان يكون خبرا عن جملة ان يبتدأ على كونها في موقع المبتدأ
او على ان يكون جملة ان فاعلا للظرف والظرف ان المراد به هنا ما والكسرة لاخير ان الظرف ان المراد به الاول في قوله
فان لم تقع في الاول الاول للفظي والترتبي معالا للفظ فقط والفرق بين التركيب الاول والاخير ان
المعنى على الاول ان الفضيلة المقيدة بكونها في ظني ثابتة لهذا الشخص وعلى الاخير ان الفضيلة الثابتة
له حاصلة في ظني وبينهما فرق قول رستم ليس كسرا ففاج وقع في ابتداء الكلمة المحكية لا الكلام قول
اكسرها اثنا بقدره على الظرف الى ان قوله وحيث جملة مستأنفة لا معطوفة لان قسما العطف
ان يقول بدل لفظ ان هي اوتاك كما وجد الذوق السليم ولا يصلح ان يكون معطوفة على قوله في الابتداء
ولا على قولنا اذا وقعت المفردة في كلامه كما يظهر وجدا لاقول انما جعل المصم مستأنفة تميز بين قول
الكسر مطلقا وبين اجبال كسر لا مطلقا لكن لا يلزم على هذا حل الابتداء في المتر على الاعم كما فعله الشكرا
ما بعد اذا واجبال كسر لا مطلقا قول رستم في مؤقلا تفسير بحلة ان لا خبرها فقط والا لوجب
يكون المفترد فوعلا يقال ان المكسورة لا بغير بحلة فكيف يصح هذا التفسير قلت لا تغيرها الى

سید محمد علی

الخاصة بالقسم في الزمان والمكان

المصدر لا يتغيرها الى المفرد أصلاً بل يثبت بدليل وقوعها خبراً عن اسم الذات ووصفها مع ١٣٩
 ان محل الخبر والصفة انما هو الافراد فافهم **قولهم** بعد اذا فجاءه اه هذا الحكم مخالف لما استنبط من الدم
 والمص في اذا والقسم ويمكن رفع الخلاف بوجهين الاول ان الحكم بوجوه الكسر بين المذهبين ما هو المذهب
 المشهور والحكم بالجواز بين المذهبين المتأخر ولذلك قال بوجهين في المثال ان الاول فيما اذا كان في مبتدأ
 على ان جعله ان كل الجواب المختار اليه لا جرم والثاني فيما انكر تلك اليقينة بل يحتمل ان يكون كلا الوجهين
 لما ذكره ويؤيد ذلك الوجه قوله مكملة بالنسبة الى جواب القسم وقيل في الدفع ان الاول فيما كان مع
 اللام والثاني فيما كان بدونها فيه مثال ان الاول بلا لام وقيل الاول فيما ذكر فعل القسم الثاني
 فيما حذف ولا يخفى عليك ان الحذف المذكور لا يصير من مشائير المحكمين المذكورين **قولهم** لا بعد
 الظن ان يكون قيد القسم ويحتمل ان يكون قبل لكل من اذا والقسم فان اللام يدخل على الخبر لكونه خبر لان
 لا لكونه ما بعد اذا الفجائية حتى يرد ان ما بعد اذا الفجائية غير صالح لدخول اللام فثم **قولهم** يجوز
 نفي لكن مع ترجيح الكسر على الفتح لا استغناء عن التعديل **قولهم** يطرد اي يجوز على الثاني ذلك
 لا استغناء كل من الوجهين عن التفسير **قولهم** لا امتشابهة ولا سواء اوله واعلم ان تسليمه وتركه
 قيل المراد بالتسليم السلام على الناس وقيل تحويل الامور اليهم ولو لا الضرورة لوجبك يقول سوان
 فثم فيه **قولهم** ام الحليس اه اخر ترضى من اللحم بعظم الرقبة قاله روية الحليس كرجل الخا والسبين
 المهملين وشهيرة الفاتية ومن اللبيل وبعظم الرقبة اي لحم عظم الرقبة **قولهم** ولكن من جهة اوله
 بل هو موثني في قبيل عوازل والعوازل لا اثبات وانعميد من عدة العشاق اذا هذاه وكثيرا في حقها
 لمكسور **قولهم** ان الخلافة امة التقيم بالعدل الممثلة من القامة اي الحقا والخلائف جمع خليفة
 ظرف كخلف جمع ظرف في ما في لما استغناء منه والمعنى ان الخلافة بعد تلك الخلفاء الخيرة محقق في
 بعض خلفاء الذين بعدهم خلافتهم فيكونوا اخر من خلفاء في عصرهم وانما بالنسبة تلك
 الخلفاء المحققين **قولهم** في احد الخبرين اي الخبرين من تكلام الذي وجميعها البيت الثاني يكون
 الظرف متعلقا بالنقطة ولا يبعد ان يكون موضع الحال عن ان هذا احسن **قولهم** وصل ما اه
 وصل ما بان المكسورة وانفوخة مفيد للحصر الاول لقصر الموضوع على الصفة والثاني للكسر في دفع
 الامر ان قوله تعالى قل انما ابشر فيكم بوجي انما الحكم الى واحد كذا في القاموس **قولهم** انما

جاء في نسخة اخرى ان القسم في الزمان والمكان

جاء في نسخة اخرى ان القسم في الزمان والمكان

وهذا لأن لبيت أشبه بالفعل من أخواته لما تقدم في بحث فنون الوقاية قولهم قالت اليتيماء قال الثالث
 الذي في امرأة لها حمامة واحدة وقد رأتها فوج حمام يطير في الهواء فعدت ما في حال الطيران وكان
 ستا وستين فتمت أن تكون لها حمام بعد تلك الحمامة ونصفها مع حمامة نفسها الصغيرة حماماتنا
 مائة فالي في البيت مع واحد بمعنى الواو وقد بمعنى حسب يشبه بهذا الحكاية مصنوعة مشتملة على
 الغزو هي أن حمامة جاءت إلى فوج قليل من الحمام فقالت استهزاء بقله عدد هن السدام عليك أن يتها
 الحمام إلا أن عدد هن مائة فنقلن في جوابها لا أنت هن في بقلتنا فان عددنا عدد لوزيد عليه فقله ونصفه
 وربعه معدن صامائة وهذا من ما يسئل الناس بعضهم عن بعض أن ما زاد عددهم فاجيبوا بأنه ستة
 وتثلثون وقد نظم هذا باللغة البغمية هكذا جمع ما راطعة قلت من چونكه ما اهلیم وبيدیشو
 ما وشل ما ونصف نصف چون تو داخل میشو صد میشویم قولهم وقيل على حملها مع اسمها
 فان حملها الرفع على الابتدائية فان ان زيد قائم بمعنى زيد مؤكداً ما سمي له من الحكم قائم قولهم وقيل
 هو مبتدأ الفرق بين الأقوال الثلاثة ان تأكيد حكم المعطوف منصوب على الأول ومحمّل على الثاني
 ومنفع على الثالث لأن ما قبل المعطوف عليه معتبر في المعطوف على القطع وما بعده معتبر على الاستبعاد
 ونفسه غير معتبر معه على القطع هذا على ما هو الظاهر وأما على التحقيق فالمراد بعمل ان مع اسمها ان يكون
 الاسم بان داخل في المعطوف عليه والقيد الذي هو نفس ان خارجاً كما يشهد ما جاز الشئ في باب النفي
 لجنس من العطف على محل لامع اسمها ان لو كان الأمر هنا ان على ما هو الظاهر ان يكون الحكم للمعطوف
 ثابتاً لا منفياً وليس كذلك وعلى هذا يكون المذهب الأول لأن كلاهما منصوبين فيما ذكرنا وأما اختار الشئ
 ههنا المذهب الأول لعدم المانع عن اختيار كونه ظاهر وهذا بخلاف العطف في باب النفي لجنس لما
 سيجي قولهم وأجاز الكسائي أنه مما يؤيد مذهبه قوله تعالى في سورة المائدة ان الذين آمنوا والذين
 هادوا والصائبون والنصارى اذ حيث فع الصائبون قبل الاستكمال وأما نظير تلك الآية في سورة
 البقرة والجمع فلفظ الصائبين فيه بالياء ويمكن حمل الآية على أنه مبتدأ محذوف الخبر والجملة معترضة
 بين جملة ان فافهم قولهم ان الربيع الجوداء الجود بفتح الجيم المطر الغرور والمراد بالفصول الثلاثة نفس
 تلك الفصول لا امطارها كما قيل اما اولها فلاق مطر السيف مخر في الأغلب اثنان انيا فلاق الفصول
 الثلاثة في التشبيه منزلة يدي إلى العتار لا منزلة اعطائه وما هو بمنزلة اعطائه فاما هو مطر الربيع

هذه في نصب المعطوف و
 وفي رفعه محذوف

اللفظ من غير ان
 علامة في منجزة القراءة

الجوداء الجوداء
 الربيع للباغية

والجبرية اثباتا تصيرون هذا من عكس التشبيه للمبالغة وادراكا للعتبان الى العتبل المتفاح والظفا ١٤١
العتلية وبتة متفاحا لكثرة سفحه سفكه ومجانبة امية لعنهم الله ثم **قول** لقوله قيل المثل له
العطف بعد الاستكمال والمثال مثال للعطف قبل اقول المثل له العطف مطلقا اشار الى ان ان
المفوضة كالمسورة في الحكيم الخائف والافتاء ولو سلم ذلك يقول ان خبرا محذوف يقرب منه خبر
المعطوف فالعطف بعد الذكر التقدير كما ان الآية بعد الذكر اللفظي ولهذا ايضا مثل بمثل الذين يشهد
بن لنا ان التقدير فاعلموا بغينا وبغيمكم بتكرار لفظ البغ لكون المعطوف عليه التضمير المحذور وعلى هذا
وان كان ذلك من عطف الجملة على الجملة ظاهرا لكنه في الحقيقة عطف كل من الفردين على نظيره وستسمع
متا مثله لك في باب الاشتغال **قول** فاعلموا ما قبله اذا جرت نواصل بد فادها واسر
في الوثاق والجربا بهم والزاء المعجمة قطع البناء والمراد هنا قطع شعرا ناصيته وسمى على الجبهة لعمرو
اذا اراد ان يعجزوا علقهم من البطش اخذوا بشعرا ناصيته ولا يبعد ان يكون الجربا الزاء المهملة بمعنى
باربوا لاسبابا بعد النواصي جمع ناصيته واسرى كقتلى جمع اسير والوثاق جبل يوثق ويقيده بالاسير
الشقاق العداوة والمعنى اذا اخذتم بنواصي اغرة جنوا ليدخلوها مع بيتا اساهم في الوثاق
لا تفعلوا ذلك فاعلموا انا وانتم ظالمون فاد من اياق من العداوة قيل لو كان البغ من البغى بمعنى العلم
فلا شائده البين اذ لو ردنا بغاة نعم فيه لاشاءد لو كان من البغى بمعنى الطلب قيل الامر بالعكس فاما
حتى تكشف الحق **قول** واذا من الله اى اعلام من الله والمراد بيوم الحج الاكبر يوم عرفة او
عيد اضحى من سنة حج فيها المسلمون المشركون بعد ذلك السنة لم يحج المشركون **قول** وان كراه
قران بالتخفيف مع رفع ما بعده ونصبه التشديد والتشويح عوض عن المصا اليدى كل المتخالفين
كتاب موسى قرى لما بالتخفيف والتشديد فارقى بالتخفيف مع الرفع فاقا ناول ولما بالتشديد
غير بمعنى الا او مخففه من المقتله ولما بالتخفيف على ان يكون لامة لام الموطنة والزيادة للتاكيد و
التقدير وان كل المتخالفين والله ليوفيتهم اى لياخذن منهم ربك اعلمهم رسول البتج الالهام
الكفر اوبى لتشديد على ان يكون مصداك نحو معنى الملو تاكيدا للكل او بمعنى الجبر ان يجرى
بالتخفيف مع النص اوبى لتشديد فلما باحدا الوجه المذكورة اخبر مع وجدا هو كونه من
كصرا جري على نية الوصل حكم الوقف هذا حاصل ما في بعض التفسير **قول** وان ما لك انك

فقال بعض الافاضل كان ذا العلم
والمهارة قد جسدنا ان الله عز وجل
قد خلقنا من ارضه اذن وروح
من خلقه فكم ذنب فقيدها
والموت والشقاء كونه عندنا
بعضه انما هو كونه في
كل السعد في كل بعض القضا

انا ابن ابا الصميم من آل مالك اباة بضم الهمزة جمع اليه كد تجمع ذاعي والاب المانع والضيم يفتح الضا
المجبة الظلم ومالك الاول ابو قبيلة ومالك الثاني نفس تلك القبيلة ولهذا انشأ الفعل وكرام المغادر
اي نجبا الاءاء قولهم شلتك عيبتك اء اخوه حلت عليك عقوبة المتعمد قاله عاتكة بنت عمير
الخطاب ترثه برها زبير بن العوام والخطاب لعمر بن حزموز قائل زبير ولفظ البيت اخبا اريد به الدعا
عليه الباقى ثم قولهم لا نقا اشبه لفعل منها وذلك لانها اشبه الافعال الداخلة على المبني
والخبر تأويل معمولها بالمصدر في المكسوة فان كان يدا قائما بتأويل كان قينا زيدا علمت يدا
فاضلا بتأويل علمت فضل زيد ولا يخفى ضعف قولهم ان هالك كل مرة ما قبله وقد غلوت
الى الخافون يتبعني شاو مثل شاول شل شل شول في فية كسوا الهند قد علموا غلوت اي صرت
والخافون وكان البايع المثل مرثيل يده شيئا ومويده شيئا وشلول كتمود وشلش كجعفر وشول
كصرد وان كان الفاعلا مختلفا لكون المراد بهما ما يراد بالمثل فهو تأكيد وفيه في محل الحال عن فاعل
غلوت او عن مفعول يتبعني شبه القينة بالتسوية في التحديق ويخفى بالتحا المملة كخشي اي تغير رجله القيل
وضد قوله ينشعل والمراد بالاول الفقراء وبالثاني الاغنياء والباقي واضح قولهم انك بيع اء
ما قبله لقد علم الصنف المملونا اذا اغبرقوه هبت شملا قاله جنوبا خسر وذى الكلب
الممل من نغد ونفي زارة واغبرك حمر الغيا وفاعل هبت هو الى الرمح باعتبار حضوره الدهر وشما
يفتح الشين تمير ولا يبعد ان يكون فاعلا للفعل عدل الى التصحيرة والغيا المطر والريح كثير
النبات والشمائل بكسر الشا المثناة الغيا السبعية اغبر الى اقو وهب الشمال كانه كانه عن جلوت
الليل الموجب لقصاويك الناس من تحصيل الرزق في الاغلب قولهم والخامس ان غضب الله اي على
قراءة ان مخففة وغضب كعلم فعلا والله بالرفع فاعلا له وقد قرئ ان بالتشديد وغضب كفر من
مضافا الى الفاعل قولهم علموا ان يؤملوا بخاروا اخره قبل ان يسالوا باعظم سؤل يؤملون بصيغة
المجهول من التأمل وموالتجأ وخاروا من الجود والكرم والتخاء اي خاروا بالمال و باعظم سؤل و
بأنهم في بسالوا ايضا مجهول وسؤل كفضل بمعنى السؤل قولهم يوم اتوا فينا بوجه مقسماء ويوما اما
بالنصب عطفا ما في البيت السابق او بالجر على ان يكون الواو بمعنى رب وتوافينا من الموفات الى انما
بالجر والاحكام اي بصيغة المؤنث وفاعلا غايد الى المرأة العلوة من لا بيان السابقة عليها لا قبل

صلى الله عليه وسلم

هذا القول على ان اقم الشكرى في مدح امرئيه والثناء في بوجه التعدي او بمفعول مع وانقسم بنظم الميم ١٢٣
 وفتح القاف وتشديد السين المهملة عن الحسن القسما اي الحسن وتعطواي قبل وواقي اسم فاعل
 من اوق على غير القياس اي صاذا وروق والسلم بفتحين جمع سلة وهي شجرة الفضا قولها واسما
 مستر اي غايد الى المرافة المذكور قولها والاولى التعبير لم يقل والتصواب ان مطابقة غير مؤنثهم
 ليست غير لازمة قولها واتما اعلت اي اتما اعلت اتفاقا بخلاف اعمال فلولا السابقتين قولها
 ولم تقل جراه قيل العمل لا في كل من الاسم والخبر ثلثة احوالات فجميع احوالات علمها فيها تسعة وثلاثون
 لزوم واحد منها الا بعد ابطال ثمانية الاخر وغاية ما يبطله كلام التثنية منها فاعلم ما وجبها وجب
 الاول ورفع الثاني اقول ظهور اعراب خبرها انما يكون اذا كان خبرها ملفوظا معربا لا غرابا للفظ
 مع ندته مما يمكن ان يحل على كونه من علم غير فاعلم يصلح اعراب خبر القبرية على علمها ففي اسمها انما
 لذلك وحالة كاد كره التثنية واقارفع خبرها فاعلم من خارج وما كان المراد شتات نفس الكلام على علم الاول
 في الجملة فلم يصلح رفع خبرها المعلوم من خارج لان يصير خبرية على ذلك فلا يعول الا عن المذكر قولها
 الا لا من سبيل اه هذا من باب هو هكذا فقام بدفع التباس عنها فيسند وقال الا لا من سبيل الى هندية
 بالذات المعجزة اي بدفع والتعريف المحرود للجنود والالتينية الباقية واضح قولها حلاها عليها اقليل
 لجعل علم ان هو مجموع نصب الاسم ورفع الخبر ثابثا لا والتعليق السابق انما هو لنصب الاسم كما ذكرنا
 فلا بد عليه ذكر الامر واحد على اثنين مستقلين مع انه محال ان يرد عليه ان يحل يصلح ان يقع على لكل واحد
 من الخبرين ولا حاجة الى جعل السابقة على الاحد الخبرين فالأولى ان يقال انه جعل لكل التسمية على
 لا يعمل ان يخصص دون بيتا اخوانه ودون عمل المحرور والمشتبه به بالفعل مظم قولها لا التاكيد اه انما
 ذكر الاشياء والتثنية مقصود بالذات فالحل محل التقيض وان كان ذكرها مقصودا بالتثنية فالحل محل الظاهر
قولها وركب المفرد اي قل فيه لارجل ولا نقل لاسم رجل كما هو اصله فالمراد ان كل من فصل المتصلين
 وهذا وان تحقق فيها اذا كان مضافا او شبهه كانه لكان غارضا لا ضافا وشبهها انما اقطار جمع الاسم
 الاصله الذي هو الاعراب الاظهر انهم ارادوا بالتركيب حين فسر الزائدة وجعل مجموع لامع اسم موصوف
 معنيين ما من غير ان يكون لانه كل منهما على معناه مقصودا انما يجوز ان الشا طوقا وضع شخص
 انشا والتركيب بهذا المعنى لا يتحقق في الضا وشبهه الا لزم جعل اكثر من كلمتين كالكل الواحدة قولها

والاشياء الخبيث

١٢٤ والمراد به هنا دفع لما يتوهم من كلام المصنف من اجتماع التقيضين قولهم تضمنه معنى من محضية
 أي التمسك بالجنس من حيث عموم التقي في المنفرد وعدم عموم الأثبات في المنفرد والمراد بالمعنى وتضمنه
 لتلك الفائدة ظهور لفظ من في بعض المواضع كالبيد السابق وقيل لكون جملة الجوابا عن سؤال
 مقدّم مشتمل على لفظ من فإن الجواب ينبغي أن يطابق السؤال ثم أن هذا الكلام تعليل للبيان وأما وجه
 على الفتح فهو الحق وقيل لتعليل للتركيب على أن يكون قوله وركب بمعنى اعتقد تركيبة فيه بعد قول
 من المتكرر إشارة إلى أن اللام في الثاني ليس لأستغراق حتى يشمل المعطوف بل إنكران لآفيه بل كل تابع لازم
 لا ولا للعهد المذكور حتى يلزم اختصاص الحكم بقولهم لا حول ولا قوة إلا بالله للعهد الذهني وهو بتقدير
 منضاً أي من مثال المتكرر ومن فيه للتبعيض والمراد من الثاني التابع ما أخذ من إطلاقهم الثاني
 على التتابع ولا يرد على الثاني أن المتكرر نفس الأول لا سيما فلا يصح الحكم عليه بما ذكر قولهم لا آية قبله
 هذا وجعلكم الصغار بعدنا ومن هذه القصيدة هذا البيت وإذا تكون كريمة ادعى لها وإذا يحاطس
 المحسن يدعى جندب قيل قاله ضمير برغم قوله أخ مستمى بجندب كما جندباً حبلى أبوهم مضمر في
 الضمير من ذلك وقال القصيدة التي بعض منها فذكرناه والكرهية الحزب لفظ تكون تامة وادعى قبله
 بصيغة المجهول والمحسن بالحق والسين المهملين بينهما التماثل المشابهة التماثلية ثم خلط بينهما واط
 وهذا مبتدأ يشابه إلى العلل المعلوم سابقاً وقوله وجعلكم قسم والصنعاً بفتح الصا المهملة الذلة
 الهوان خبر المبتدأ وقوله وانكار أي وانكار هذا العمل واقعاً قولهم ذلك على أعمال الثانية أو
 لرفع ما بعد الثانية عند تركيب الأولى خمسة احتمالات ثلثان منها ما ذكره الله والثالث أن يكون الثانية
 زائدة ويعطف ما بعدها على المحل البعيد لا سم الأولى والرابع والخامس أن يكون الثانية ملحقاً أي
 مهملة عن العادة والمعنى ويعطف ما بعدها على محل المجموع أو على المحل البعيد لا سم الأولى والثالث
 أن الاحتمالات الباقية أمّا الثالث فلعله اعتباراً بالمحل البعيد مع وجوه المحل القريب المشبه هذا
 العطف بالعطف على جنس الشيء وأما الرابع فلأنه لا حاجة للمعلولة فمحل ما بعدها معمولاً للعامل ما قبلها
 ترجيح للعامل الأبعد على الأقرب في العمل وهو غير خاف على الثاني بالتنازع والتأكيد وأما الخامس فلأنه
 ما ذكرناه في الثالث والرابع ولما كان المراد بمحل الأولى مع اسمها أن يكون التقيد داخلها والتقدير خارجها
 لم يلزم العطف عليه كون حكم المعطوف شيئاً لا منفياً كما ذكرناه في باب العطف على اسم ان قولهم لا

فسبب اليوم اه هذا من قصيدة بيت منها هكذا الاصلح بنيت فاعلموا ولا يبينكم ما حملت غائبة لا نسب
 اليوم ولا حلة اتع الخرق على الرافع وقبل اخر اتع الفتق على الراتق وهو الضمير لمكان العاقبة
 والمراد بالعاقبة الكف والخلة بضم الخاء المعجى وتشديد اللام المحبة والخرق بفتح الخاء المعجى وسكون الراء
 المهملة بالفارسية ياره كردن الرافع بالفارسية رفو كرو ياره دوز والفوق الشق والرتق الجمع قولها
 الا ترى جلا هذا بعض من بيت هو وما بعده هكذا الارجل اجزاء الله خير ايدك على محصلة بيت
 ترجل المني ونعم بيبي واعطها الانادة ان رضى قيل الارجل اصله الارونى جلا وقبل الاجر
 الله رجلا ليكون من باب الانشغال وقرئ بالجر على ان يكون من المعنونة وبالرفع على ان يكون مبتدأ
 خبر بيده والمصلحة بكسر القاف والمراد بها المرأة التي تحصل تراب المعدن اي ترابا مزج بالذهب وتبيد
 من نوات التاقص والترجيل بالجر بالفارسية شتا كردن محو لمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر
 يجاوز شجر الادن والانادة بكسر الهمزة الخراج ورضيد بصيغة المتكلم وكأنه مجهول بالخذف لا يظن
 اي رضى عنى ان الظن ان البيوت مشروطة برضا تلك المرأة ولا يبعد ان يكون معلوما والمعنى على ما
 وجدت هو ان الشاعر كان من يحصل تراب المعدن ويخلص هبة فيمنه ان يئله رجل على امرأة محصلة التر
 المعدن المتعينة على ذلك تبيت معه جلة شعره وتقوم بيده ويكون محلها محل الزوج عن الزوج
 يعطها الخراج على ذلك ان رضى هي ورضى هو عنها قولها والغيت الاولى لم يتعرض لاحتمال
 نياتها لكون النفي مقصودا لاحتمال اغاها على ليس على هذا الاحتمال لاحتمال ما بعد الثانية
 الا انبتا ان لولم يكن لا مكره والمكره الداخل على التكر غير غاملة تشبه التكرارها بالداخل
 على المعرفة في الانفا وهذا بخلاف ما اذا بنى ما بعد الثانية فان لا غير مكره ح بعينها فيجوز ان يعمل
 الاولى على هذا عمل ليس قولها لا تفو ولا تائم فيها ما بعد ولا جبر لا فيها بل فيها لم يمت
 ويحروا ما فاموا به ابا مقيم قاله امية ابر الى الصل والمصرع الاول اقربا من قوله لا يسمع
 فيها لغوا ولا تائم والثغور القول الباطل والثائم من اثم بال تشديد اي قلب التثنية الى التثنية
 والضمائر الجبروتة للجنة والجن بالجر والباء الموحدة الخوف الملم من الام بمعنى لام اي ربح وغيره
 ارض يحد بها الله يوم القيمة والمراد بهننا البر وفاموا اي تكلموا به اي ما القظوا به في الدنيا
 موجودهم ابد الانقطاع على قولها على الغائبة لم يتعرض لاحتمال اغاها على ليس لوجود التكرار ولا

ع ١٤٠ لا خيال نبيادتها إلا بما خلا من الأصل فلا يتركب إلا عند جواز المانع عن غيرها ولا مانع للإلغاء ههنا

فوجب الحمل عليه قولهم من التقت المني المفرد الأول ان يفسر غير ما يلي نبعت المني مطر وغير المفرد
نبعت المني الذي يليه لما ذكرناه في شرح امثلة الشبه لاقتتار فارح اليه قولهم فلا ابك ابناؤه

اخوانه اذ هو بالمجد ارتدى وتنازرا المراد بهروان وابنه مروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان نعمهما الله

تَعْمَای دند و باز را ای لبس الرداء و الازار و افرد الضمیر متبایناء علی رجوعه الی کل واحد علی

هذا الوصف انما هو بالذات لمرادنا لا يسهل بالتبع نظير افراد الضمير في قوله تعالى واذا راي تجارة او لهوا

انفضوا اليها وقد اصبغتنا على هذا بيتا وهو هكذا ولكن هذا المجد مجد شقاوه تودى رداء

الثاني في يوم عسرا قولها قاتل المعنوي اه اي جواز التركيب والتنوين في التاكيد انما هو في اللفظ

أما المعنوي اه ويحتمل على بعد ان يكون من نعمة اعتراض ابن هشام لكن الأولى على هذا ان يقول بدله

الامتناع اه لعدم كونه بالالفاظ المخصوصة ولو حمل المعنوى على اللغوى لفسد تعليله المذكور فانهم

قولی لا مٹا خاء باردا وایت فی النسخة غیر معتمدة علیہا ان ہذا من بدیت ہو و کذا و لا مٹا باردا فی

دَنَاَنَا وَلَسْنَا شَيْءٌ لَنَا غَفَاءٌ جَمِيعٌ وَالْمَعْنَى وَاضِحٌ قَوْلُهُ وَاعْطَا لَاهُ كَانَ لِاسْتَفْهَامِهَا نَوَيْقِضَالِي

الامكان. ان يتوجه الامم المتحدة الانسحاب ملغاه عن العاقبة. الى هذه المسئلة رفعها هذا التوم

قوله والنفقة والنفقة هي على النفقة وتؤكد لانه نفقة الانسان كما توفى ان النفقة

اولا في التوبة مما عدا الله ونفسه واشتاقه الى الاطمان والفرشاة اخوه الانجسوكم

الثانية قال حسن ان ابي انصاي في هي حارث زكعي الهذلي لا سنفها التوبخ والفقير في

الطعام مصل بطاعه الاطعمانكم والفرش احمد فارسي اى ناكل الفرس اى فريسانكم وغذاه

خاتم النبیین یا عیسی که از اعلیٰ مغنی التقی و هو المرید ای المحاذیة و قبل بالغبی المعجی من

الغداً ومنه ما يقاها الإقوام والأستثناء من ذلك والخشوع من الجشاع وهو صوته يخرج من الحلق عن القم

نفق القلح الكائن في المعدة ويحيط به الفارستار وقيل الثاني نعيم نور وهو مع قولها

الأخوة في ذات ما اتفقت على الغفلات كل الألفاظ وبسيطة وقل مركبة والعرض العيز

اعلم اني قد كتبت اليك كتابا في الفقه والحديث والسيره والنحو واللغة
والفلسفه والمعارف والادب والعلوم والاصول والاسرار والامور

ای بقاء و بقا پسندیدم ای مرضی است که بسبب بیماری من
ای صلا و اثبات ای افسوس و آخرت بد لغفلان و بد لغفلان استغارة قولهای خلافه یعنی لیس

ای صیغہ و انکساری استندار مریدان؛ استندار دریا به استندار سوار و سوار بر اسب

۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فإن استطاعة جميع القدرة
م

بالاسقاط التركي أي العدم الأصلي ولا اسقاطه عن التجربة وجعله معمولاً آخر بل المراد به الحذف التام
 هو الأعدام الطاريء لما هو مفعول المحذوف فإن الخبر بالنسبة إلى الفضلات في الكلام كأنه فيهم حذف
 قولنا المراد لفظاً إذا أمثالاً في أوثنائي يسكون لئلا على أن يكون شرطية وتوقيفية ولا يخيل
 التعليلية والألزم حذفه دائماً قولنا لا اله الا الله أقول المراد من حمله لا اله الا الله الجبر قد يكون المراد
 يظهر تحريم العلم بأن الخبر المحذوف أحد الأختبا المعينة ولو لم يعلم المحذوف بعينه فلا بد أن لا اله الا الله
 لا يصلح مثلاً لما جاز فيه الحذف المظهر حيث احتمل الخبر المحذوف فيه لبضع احتمالات ووقع الخلاف
 فيه هل الخبر المحذوف ما زاد ذلك لأن المراد من الكلمة المباركة أفادة التوحيد هي خاصة بكل الاختبا
 المحتملة ثم أحسن التقادير هو الممكن والموجود الواجب فإن قلت أفادة التوحيد متوقفة على أفادة
 أمور مستحتملة من الأول نفى إمكان الغير المستلزم لنفي وجوده والتكافؤ بين وجود الله واستلزام
 لوجود السمك ومكانه وهذه الكلمة المباركة لا تفيد هذا المجموع إذ لو قدر الخبر هو الممكن لم تعد
 الرابع والخامس ولو قدر الموجد لم تعد الأول والرابع ولو قدر الواجب لم تعد الأولين قلت المعبر
 إلا أنه هو التوحيد المستلزم للوجود السمك والأمكن فقولنا لا اله الا اله واجب ممكن أو موجود متبايناً
 الموضوع فباختبار كل من التقديرين الثلاثة تفيد هذه الكلمة التوحيد الكامل وذلك أن تقدير الخبر
 مثل الاسم كما سنحسباً ويصح أفادة بالاستلزام المذكور وأظهر التقادير هو قولنا موجود لأنه المفهوم
 مع قطع النظر عن تقرير جميع مواضع حذف الخبر وهذا المختار أن قولنا لا اله الا اله موجود تقدير الخبر
 الكلمة المباركة فقط إذ الخبر المقدّر في قوله قد لا يضر قولنا النا قولنا بنوهم بوجوب حذفه أي فيما
 ظهر الخبر قولنا وليس يصحح كان فرداً التخصيص أنهم لا يثبتون لها خبر إلا لفظاً ولا تقدير بل يقولون
 أن معنى قولهم لا رجل الله الرجل ويحلون ما يرى خبر في مثل لا رجل قائم على الصفة من الخبر فلا بد
 عليه إيراد التخصيص وإن أراد أن قول التخصيص يحذف خبر لا مط يدل على أنهم يثبتون لها خبر في التقدير
 دون اللفظ مط وليس كذلك فهو مشتق في العبارة لا من فيه سهل قولنا بلزم منه عدم الثبوت في
 لعل الثبوت فيه هو الأبهام أقول لا نسلم كون هذا النوع من الأختبا من التوايد ومؤكد قولنا
 والمفرد المضايح قد حل اللام في قوله والمفرد المضاعف على الاستعارة فاعرض عليه أنه لا نسلم أن كل
 مفرد مضاعف للمعقول هذا من لوازم الجمع المضاعف أقول اللام فيه للعهد أي هذا النوع من المفرد

مختار
 الفاعل

المضاف

المضاد وهو ما كان اسم حشر مضادا للمعرفة ثم اى يتبادر منه لغويا لا مستغراقا عند فعل الفقرة
على ارادة اعموم صرح من تليق بعض النحاة وذلك لعدم ترجيح العقل بعض الافراد بالارادة دون
بقية صرح من يوجب وقيل المراد بالعموم على سبيل البدئية ويؤيده قوله بن طاراد وان
يقول من صرح قوله بن طاراد ان الله اكبر كذا في اخره محاولة اكثرهم خورا قاله خلد بن طاراد
من قوله القلب المحاولة اى القدرة والطاقاة تميز والبقاء فاضح **قوله** لا بمعنى صاحب الشدة الزينة
يكسر الراء وفتح الياء المحفظة بالفارسية شش بضم الشين اصل راية بالهمزة كمنظة خففت بحذف
الهمزة ثم اشتق منه الفعل اشتقاقا جعليا فيقال راي السكين اى اصبا بالراية **قوله** والراى
وهو التدبير والقول بالاجتهاد **قوله** نحو نوحى الى الفرارة اوله ضعيف النكاية اعلم انه اى شخص
ضعيف لا تنقام من عذاته يخال اى يحسب ان الفرار عن حرب الاعلاء يؤخر لأجل المقدار **قوله**
نحو خلتني لى اسم هذا بعض من بيت هو هكذا دعا الى الغول في عمره وخطبته لى اسم فلا ادعى فيه
اول قاله تميم بن تولى دعا الى فعل ماض مع مفعوله الاول وعمته مفعوله الثاني لانه بمعنى سعى و
فاعل الغول وهو جمع غانية بالغير المعجى اى المرأة الجميلة التى غنيت بحسنها ورد بدله العذارى
جمع عذراء وهى الجارية الباكورة التى لم يمسه رجل وعلى التقديرين جواز ذلك الفاعل باعتبار
توسط المفعول وليس نظير قال فلانة كما قيل والمعنى ان الغول سعى بالعم وانكر ان تسمى به
وليقنت ان لى اسما اخر مع لى لا ادعى هذا الاسم الذى يقنت دعاوك اياى بهذا الاسم فلما
ادعى به **قوله** بمعنى يتعهد اى يحفظ فان التعمد حفظ العهد الشرط للوفاء به **قوله** اوصرت
اعلم لفظ هذا صفة مشبهة من العلم بالكسر والتكون بمعنى اشتقاق الشقة السفلى لاسم تفضيل
منه بمعنى الادراك **قوله** ان لن يجرى هذا من الجور بضم الجاء وفتحها بمعنى الهلاك والرجوع وكان
هذا المثال وما بعده اتماما للمتشبيل للظن بمعنى الحسب والاعمال لنصبه لمفعولين بخفا لانه
المثالين عليه كالا يخفى **قوله** بكسر السين الحسب بكسر الحاء واما حسب بفتح السين من ثبات
نصر فهو من الحسب بضم الحاء بمعنى الحسب او بضمها بمعنى شرف بالاباء **قوله** نحو حسب التقى
اخره رباحا اذا ما المراضح ثاقلا قاله لبيد بن ربيعة العامري رباحا اى رباحا ونفعا تميزا فلا
اى شهيدا والمراد باصباح المشرق المشرق والمور والمراد بالتفيل ثقل الميزان ومنسوب الى النفس اى

نحو

ثقل طاعة او عصيانا **قول** زاشقروا حرة الشقرة بياض ما ابل الى الحرة ووصفها اشقر و ١٤٩
 اما اشقر يقايم الطاف فهو شديد الحرة وعلى هذا فالمراد بالبياض هو البياض الخالص **قول**
 وان ترجميني اء اخره فالتعشير من الحلو بعدك بالجهل قاله ابو دؤيب الخطاب لمحبوبته وشيرين ناي
 بعث يعني تركت الحلم الى الغير اخذت بدله بالجهل اللازم لتقيض الحلم وذلك لان البياض دخل على الشمر
 والبايع اخذ الشمر والمشتري تارك له فالمصراع تصديق للمحبوبة في زعمها وبعدك اي بعدا فراقك
 وقيل شيرين بمعنى اشهرت والامر بالعكس **قول** فلا تعدد المولى بشريك في الغنى اخره ولكنما
 المولى شريك في العدم قاله نغان بن بشير والمراد بالمولى هنا اقا الصاحب الحليف والعكس يضم
 العير في سكور الدال المهملين لفقير **قول** قد كنت احواءه اخره حتى المنيب يوما ملأت
 قاله تميم بن الجبة وثقة بمعنى موثوق وصف لقوله اخا او تميزه حتى معنى الى والم اي نزل والميات
 التوازي اي جوارث الدهر **قول** ربيت الوفي العهد هذا بعض من بيت هو هكذا ربيت الوفي
 العهد يا عروفا غنيط فان غنيطا بالوفاء حميد دنيب مجهول مخاطب عروفا عروفا والفاء
 في فا غنيط فاء جزاء لشروط مقلد الا غنيطا من الغبطة والفرق بينهما وبين الحسد انها تميز مثل
 المغبوط من غير ان يريد ذلك ذلك عنه بخلاف الحسد بل قد يطلق الحسد على نفس تميز الرذال من
 غير مني حصول الحاسد والجور متعلق بقوله حميدا اي محمود ممدوح **قول** فنبه امرأها لكا
 هذا بعض من بيت هو هكذا فقلت اجريه ايا خالدا ولا فنبهني امرأها لكا قاله ابن همام السائي
 واجريه من اجار يجبر اي غاث و ابا خالدا متاكج حذف حرف النداء والباقي واضح **قول** تعلم
 شقاء النفس قهر عذوها اخره فبالغ بلطف في التحيل والمكر قاله رباب بنسيب والقهر الغلبة بالغ
 من المبالغة اي السعي والتحيل في التحيل والباقي واضح **قول** فجلنا ههنا مشورا اي فجلنا عليهم
 كالغيا المنفرد في الحق اي بطلناه والله اعلم **قول** تركته اخا القوم هذا بعض من بيت هو هكذا و ربيت
 حتى اذا ما تركته اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه قاله فرغان الا عرف واستغنى اي استغنى
 عن ان يسمح بما الا ف عند تنقية النفس الاستغناء عن ذلك كناية عن خروج عن سنن الصبيانية
 ويدخل في الشبان والحق **قول** لتخذن عليه جوا على قرينة بعضهم قرى الباقيون بقصد المثلثا
 من ارب لا ففعال **قول** ونخص هذا انا بمعنى نفرد او منبني على القلب قيل ان كان هذا الحصر لا ففعال

على بيت
 وكلمة
 وسمي
 بـ

النسوة المستقيم واذنبت تشديد الدال المهملة مجهول والخلق بضم الخاء وسكون اللام اوضتها صفة ١٥١
 ذاتية طبيعية غير اختيارية لصاحبها وهو ما خلق عليها ولام لا بكسر الميم وفتحها ما يملأ به الثور
 وشية بالكسر الخلق والمعنى ان نار به بكينته للغيضة ولا اناديه ببقية النداء باللقب مستقيم عند
 العرب مثل ذلك الادب علم الادب بحيث من منظر المذاق على حفظه كانه صام من خلقه في بقية
 ان ما يملك به الخلق الكريم هو الادب قولهم لقد علمت انه اخوه ان المناب لا تطيش بها محاماته
 عامر ومنابا جمع منية اي الموت ولا تطيش اي لا ترد ولا تعدل عن احد قولهم لا ربح نصيب الا اول
 مقابل الا ربح قول من يرفع كلا الجزئين متساويان لا واسطة بين الاعمال في المفعولين في الالف فيهما في الجواب
 ان يقول ان العامل ح على تقدير اعماله في المفعول الثاني يعمل في الجملة من حيث هي جملة لان الاستغناء عن
 هو جزء من تلك الجملة ولا يلزم من ذلك بطلان صدارة الاستغناء فلا يصلح الاستغناء للتعليل عن شيء
 من المفعولين قولهم ذكر ابو علي في جملة المعلقان لعل في ذلك تعليل لعل انما هو لعل في المفعولين
 واذا كان كذلك فلا وجه لاختصاص بالذكر بل كلما توسط بين تلك الافعال وبين مفعوليهما كان معلقا
 قلت سبب تعليل لعل والصدارة الثابتة له على راي من جعله معلقا لا عمله في المفعولين فان العمل في المفعول
 مبطل لعلها اللفظي الحقيقي دون الحكمي والمعلق يجب ان يكون مبطلا لعلها اللفظي مطروحا يظهر اثر ذلك
 فيما اذا عطف جزئ جملة اسمية على المفعولين المصلتين بالغامل المعلق كعمل مثلا فيجوز في جملة المفعولين
 الرفع والتصب في الاول والتص في الثاني الرفع واما اذا عطف الجزان على المفعولين المصلتين بالغامل
 الغير المعلق فلا يجوز الرفع في كليهما فافهم ذلك فانه رقب قولهم ولو علم اقوام الله الثراء بفتح التاء الثالثة
 الكثرة والوفور كفلس الوفور اي الكثرة يعني انه لو اراد جمع المال الكثير لا يمكن ذلك لكن سخاؤه منه
 عز ذلك وليعلم ان بعض ما ذكره الشافعي من مثل الاعمال والافعال مما لا يتبين ان كان من تلك
 الامثلة بيا مواضعها من بيا انفسها وقد اشترنا الى هذا في استق قولهم في جملة المعلقة
 اقول للجملة المعلقة عنها ثلثة احتمالات الاول ما كان جملة فعلية وهي مفعول واحد محلا قام مقام
 المفعولين لا يعطف عليها باعطاء احد الاسماء واحد من فروع او منصوبات ثلثة فاما كان جملة اسمية
 غير مصدرة بحرف مصدرة هي مفعولان محلا ويعطف عليهما باعطاء احد الاسماء فروعها او منصوبات
 الثالث ما كان جملة اسمية مصدرة بحرف مصدرة هي مفعولان او مفعول واحد قام مقامهما يعطف

عليه ما بواحد وباشئير فعا ونصباً قمل حتى يجوز العطف لفظاً في التعليل فإن ما بعدها
ان كان علة للعلم بما قبلها علة لخصوماً بعد هذا قولهم اراهم رفقي هذا بعض من حيث هو مفعول
هكذا ابو خنيس يورقنا وطلق وعار واونة انا لا اراهم رفقي حتى اذا ما تجا في الليل وانخرل انخرلا
اذا انا كالذي جرى اورك الاءل فلم يدرك بل لا قاله عمر بن احرار الباهلي في ذكر خبا عه من موقوف
بني الشام وابو خنيس كنية رجل والتاريخ والايقاظ من النوم وطلق اسم رجل عطف على ابي خنيس
وكذا عار واونة جمع وان فصبو على الظف واثالة بضم الهمة وفتح الشاء المثلثة اسم رجل واصله
اثالة فرخم وفيه انه فصل بين العاطف والمعطوف بقوله اونه ودرخم في غير التدا ورفقة كغلة جمع فقي
وتجا في الليل كناية عن هابها به وانخرل اي انقطع واذ للمفاجاة كالذي اي كالرجل الذي والورد بكسر
الواو خلاص المصديق في راء الماء ولا في التعليل والاءل الذي تراه اول التها واخره كانه يرفع نحو
وبلا ان بكسر التها الموحدة فايبل به المخلق من الماء وغيره والمراد به هنا الماء قولهم سقطوا مفعول
او مفعول اي مط سواء كان معنى الساقط ملحوظ ام لا فيشمل انيزيل الفعل منزلة اللازم ولهذا لم
يقبل بلفظ الحذف قولهم واجازة بعضهم اي السقوط لا في ضمن الحذف كما لتيزيل المذكور قولهم
من يبيع يخل قيل العرف يدل على ان اصله من يبيع يخل مسموع ضا قافلا يصح التمثيل بالماء سقط
من غير دليل اقول كان هذا عندهم مما نزل منزلة اللازم وماراهم من هذا القول ان من يبيع يفتح خيالا
شئ في بعضهم يخال المسموع ضا قافلا وبعضهم كازبا وبعضهم خيرا وبعضهم شرا في غير ذلك و
العرف لا يحكم بالاول حكما صريحا بل يمتثل جميع هذه الاحتمالات فصح التمثيل بالماء والمراد بالفاء
فيه حصول خيال ان منفردة في ذهن السامعين سماع المسموع قولهم لقد نزلت اة نزلت بكسر
التاء خطاب لمحبوبة وغيره اي غير ذلك واقعا متى اي انما متخا ورجع الضمير المحرور مضمون قوله
انني بمنزلة المحب المكرم والشاهد واضح على ان كونا قولهم اي محروم لم يقل اي محروم ولا في
اياه قولهم مني تقول اة القلص كمثل جمع قلوب كمنور وهي الشابة من التوق والرواسم جمع راسه من
الرسم ومنوع من سائر الابل قولهم ولا يصح في العمل اثالة ان المراد بالاحتمال الاحتمال مع بقا
العمل لا مطلقا قولهم اجهلا تقول بنى لوتى لعمر ابيك ام متجا اهلينا قاله كسيت بن زيد الاسدي
وجها لا هو المفعول الثاني لتقول بنى لوتى اي فليس مفعوله الاول وام متجا اهلينا عطف على جها

والتجاهل من اظهر الجهل مع انه عالم والبقية واضح **قول** قال وكنت انا قاله اعز اليه صا صبا وتي ١٥٣

منه اعز اليه

الى امراته فقال له هذا واشار الى الصب المذكور بلفظ هذا والفطير الذي الموقد واسرائيل وصل
اسرائيل ومواسم يعقوب النبي قلب لا مة لغة بالتون اي قاله هذا ما منح من بني اسرائيل وانما يعقوب
بلد لك قيل لانه لما مر من اخيه عيصو كان يسري بالليل ويكن بالهنا وقيل معه اسرائيل عبد الله قوله
وانت انا الله انا اخره وارز مستكف واسم واهب وافعل في المواضع الثلاثة للتفضيل اضيف في
موضوع اي غاصم منع من كل غاصم وكذا الخ والرافة الشفقة والتعاضد الجود مستكف اسم مفعول من يتكف
اي طلبت منه ان يمنع عنه شر لا عا **قول** نردنا اي دون ليل **قول** ونقلها بالهزة قياسا اي نقلها
بالهزة ثابت للقياس **قول** نحوارة في هذا التمثيل ما قرئ في بيتا الامثلة في الباب السابق والجواب
الجواب **قول** نبشث نرعة انا قاله التنابع في هجوز عذرة نرعة مستاه بالسفاهة ايضا ونورعة
برعمو ورجوليد ونبشث متكلم مجهول قالنا مفعوله الاول اقيم مقافا على وذرعه مفعوله الثاني جملة
بهذا الى في محل مفعوله الثالث وجملة والسفاهة كاسمها معرضة اي مستى السفاهة وهو ذرعه
منكر قبيح كلفظ السفاهة باعتبار معناها اللغوي بهذا من باب لا فعال من الهذبة اي العطية و
غرائب الاشياء **قول** اشعنا الغريبة **قول** وما عليك انا اخره وغاب بعلمك يوما ان تعودني قاله
رجل من بني كلاب ما نافية اي لا بأس عليك وقيل استغفها مئة مبتدا وعلبك خبر واخبرته بالضعف
المجهولة المخاطبة ودف بفتح الدال المهملة وكسر النون صفة مشبهة من الدفن بفتح الحاء اي المرض الملائم
للشخص وقوله غاب بعلمك حال ويوما ظرف لا خبرته وان تعودني من العيش والمعنى لا بأس عليك ان تعودني
اذا اخبرته اني دف قد غاب بعلمك **قول** من حدثتموه قبل او منعتهم فاستلوا هو عطف على
ما في البيت السابق وفسلوا جمع مخاطب مجهول وكذا حدثتموه ومفعوله الثالث جملة علينا العلاء
والمعنى ان منعتهم فاستلوا من الثقة فيما بيننا وبينكم فلا يسي كانه معكم مع فاعرفون
من غنا وفخرنا فمن بلغكم انه اعننا انا اي فمرنا في قديم الدهر فطسحون ذلك منا واعلموا من هذا
البيت عشرون حرفا على ثلث اعلان اخرها بالانوين اخر مصرعة الاول نون قوله من جوفه للثقة
اقل من منزله مجر في ساكنين محل احدهما بعد نون تسالون محل الآخر بعد نون من لكر حركة ساكن
مطابقة لحركات الميزان ساكنه ان قر تسالون بقلب الهمزة الفاء ونقل حركاتها الى السين فاما المضارع

١٥٢ الثاني فهو الباقي من اليد حركانه وسكنايه غير مطابقه لحركات ميزانه وسكنايه لكن حروفه للفظيه

معادله حروفه وان شئت ان تطابق ميزانه في الحركات الستات فحركه الثاني المثلثه وسكن الثاني

المثناة واللام في قوله وحركه صله وسكن العين علينا والعرب كثير ما تسامحوا فليقر

القارئ الحركات الستات عند اختلاف مواقعها كما في موقعه يثبت الحرف الذي قبل محل الحرف

الناقص في مخرجه مقدار الابلث حرفين عند نقص الحرف ليقرب بالظفر عند زيادة الحرف قوله

وانبثقت لم ابله اه قاله الا عشره يمدح بها قيس معك كرويا نبث متكم مجهول ولم ابله بفتح

الهمزة وسكون الباء الموحدة وضم اللام اصله ابلو من يلبه يبلواي جرب امتحن جله لم ابله خالو

قوله كان عمو صفة لمصد محذوف اي بلوا كما زعموا وخير مفعول ثالث لقوله انبثت قوله

جربت سوداء اه اخوه فاقبلت من اهل بمصر اعوذها جرب متكم مجهول وسواء الغيم بالغيم العجة

امراة كانت تنزل الغيم الغيم من بلاد غطفا ويرك سوداء القلوب هي لقبها واسمها ليلى واعدود

من العتيا والباقي واضح قوله وشبهه اي شبه الطرف هو التجار والمجرور ولا يبعد ان يريد به شبه

ذكره يدخل فيه فاعلا اسما الافعال والمنسوب ايضا واما اسم الزمان والمكان الاله فلا عمل لها

على المش قوله كمر فوعى ال قيل الا حصر ان يقر هذا جمعا لثنية ليشمل المرفوعا الثالث في المثال

اقول المرفوع وصف للاسم هو غير عاقل فلا يجوز جمعه بهذا الجمع لثوابته بصيغة التثنية والاد

منها ستة احتمالات لان المراد بها اما زيد وجهه وزيد الفته او الفته ومجموع زيد وجهه على الثلاثة

والفته ومجموع وجهه الفته او وجهه ومجموع زيد الفته او الفته ومجموع زيد وجهه على الثلاثة الاول

كان ذكر احد الامثلة مقصوبا بالتبع الفرض على الاول وهو ما حل عليه ثم هو التمثيل لفاعل الفعل

وما يقو منها وعلى الثاني هو التمثيل للفاعل المرفوع لفظا وتقدير او لفاعل الجامد والمنصرف

وعلى الرابعة لا يخرج مجموع تلك الفوائد الثلاثة هذا وثالث الاحتمالات في غاية البعد قوله انما

جرب على الغالب يمكن ان يستنبط هذا الجواب فثلاث المص حيث مثل للمرفوع لفظا مثالين و

غير مثال واحد قوله او ارادة للاسم يمكن ان يستنبط هذا الجواب ايضا من تمثيلات المص حيث مثل

المرفوع اللفظ وغير اللفظ قوله ولا بد بعد فعل من فاعل اي كل فعل وخصصه بالفعل اذ اسم الفعل

قد لا يكون له فاعل وذلك اذا قلنا شيان بين يدى وهذا منقضى بالفعل الذي وقع تاكيدا في نحو

مثال الفاعل

الوجه

ضرب ضرباً بدياناً فصر حوالباً لا فاعل على فعل قوله فعل على فعل قائماً بانه الذوق التسليم قوله **ثانية** ١٥٥
 أي تلك البعدية بحسب الترتيب لا بحسب اللفظ فقط وذلك لأنه معمود مرتبة المفعول هو التاخر عن الفاعل
 قوله لا تكبح هذا تعليل للتفريع قوله فلا يتقد على قوله ويعني تلك البعدية مرتبة بمعنى أن البعد
 المرتبة الكائنة في الفاعل ثابت لما هو كالحزب الأخير لما قبله وإذا كان كذلك فيلزمه أن لا يتقد على الفعل
 أصلاً وهذا بخلاف البعدية الثابتة في المفعول فانه ليس هذا الخوف هذا يجوز تعديده على الفعل
 قوله فهو ذلك أي الفاعل ذلك الظاهر وقيل أي الظاهر هو الفاعل وما ذكرنا هو الأنسب **قوله**
 الحال المشاهدة لفظ المشاهدة اسم مفعول لغت للحال لا مصدر كما قد يتوهم قوله بلغنا الشراقي
 هي جمع الخزوة وهي الفارسية جبركون **قوله** قالوا لا يوجد الفاعل أي الفاعل فقط بدو غاملاً ومع هذا
 التخصيص لا ينحصر صوحه فيما ذكر بل لا يمنع صلافة فاعل المصداق أو ما سوك مثل سقيا ورعيًا
 على ما ذهب إليه الشافعي الثانية الفاعل الذي يكون حرمته وقد اتصل به ساكن بخوضه بالقوم وضربوا
 الرجل واضربه ابنك من ضربين واخرين الثالثة فاعل الفعل المجرى وما يشبهه بمعنى سلم المفعول الرابعة
 الفاعل الذي وقع مستثنى منه الاستثنا المخرج نحو فاقم الأزيد الخامسة فاعل فعل التعجب إذا دل عليه
 دليل لقوله تكلموا سمع بهم وابعس الشافعي فاعل الفعل المؤكد في نحو ضربت بيد البعثة فاعل اسم الفعل
 في نحو شتابين بيد عمر وكما ذكرنا أنفا هذا إذا زيد بالحذف لا سطر مط واما إذا زيد بالاسقاط من
 اللفظ فقط فبعض هذه التصورات ليس هي والفاعل فيهم ولا يخفى عليك أن التصورات التي استثناناها الشافعي
 بعض من بعض التصورات ذكرنا ما قول من فيه نظرو وجه النظر أن المفعول المطلق لا يعمل مط ولو في الفاعل
 ولو على تقدير ابتداء من غاملاً على الأصح عنده فلا فاعل له حتى يحذف لا يخفى عليك أن غاية هذا الإيراد
 إنما هي على دليل يدعي الفاعل المذكور وموعد المصداق لا بعد ان يرد الفاعل إلى المصداق من هذا
 المصدر ومن مصدر لم يقع مفعولاً مطلقاً ومع فاعله هذا الإيراد إنما هي على دليل بعض التصورات المدعى
قوله قد أساء أه آله قوله قتال المارقين بنفسه قاله عبد الله بن قيس في وثبة صحت في المارقين
 الخوارج وأسماه أي قتله والمبعد يقع العير الأجبية والحجيم القريب من حيث النسب **قوله** القمح أغر
 التحاب أوله فتح الزبيج محاسناتج ما من مجهول من التخيبة وظاسنا جمع حسن على غير قياس من الضم
 وصف للشناج المحذوف ولا الفاح بالفاء جعل الشئ من الفعل والتحاب الرعي والعراك الضم جمع غلام مؤنث

وقد استثنى من ذلك ما قد
 وقع في بعض التصورات
 وقد دللنا على ذلك في
 وضع لفظة نحو ضرب
 القرب فيها نظر

١٥٦ اغراءى الابيض والستحاج جمع سخابة كعامه وزاد معنى **قول** راي فعلا مسندا اليه انسابا الى ان اضافت له

فعل الى مضمر لامية لبيان **قول** سواء كان مضمر مؤنث اسم كان مستتر فيه غايد الى قول المصنف مضمر

قوله مضمر خبر وهو مضاف الى المؤنث انضافت لامية **قول** ان امرأه اخوه بعدك بعدك في الدنيا لغز

غزبا لغير المعجزة من الغرور والخذعة والضمير مضمر غايد الى امر والباقى واضح **قول** فلا مزنة ودقة

قاله غامر بن جوير البطا في وصف سخابة وارضا يكثر نفعها والمزنة السخابة الودق والمطر والابقا لانتبا

البقل **قول** مع فعل مسند هذا التقدير مع بيتا تقاديره في هذا البيت اضمر عن معناه الظاهر وهو

النساء المعبر في الجموع نحو الجمع المذكور السالم بتاويلها بالجماعة كالتاويل لمفرد المؤنث الغير الحقيقية في جواز

التأنيث فما اسند الى مدخوله وجه لضمير فان المقصود بيان احكام الفاعل والفعل في احكام **لثاقول**

على تالهم اما لما كان التاويل بمعنى الرجوع لا الارجاع فمرجع كضمير المضاف اليه ما الرجال والهند تغلبا

او التخاذل على ان يكون الاضافه الى المعنى **قول** البنون بحري بحريه وهذا ورد في بعض الروايات اللهم

هذا يوم تبركت به بنو امية بتأنيث الفعل في تأنيثه في هذه الفقرة بخصوصها نكتة هي انشا الاختصاص

وتبني امية وخروجهم من سلسله ذوالعقول **قول** في قدم الفاعل انشا الى ان المراد بالتأخير هو التأخير

عن الفاعل لا التأخير عن الفعل فقط **قول** اضنت سعد الحمي هذا من الاضنا بالاضا المعجزة ومعناه

تشغيل مرض المريض وتصير ذاهرا لا عجزف بهذا المعنى ايضا اذا قدم التثنية على الضا **قول** غير مختص

فيه سواء كان محصورا ام لا وتفصيل معنى الاخصا قد سبق في باب المبتدأ **قول** انحصر محصورا محصورا

فيما تقدم **قول** فما زاد الاية اوله نزود من ليلي بتكليم عتقا قاله مجنون الغامري ونزود احي خذك الزاد

والتيكليم التكليم والضعف بكسر الضا المصفا والموصول عتقا عن العتق والمحنة **قول** ما عاب الاية كثر

ولا جفا قط الا جفا بطلا لفظ الا في الموضعين معنى غير اللثيم الذي البخل وقط بالتشديد والجبا اكمل

واخوه بالهمزة الجبن والبطل الشجاع وما في هذين المصراعين من ان الفاعلة الكلية التي نظمها بقولهم

المر لا يزال علما جهلا واعلم ان الكرم من لا يطعم نفسه يطعم غيره والتخني يطعم نفسه وغيره والبخل من يطعم

نفسه لا يطعم غيره واللثيم من لا يطعم نفسه لا غير **قول** على المنع مطلقا اما لكونه من قبيل قصر الصفة

قبل تمامها وهو غير متحسنا اما لاحتمال ان يراد به حصر كل من افعال والمفعول في الآخر وهو خذ والمقصود

قول في مواضع ستة اولها باب التنازع اذا اعلنا التنازع واقتضى الاول الفاعل وثانيها ما ابدل فيه

انظم من الضمير الغائب ثالثا في باب نعم اذا ضمير الفاعل وجئ بالتمييز وادبها في رتبة الداخل على الضمير ١٥١
 خامسا كلام فيه ضمير الشان والقصة وناسها كلام من مبتدأ وخبر ويكون المبتدأ ضميرا غائبا الى
 الخبر نحو ان لا جانا الدنيا وقد عدل الموضع بعضهم سبعة كالمص وادبها عليها نحو ان نور الشجر
 قول لم يصح اء اخوه فادام الكيل صاعا بصاع يعني من استحق عنه صاعا اعطاه صاعا بالعدل
 لا اقل بالظلم قول لم لان استلزام الفعل اء اراد بذلك ان هذا الاستلزام يضعف نفسه من ان
 الغير الخاير ويجعله جازما لا مستغلا شذوذ الظهور انه لو لاه لكان شذوذا فسد ولم ير انه يجعل حسنا
 حتى يتوجه عليه انه معارض باستلزام الفعل للمفاعل الذي هو اقوى منه ولا يلو ان يقال في وجه الجواز
 ان يجوز تقديم المفعول على الفعل يقوم مقادير عليه قول لم اذا حذف كان هذا القيد للاحرار ان
 عن بدل الفاعل قول لم لشمولة اء اي شمول النائب عن الفاعل والحاصل ان صفة الاسم الثاني غيره
 جامع وغير مانع بالنسبة الى متما قول لم اذا كان موجودا اي مذكورا وهذا بخلاف ما اذا لم يكن موجودا
 بان لم يكن مذكورا ولا مقدرا بل مقدرا فان في كلتا التصويتين ينوب عن المفعول به عن الفاعل ولم يجز في
 التصويت الثانية ان يجعل المفعول به مذكورا وقيم مقادير الفاعل قول لم وامتناع تقديمه لكونه في
 الفاعل مطلوب وفي الثانية مقيد بما اذا كان غير مذكور فلو كان ظرفا لم يجز تقديمه كما سنذكر بعد هذا
 قول لم غير ذلك كما امتناع حذفه في الصور التي ذكرنا وجواز استثناء واطلاق القيد بالفاعل ونسب
 الفعل عندنا نبيته قول لم الحذف فاعل قيد بهذا لتلويق ان المراد مطلق الفعل وهذا القيد
 جميع على ما زعمه الش من ان حذف الفاعل في الفعل المعلوم منقضي المضاع الذي فاعله واو ياح في
 مقدما اتصل به بنون التاكيد اما على ما ذكرنا من تعدد صوحه فيدفع كلام المص لهذا القيد بنحو
 ضرب ضرب يد ما قام وما قام الا زيد اللهم اذا حل الحذف على التسقوط لفظا وقديرا وبالحمل افادة
 كلام المص بل في هذا القيد المراد اظهر مما اذا قيد به لان اللام في قوله الفعل الثاني الى الفعل المذكور
 ضمنا وموئنا ب مفعول عرفا على الاول ان يقول بل الذي يبي لما المية فاعله كما ذكره فيما سبقنا
 قول لم اذا بنى ما لم يسم فاعله اي بينه لم يسم فاعله هذا المفعول وفاعل فعل هذا المفعول ولم يقل
 اذا حذف فاعله كما قاله سابقا لتلا ينقض نحو يضرب جمعا معلوما ولم ينقض شيئا صوحه حذف فاعله
 الفعل المعلوم ايضا لكن نظر الش الى عدم الانقراض بل لا فقط لما تقدم قول لا للبلبس

ما حلت
 عن الفاعل

١٥٨ بالمضارع المبني للفاعل أي من باب التفعيل والمفاعلة والفعللة وهذا في صورة الوقف ودخول ان
المصدلية عليه قولهم بالامر في بعض الاحوال أي بالامر من هذا الباب في حال سقوط الهمزة في الدج
فاذا لم يكن الفعل منقوصا فالمتبسن هو الامر المذكور عند وقف الماضي وحذف نون التاكيد الحقيقية
من الامر لا تصلا بالسكون اذا كان منقوصا فالمتبسن اما الامر المؤنث عند وقف الماضي والامر المذكور
عند اشباع كسرة آخره مع وقف الماضي ومع حذف نون التاكيد منه مع وصل الماضي قولهم بان
تشيء تفسير الاشياء واحضر عن معناها الاخر المراد منه الوقف كما ينبغي فان مراد القراء والنحاة من شيئا
هو هذا المعنى في هذا المقام لا ما يرد في الوقف هذا ما افاده الرضي قولهم حوكت على قولين اه اخبر
تخبط الشوك ولا تشاك حوكت من خالك الثوب اذا تشجر الثوب بفتح التين خشب ليفا الحايك به الثوب
والمستتر في حوكت الازار والرداء وكذا المستتر في تشاك وتخبط وتشاك والشوك الظلم وتخبط
الشوك أي لا يؤثر الشوك بها ولا تشاك أي لا يدخل فيها شوك وهذا البيت وصف لخاصية صفاتها قولهم
ليس شبا بابوع فاشيرت اوله ليت هل ينفع شيئا ليت لفظا ليتا في فاعل ينفع التا التاكيد
للاول قولهم نحو عود في المكان بهذا بالعين الرواء المهملة يري شرب يوم من العود لانه ينبغي ان
يسترا ويغنى وقت التشبه بأي جمع لوقت في المكان واقربته وانما لم يعمل مادد على الالوان والعيون
لان اصله ان يجيء على افعال وافعل ومقنض الاعلان فيها منصف فحل المجرد عليها ما في ترك الاعلال
لانه كالفرع عليها قولهم لان بشكله اعلم ان مذهب الاكثرين جواز الاشكال الثلاثة في الاجوف
الثلاثة المجهول المسند اليه الضمير المرفوع المتحرك سواء امن من التباس المجهول بالمعلوم لا لكن المختار
عندهم في الواو هي الكسرة والاشياء وفي الياء الكسرة فقط وذهب المضار الى وجوب الاجتنان عن شكله
يؤمن التباسه سواء كان لا التباس بالمعلوم من نفس هذا الفعل او بالمعلوم غيره وسواء كان ذلك
الشكل في المجهول هو المختار عندهم ام لا وانما مثل الشم لعل الا ليطر على مثالين لفيوايد الامم الاشياء
الى ان التباس الموجب للاجتنان يحصل من الكسرة والضم لا من الالف الثانية الاشياء الى ان الموجب
للا التباس عم من ان يكون هو الشكل المختار عندهم او غيرهم الثالثة الاشياء الى ان التباس عم من ان
يكون بالمعلوم من نفس هذا الفعل او بالمعلوم غيره قولهم اي غلب في المطاولة اعلم ان اذا اريد
ان يبين صريحها والغالب مع غيره في المفاعلة ذكر بعد هذا الفعل المجرد منها المتحد معها في الماضوية

غيرها ونسب إلى الغالبين هما فيقال ان ثابت يذاق ضرب به او ضرب اي غلبته في الضرب او غلبته في الضرب ١٥٩
 زيد فاضرب به او يضرب في لا يكون هذا الفعل الامتداد بضمير ان يضرب انكار كنه غير ذلك لا ان كان لا
 واقيا واجوبا واقصا مطلقا فيكون من باب ضرب بح وكذا اذا اريد ان يبين من يحانا هو المعلوم منها
 الا انه يؤخذ بلفظ المجهول وينسب إلى المعلوم فيسمى هذا الفعل باب المبالغة فالمراد بقوله طلب ما
 كان من باب المبالغة لبيان المعلوم منها والمطالبة لمفاعلة من الطول ضد القصر ومن الطول نفع الطفا
 بمعنى الافضل والمرد على التقديرين بالناس طلت على تقدير انضم الناس بالمعلوم من غير نفسه قوله
 خبر فهو متعلق بقوله لما العيون وهذا رد لمن جعل جملة ينحلي وصفا للشبهة العيون متعلقا بمقد خبر
 للببتا قوله هو محط حصوا بالحجة وصف لقوله خبر علق عليه للاشياء بعليته للحكم اي كون ينحلي
 خبر لما وبيان العلية ان ينحلي محل استقرار ما الغاباع ومحل استقرار المبتدأ هو الخبر لان المبتدأ قبل
 ذكر الخبر لكونه غير تمام الغاية كانه مضطرب في هذا السماع بعد ذكره يستقر فيه هذا فاسم عناء من
 الاعلام في هذا المقام وفيه نظار ظاهرا وقد نسخ هذا الكلام معنى دقيق هو ان لا يشك في الرفع براد
 رجا لورد على المص من قياسه وليته العيون على فاباع في الحكم بان ما وليته العيون اعم من فاباع من حيث ثلثه
 قد يكون محلا لمفعول الحكم المذكور وذلك اذا وقع صدق للكلمة ولا محذور يكون صحيحا وهذا كفايع وقد
 يكون محلا منخطا وذلك اذا وقع غير صدق للكلمة وموجب يكون انما حار فاذا اوقاه وهذا كما ما خنا
 وقا فانقاد وقياس الخام بافراده على الخاص ناطل الاستدلال مقياس الشيء على نفسه نعم لو ترك في البين
 قوله وشبه لم يبق للاعراض المذكور محلا واسع لان ج يجعل قوله في اخبار وانفاقيا انحصار الما لية
 العيون بما اذا كان محلا منخطا فنبهنا بذلك على ان المراد ببيان وليته العيون ليس محل الحكم المذكور ومطل محل
 المخطاطه فقوله هو غايد الى الموصول الثاني والحجة بيان له والمخطاطه محله لا خطاطه وقوله لما وليته
 العيون متعلق بالمحصول ويؤيد ذلك لفظ المحصول وقوله في ان كراي في اخنا وانقاد وشبهها متعلق بقوله
 وليته العيون في مقدم وصف لقوله محط وذلك ان يقول قوله هو غايد الى قوله شبه على ان يكون المراد بالخط
 محل الاخطاط بالواسطه اي محل محله فان شبه اخنا وانقاد محله حرف وليته العيون هو محل الحكم المذكور
 وقوله في ان كراي للوجه الشبه هو كونه محلا منخطا والتقدير هو محط حصول ما فاباع لما وليته العيون
 المشابهة فما ذكرنا فافهم ذلك فانهما انفراد في هذا المقام قوله لا لا يحكيه يكون فاعلا اه اغفر

خطت الزيادة في هذا
 من غير ان يكون له
 من غير ان يكون له

١٩ بوجهين الأول أن نقيد المشبه بالشرط المذكور غير صحيح مما إذا أخذت القضية الشرطية كلية كما هو الثاني
 لما في نفس الأمر فلا نقضاً أنه كلما لم يوجد اسم محض يكون بعض الثلاثة فاعلاً وهو فاسد لا منناع كون
 بعض الثلاثة فاعلاً مطم سواء وجد اسم محض أم لا وإن أخذت جزئية كما هو مقتضى لفظ إذا دل على أنها
 فلا نقضاً أنه قد يكون إذا وجد اسم محض لا يكون بعض الثلاثة فاعلاً وقد يكون إذا لم يوجد اسم محض كما
 بعض الثلاثة فاعلاً وقد يكون إذا وجد اسم محض كان بعض الثلاثة فاساً وهو فاسد من الأول والثاني
 هذا التشبيه فاسد لأن المشبه مقيد في نفس الأمر بالشرط المذكور دون المشبه كما عرفنا ولو سلم
 نقيد به أيضاً لكان على سبيل الكلية أي كلما وجد اسم محض لا يكون بعض الثلاثة فاعلاً مع أن المشبه
 مفيد به على وجه الجزئية كما يشهد به قوله وقدير أقول بما الجواب عن الأول فبأننا نخشاك كلية الشطرية
 لكن لا من لفظ إذا لعدم دلالة ما عليه ما بل من الخارج ونقول أن المقترع عندهم أن لولا امتناع ما بعده
 وأن لا احتمال وإذا التيقن بتحقيقه فإيراد الشك في المشبه بلفظ إذا دون أن كما هو المناسب لسياق المشبه
 يدل على أن اسم المحض إنما يوجد عند زيادة ذكر الفاعل لصيرته فاعلاً فلا يكون بعض تلك الثلاثة
 فاعلاً فقط فكانه قال كما أنه لا لما وجد الاسم المحض لا يكون بعض الثلاثة فاعلاً وما الجواب عن الثاني
 أما عما قبل التسليم هو أن وجه التشبيه ومحض عليه وجوه الاسم المحض لعدم صيرته بعض الثلاثة فاعلاً
 أو نائباً وأما لزوم وجوه هذا الاسم عند لزومه عند زيادة ذكر الفاعل والنائب فمخرج عنه أما
 عما بعد التسليم فهو ما اثبتنا إليه الشك بقوله هذا مذهب سيبويه يعني أن هذا الحكم والتشبيه قائم
 على مذهب سيبويه لا مطم وإنما يرد أن لا يرد لو كان المراد بهما مطم فافهم وليعلم أن المراد بالاسم المحض
 هو الاسم الخاص التشبيه بفاعله في جوه المعنى كالمفعول المطلق وعن تركيبه مع الحرف كالظرف و
 المجرد فالمصدر لا يكون مفعولاً مطلقاً داخل في الاسم المحض تحقيقاً كان ذلك المصدر لوتاً ويدرئ به
 قولهم لم يعز بالعلياؤه أخرى ولا شفاذ والفي الأدوهة قاله روي ولم يعز مجهول أي لم يحجب الله
 أحداً قصد بالتشبيه العلوية أحداً لا سبيلاً وشفا فاعل ماض والفي الضلالة قولهم من قامه ثلاثة
 لم يرد بشافوته هذا الثاني الآخر المكان الذي قس عليه حال لا الناحية التي الشخص الثاني بل الآخر
 بذاته وفقاً نوع الثاني وقس عليه حال الأول والثالث فالثاني في أرى ثالثاً بالمعنيين الأولين ولكن الأول
 ثان وثالثه أول بذينك المعنيين فلا يرد عليه ما ورد على تقدير حمل الثالث بذينك المعنيين في فهم قولهم

هذا باب الاشتغال الفرق بين هذا الباب وبين الباب الثاني ان في هذا الباب تنازع المعولين في عامل واحد ١١٤
 وفي ذلك بالعكس وليعلم ان الفعل وما يقوم مقامه هذا الباب هي مشغولا ومشغلا وما كان
 بعد مشاغلا ومشغولا به وما كان قبل مشغولا عنه ومشغلا عنه والمشغول به اما ضمير واسطة
 او بواسطة حرف في اما متبوع واما مضى والمشغول عنه اما مفردا ومضى او متبوع قوله هو
 ان يتقدم اه اقول قد اعتبر المش في تعريفه امورا اول اشراط تسليط المشغول عنه لعل فيه التثنية
 لتقدير عمله بالنصب الثالث تعميم العاطل بهر العامل المذكور وبين ما يشبهه من الرفع على الشرع
 اعني انك لا تورد امورا على الاول فلا تهم صرحا بان واجب الرفع غير داخل في هذا الباب بهذا الاشتر
 يدخل فيه لان المشغول على فرض التسليط يعمل في المشغول لا تحت ولو كان واجب الرفع غاية ما في الباب
 ان يكون التسليط في هذه الصوحي لا واما على فرض تجرد نفى الشاغل فيعمل في المشغول عنه لان الصو
 لوجها المانع فيها واما عن الثاني فلان من باب الاشتغال ما عمل المشغول الرفع في المشغول عنه على تقدير
 التسليط مخويز يدعي ان تقديم التثنية عن الفاعل اذا كان ظرفا جاز على الفعل وتغير عنهم لا يشمل
 ذلك التقيد بالنصب وليس هذا من واجب الرفع الذي صرحا بان يكونه الباب لان المراد به ما يجب رفعه
 بغير المشغول كما يشاهد بكمالهم واما عن الثالث فلو جهل الاول ان التعميم المذكور يهيم ان التسليط اما
 هو بلفظ غير لفظ المشغول وليس كذلك لان المراد بالتسليط غير لفظ المشغول باعتبار المعنى المطابق
 او التضمني والاول ارامي في باب التضمني ذلك لان المراد بالتسليط التسليط الفرضي شيئا ذكره بلفظ
 لو الشرطي والتسليط بعد الفراغ عن المشغول به كما هو منصوص عليه في بعض العبارات ولو كان المراد
 ما هو التعميم لكان التسليط حقيقيا في صوة نصب المشغول عنه واما قبل الفراغ التثنية لان
 ان التسليط يمكن ان يكون في الكل بلفظ المشغول باعتبار المعنى المطابق او التضمني في الاول لا
 بان يقدر نحو اضرب يا خا بقولنا ضربه متعلق بغيره في جوفه التثنية الرضي واما العمل
 التثنية الرضي المضى المقدس ليشاغل بهم التقدير اذا كان الشاغل متبوعا نحو اضرب يا خا بلفظ
 محبة لكن لا يخفى عليك انه غير شامل لنحو اضرب يا خا واما ان لعل عروا غير متعلق بغيره اللهم لا
 يتم المتعلق المتبوع المتعلق ايضا ونظرة ان المقدمة في جميع المواضع هو نفس الفعل فقط من غير حاجة الى
 تقدير مضى على ان يكون الجملة الثانية بدلا عن الاولى بل كل وثنية ولا يخفى ان هذا احسن اخصر

باب الاشتغال

١٤٢ ذكره الشيخ ثم اعلم انه يمكن الاعتذار عما يورد على المش بكتلفات يظهر باننا اقوالنا احسن من محل باب
 الاشتغال على ما يكون في بادي النظر اشتغالا سواء كان في الحقيقة كذلك ام لا ليشتمل جميع الافعال الخمسة
 ولا يصير كروا وجب الرفع ولا رفع جازا الرفع على سبيل الاستطراد وعلى هذا يكون المشغول عند المشغول
 باعني الاعراب عشرة احتمالات لان الاول اما فروع او منصوب او مجرور لفظا مرفوع محلا او مجرور
 لفظا منصوب محلا وعلى الاولين فالثاني ايضا يحتمل تلك الاربع وعلى الاخيرين فالثاني لا يحتمل
 سوى اعراب الاول واما على غير ما ذكرنا من الاول فالاقتضا خمسة لانها منصوبان كونيا ضروريا ومجروران
 لفظا منصوبان محلا مخوذين بمرتبة او مجروران لفظا مرفوعان محلا مخوذين بمرتبة او الاول منصوب
 والثاني مجرور لفظا منصوب محلا مخوذين بمرتبة او الاول منصوب والثاني مرفوعا مخوذين
 روي نحو لكر بعض تلك الخمسة غير مشعنا عندهم وهذا انكره بعضهم وسبغى بنا كيفية كون المثال
 الاخير من هذا الباب عن قريب فثم نعم قولنا وسببه اطلقوا السبب على المضاعف ضمير الشيء
 لان هذا المضاعف سبب تلك الاقتضا سبب تصور هذا الشيء مرة اخرى وقد يطلو عليه المستبعد ذكر
 ذلك الشيء سبب صحة افتضا هذا المضاعف ضميره ولا بعد ان يكون الاطلاقا باعني ان المراد بالشيء
 والمستبعدا النسبة بالنسبة التي يصير ان بها سببا ومستبدا نفس النسبة فان كلامنا من الطرفين
 باعني اننا انصافا بالنسبة صان سببا للاخوابا عننا انصافا بها فانهم قولنا روي في موضعه خل
 بهذا في التعريف ما اذا كان المشغول عنه مبتدئا او معربا مجرورا لفظا قولنا ان مضمر اسماء هذا البيت
 معني الاول ان يكون البناء في قوله بنصب النسبة بل للاقتضا متعلقا بقوله شغل والمراد بلفظه او
 المحل لفظ المضمر محله ونصب للفظ نصب اللفظ الدال على التصبيح جوهر لا بحركة ونصب
 المحل نصب اللفظ الدال على غير التصبيح هو الجرح جوهر لا بحركة وقد حملنا على هذا ومثاله
 الثاني ان يكون البناء بمعنى غير اللبني على ان يكون بنصب لا او بيانا لقوله عنه والمراد باللفظ
 المحل لفظ الاسم السابق محله والمراد بنصب اللفظ والمحل نصب اللفظ الدال عليه بحركة وعلى
 غيره وهو الجرح بحركة والمثال على هذا المعنى روي بضمير بوزن مرتبة وهو لا ضميرهم قولنا
 بنصب لفظه اعلم ان الاعمال في لفظ المعول على نوعين الاول افعال علامه نوع مقنضه انما
 في لفظ المعول وهذا النوع هو المش من الاعمال اللفظية الثاني تصوير لفظ المعول بصورة صوتية

أنواع مقبض العامل وهذا النوع فيما يدل على كل نوع من أنواع المقبضات بلفظ ووضع عليه
 كما في الضمائر وثنية اسمها الألف والموصولات على راي مراد المصم بقوله بنصب لفظه على ما قرره
 ثم هو المعنى الثالث فلا يرد عليه ان الضمائر مبنية ونصب اللفظ من خواص المعربان قولنا فلان فلان
 لا يخفى لطف هذه العبارة حيث يكون مبنية للحكم ومثالا للمثلية قولنا الضمير ملك القائل
 عن المصولة في رتبة مواضع الألف في أسماء الأفعال الثالث في باب الاشتغال الثالث في ضمير المفضل
 كل ذلك على الخلاف الرابع في الأسماء المعدودة نحو زيد عمر وبكر وهذا بالاتفاق قولنا واعلم ان
 هذا الاسم لم يقل بدله المشغول عنه لا بعض الأقسام الخمسة لم يدخل تحت هذا الباب على ما ذهبهم
 وإنما ذكره استطرادا كما ذكرنا وقد عرفت ما هو الأول قولنا إفاضة لتمام القسم أو التقييم قسمة أو
 مقسومة يكون باب الاشتغال بعضها منه فهذا التقييم إنما هو لا شراك هذا القسم مع باب الاشتغال
 في المقسم قولنا لعدم صدقنا بطلان الباب عليه أي على هذا المثال المذكور فلا يرد عليه أنه ينبغي
 ان يقول هي من الأولان لك الضمير والسبب قولنا واخبر نصيبا ذكر حيثية الترفع في هذا القسم
 وما ياتي بعده إنما هو بتبعيته النصيب مستلزام جواز التصديقاتها قولنا نحو والحق والحقنة
 لما كان هذه الآية مما اخبر فيها نصيب هذا الباب نظر وقد اتفق القراء السبعة على الترفع فيها
 فتحمل النجاة لاخر اجها من هذا الباب بوجوه الأول ما ذهب اليه ابن الحاجب في بعض كتبه من ان هذه
 القاعدة مخصصة بما اذا لم يرد بالطلب نحو ازلواريد بها عموم يخرج عن الباب كما في الآية لان المعنى
 حكم الشاق والساق قطع اليد لا يخفى ما فيه من التكلف الثالث ما ذهب اليه من ان اللفظ في الوصف
 مبتدأ بقدير مضافا خبر محذوف التقدير حكم الشاق والساق فيما يتلوه عليكم والجملة بعد هذا
 للحكم الموعود فلم يكر من هذا الباب الثالث ما ذهب اليه المبر من ان اللفظ في الوصف لا كان موصولا
 ادخل في خبر فاء السببية وما بعد الفاعل لا يعمل فيما قبلها فيكون هذا من جملة ما وقع على هذا
 قوله تعالى والزانية والزانية قولنا حينئذ فاعطفاء يمكن ان يجاب عنها بالاعراض التي تميز
 المعطوفين من المتساقلين في الأجزاء وان كان المعطوف المجموع على المجموع بالذات كالمعطوف الآخر
 على الأجزاء في ضمنه كاشهد به الذوق التسليم ونظر المصالح الثالث قولنا عطش من غير الآية
 الترفع في هذه الصورة لا يستلزم عن التقدير وصيغة الاسم علة لأن القول يخاضة جود الرابطة

١٤٢ المتبادر منه العطف على الفعلية واحسنية العطف لظهور الجامع بين المعطوفين هو المبدأ **قوله**
 ولعل اه هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على ايراد الاصح اسم تفصيل وكلاهما واضحان **قوله**
 كما قال اه اي كما حكم المصنف باحسنية في بعض كنية قيل اي كما ذكره المصنف في هذا الكتاب بهذا الترتيب
 وقوله من صنع مفضل عليه لاسم التفضيل وصنع ابرج اجبته الكف ذكره تحت الرفع ثم تخار والتصيب
 ثم المتساوي فيه الامران ثم واجب التصيب ثم واجب الرفع **قوله** لان الباب لبين المنصوب منه فما كان
 جواب التصيب لباب لبين اكله وما كان جابزا للتصيب لباب لبينانه من حيث التصيب لذات ومن حيث
 الرفع بالتبع وما كان واجبا للرفع فليس الباب لبين الا بالتبع فدخلت البنية اكثر في واجب التصيب
 ثم في مختاره ثم في جابزه ثم في جرحه **قوله** لانتهى اي انتهى كلام المصنف **قوله** وكان ينبغي ان يؤخره ولو
 لعل تقديمه على ما سؤوا واجب التصيب ليقارن الواجبين فارقلت فينبغي ان يقارن المختار ابرج يصح قلنا
 يمكن ذلك لان معرفة موضع تحت الرفع موقوفه على معرفة المواضع الاربعه الباقية **قوله** وفصل
 ضميره لهذا البيت معنيين الاول ما حمل عليه لث وهو ان المراد بالمشغول المشغول به اي الثاني للعامل
 وبالمفصول عنه نفس العامل ويقول بحرف الجار فقط دون مجرده ويقول او باضتا بمضات ليقصر
 عليه قوله كوصل مع متعلقاته المحذوف والمثال على هذا المعنى ما ذكرنا ثم ولا يخفى عليك انه لو حمل
 المشغول على العامل والمفصول عنه على الضمير وهكذا في قوله كوصل لكان اسمهل الثاني ان يراد
 بالمشغول المشغول عنه ونفس العامل سواء جعل الشاغل هو الشاغل الحقيقي اي المتكلم او المجازي
 اي نفس العامل فانه يصير على هذا افعلا او مفعولا ولا منافاة في ذلك وبالمفعول عنه الفعل والاسم
 السابق اي المشغول عنه العامل وبالحرف الجار مع مجروده وبلاضتا المضى اليه ذلك شائع ليقصر
 عليه حال قوله كوصل مع متعلقاته المحذوف والمثال على هذا المعنى ضابا في الدار قلنا في حرف الجر
 وعلامه زيد ضربتني الاضتا **قوله** او روى اخوه اي خرجت فاذا نيد روى اخوه وجواب الرفع لما كان
 اذا الفجائية لا لكون المشغول به مرفوعا ولعل ذلك لسماع نصبه عند رفع المانع عن التصيب على ان يكون
 التقدير تذكر او رايت يدار روى اخوه اذ لولا السماع لذلك لما دل دليل اخوه على تقدير الفعل معلوما
 فينبغي ان يقدح مجهولا واذ قلنا مجهولا لكان المثال خارجا عن الباب للمانع الذي فينبغي ان لا يذكر
 فيه ولو على مبدل الاستطراد اذ ما ينبغي ان يذكر فيه سطراد وهو الخارج عن الباب للمانع غرضي فقط

قولهم علقه خالة له هذا البيت معني الاول ما حل عليه ثم وهو ان المراد بالتابع في قوله بتابع ١٦٥
 الاسم الثاني للعامل وبالاسم نفس ذلك الثاني والثاني في الموضعين للتبعية او بمعنى في وفائدة ايراد
 لفظ النفس هو الاحتراز عن ان تكون العلاقة حاصلة بتابع ذلك الاسم سواء كانت حاصلة بنفسه
 ذلك الاسم كما ان كان ذلك الاسم ضمير او بافتتاح ما حصلت به يدانه كما اذا كان هذا الاسم مضافا
 مضافا الى الضمير والمثال على هذا المعنى ما ذكره الله وما يشبهه الثاني ان يكون المراد بالتابع تابع الاسم
 السابق اي المشغل عنه العامل وبالاسم نفس ذلك المشغل عنه العامل وفائدة ايراد النفس ما ذكره
 الثاني في الموضعين هي للتبعية لا غير المراد بالتبعية اما في التابع مثل سببية التخييل لثبوت الصلح
 للافتقار واما في نفس الاسم فمثل سببية وجود الاذن لثبوت التخييل والمثال على هذا المعنى زيد وهذا
 ضربه ما قرى على مثالنا ومثال الله ما نزل من الامثلة **قولهم** علامه الفعل المتعلق اي المتعلق في الاصل
 على سبعة معاني الاول ما قيد بمفعول سواء الفاعل مطا وان كان مفعولا مطلقا الثالث ما قيد بحرف جمع
 مجروره مطلقا الثالث ما قيد بحرف ليس للتعليل ولا للظرفية مع الرابع ما قيد بحرف يصير المحض
 ايضا متعلقا ما بقا من غير تغيير لمعني المتعلق وفائدة المعنى سواء الايضاح والاضا
 ونحوها الخامس ما قيد بحرف يصير لا لا ايضا من غير تغيير لمعني المتعلق لكن مع فائدة لمعني سواء الايضاح
 السادس ما قيد بحرف مغير لمعني المتعلق السابع ما قيد بمفعول به بلا واسطة حرفي هو بالمعنى الرابع
 انما هو متعلق بشارك الحرف بالافادة نحو صنعت بالقلم وتصوبه والواقف ظاهر المراد به هنا هو
 الاخير واذا التزم هذا بقول اي المجاوز الى المفعول به فان المشار الى المفعول به ما كان بلا واسطة
 الحرف **قولهم** لا سغنا عن حرفي الجراي لفظا وتقديرافلا يرد عليه ما صا مفعولا به بالحد في الايضاح
قولهم وكذا افعلت تقدير لفظا كما هي هنا مثلا يتوهم ان المعطوف عليه **قولهم** افعال التجايا وقول
 نهم وتقديره فيما بعد مثلا يتوهم ان المعطوف عليه قوله نهم **قولهم** افعال التجايا وقول
قولهم واحسنهم اي ارحمهم **قولهم** كما هو يد يقال الكوهما الفرخ اذا ارتعد **قولهم** احسنهم يقال احسنهم
 الذي اذا انقش ريشه **قولهم** اي معنى غير لازم اي معنى غير اختيارى غير لازم وبعد التروم يخاف من
 افعال التجايا فان لازم لفاعلا ولو لم يجر **قولهم** فعل لا يضا اي لا اسم الفعل اللازم والافا لوصف
 والمصدر كالفعل في ذلك **قولهم** اي للمفعول ببائت الى ان المراد المتعلق به هو المعنى الثالث المتعلق

متعلق المتعلق
 والاول

كما استخرج

سبع

القول في التفسير والبيان
في بيان ما في المتن من
القول في التفسير والبيان
في بيان ما في المتن من

١٤٦ السبعة التي ذكرناها قولنا فالتصديق ثابته وليست هذا الحذف والتصديق فافوا بهذا وهذا المنسوب
منصوباً بفتح الخافض نحو خيفت بذاي من زيد قولهم يقتضون على السماع لكن ارباب التصانيف
كثيراً ما يتجاوزون عن السماع في غير ان وان كما يشهد به الرجوع الى غلباتهم قولهم تم قراء القرآن ولم
تفوجوا اخوه كلامكم على ادن حرام اي لم تقطعوا واس البعير بالقيام الى كلامكم فتركتنا المصدرة للمفعول
قولنا اثبات الكليبات اولة اذا قيل اي التمس شقيلة قاله الفرزدق وخطابا لمجرب وكليبتا جرب
وبالا كف من علق باشارت والاصابع فاعل اشارت قولنا محل ان فان يظهر اثر الخلاف في تابعها
وهو ظم كما سيجي قولنا ما زلت ليل اة قاله الفرزدق والمعنى ان زيارته ليل ليست حادثة في الامور
بل لاجل ضرورة تنزل بالتخصر قولنا فما قل اشارة الى ان المراد بالام من الرفع بالآية كما يشعره معنى لا الرفع
وبعد هذا التنبه من المتصفي لا دفع لا ما يتبع ولا يروى واشتراك المراد بعد الام من هو الا لتنبه من المتصفي
على الفائدة كما لا يها لتكنه داعية اليه فلا يرد ان الحذف عند عدم الامر ليس بواجب فكيه يكون متاعاً قاصداً
في اوضح الكلام قولنا يفتح اولة لم يفتح بالضم والتشديد لكان القافية قولهم كحذف ما سبقه هذا
قيد للتفتيد ويجوز ان يكون قيداً للتفتيد بان يراد بقوله جواباً لمفعول الجواب على طريقة مجاز الحذف ويقول
حصر المقصود بالاقصر حقيقة نحو فاضرب بالآية اي ما ضرب باحد الا يزيد المقصود عليه لا ينقص فافيه
من التمسف قولنا اى ناصب الفضلة الظن ان يكون اللام في الفضلة للعهد المذكور وليس المراد ذلك الا لتمام
التفسير لمحض التوضيح وهذا ليس وبالاشبه بل للاسغراق والتفسير للاشكال الى ان قول المتصفي فضله مقدر
بلام الاسغراق لان المقام مقام الاسغراق دون التنكير وانما لم يجعل موضع الاشكال بعد ذلك القول
الذي هو موضعها ايئلاً تصحيح الاختلاف في قوله الناصب بان الناصب اليه ان لم يكن مع اللام لكنه عايد الى
ذي اللام المقدلة لا مة فلا يرد على المتصفي ان صدر هذه الاضغنة عند مخالفة حكمه بطلانها في باب الاضافة
وما يؤيد ما ذكرنا انه لم يقل في التفسير في الفضلة ولا ناصب الفضلة ولا الناصب فضله مع انها اخصر
قولنا امثلاً للمثل كلام لا استعماله موارد يستعمل في بعضها على التحقيق وفي بعضها على سبيل التشبيه
نحو الكلاب على البقر ونقص غلها وفي الصيغ شعبة الآبر وليس هذا اول قارورة كسرة في الاسلام و
نحو ذلك قولنا اجاراً بفتح الجاء بان يكون لا استعماله موارد يستعمل في كلها على التحقيق ولا تفاوت بين موارد
استعماله الا في المصداق نحو انتهوا خير لكم اي انتهوا عن التمسك بغيركم واما التمسك بغيركم فاستعمل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.

للود والفتح احدى الوثائق فقلنا بحال واشعر غير فسادى عهد الوثائق جامع واشى وموالتام ويحاول
 اى يقصده البناء واضمح قولنا سعدك استغنا على زيد فتنزع الفعلان في زيد على فية الثاني
 فلو حذف ما اضملا قول لم يعلم المستغنا للمتكلم من ذامع ان العلم به مقصود والتعبير عن ضرورة التبعي
 مجهولا باللبس ساهله قوله ولا تضر قدرد لك لئلا يتوهم ان المراد بالاطلاق تحويل الضمير المحذف
 الى الذكر قوله باركان متناه لكل من المخبر عنه والمرجع خمسة احتمالات للأفراد والجمع تذكر وانما
 والثنية فصور الاختلاف عشرة وصورة بحسب النظر فاما النظر الذي هو فيحكم بان الاحتمالات ستة
 والصورتان لان الاضمار على تقدير كون المرجع ثنية مذكرا والمخبر عنه ثنية مؤنثا او بالعكس والثنا
 ممكنا بحسب اللفظ الا ان يمنع بحسب الحمل الذي هو مطلقا لذلك الامتناع نحو طنتما ياريدان فحنكما
 هدير اخيل يارها فان الزيد لا يكونان احصا بل اخوين قوله وقد علمت المعلوم اما من قوله
 فلواتيتاه حيث ل على اقتضا الحمل المفعول الثاني مخالفا لما يقتضيه العمل ومن مثال المصحح
 جعل المفعول الثاني للمهل مخالفا لما جعله للمحل اقول قد خطر لي بما مضى ان الحكم بالثنان في
 امثال هذا المثال يحتمل ان يكون لأجل ان يرد بالثنان في الجنس المحتمل للأفراد والتذكير وفروعها
 لا للشخص كل في غير هاتم رايت ان بعض المحققين المتأخرين تعرضوا في بعض كتبهم لهذا التوجيه قوله
المفاعيل خمسة قال السير في الجوهرى ستة فالسير في زيادة المفعول منه في قوله نعم واحار موسى
 قومه الجوهرى تبسمه المستثنى مفعولا وروى وقال الكوفيون الرجاء اربعة فالكوفيون بادخال المفعول
 تحت المفعول المطلق بالقول بحذف عامله والرجاء بادخال المفعول معه تحت المفعول ثم ان اصل استوك
 الماء والخشب استوكا واصل الخشب قوله المصدر الفضلة المراد بالمصدر اسم على معنى
 المصدر مطابقا والتماما فيشمل المصدر الحقيقية وما يتو عنها بحذف او بغير حذف المراد بالفضلة
 ما لا يكون كالكلام وقوله المؤكد لغاملا اى على تقدير ذكر العامل فدخل فيه المصطلح الثابتة
 عواملها فانها لو ذكرت عواملها يكون اختلافها من الثلاث وتم بهذا هذا التعريف جمعا
 ومنعنا وصح انخص المفعول المطلق في الثلاثة قوله من غير تشبيه المراد بالبيان جهة الاطلاق و
 لما ايضا هذا الاطلاق اليه لكون الاطلاق اطلاقا حقيقيا لا بشرط كما يتوهم فان اطلاق المفعول المطلق
 اطلاقا ايضا اى بشرط لا شئ واما ان يتصف بالاطلاق فيحققه جنس المفعول الذي يكون كل واحد من تلك

[illegible]

عبدالمطلب

مغایعہ

الفاعيل الخمسة نوعا منه قولهم مصدرا لم يقل أي بمصدر من لفظ انشا الى ان المماثلة المعنوية فقط ١٤٩
 كافية للعمل فيشمل ما خولف مع عامية اللفظ قولهم وهو الذي انتخب اقول لا يخفى مطابقة هذا القول
 لباطن الامر الذي فهمه هذا الباطن قال الشاعر مصدرا مثل هكسي مطلقا باشد غالرهم رستم فعل شق
 باشد چون هیچ مثال خالی از مصدر نیست پس كجديد را ونظر كنهی خوا باشد قولهم ذهب بعض
 البصيرتين التراع بين هذا البعض وسائر البصيرتين في ذلك المسئلة لفظ ظاهر واما مجاز الباطن
 فالاولون من راي التوحيد والآخر من راي الحق والخلو معا ولا يخفى ما بينهما من التماثل وقيل
 مخلصون في التوحيد والآخر من راي التوحيد قولهم واخر الخ ان هذا المذهب الجليل
 شرك حاله فسر ظاهره على باطنه انفسا فان الذوق السليم يابى عن ذلك قولهم الكوفون الى ان
 الفعلاء هذا القول منبى على البرهان لانه الكاشف عن وجوده نعم فلا يخفى فافية التصديق قولهم
 اذا ذكر فيه ايما الان ابانة التاكيد مشروط بذكر العامل لا فضل التاكيد فالتاكيد لغير الملبان والتاكيد
 التقديرى يقارن حذف العامل فانهم قولهم اذا وصفه هذا شرط لا بانه نوع معين او اما اذا اراد
 ابانة نوع ما فاوردا المصدر بلفظ فعله بكسر الفاء واما العلة فان اراد الواحد والمثنى ورد على
 فصلة وفعلين يفتح الفاء وان اراد لا يزيد بهما فبلفظ الجمع فقط ومعينا فبالجمع مع التميز قولهم
 ورجعت القهقري مثال المصدر المضاف الذي حذف اقيم المضاف اليه مضافا فان التقدير رجوع القهقري
 فيه بما الى تعميم المضاف والقهقري الرجوع الى الخلف فهذا التعميم مثال المضاف والمضاف اليه
 افتقارا على ما ذكر في التآني ليعلم ان التعميم ما شاك المصدر في المادة مما لم يخف معه المصدر
 واما ما سواهما فتحتمل الحذف وعدم الحذف الا ان القول بالحذف احسن سيما في الالة قولهم وعلى عطف
 عطف على قوله على نوع قولهم والله عطف على علة بل على قوله على نوع بل تقدير لفظ على فعل
 وجب ذكره على المعطوف الاول والثاني اشارة الى ظهور كون العلة قسما للشيء بخلاف الالة قولهم
 وضمة عطف على الدال ولا خلافا لعطف جعل العاطف مضافا قولهم اشتغل الصبا الصبا مثال
 لوزاء ونحوه لا بانه معكوسا قولهم لا اعذب احدا الى لا اعذب عذابا احدا فالتعريف للمصدر قولهم
 اغتسل غسلا بضم الغين لغرض وضع اللفظ باعني في نفسية اسم مصدر وان وضعه
 باعني صادرة عن غيره او وقوعه عليه وقيل بانه مشتق من مصدر قولهم والله انبتكم من الارض نباتا

١٠٧. الشبان ما يثبت في موضع من الجواهر فظهر الفرق بينه وبين اسم المصدر قول المصدر المؤكد تقدير
 الموضوع للإشارة إلى أن المؤكد اسم فاعل والاشتراك اللفظي لأنه اسم مفعول والاشتراك في قول قوله
 بانه ليس هذا الرمز وذلك أن العامل ح اما منوي ومنسوع على الأول يحصل التأكيد بحسب
 المعنى فلا معنى لقوله ليس من التأكيد شيء وعلى الثاني يلزم أن يكون المصدر معولا بلا عامل فالأولى
 أن يقال في الرد أن المراد بالتأكيد التأكيد الكامل الواضح الذي لا يحصل إلا بذكر العامل والتأكيد
 في سقياء ورعيان ليس هذه المثابة قوله ويدل على ذلك أنه فيه نظير يعلم مما ذكرنا قبل هذا قوله
 وفي حذف عامل سواء أقول الظاهر الملائم للمصرع السابق أن يقدر كلام المصم هكذا والحذف في
 سواء على أن يكون الحذف مبتدأ ومتسع بكسر السين خبره وإنما قلناه التمهيد بما نرى مع عدم صحة المعنى
 على تقديره ظاهرا لدقيقة هي أن ما قبل حرف الروي في المصرع الأول مفتوح فينبغي أن يحمل في هذا المصرع
 على الفتح فليقرأ قوله متسع بفتح السين مصدرا مهميا وجعله مبتدأ والظرف خبره ولا يصلح الظرف
 للخبرية إلا بالتقدير المذكور فافهم قوله على حين الهوى التلذذ ما قبله من بالدنا خفا فاعيا بهم
 ويخرج من دارين بجر الحقايب قيل القابل هو الأعراس لهجو لوصفا وقيل وصفها بالتحا والدهنا
 بفتح الدال المهملة مقصورا ومملودا موضع ببلادهم هنا بالقصر للوزن خفا فاجمع خفيها
 وعينا أكثيا بجمع عيبه وهي الصندوق فاعل للحال ويخرج من بصيغته المؤنث باعتبارنا أويل الموصوفين
 بالتحا عذ وهذا من الغرائب دارين بكسر الراء جريرة أو ساحل يؤتى منه الطبيب بجر كقفل بالياء الموحدة
 والجيم جمع بجر كجرأ وهي الممثلة والحقايب جمع حقيبته وهي غايب جعل الرجل زاده فيه بحقبة الركبة
 سفره خلفه والهوى اشغل والتاس مفعول وجال بالتشديد جمع جليل فاعله والتلذذ بالتثنية الدال
 المهملة بالفارسية ربود في زريق كرجل قبيلة وهو مشاكك يحذف حرف التاء والتقدير فاندلوا نداء
 يا زريق والمصدر للتشبيه الثعالب وهو بالفارسية روبا قوله نحو بله الأكل لم يجعل بله اسم فعل
 لأن الأكل مركب بالجر قوله لغايبه ما قبله متعلق بقوله لتفصيل قوله لما قال نفسه وغير اللام
 في قولهم لنفسه لغية في هذا المقام للتقوية وقيل للتقليل أي لا يثبت نفسه لاخراج غيره وهاتان
 التسميتان من المناجزة والمراد بالنفس الغير هو معنى الجملة السابقة وجهها أن المصدر يؤكد
 في الأول معنى لازما للمعنى الجملة وفي الثاني معنى غير لازم لها فاما المؤكد بالفتح وإن كان في كليهما غير معنى

في كل ثلاثة وقوع^{١٢} بالوقوع المعنى المصنوع وهذا الوقوع في الأول وقوع المعنى المطابق في الأخير التضمن **قوله** مبهما
 او مختصا كان المراد بالاختصاص والمحدود المنقسم الى المختص والمعدود والنظر المختص بالمعنى الخاص
 ما وقع جوابا للملئ او ايرى المعدود ما وقع جوابا لكم والمبهم ما لا يقع جوابا للشيء والقرينة على تلك الاشارة
 جعل المختص قسما للمبهم **قوله** من ومنذ اقول عدم قبولها للتصانيف ما ولاجل عدم قبولها
 لتضمن معنى فانها كلما كان اسمين كانا بمعنى اول المدّة او جميعها بل وتضمنها معنى في وهذا مجازا
 المكان المعين فان عدم قبوله للتصنيف ليس لذلك بل لاجل ان الفعل لا يدل على المكان المعين فلم يناسبه
 مناسبة تامة وحمل غير الفعل عليه التخصيص الزمنا المعين لانه اصل في العمل غير انما جعل لمناسبة
قوله الا ان كان لفظه ان بكسر الهاء كذا الشرح او بفتحها حرفا مصدريا بنقدي وقولنا **قوله** في
 صورة من اي خصوصية وتخصيص **قوله** الجها الست اي ما هو ستة بحسب المعنى وان كان في
 اللفظ يتجاوز عن ضعف الستة فان الاعلى بمعنى الفوق والاسفل بمعنى التحت والقدام والقبيل بمعنى
 الامام والوراء وبعد بمعنى الخلف وشمال بمعنى يمين وهذه كلها في الاصل صفاظروفا قيمتها
 موصوفاتها **قوله** والبريد والمراد منه ههنا اثنا عشر ميلا وجا بمعنى الرسول والماشي وما
 عليه الزبيد واسما الحيوان يذهب قدام الاسد **قوله** ولا ان كان من ما صيغ قد كذا الاستثناء الاشارة
 الى ان قوله وما صيغ معطوف على قوله مبهما لا على الجها حتى لا يندرج ما صيغ من الفعل تحت المبهم كما
 هو مصطلح عند بعض منهم الثم وابن الناطم وصرح ابن هشام في بعض كتبه انه مندرج تحت المبهم **قوله**
 اي مرادته اعلم ان اشتقاق اسم المكان ههنا من مادة الفعل المضاع مط سواء كان ضمير
 او في ضمير موصو والثنائي فيما لم يستعمل مضاع وعلى الاول فاشتقاقه من المضارع مطلقا
 سواء كان مرادته فقط او مرادته وصوته معا فاذا اعتبر في الاشتقاق ههنا المناسبة فمك الأول
 المذهب مثال الثاني المسجد وان اعتبر جهة المظهر في العكس ولما كان المثار من قوله صيغ الفعل
 يابى عن التعميل لشارب التفسير المذكور في انهم ان في انهم فيه **قوله** عمر ومزجر الكلب عبد الله
 منطرا الثريا وباك الكلام هو من معقدا لقابله مزجر الكلب يمزج في الحفارة والزجر منطرا الثريا
 اي مكان الثريا في الرفع والمراد بالثريا اما الفلك والكواكب الستة المجتمعة المستما بذلك والقابلة
 المرأة المولدة محل النسوة اي هو القربى منزلة القابلة للحبيبات حين توليدهن **قوله** وتضمن

المراد بالتصرف ما التصرف في المعنى يجعله معروضا للمعنى المتضمنة للأغراب في ما التصرف في الآلة ١٧٣
 والمعنى معا يجعله مثله وجمعا مذكرا ومؤنثا الى غير ذلك ويلزم على الاول ان يكون مقنا الخبرين مقنا
 المبتدأ وعلى الثاني دخول حيث في حكم المبتدأ دون حكم الخبر لوقوعه مفعولا به في قوله تعالى الله اعلم حيث
 يجعل رسالته مع انه لا يثنى ولا يجمع الى غير ذلك ويمكن الجواب باخينا الشق الاول بان يقال ان المعنى
 كل طرف كان مصداقا للمصرف اللغوي كان مستمرا للمصرف بحسب العرف والاصلاح باخينا الشق الثاني
 بان يقال ان حيث يثنى ويجمع بواسطة اشتقاق لفظ الحيثية منه وهذا القدر كاف في كونه دون تصرف
 لكن الظاهر ان المراد بالتصرف هو المعنى الثاني **قول** في غير ذي التصرف هذا خبر مقدم عن الموصول
قول بواسطة حرف اي لفظ الحرف في معناه ظاهر وعليه بعض المفاعيل الاخر وهذا الحرف هو الواو واللام
 اضله للعطف قد لا يستعمل بمعنى مع والفرق بين المعية والعطف انه لا بد فيها من قران حكم الطرفين في
 الزمان بخلاف العطف فان اشتراك الطرفين في اصل الحكم كاف فيه سواء كان في ضمن القران والترتيب
 او خلافة **قول** بنصب اسماء اخر في بقوله اسم عن الفعل والحالة بعد الواو والمعية وبالواو وعن نالي لفظ
 وبالتي بمعنى مع عن نالي الواو لغير المعية وبقوله الثانية اه عن نالي المفرد والحالة التي لا تشمل على الامر
 سواء اشتمل على احد هما ام لا فان كلامها لا يثبت مفعولا مع لا ينصب على المفعوليه وينبغي ان يعيد
 بالفضلة الخرج نحو مشارك زيد وعمر **قول** ومثال ذلكاء فيله مثال ان قوله في نحو ليس للملك
 بل المحذوف **قول** والظرف في مسرعة اشرك الظرف مع نالي المحاطبة في الانصاف بالسير في قبل اشرك
 الساكن مع المتحرك في الانصاف بالقراب والبعد من قبل سر في التسل على ان يكون له الابد بالظرف والماء
 المتحرك الحركة لسفينته المحاطبة كاظرف ان المتحرك من حيث هو متحرك لا يثبت بطريقا وذلك **قول**
 نحو كنت انا وزيد كالأخوين ان جعل لفظ الأخوين مشبها لكلا الأمرين فاحتمل العطف في المثالين
 الاضطر والجمهور يقولون بالحقبة عند افراد لفظ الأخوين اما عند كونه ثانيا فوجه العطف فلما
 هو التحوّل المقصود من الكلام المشتمل على المعية في الحالة او ظرفها بالذات في الحالة ثانيا بها العرف
 فيجب ان يذكر الخالان بحيث يفيد ذلك والثنية خالية عن هذه الافادة واما المفيد لذلك موقوفنا
 كالأخ مع الأخ وكالأخ بقدر قولنا مع الأخ وان جعل لفظ الأخوين مشبها بالاول في المعية
 وجعل الطرف الثاني محذوف فالأخض وغيره في القول بالحقبة **قول** في وجب السير

في المعنى

فصل في الاستثناء

١٧٤ ينبغي ان يقر بمراده بان كلما نصبه لغير مفعول معه على سبيل الحقيقة دل على ان بعد الواو مسبب عن
 ما قبله وعلى ازالة الاشغال بذلك وكما كان كذلك لا يجوز فيه الا التصديق ان كان ذلك انما التصديق فلا
 حكم ما قبل هذا الواو بل كلما دل على المعينة تابع وقيد بحكم ما بعده معنى ومؤخر عنه ثبت وان كان
 بعكس ذلك لفظا فهو بل معرضه سبب المحصول المعينة الخاصة للحكمين بمعنى كونه جزاء لعلها و
 ينسب سببه في هذا الفرع الى نفس الحكم المؤخر بقوله بل الى معرضه ايضا اقامة للمعرض في هذا الفرع
 كما في الوصف السببي المفعول السببي اما الكبرى فلان غير التصحيح العطف لا يفيد المراد وبهذا
 التفسير لا يحتاج كلامه كلام القوم ان هذا المعنى مما لم ينكره احدا ولا ينبغي ان يحل كلامه على ان يجوز التصديق
 لازم لذار مثل هذا المثال حتى لا يكون له وجه ضاغطا لغيره في هذا الحكم قول عطفها ابتداء
 اخوة حتى غدت هالة عينها الضمير عطفها وعينها هالة الدابة والهالة تميز من هالة العين
 صبت معها قول وهو اخراج اه اى اخرج اسم وقوله بالا او احدا اخواتها اخراجه عن قولنا جازا
 القوم استثنائية يدانهم فان مثل ذلك لا يفتى استثناء في الاصطلاح قول حقيقة او حكما
 من متعدداى في حكم هذا المتعدد وهذا الاخراج فرع دخول المستثنى في حكم المتعدد بحسبنا
 الكلام قبل الاستثناء وهذا فرع دخوله في نفس ذلك المتعدد فان كان خلافا في نفس ذلك المتعدد
 يلزمه خوله في حكمه كما في اخراج الاستثناء المنقطع فالأخراج حقيقة وان لم يكن خلافا في نفسه خوله
 في حكمه غير متيقن كما في اخراج المستثنى المنقطع فالأخراج حكمي اى مثل الأخراج الحقيقة في الوصف
 الحكم الذي هو وقوعه بخرجه بعد لا او احدا اخواتها واما اخر قوله من متعددا لئلا يتوهم ان قوله حقيقة
 او حكما قيد للمتعدد ثم ان الأخراج اما من جميع انواع حكم المتعدد وهو الغالب لا يكون ذلك الا
 بما سئل لا سيما في كل ان الاستثناء او من بعض انواعه الله هو ما سئل النوع الاقوى وهو التارة
 يكون هذا بلا سيما فان معنى قولنا جائز في القوم لا سيما انما لا مثل مجيء زيد موجود في مجيئهم على
 ان يكون لفظا مازالته والمستثنى مجردا بلا سيما واما لا مثل مجيء موجود في مجيئهم على
 ان يكون ماموصوا او موصوفو والمستثنى مفعول على ان يكون نائباً عن خبر المبتدأ والمراد بنفي المآلة
 في الصوتين دخوله في النوع الاقوى واما خصوصاً زيداً على ان يكون من قوله من ان كسب الالف في الاستثناء
 منصوبا على انه مفعول به المصدر النائب عن فعله فانهم قول بفتح الاء اشكال الى ان الاصل ان يكون

قوله انتخبنا الفتح امر حاضر البطابق قوله ينصب في الفتح لا بالنظم مجهولا فاضيا فإرا عطف ١٧٥
 الانشاع على الاختيار هذا العطف مما لا بد منه ههنا أما في قوله انتخبنا في قوله وانصبنا انقطع
 ولا مرجح للثاني على الأول فافهم **قول** يريد بعض الأبدال قول البصريين اعرض عليه ثلثه وجو
 الأول ان المبدل من محبان يتفق في الحكم وهما مختلفان ههنا حكما الثاني ان تبدل البعض بخالف ضمير
 راجع الى المبدل منه ما يخفى فيه خال عنه الثالث ان المبدل منه محبان يكون في حكم الشاقط ويمكن ان
 يكلف عنه البديل وما يخفى فيه ليس كذلك لأن المفاد على تقدير كذا المبدل منه خص من المفاد على تقدير
 ذكره وأنا اجبت عن الأول بان المبدل هو المركب من واو وما بعده فقط ولا بدع في ذلك لصحة قولنا جئتني
 لاقائم وعن الثاني بان الاحتياج الى التمييز تمامه وللربط فاذا حصل الربط محذوف او بالقرينة او بغير
 البديل كما في نحو ما ان الانبياء محمد صلى الله عليه وآله فلا حاجة اليه عن الثالث بان الاستغناء عن المبدل
 منه لا يجب يحصل بنفس البديل بل اذا حصل بالقرينة فذلك كاف والقهرينة لا بد ان تكون موجبة في المثال
 بل اصل الاستغناء غير لازم كما صرح به بعض العلماء **قول** وبلدة ليس قاله عامر بن حارث الليثاني
 جمع يعفور كبير بوع ومولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء هو المولد البياض الذي يخالط
 بياضها بشرة من الشقرة والبلقاء **قول** لا تهم بوجوه قاله جندب بن النضر الفهمي المحرري قد
 البقاء واضح **قول** وما الى الا احد شيعة اخوه وما الى المذهب الحق من مذهب ردا اخوه هكذا وما الى
 مشعب الحق مشعب المشعبين والبقاء واضح **قول** وان يفرغ الى اخر البيت يفرغ بصيغة المفعول
 وقول سابق اي اسم يشاء المراد به المستثنى منه وهو المفرغ بكسر الراء مجازا والمفرغ عنه حقيقة وكلف
 بالفتح محذوف وهو الكلام والامفعول السابق ولا بعد بتقدير المفعول فيما بعد متعلق بفرغ ويكره في اللفظ
 اسمه غايده ما بعد قوله كما لو اعد ما تشاء من الخبر وما في كلامه حصول او موصو وجر الشق المحذوف
 والجملة الشرطية صلة او صفة لما وتقدير البيت ان يفرغ الكلام عن اسم يشاء اللفظ فيهما
 بعد لا يكر ما بعد الانبأ على حكمه كحكمه لو علم الا كان ما بعد على ذلك الحكم هذا اذا حمل التفرغ على معنى
 التخليص وكذا اذا حمل على معنى التصديق ان الفعل لا بد وان يفرغ مجهولا وانما اذا حمل على معنى الاعراض
 فالمراد بالسابق الغامل والفعل بقر مجهولا او معاولا والمجهول او في فافهم **قول** وهذا في تمام الوعر
 الورع بكسر الراء صفة مشتبهة **قول** مماثل لما قبلها اي يكون المراد به عين المراد بما قبلها ان كانا عين

قول مالك من شئنا ^{عند} رجز والمراد من العمل السير كل من التسميم الرمل بفتح السين نفع من السير فكل

منهما نفع العمل مصداق وقيل هما تفسيران للعمل ^{للملك} واضح **قول** مقدم ما كان أو لا أي مقدما شأنا

المستثنى منه **قول** وليس عن نصيبه اسم ليس تام مستر عايد إلى التأثير وإلى الترتيب المفهوم من قوله

دع ومن خبره على لغة ربيعة وسواء مفعول لقوله مغر أو سواء خبر ليس مغر اسم مجازي لمفعول أي مغر

بذلك التوهم عن النصيب لتصلح بالثبوت **قول** احكم به الظهير للتقدم فالبا للسينية أو

الظهير لأن البا للدلالة والأول أظهر **قول** كلها مفعول لقوله انصب لي تأكيد للمستثنى **قول**

بواحد أي في أحد وقوله وحده أي واحد غير عدد فلا تناقض في كلامه **قول** وانصبه احكم

بهذا التصيب ملاحظ كون الكلام شذبا والحكم بنصبه سواء قبل ذلك **قول** إذا لم يمكن وكذا

إذا أمكن ولم يرد ذلك لكن هذا عند اختلاف المستثنى في الأوصاف **قول** فإما مكن ذلك أو يبد

استخرج الباقي من المستثنى منه استثنى **قول** استثنى كل واحد أي كل واحد من المستثنى من أصله

نفسه كما في المستثنى الأخير والباقي منه بعد إسقاط ما بعده عنه كما في المستثنى الآخر فلا يرد أن

مقابلة العباد استثنى نفسه عشر وعشرة مما قبلها في نحو عندك عشرون والأشعة الخمسة لا اثنين

وهو فاسد **قول** واسقط الأوتار المراد بالأوتار جمع مفرداته المفرد والتثنية والجمع لا المفرد فقط

فلا يتحقق هذا الجمع إلا في ضمن ثلاثة أمثلة وأما المتحقق في كل مثال فأنما هو مفرد من مفرداته وكما

الاشفاعة فلا يرد أن هذه القاعدة فخصت بمثال جاوز شفعه وتره عن الواحد بل عن اثنين **قول**

وضم إلى الباقي بعد الإسقاط الظرف متعلق بالباقي أو بقوله ضم والمراد بالإسقاط والضم إسقاطا

وترثم ضم شفع وهكذا إلى الآخر لا إسقاط مجموع الأوتار دفعه وضم مجموع الشفاعة بعد ذلك نحو

يرد أن هذه القاعدة غير جارية فيما إذا كان التوتر والشفع واحدا أو كان مجموع الأوتار غير ناقض للمستثنى

منه كقولك عندك عشرون الأشعة عشرا ثم اثنتي عشرة والأشعة لا عشرة والأشعة لا اثنين

نعم بما إلى ذكر المفرد في تقديم الضم على الإسقاط ثم علم أن المستثنى قد يكون كسورا المستثنى

أو كل لما قبله وقع فالقاعدة ثان غير في غير الاستخراج الباقي من المستثنى منه بل يحتاج إلى عمل آخر

هو أن تحصل نخرج الكسور بنحو العطف على الأول ونحو الأضمار على الثاني فإرضاء تجري المستثنى منه

بعد النخرج المحصل ثم نأخذ الكسور من ذلك النخرج بالترتيب فتعمل بأحد القاعدتين حتى تستخرج الباقي

نفسه

نفسه

فنسبة المخرج فحاصل النسبة هو الثلث من المستثنى منه مثال ذلك اشير العبد الا نصفه الاثنتي عشرة
 ربعة فعل الاول يعوا الصما يركها الى العبد والمخرج اثني عشر كالأجزاء المفروضة للمستثنى منه كذلك
 الكسور معطوفة فبعد اخذ الكسور من ذلك المخرج والمفترض المذكور كانتا قلت اشير اثني عشر
 ستة الا اربعة الاثنتي وبعد العمل باحد القاعدتين يتوكل مبعده وهو نصف ونصف من المخرج فالثاني
 من المستثنى منه نصف العبد ونصف سدسه على الثالث كل ضمير يعود الى ما قبله والمخرج كالأجزاء
 المفروضة للمستثنى منه اربعة وعشرين لكون الكسور مضافا فبعد اخذ الكسور من ذلك المخرج كانتا
 قلت اشير اربعة وعشرين الا اثني عشر الا اربعة الا واحد فبعد العمل باحد القاعدتين يتوكل مبعده
 عشر وحاصل النسبة خمسة اثمان فالثاني من المستثنى منه خمسة اثمان العبد فافهم قولهم لكونها اء
 اعلم ان الأصل في التغيران يكون للصفة وفي الآن تكون للاستثنا والفرق بين المعنيين ان التغيران في
 الأول في ذات الطرفين اما في الحكم فسكون عنه وفي الثاني في الذات والحكم معاً ثم اتهمنا لا يعلن
 عن اصلها الا لغيره صافه فوجه العدول الى الصفة قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدا
 وجهان الأول ان الالهة لكونها جمعاً مستكراً ليس اتصالاً في التمول ولا في عدم التمول فلم يتحقق شرط
 الاستثنا لا المتصل ولا المنقطع على ان وجود الثاني في فصيح الكلام محل الكلام الثالث انه لو حل
 على الاستثنا لافاد ان سبب الفساد وجود الالهة وعدم الله تعالى والمقصود سببية الاول فقط او
 مطا ولم ينفرد الالهة مع نص الا افراد في التوحيد اما لان الآية ردة على المشركين قائلين بما فوق الاثنين
 ان ذلك مستلزم للتوحيد ايضا اذا التعليل بالوصف شعراً بالعلية وكلما الحق العلة تحت العلل
 واما لان المراد بالجمع ما كان بعض مفرداً واحداً وبعضها مثني وبعضها مجموعاً فيكون الآية ردة
 على المشركين باسمهم **قولهم** ردة المص لا يخفى عليك ان ردة المص لا يتوحد على سببوا اصلاً
 سكون قول النبي صلى الله عليه وآله في نظر فجارى وحرار سببويه هي من النظر فاعلم من الحقيقة والحجة
 لنيابته من انظر وهذا المعنى مقم بين التماه لا الحقيقة فقط انفس كرام العرب ما يلزم الظرف
 الحقيقية فقط واما في الابيات فملاحظة ردة وقد استثنانا **قولهم** ردة المص اوله فلما صرح
 الشر وامسحوا غير ان قيل المراد بالشر السيف مجازاً والعدوان الظلم الصريح وذا هم كانوا احراراً
 كما جردنا اي كجرائنا ايانا وهما من الذين يكسر الدال بمعنى الجزاء **قولهم** فسواكنا اي عناه اوله واذ الباع

الله

١٢٨ كريمة او تشري قال ابو المولى المدني مخاطبا به ليزيد بن خاتم والكرامة الصغلة الحسنه والبقاى واضح

قول اترك ليلي اه قاله مجنون الغامري الاستفهام لانكار والمعنى واضح **قول** واسمها مستر

غايده الى الوصف المفهوم من طرف الحكم او الى نفس الحكم المستثنى منه على القول بان المراد عنه ماسوي

المستثنى مجازا والمستثنى فيه بنده او الى البعض المفهوم من سياق الكلام على القول بان المراد بالمستثنى

منه كله لكن يؤول الحكم لكل منزل حتى ينقضي الكلام **قول** ما انهر الدم ودوبله ما انهر في الله

ومعناها السنفك قوله فكلوا منه لفظ من المتعويض ولعل هذا البعض كان معهودا عند المخاطب

بالحديث بكونه عبا عن اجزاء المحللة والسر الظفر فاستثناهما عن ذلك لذلك لم يقل فكلوا فلا

يردان مقتضى الحديث حلية ماسو السر والظفر من اجزاء المحرمة **قول** كذا خلا اثنا بتقدير

كذا الى اختلاف جهة نصب ليس خلا **قول** والمستثنى بعداه غير السياق للاشارة الى ان عدا

كخلا ولا يكون كليس فقوله بعد تمام المصراع كذا ايضا اي كجموع ما ذكر على طريق اللفظ التثنية

ويمكن ان يفهم هذه الاشارة من تكرار البناء في قوله وبعدا ويكون **قول** خلا الله لا ارجو اسواك تمامه

واتما اعد عينا الى شعبة من عيال الكا العيال بالكسر ما يعال به اي ما يوجد الفقيرة من العيلة وهي الفقر

والشعبة اما بضم الشين المعجزة والعين المهملة والبناء الموحدة بمعنى الحجة او بكسر الشين وسكون

البناء المشناه التحنانية وفتح العين المهملة والبناء الموحدة بمعنى التتابع والبقاء واضح **قول** عدا

الشهطاء والطفل الصغير اوله ابنا حاتم قتلوا واسرا وابنا من الا باخذ اي التجوز والتخيل

على دي الحيثية وعلى القبيلة ويحتمل هنا كلا المعنيين وقتلا واسرا بدل اشتغال عن الحيثية وقيل تمير

اصل الاسر الجبل الذي يشد به الاسير استعمل بمعنى جعل الشخص اسيرا والشهطاء مؤنث شهط

اي كثير السن فالمراد به العجوزة **قول** الا كل شيء ما خلا الله باطل اخوه وكل نعيم لاحد زائل الا للنبيه

ولا محالة اصله محولة اسم مكان او مصدريه من قول لا حول ولا انفاك عن ذلك ثم استعمل فلما كد

لزم الحكم **قول** تمل التداخية بكل الذي هو في مولى ندامي بالافين جمع نديم اي الرفيق و

تمل من الملل وسوا نقباض النفس والشئ والمولى الجرح من الابلع **قول** خاشا قرشيا فان الله

فضلهم اخوه على البهية بالاسلام والذين المعنى والشاهد اخوان **قول** اى مبيت حال صاحبه

جعل الله لفظ في قوله في خان بمعنى اللام وجعل الحال بمعنى الهيئة وتوحيده عوضا عن المصا اليه هو

مباحث

صاحب بصير مفعول به للمفهوم ولا يتعد هذا من تقدير تقييد تلك الهيئته باقتنائها بزمنها العامل
 في كلام المدعي والشك حتى يصح هذا التوجيه وادق القول لفظ ان يكون مفعول المفهوم محذوف وهو قولنا
 حصول معنا ولفظ في معنا الحقيقة أي الظرفية والمراد بالحال الزمان فان الحال في اللغة كما جاء
 بمعنى الهيئة كما في قوله تعالى أيضا ويقدر المضى اليه المعوض عنه تنوين قوله في حال قوتنا عامله
 ولا يخفى ان هذا التوجيه صحيح واشهدوا حسن ما ذكره الله فانهم ويمكن ان يحل توجيهه على توجيهه بال
 يجعل قوله أي مبيهاة تفسير لقوله مفهم فقط واما قلنا ان توجيهه هنا اصح لان التعريف على توجيهه
 مطلق ينقص بالجملة الحالية الخالية عن التضمين بخلافه وعرفنا ان الهم لا ان يقال ينقص لمعرفة
 بالحال المفرد قوله لا يرد على هذا الحد في قوله قاله والذي نشأه الجواب عن ارضين في ردهما ابن
 انتاظم على هذا التعريف ما انحصر في الاعراض الاول هو ان الانتصا حكم من احكام الحال وقد روجه
 المصنف في تعريفها فان ابقا على كونه حكما لها لزم ذكر الحكم بين اجزاء التعريف وهو غير جائز لان الحكم ما يحل
 على الشيء بعد امتثاله عن جميع ما علاه وايضا يلزم توسيط الامر الخارج عن التعريف في التعريف ان غير
 كونه حكما وجعله في المعرفة بالتعريف مستلزم للدور لا يعرفه انتصابها لكونه في الواقع حكما لها
 موقوفه على امتيازها عن جميع ما علاها وذلك موقوف على معرفة انتصابها لكونه من معرفتها واما
 محصور الاعراض الثالث هو ان التعريف منقوض منها فنحو ما كب في مرتب برجل الذئب لان اخرجها اما
 بقيد الانتصا او بقيد الاقتران وهما غير صالحين للاخراج اما الاول فلان الانتصا لو كان باقيا على
 كونه حكما فهو خارج عن التعريف الكلام في التعريف لو كان جئا له لكان فهم غير ممكن بل انما التعريف
 لانه حكم للمعرفة في الواقع فكانه امر مجهول وقع في البين للاخراج انما هو بالامر المعلوم واما الثاني فلان
 لفظ التراكب في المثال المذكور مفهم في حال كلامه والمثبت منه وادق ينقص منها ايضا بلفظ التراكب
 قولنا وابتد جلا راكبا ونحوه وان فرض عزل الانتصا عن كونه حكما وانما التعريف من انتاظم للانتصا
 بالمجرد في المنصوب مع ان الانتصا بالمنصوب اظهر لوروده مع كون الانتصا من التعريف في الواقع
 لان الانتصا بالمجرد مستلزم لا تنقاض بالمنصوب من غير عكس فيكون الانتصا من انتصا لانه لا يشترط
 لقوته الاعراض الاول ان يورده الانتصا بالمجرد مستلزم لوروده الاعراض الاول لانتصا
 بالمنصوب فكانه في الاعراض الاول وادج ما حقه كانه لا يمكن فرض عدم وروده وينقص في الاعراض

١٠١ الثاني على الانتقاض بالمنصوب لأن الانتقاض بالمجرور أخفى من الانتقاض بالمنصوب ولا يخفى المحر بالبناء

ومحصول ما اجاب به الشيخ عن الثاني هو ان المراد بالافعال افعالها صريحة بحاجتها الى المنشاء لا مطلقا ولا قهرا

في الوصف المذكور غير صحيح لأن المتبادر منه ومحصول ما اجاب به عن الاعراض الاول هو ما افاده الله

من اننا نختار الشق الثاني اى عزل الانصباء عن كونه حكما لها وجعله جزءا من التعريف فنقول للآية

للشيء لا يتغير في الواقع لان يكون حكما للشيء معتر ابدأ او جزءا للمعرفة كذلك بل يجوز ان يجعل حكما

له باعتبار امتين ذلك الشيء بغير ذلك اللازم وان يجعل جزءا للمعرفة باعتبار امتينها به نعم اذا كان

اللازم اعم تغير كونه حكما له او جزءا غير فضل معرفة على راي بعضهم فاذا عزل الانصباء عن كونه حكما

للحال في الواقع وجعل جزءا للمعرفة لا يدفع التوقف الاول وارفع الدور وانما قدم الجواب عن

الثاني على الجواب عن الثاني الاول للاشارة الى اندفاع الثاني مع قطع النظر عن الاول ليندفع

الثاني بكل اندفاع الاول ممكن غير منفرج عليه اتمان كذا للثاني جوابا منفردا مع اندفاعه بالجواب

عن الاول ليندفع الثاني بكل انتقاضه فان الجواب عن الاول لا يدفع الا عن الثاني لا بالانتقاض

بالمجورود في الجواب عن الاعراض الاول كلام سنذكره بعد هذا قول معرفة ما يقع عليه اى معرفة

احكام يحل على الحال لكن لا مطبل ما كان بعد معرفة كون الحال منصوبا في لغة العرب بقوله بعد

متعلق بمقدار حال عن مفعول المعرفة اى الموصول لا عن فاعل يقع ولا بنفس المعرفة ولا بقوله يقع على

ما يظهر بالتأمل ولا يبعد ان يكون ما عتقا عن الحال وضمير يقع غايد الى التعريف وضمير المجرور الى

الحال والخلاف متعلقا بقوله يقع او بالمعرفة فانهم قولهم في تفسير المسئلة اعلم ان ابن الحاجب في

الكف عدل في تعريف المعرب بما عرف به المشايخ اى ما اختلفا فيه باختلاف العوامل الى قول المعرب

الركب الذي لم يشبه منتهى الاصل فرغم صفا المتوسط ان جهة العدل زعم ان تعريف المشهور تعريف

بالحكم وهو غير خارج فاذا جاب عنه بتفسير ما ذكره والاشياء هي هنا وقد عرفت تفصيله مما قرنا واذا

عرفت الجواب في المقامين فاعلم ان احوال الالفاظ المصطلحة على ضربين الاول ما لا يدخل في العمل

كالشبه بالمبنى الاصل او عدمه للمبنى والمعرف الدلالة على التصب للخال الثاني ما لا يدخل في العمل

معرفة سبب معرفة كيفية العمل كالاختلاف في العوامل للمعرب والتصب للحال ومعرفة الالفاظ

المصطلحة ليست مقصودة بالذات بل انما هي لمعرفة العمل فينبغي ان يجعل تعريف الالفاظ المصطلحة بما ذكر

في العمل ويجعل ماله دخل في العمل من احكامها لان معرفة الشيء انما هي معرفة احكامه فلو اريد في الموضوعات
 التعريف على ما لا ينبغي لوفاء الدور ولما كان هذه التعاريف في الغالب لا يعرف كيفية العمل مطلقا لا يتبع
 ان يقال ان التعريف في الموضوعات يعرف بعض الاحكام دون بعض قولهم وكونه منتقلا الى الحال انهم
 ينقسم الى اقسام فبعض ينقسم الى المنقلة والثابتة وينقسم الى المنقلة والحادثة وينقسم الى
 الميتة والمؤكدة وينقسم الى المحققة والمقدرة وينقسم الى المتبينة والمرادفة والمداخلة قولهم
 بان كان مؤكداً ينبغي تحقيق هذه الحال متاعاً فيجب في الحال المؤكدة قولهم على مجرد حبنا اي على
 حدوثه ندرجاً وقيل اي على حدوثه ولا ينبغي ان يخلو المفهوم من العامل في مثال هذه الحال كثير ما يطلق
 على حدوثه التلويح بهذا المعنى هو المراد في المثال قولهم خلق الله الزرافة الزرافة بفتح الزا
 المعجمة وقد يضم وتخفيف الزاء المهملة وقد يشترط اسم حيوان يسمى بالفارسية اشتركا ويلتزم راسه وبر
 الفرس وعنقه كعنق الابل وجلده كجلد الفم وجله كجل النمر وهو من يذوق الكلام اذا زاد وطال
 بذلك لظول عنقه ازيادة عن المعتاد قيل هذا الحيوان مخلوق من نطفة تلك الحيوانا اذ رقيق وموغلط
 ويدها ببلد بعض منه واطول حال الازفة ويطلق الزرافة على الجماعة من الناس العشرة منهم ايضا
 قولهم نحو فاما بالقسط فانه حال الازفة من فاعل شهد فان اول الاية شهد الله الله لا اله الا هو الملك
 واولوا العلم قولهم في سمرائ في حال يدل على اليفة قولهم كن ذاسدا فاذة اما قولهم بقولنا شجاعة
 او كاشا كاسد قولهم يا بابا اي مرتبا وكذا قولهم رجلا رجلا قولهم وتفضل اي بان كان الحال لا
 وصف المفضل او المفضل عليه لاسم تفضيل فاما كل من قولهم رطباً لا الاق فقط قولهم
 جله والجم الغفير الجم بفتح الجيم الغفير الكثير قولهم اي جميعاً تفسير للجم الغفير للجم فقط فان الجمع
 اشتمل من الجمع قولهم وجاء الخيل بدار لفظ بدار بكسر الدال واخره اسم فعل وقد يشتمل على المبتدأ
 اسم مفعول اي المفرد وهو المراد هنا قولهم او مصدركه لكن يكون في معنى الوصف لا بمعنى
 المصداق قولهم اي مبالغاً اي مبالغاً دفعياً قولهم كصا الركض نحو اين الرجل بكسر الزاء
 تحريك الشيء بالرجل اي سوقه بها قولهم نحو اما على افعال هذا اذا اريد بالعلم العالم وبالعالم
 الكامل في العلم واما المجهول فيميز كما هو الظاهر بان يراى العالم فاثبت له العلم لان تقديره التميز على
 عامله غير خارج قولهم كن ذاهباً يشعر العامل في هذا الحال اما السبب في المبتدأ والخبر والكان

قد غلطوا في
 ذلك وان دهر لغز
 ولا تنسى كل راحة
 ابرار في دهر الزوال
 خرجت من الدنيا
 من ازارع الدود
 خرج ازارع الدود
 كذا في
 بعض النسخ

المقدور وحق المقدور واما الغافل في قولهم ان هذا الرجل عاقل اما الاول والاخير قول من لم يثبت
 ظلل اخر يلوح كانه خلل اظلال ما شخض من انوار الذاور ومبته اسم المحبوبة والظرف خبر مبتدا وموحشا بكرة
 الحاء حال من الظل باعتبار كون ضميره فاعلا للظرف وقيل حال عن نفس ذلك الضمير ويلوح بالحاء
 المهملة اى يلوح وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلل بالكسر وهي بظانة تفسد بها السيق قول من لا ينبغي امره
 اى لا يظلم ومستسهلا حال عن الفاعل او المفعول قول من يا صاح هل حم آة اخوه في نفس العلة
 في ابعاك الا مثلا يا صاح اصله يا صفا فخرم وحم بضم الحاء المهملة اى قد والعذر بضم العين المهملة
 وسكون الذا ل المعجمة مفعول لري ولا يبعث مضد مضى الى ضمير النفس والامل مفعول لا يبعث قول
 كقوله تعا وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة بمعنى جميعا وقاؤه للتانيث هو حال عن الناس
 باعتبار كونها بمعنى الجاعة قول من يطلبها كهللا على تشديد اوله اذا المراد عينه السيادة فاشيا
 اعينه من لا عينا اى اعجزه وناشيا من التشو وهو التهو والمطلب مصدر مبهى فاعله محذوف عايد الى
 المرو ومفعوله الى النشأ والظاهر ان يكون فاعله ضمير المتكلم وكهلا خالاعنه لا عن ضمير المتكلم وكهلا
 من كان بهن الاربعين السنين من السنين شديدا صعب قول من بان كافة يعنى يقولون كافة يعنى
 المانعة والثنا فيه للمبالغة وكثيرا وقع في القرآن المنع والتمهي بدو الامر والانداء بدون التبشير وهو
 حال عن المفعول في ارسلناك فلا شاهد فيه قول من اى العمل في الحال لم يرجع الضمير الى المضاف له
 كما فعل بعض الشارحين ليصير لا قنضا علة قرينه لا انجاء ولئلا يتوهم ان المراد بالعل على البحر الذي
 قيل انه بالاضنا قول من ونزعنا ما في صدورهم من غل الغل بالكسر العداوة قول من ان شجعة ابراهيم
 حينما اللة يطلق على الطريق الحق والباطل والدين لا يطلق الا على الاول والحقيف بالحاء المايل
 من الباطل الى الحق وبالحجيم المايل من الحق الى الباطل قول من يزحشا وعامله في تسمية مبتدا حشا
 الحال محشا اذ صاحبه هو المستند في الظرف الواقع خبر قول من سعيد مستقر في هجر البحر بفتح الحز
 اسم مبدئية قول من كونه في حال على كونه في حال اى هو كان حشا خالين بتعدد كمثال المصنف
 او واحدا كمثال النعم وما توهم من احتمال ان يكون عاونا ايضا خالا عن زيد فهو خطأ يظهر وجهه
 بالتأمل قول من مفرد فاعلم قول المراد بالمفرد ما يقابل المتعدد وافر هذا المفرد وحشا اما
 على سبيل الحقيقة ولا عبا معا فالأحوال من انفراد على سبيل الحقيقة دون الاعبا فالأحوال

من داخل قولك شيرت الزمان حلوًا مضافًا لمضارع كان حالًا على الزمان أيضًا قالان ١٨٣
 مترادفان وان كان حلوًا على المستتر في الحلو فمما متداخلان وقس على هذا أيضًا امثلة الأفعال للمعند
 للواحد قولك نحو لقينك يدا مصعدا مضدًا قد يتوهم ان هذين الجائزين كليهما الواحد من لفاعل
 والمفعول ورد عليه بلزوم مخالفة المثال للمثل له اقول لا يرد على هذا التوهم التناقض في قول الجوز
 ان يكون اللقاء لقاء ان كل في حال وان يفي المصعد معنى المصير عادلا معنى نفس لواء ان يكون
 الحالان باعني ابر كحركة التسل في المثال المتحركة بخلاف جهة حركتهما وان يكون الحالان في اجزاء من المثال
 عدت لقلتها وانصا لها زمانا قولك في نحو لا تعشاء الحال هو المنفى لا التقي وكذا حبس الحال هو
 المنفى لا المعول التقي وانما التقي قد دخل على العامل بعد تقيده بالحال وقسليطه على معكوله وكذلك كل
 ما يشبه هذا المثال فلا يرد عليه ان لا يؤكد التقي بقبضته ثم اعلم ان تأكيد الحال المؤكدة للعامل اما
 باعتبار كون مصدر الحال لازما لمصدر العامل فحيث المعنى نحو ابعث حيا فان يحبو من لواء
 البعث الذي هو الاحياء واما باعتبار كون مصدر الحال متحدا مع مصدر العامل فحيث المعنى نحو
 تعش في الارض مفسدا فان الافس متحدا مع العثو معنى لا تعش الافس اقول لا يظهر كون الحال في
 المثالين مبينه لا مؤكدة فان لفظان المراد من الاول ابعث مراد احيى ولا تعش مراد افس قولك
 وارسلناك للناس سولا هذا مثل قوله تعال ابعث حيا في جميع ما ذكرنا قولك لا من من الارض كلام
 جميعا اقول لا بد من فائدة العموم في الحال قبل ذكر الحال حتى يصح التأكيد بها ومواقفهم من
 لفظ من ويرتاكيد بالكل فنامل لفهم ذلك قولك انا بر دارة وهل دارة يا للناس من غار قاله
 سائر من دارة اليربوعى محبوبها قراءة ويا في بالناس اما المجرى التنبية للتدبير والتقدير يا قوم للناس
 بفتح الهمزة للتعجب من في من غار تليدة وغار مبتدأ وباردة خبرا في من غار التنبية لاجل التفرقة
 حريا لأعداء والمحبين عنهم فهو ذلك قولك اري احق هذا انا بفتح الهمزة وحقيقة اي صر منه على
 يقين بمعنى صر على يقين من جانب دارة انه لا ياب وبضمها من للاحقاق بهذا المعنى وبمعنى الاثنائي اي
 ائبد دارة لان سندا ليدنو في اياه ولا يخفى ما في كلا الوجهين من التكليف فلا بد ان يقول انتم احبها
 بضمير المؤنث قال السكاكي احق التقدير ان عندك ان يقدري زيد ابوز عطوف في عطوف واقول
 الاحسن ان يجعل العامل ضمرا لسانا الواقع في الجملة من خارجا لا تقدير قولك اري انك فاتصلو

١٨٢ رأيت في نسخة غير معتبرة أن هذا الكلام جوف من بيتك هو هكذا عهدتك ما تصبوا إلى تحبوا وإن كان

قلبي ذالوجهك صابيا عهدتك أي لقبك وما تصبوا أي ما تميل والباقي واضح قول فلما خشيت
اظا فيهم اه قاله عبد الله بن همام السلولي وضمير الجمع لظايفه ابن ياد والظايف جمع اظفار جمع ظفر
بالضم فالتسكون شبههم بالسباع الخبيثة فاشتبهت فم لظفار قول المجرى من التميمي أي من مطلق الظاهر
بخلاف المقرن متعلقة ونفسه نحو حصه صدرهم ونحو قوله ما ايسر الشيطان من بين ادم الا انا هم قبل
التساق اي الاحلال عزمتي انهم من قبلها واستشكل هذا الحديث بانه مفيد بعكس المقصود والجواب ان
المراد بالمنفعة الياس من قبل غير التساق لا مط بقرينه ان عزمتي من قبلها ياتي الياس من قبلها ومثال
المعنى على هذا القولنا كمال ايسر الشيطان من بين ادم من قبل غير التساق عزمتي انهم من قبلهم فيكون لافان
المحوظ بهن العامل والحال بعلة العامل كما قد يكون بعليته باله وقد يكون بلا علية احدهما للآخر ولو
سلم الاطلاق فنقول غاية ما يدرك عليه الاستثنا قران ياسر ما بعزمتي ان لا الياس من كل جهة
والمقام يخص بالمراد ولو سلم فنقول لا يدل الكلام على بقاء الياس من كل جهة بعد العزم بل يحتمل ان يراد
بالاقران الاقران بالاتصال ويكون الاقران لان الله ولو سلم فله لا يجوز ان يكون معنى ما ايسر ما فعل
الياس قول فلا معنى لاشتراطه هذا لوجهين الاول ان هذه الحال غير ما يخرج بصدده والثاني انه
لو سلم اتحاد الحالين فلا معنى للتقريب بل لا بد من الاقران قول غلط الغلط بالثناء المؤلف الممثلة
هو الخط في الاقوال وبالثناء المثناء الفوقانية هو الخط في الحاسبا قول نشأ من شرك اقول
قد اجيب عن هذا الا عراض بوجهه هو ان الحال والعامل اذا كانا ماضيين كان المنشاء انما هو
الحال بالنسبة الى زمانا عاملا كما يحكم به الذوق والتسليم لان زمانا القيد غالبا قبل زمانا المقيد من
حيث هو مقيد وهذا مناف للتقارن المعبر في الحال فوجب ان يدخل عليه لفظ قد المقرب للماضي الى
الحال المقابل له ليصير هذا التقريب مقارنا للزمانا عاملا وهذا والعجب كل العجب عن عبد تظفر هذا المعنى
لهذا الجواب مع انه مخبر في كل باب اعجب من هذا استثناء الغلط الى اجله العلماء وجعل منشاء الغلط
ما لا ينبغي ان يسند الفكر له اذ في فهمه وكأ قولهم خوفا عداي اتيتك قاعدا والشاهد في كلا
الحالين فانهما مترادفان قولهم خوصا اي عادا على التخييل قولهم مهيمن يحتمل ان يكون بالبحر نعتا
لقوله من والرفع نعتا للاسم الثاني احسن كما حمل الله عليه قولهم لا بهنام اسم او نسبة المراد بالاسم

منه

ذاك الاسم لأن الحال أيضا يتبين الاسم لكن وضعه هينئذ وقيل التميز مطبوع للذات لا أن الذات ١٨٥
 قد تكون مذكورة وقد تكون مقدرة فان قولك طاب ثوبك يد نفسا بقدير قولنا طاب ثوبك من يد نفسا
 قولنا ونحو استغفر الله ذنبا هذا جن من حيث هو هكذا استغفر الله ذنبا للتحصيص ورتب العباد
 اليه الوجه العمل محصية أي معدة ومحيط بترتيب العباد تابع لله وطرح واليه آية أي إليه يرجع كل ذلك
 وكل عمل قولنا وطبنا النفس قد تقدم بنا هذا البيت في بحث كلام التفسير قولنا العبد جعل العبد
 إشارة إلى أنه ليس منه وفاقا لا بغيره وأبعضهم جعل من المقدار ومنشأ الترتيب أن المراد بالعدد هو
 المعدل والمقدار هو المقدرة أي المسوح به والمكيل به الموزون لا المسوح والمكيل والموزون
 أقول والظاهر أن التفرقة المذكورة تحكم لظهور أن ليس المراد بالمرتبة في قولنا اشترى ثوبا من ثيابنا عسلا نصفي
 المراد بالعسل الموضوع بل المراد به أولا هو الموضوع أولا أتينا كان بهما مجيء بالتميز للبيان فالحق أن العدد
 قسم من المقدار قولنا كسرا أيضا مرفوع على أن يكون خبرا عن مبتدأ محذوف عطف عليه قوله وفيه
 بزاوفا قوله منون لما كان بالبيان فنصب بمقدار أي شيرت منون ولا يجوز أن يكون كلاً للفظ محذوف
 بالكاف التشيلية لوجوه الحكاية قولنا وما يشبه المقدار عطف على العدد قولنا ونحو شقنا ثوبنا
 أي ما يوزن ثقله مرة وهو ما يوضع في أحد كفتي الميزان يوزن به ما في كفة الأخرى ووجه العمل بالمقدار
 يوزن به ما في كفة الأخرى ووجه العمل بالمقدار إقاما على ما فسرنا به المقدار فظاهر وإقاما على غير ذلك
 المستعمل في المقدار هو قوله الله على تغيير قدر معين المتقال ليس كذلك لإطلاقه على القليل والكثير قولنا
 وفرج التميز هو امتيز يؤخذ حقيقة من حقيقة التميز فان الخاتم يؤخذ من الحديد وعكس هذا يصح
 أصل التميز فهو هذا حديد خاتم قولنا ودفعه على البديل أي بدل الكل فان المتغير في بدل الكل اتحاد
 المبدلين مصادقا لا مفهوما ولا شك أن المراد من مصادق المبدأ هو المبدأ من مصادق الخطه قولنا
 ولا تحقر ظلامته هذا مركب والظلامته بضم الظاء ما يظلم الناس يأخذ من يظلمهم ومطلوب ما يظلم به
 الناس قولنا الكافر مفضلا لم يجعل قوله مفضلا لاختلافه عن فعل مع عدم جهة كونه خالا إلى التميز
 وكون الحال بعد المعرفة أفصح الصفه لأن فعل مشترك لفظي وبنا سببه لوصف الذي هو متغير للذات
 وتخصيصها بالذات الحال الذي هو للغير في زمانا وتخصيصها **قولنا** لله ذره فارسا الذرة في الأصل
 الذر وفيه خير كثير ثم استعمل بمعنى البحر كثير فجازا والفارس اسم فاعل من الفرس بالفتح مضاف من كثر

اي حذوقا من الخيل واما الفراسة بالكسر التفرس في معنى التأمل يعني ان خيركم من جنت الفراسة لغير شئ
 من نفسك بل من الله فلام الله بمعنى التعليلية الداخلة على العلة الفاعلية ونظير اللام في آله
 وانا اليه اجو على وجه قول يا جارتا ما انت جارة قاله الاعشى ولم اظفر على تمامه الظان
 نثر لا نظم وجارتا اصله جارية ومنه المنهاية للتجرب جارة تميز قول تميزك العبد باضافة التميز
 الى ذي بيانته والعدد محمول على المعنى الحقيقية لا على معنى المعدد قول وما كاد نفساءه قاله الجمل
 السعد واوله اتجر ليلي بالفراق جديها وفاقل تطيب غايدا الى ليلي ومعنى البكت مع الشاهد واضح
 قولها نفسا تطيباه اخوه وذاعى المنون بيتا كجها وفاقا على تطيب هو المحاطب والمنون المور
 البناء في قولها هناكها اسم فعل بمعنى خذ فاعله مستوفية الكاف مفعوله الثاني مجذول لام
 اي هالك وحروف الجر مفعوله الاول ويحتمل ان يكون الكاف تأكيد للفاعل المستوفى نظير المفعول الواقع
 تأكيد الغير قولها رب جل واجيد هذا مثال لكلا الامرين فان لفظ اجيد هو مدحول لرب في المعنى
 وان كان معرفة لفظا بالاشفاق لكنه نكرة بمعنى لا تعرفها لمصنعا لا يزيد عن تعريفها المصنعا اليه التفسير
 الغايد الى التكره كالتكره معنى قولها وانتك انتساءه اوله لمن كان من جن لا برج طارفا قاله الشفري
 الازدي وبرج اي جابا لبراج وهو الشدة والطارق الا انه اهله ليلا والتفسير المحرور عايدا الى الفعلة
 قولها كره ولا كرهه اوله ولا ترى بعلا ولا حلا ولا البعل الزوج والحلا كل جمع حليلة وهي الزوجة
 المحرور الاول عايدا الى الحار والوجهية والمحرور الثاني الى الانثيات من الحار والحاثل بالحاء المهملة والظا
 المعجزة المانع من التزويج وسواك شئ من بعل قولها فتى حالكاه اوله فلا والله لا يبقه اناس اقالا لطفه
 واللام لتأكيد القسم وفي بعض النسخ بعد الفاء لا التافيه وهو غلط ولا يلفي اي لا يجد من الفاء بالقاء
 الموحدة واناس فاعله وفي مفعوله وما بعد حتى جرم للمفعول والباء في قولها فصل في معناه اعلم
 ان بيتا معا حروف الجر وتعيين متعلقانها فمنهما هذا الفن ولم ارا احدا تعرض لتحقيقها حق التحقيق ومن
 فشير اليه ههنا على سبيل التبعيل ونسئل الله ان يوفقنا الوضع رسالة منفردة تفصل فيها هذا التحقيق
 مع بيان تحقيقنا لا بواب هذا القرن ثمان مائة قولها بعضو بين اه اي اقصد البعض والبيان والابلاء
 قولها الجنس هذا مفعول لكلا الفعلين على سبيل التنازع والتقييد بالجنس لا احضره عن الشخص
 از تبيينه وتبيينه لا يكون بمن فالمراد بالجنس ما يقابل الشخص سواء كان نكرة واسم جنس ومعرفا بالجنس

من جنس
 من جنس

او ما اشبه لك قولهم من التبييض نذل على ان ما بعدهما كل مجزء هو معمول متعلقها من حيث انه
 معمول له والغالب ان يكون هذا المجزء نكرة ومحددة كانه لا ينفك تقديرها حتى تنفقوا شيئا مما تحبون
 ومن التبيينية تدل على ان ما بعدها اما جئ لمعول متعلقها او عينه من حيث المصادق لكن على الثاني لا بد
 ان يكون متغال ما بعدهما في هذا المعنى اشهر من متغال المعول فيه من الابتداءية تدل على ان ما بعدها
 مكان او زمانا او متعلقها وقدر عليه حال ما يدل على انهما واعلم ان متعلق من التبيينية عام مقد
 لا يكاد يذكر قولهم قد كان من مطر تمامه على ما وجدنا في بعض النسخ الغير المعبرة هكذا قد كان
 من مطر من فضلنا اذ قلنا فضلا على الارض والاعمال والتاسر المعنى واضح قولهم في كثير من الآله
 يظل به الحر يا مثيلا قائما يظل اي يصير به اي فيه اي في هذا اليوم الشديد الحر والحر والحراد وبته ندور
 مع الشمس قصر الفها للضرورة ويمثل اي فينصب وهو جازي بظروفا قائما حال من فاعله ويكثر في اي
 ذلك اليوم لشدة الحر جبر الا باعر الحنين التصو المرتفع ولا باعر جمع بغيره والضرر وحده
 اليوم بشدة الحر قولهم من يابفهمنا بدلا اي يدلان على ان معمول متعلقها ما يدل عن ما بعدهما
 من حيث انه معمول والظن ان يكونا ج اسين بمعنى البديل مضافين الى ما بعدهما ان لا ينفكا منها
 حينئذ الا ما ينفكا من لفظ البديل قولهم فليكن بهم اء اخره شنوا الا غارة وكبانا وفرونا
 انما للعطف شنوا بالشرين المعجزة والنون بمعنى التفريق والاعارة مفعول لاجله فربما جمع لكان
 اي اكب الفرس وكبان جمع الركبان اي اكب الابرار والشاهدين بهم حيث كان باؤه للبديل قولهم و
 اللام للمالك اي يدل على ان ما بعدهما مال للمعول متعلقه من حيث هو كذا وكذا ويعتبر في المالك الشئ
 وفي المملوك جواز انتقال ملكيته عن هذا المالك لهذا لا يحل اللام في قولنا الشجر للجد ينفذ والمحد
 لله على الملكية قولهم هو الاخصص اي افراد ما بعد اللام بمعول متعلقه من غير تحقيق شرايط
 الملكية وجه شبه بينه وبينها هو المتعلق الذي يكون بينه وبين اللام والاشياء لا يكون بينه
 وبين غيره قولهم في تعلية اي دلالة على ثبوت معمول متعلقه ما بعده من غير قصد الملكية
 والاختصاص والحاصل ان اللام قد يدل على ثبوت معمول متعلقه ما بعده من قصد منه هذا المعنى
 فقط فهو للتعلية وارجو قصد هذا مع زيادة هي الملكية او الاختصاص قولهم في تعليل
 اي دلالة على ان ما بعده علة فاعلية او غائية متعلقة واستعمال الثاني اكثر قولهم في التعرّاة

ملكية

١٨٨ قد مر شرح هذا البيت بآب المفعولة قوله في الآيات الأولى فلا والله لا يلفي لما يجيء انفاء للعطف
 واللام لتأكيد القسم لا يلفي لما يجيء انفاء لا يصيغه المجهول أي لا يوجد وراء نائب منابا على ما أتينا
 واضح قوله حقيقة ومجازا الباء وفي قديدها على خاطرة ما بعدها بما معوم من علقها خاطرة
 تامة أو ناقصة فإن كانت تلك الخاطرة نفس ما بعدها الخاطرة مكانية أو زمانية فهما للظرفية
 الحقيقية والظرفية المجازية وللثانية أنواع منها أن يدل على خاطرة ما قد بينها وبين ما
 بعدها خاطرة زمانية أو مكانية نحو قوله تعالى وما كنت بجانب الغربي فإن التقدير والله أعلم بمكان
 ذي جانب الغربي من أطوار أي ما يكون بدايته هذا الجانب هو محل مبعث موسى ومنها أن يدل على
 خاطرة نفس ما بعدها لكن خاطرة الكل بالجزء نحو قولنا هذا في ملكي أي في مملوكاته والواحد ثلثه
 أو ما أشبه ذلك كقولنا السواد في الجسم ومنها أن يدل على الخاطرة المنزلة منزلة الخاطرة الحقيقية
 كقوله تعالى وهو الله في السموات والأرض على وجه سوان يكون المراد به هو الله كمن في السموات
 الأرض في كونه عالما بها والمشتبه بلبان يكون أوضح في متظمن من يشبهه ولا شك أن عالم الناس
 يحصرن سبب العلم المحصور في كون العالم محاطا بالمعلوم وإن كان الآخر في الواقع على عكس ذلك و
 منها أن يدل على خاطرة ما بعدها الخاطرة الدليل بالمذكول من حيث كونه فيه كآية المذكور على
 وجه آخر وموان المراد بها أن السموات والأرض دليل عليه العلم بكل منها محيط على العلم به تعالى وإن كان نشر
 وجوده نعم محيط بكل من سواه وهذا إذا بنى الأمر على البرهان الآتي الذي مثالا إليه سبحانه بقو
 سترهم أي آياتنا في الأفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق وأما إذا بنى على البرهان الآتي الذي مثالا
 إليه سبحانه بقوله أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد كما هو دأب السالك من الحق إلى الخلق فهو سبحانه
 محيط بجميع من سواه من جميع الوجود وقيل التقدير في الآية وهو الله معبود في السموات والأرض أي
 معبود مخلقه ومنها أن يدل على خاطرة خاطرة انصباغية نحو الصوف في المرأه ومنها أن
 يدل على خاطرة خاطرة السبب المستبني نحو الهلاك في الكذب ليعلم أن خطر في الخاطرة قد يكونان
 كما لما في الكيس قد يكونان عقليتين كالتياء في الصدوق قد يكون محيطا حسيما والمحاط عقليا
 كالنفع في الدواء وقد يكون المحيط عقليا والمحاط حسيما كما في حاجتك قوله لقد كان في يوسف

اى في قضية يوسف **قول** قد بينا ان السببا اى يدلان على نسبتية ما بعدهما المتعلقهما والغالبة في
 تلك نسبتية في البناء هي الالية لعللة التناقض **قول** في ظلم من الذين متعلق بما بعدة وهو قوله جرمنا
قول ان امرأة اء قد مر تمام هذا الحديث في باب المفعول له **قول** باب الاستعانة البناء التعلق بالمتعلق
 تدل على كون ما بعدة مستغناة لا بخارج متعلقه **قول** وعداى عداية متعلقة بغيره بمعنى الفصل فان
 للمتعلقة بالحرف خمسة معان قد ذكرنا لك في باب التعدية واللزم **قول** والتعويض غير البديل قبل الفرق
 بينهما ان البناء في البديل تدخل على الزايل وفي التعويض على المارث وفيه نظر ان البناء اذا دخل فيما
 بعد الاشياء للتعويض قد دخل على الزايل قال الله نعم ليس شرا به ثمن اقليل والحق في القرآن
 لزوال الزايل خلافا حله والحادث في التعويض وان البديل ومن هذا ترويههم يقولون ان الجمع المميز
 جازيرون المعوضين قد يعبر عن التعويض بالمقابل فانهم **قول** والصواب ان البناء ايضا قد تدل على
 اتصاف معمول متعلقه بما بعدة **قول** نحو بقاء اى كان بقاء **قول** نحو وصل هذا بهذا الصواب
 ان يمثل بما مثل لان هذا البناء المحض لا يصح ان يكون فادة بمعنى اخر وقد بينا ذلك في اقسام المتعلق في باب
 التعدية واللزم **قول** على الاستعلاء اى يدل غلبة معمول متعلقه على ما بعدة حتى ان الغلبة او
 معنى حقيقة كانت اداء وهي هنا تكتفى لا بد من التنبية عليها وهوان النجاة القدر ما حكموا بان اللام
 الحارة للنفع وعلى الضرر مع ان الامر قد يكون بالعكس نحو دلهم عذاب اليم اللهم صل على محمد وآل محمد
 عنهم بان ليس ردهم ان الحكمين ثابتان مطبقا المراد انهما مخصصون بفعل خاص يتعدى بكل من الحرف في اللفظ
 مثلا فان عدى باللام كان للنفع وان عدى على كان للضرر اقول ما حظرت في هذا الباب ان ردهم
 ان اللام مطلقا للنفع وعلى مط للضرر ومرارهم بالنفع والضرر المفهومين من هذا ليس ما هو استبعاد
 اى النفع والضرر من جميع الجهة ابل مرادهم بالنفع ان اللام تدل عليه جهة كالدلالة على غلبة ما بعدة
 على معمول متعلقه اذا الغالبة من حيث هي نفع لصاحبها وان كان ضار له من حيثية اخرى وبالضرورة
 ان على تدل عليه من جهة دلالة على مغلوبية ما بعدة لمعول متعلقه اذا المغلوبية من حيثية اخرى ضرر
 لصاحبها وان كان نفعه من حيثية اخرى فاحفظ ذلك **قول** ان راضية على بنو قشير احو لهم
 الله اعجز رضاها بنو قشير قبله وخبر قوله نعم الله مخدوف وموقف في يحمل ان يكون ضمير عن
 عطف وهو يتعدى على **قول** بعن تجاوزا عناء يعنى ان عن يدل على افراق معمول متعلقه عما بعدة

٩٠ قول قد يجهل موضع بعد على الظاهر يكون على ح اسم الاحرف قول لم يحول كبر تطبقا اه ابي خالا
 بعد خال قول لا افضل في حسب عني هذا بعض من يثبت هو هكذا الام ابن عيك لا افضل في حسب
 عنه ولا انت ديت في فخر في قاله حوثان بن الحرث ولا مخفف لله بمعنى لله دته ومصدقا ابن عيك بنصر
 الشاعر وهو مبتدأ ما بعده خبر فايراد الضمير بالاتي متكلم من باب التثنية على راي لا افضل
 اما مجهول ومعلوم وعلى الثاني في تقدير المفعول اي لا افضل لنفسك على بناء المتكلم رابط الخبر
 بالمبتدأ والحسب علو الشأن والديان مال لك الامر قال في الشواهد حذف نون الوقاية من ديت في التثنية
 اقول هذا سهو منه لان لفظ ديتان ليس مما يتصل به نون الوقاية وتخروفي من الخبر بمعنى التثنية وهو مرفوع
 لان شرط التصيب الفاء فيما بعد النفي ان يكون ما بعد الفاء منفيا وهي هنا مثبتة وقد وقع سببا
 في الخبر المخاطب على الشاهد واضح قول لم يحول كبر مثله شيء اقول يمكن ان يكون هذا الكافي غير زائدة
 والمغنى ليس مثل مثله شيء وفيه المقصود اي نفى المثل عز الله تعالى بالكناية التي هي بلغ من المنصوح ذلك
 بستره وجعل ان المراد من منطوق هذا الكلام حج اما نفى مثل مثل الله عز الله او نفى المثل مثل الله عن
 مثل الله فعلى الله الاول نقول لو كان الله مثل كان له مثل مثل والثاني بطلان المقدم مثل والملازمة
 اما لان الله نعم يصير مثل مثل نفسه وان الله ح يصير مثل مثل تعامع كونه بالنسبة الى مثل اقوى
 ارفع من ان يكون له اذا كان ذا مثل فمثل يكون ذا مثل بالطريق الاولى فالمثل لمثل نعم مثل مثله وعلى
 الثاني نقول لو كان الله مثل كان لمثله ايضا مثل والثاني بطلان المقدم مثل وبطلان الملازمة بالوجه
 الثلاثة السابقة لان الاخير منها هي هنا لا يحتاج الى التفرع اثنان من التفرع ليس السابق فانهم قول
 ابدا كالفاء فوق دراهم اخوه حين يطوى السامع الصرار الفراء بكسر الفاء والالف الممدودة جمع
 فري فتحتها مع الالف المفصولة وهو الحار الوحش ودرى بضم الدال وكسر هاء مع الالف المفصولة جمع
 ذروة بالكسر والضم وهو الحار الوحش هو على الف والضمير للجبال ويطوى كضمير بمعنى يلف
 والصرار بفتح الصاد وتشديد الراء الاولى الطير المستقيمة بالضمير في موطن يابو في العلف
 ويصير من اول الليل الى اخره يصف جلا بانه كالحار الوحش فوق الجبال دائما حين يميل الصرار الى
 اي الاذان من صوتها اي في جميع الليل والشاهد في كافي كالفراء بانه مبتدأ اذ فوق خبر يحتاج
 الى المبتدأ ولا يصلح له شيء في الكلام الا هذا وفيه ما قل قول لم يحول كبر اه هذا بعض من يثبت هو هكذا

اللهون ولن ينهي في شطط كالنظير يذهب فيه الترتيب والقفل الهزلة لا نكار وقد جمع في معنى القفا ١٩١
 مفعول لقوله لن ينهي في شطط كفر من هو التظلم والكاف فاعل الفعل والمراد بالنظير الظعن بالفتح ونحو
 ويذهب يدخل فيه الفسيلة ويصير فيه رهن الترتيب ليلئم والقفل كالنظير جمع فسيلا قول في فسيلا مثل
 كعصف ما كول اوله ولعبت فيهم ابا بيل قاله روتة بن العجاج وصيرا بصيغة المجهول اي جلوا وعصف
 ورق الزرع فان قلت لم لا يجوز ان يكون هذه الكاف اذ ايدت قلت لان المراد هو الحكم بصيرة هذه الجماعة
 مثل اصحاب الفضل الذين هم كعصف ما كول قولهم بك القوة الشغواء هذا بعض من بيت هو هكذا
 بك القوة الشغواء حلت لم اكن لا وقع الا بالكمي المقنع القوة كالبصوة الغشا والشغواء كالبصوة
 بالتيقن والغير المعجنتين بمعنى العوجا وصف الغشا بالاعوجاج منقاره وجلت متكلمة من الجوهل في قوله
 لا وقع لامها لام الجوهل فهو منصوب وان المقدمة من لا يلاع اي التحريض والكمي كعل الشجاع المستوبدنه
 بالتدع والمقنع من على راسه ليشبه من الحديد المسما بالفا رسيته كلامه خود قولهم من غير الحيتا
 هذا بعض من بيت هو هكذا فقلت للركبنا ان علابهم من غير الحيتا نظرة قبل ولحمة من سنا
 برقي برى بصرام وجه غالية اخالت بك الكلل لفظ عن معنى الجانب الحيتا بالحا المهملة كثر ما يقع
 بالباشام ونظرة فاعل على وقبل بفتحين وصف بمخنة المتقدم نعت للفاعل ولحمة مفعول برى والاشا
 الضياء وغالية اسم محبته واخالت التي تخمرت وتفاخرت الكلل كعصب جمع كلة كعبة وهي شبرقي
 والباقي واضح قولهم غدت من عليه هذا بعض من بيت هو هكذا غدت من عليه بعد ما تم ظنونا
 فصل وعن قبض بيده لمجمل غدت اي اصبحنا المقطاة من فوق فرجها بعد ما انتهى شدة عطشها
 وتصل بالفتا المهملة واللام المشددة اي تصحوا حشا وهما مل العطش وهو خبر قوله غدت وعن قبض
 عطفه على من عليه الفيض بالقاف كالفيض بالقاء وهو الفرج والبياء الفلا والمجهول المكان المجهول
 الظن قولهم وهما في الماضي اي اذا كان بمعنى الزمان الماضي قولهم ما كانت امة النعم وليدا وكلا
 حين شئت وامرنا انغوا اطلب مذخر في دفع بمعنى البائع اسم فاعل من انغى على غير القياس
 الوليد القبيح والكامل من كان بين اربعة من الشين وشبهت من الشيب خلاف الشيب والامر من لم يندب
 محبته وقوله وليدا حين معطوفان على الجملة الاسمية بخلاف العاطف قولهم بما اوفيتكم علم
 اخره ترفعن ثوبه شمالا اي بتمامه في رأس الجبل ترفع البنة ثوبه رياح الشمال وهو منقح الشين

مقابل الجنب وأما بكسرهما فمقابل اليهن تأكيد الفعل باثنون للضرورة قولهم ربنا الجاهل
 المؤمل فيهم آخره وعنا جمع بالعين المهملة والجمع واخره الحاء المهملة جمع عنجوج بضمتين وهو
 الخيل الطويلة الأعتاق ومفار كرجال جمع مفر كفتق وسوا الصغير من الخيل والبقا في واضح قوله
 كما سيف عرواه أوله رخ فاجل لم يخرج في يوم مشهد قاله بهشل بحر ربنا مرتبة أخيه فالك
 قد قتل يوم صفين وهو من جيش علي عليه السلام واضح مبتدأ موصو بما جدد لم يخرج في أفعال من الخرى بمعنى
 الدل والمراد بعرو عرو من معك كروب سيفه هو الصمصمات ومضاب جمع مضه ومضير السيف مقدار
 شبر من طرفه وخيما السيف عدم قطعه لحدته فلفظ السيف في البيت مرفوع قولهم ما ك
 ياربما غارة آخره شعواء كاللذعة بالميسم أصله ماوية فرم بخذف التاء وسو مناك بخذف حرف
 التاء ويا في ياربما للتبينة الغارة بالغين المعجزة والأفة والشعواء بالشين المعجزة والعين المهملة
 كالصفراء هي المنفرقة واللذعة بالذال المعجزة والعين المهملة الحراق الجلد والبك من التار والميسم
 الة الوسم قولهم كما الناساة أوله ونصر مولينا ونعلم أنه أي نصر ابن عمنا ونعلم أنه كسابر لنا
 مظلوم وظالم قولهم بل بلدة آخره لا يشي كأنه وجهه الأكام بالفارسية كولا لها وركوبه
 الفجاج وسوا الصخاري والقسم كفرن الغيا وجهه كجعفر أصله جهمري وهو فرس منسوب إلى جهمري
 قرية بالفارس ثم جعل جهمري اسم للفرس المذكور وغرضه أن أكثر البلاد كثير أهل قليل البيعة كثيرة
 الغيا كناية عن كثرة أهل البلد قولهم مثلك جبل آخره فاهيته ما عرك تمام مغيل طرقي
 أيتها البلاء ومرضع اسم فاعل عطف على جلي واهيته أي شغلته تمام جمع تمنة وهي التعميد و
 المراد بك تمام الطفل الذي عليه تعاويد والمغيل يسكون الغين المعجزة وفتح أيتها المشاة التثنية
 الرضيع الذي كانت أمه جلي أو تجماع عند الرضاع قولهم ليل كوج البحر هذا بعض من بيت
 هو هكذا وليل كوج البحر رخي سدا على أنواع وهو ليلتي أي بيل كوج البحر في كفاة ظله
 وتسدد بضم السين لغطاء وارضاه أي مد على غطاءه بأنواع ليلتي في هذا المفعول للضرورة أي
 ليلتي أصبر ما جرع قولهم سم ذارة آخره كذا قضى الحيات من جلد الرسم العلامة وهي حمر في
 برب المقدره والظل ما شخص آثار الدار والأقضا جعل الشئ منهيا ومن جلد بفتح الجهمري
 من أجله ومن عظمه في عينة قولهم هذا باب الأضياء أي باب حكمها العارضة لها باعتبار كل

وعنا جمع بين الممار الجاهل باليمين
 من الأبل لا دخل له والمؤمل كوجر الك
 صار ذخيرة صح

استخرجت من هذا
 شئ من شئ

و
 و
 و

مطلب اول

وقد كان المفسرون الذين انفقوا على هذا المصنف من التفسيرات قد اختلفوا في تفسير قوله تعالى لا يصير مقرا بالمصنأ اليه يجوز ان يكون لزيد اعلم من غيره فلا يفيد الا تخصيصا لا تعريفا بالعهد فلكثرة ظاهرا مما تعريفا بالجسر فكقولهم تلك على خرامى الارض النخلة من رايحها واقعا لا مستغراقا لفظا انه غير مفيد للتعريف الا بعد ملاحظة العهد فيكون لا مستغراقا ومحملا لكونه نوعا عاما او ذريا ولهذا يكون المعرف بلا ممة معرفة دون كل مصنف الى التكرار ثم اتهم قد عبرا بالعهد والجسسية في الافتضا بثلاثة شروط الاول ان يكون الافتضا معنويا لا لفظية الثالث ان يكون المصنأ اليه معرفة لا تكرة الثالث ان يكون المصنأ مما لم يتوغل في الابهام كالغير المثل والشبه لم يعبروا بالعهد الجسسية في فاد الاول العهد قصدهم فائدة معنوية في الافتضا اللفظية ولا في الثالث لان المصنأ فيه تكرر بتكبيرين يتكبرها باعتبار المصنأ اليه العهد بعيد عن التكبيرين قصد الجسسية في التكبيرين غير معهود في الواحدة منها غير ولا في الثالث لان قضع تلك الالفاظ للاستعمال في الابهام فلا يستغراقها في غير نعم اذا كان الشيء غير ومثل واحد فاد الافتضا تعريفا بواسطة ذلك وجان مجرى على المصنأ احكام المعاق لهذا اجازوا ان يكون قوله تعا غير المقتضو وصفا لقوله الذين انعت فافهم قولهم كما في عطفه هذا كما من فعل من يجادل في قوله تعا ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثاني عطفه اي اذا جازى بسنة عنقه وموكا به عن التكبر قولهم كما شرقت اة اوله وتشرق بالقول الذي قد اذعنه قاله لا عشي وكل من تشرق من باب علم يقال شرق برق الوحم لا غص والغص بالفارسية كلوكبر شدة ولا اذا عدا الافتضا والفناء الريح قولهم روية الفكرة هذا الى لام الامر مع من هم في الامر الى اخره مصرع اخر ومثل هذا العمل شائع عن الشعراء وما مفعول الروية واللام في الجمع وما يقول له الامر هو مال الامر والنوال في التكاثر وفي بعض النسخ بدل الجسسية النوال في اكتساب الثواب ودليل اكتساب الروية تذكر امر الفكر تذكر خبر الله هو معين قولهم معنى اي مصداقا وان اختلفا مفهومنا قولهم لا صفة الى هو صونها لم يقبل ولا الى الموضوع كونها خصة لا يتوقم على جواز افتضا الواصف الى الوصف في نحو ما رخ يد بالكرم فانه جاز قولهم راي متي هذا القلب الحاجة هذا

من طرفها وقيل اي يا بصيرة الشئ مضنا ومضنا اليه قولهم خلقه فون الثنية والجمع خلف الاعراب بدل جمع مع اللام ودخوله فيما لا ينصرف قولهم واعطه التعريف بالذي لا اقول تعريف المصنأ بالعهد والجسسية المقارنين للافتضا كما قالوا لا بالمصنأ اليه ضرورة ان غلام زيد لا يصير مقرا بالمصنأ اليه يجوز ان يكون لزيد اعلم من غيره فلا يفيد الا تخصيصا لا تعريفا بالعهد فلكثرة ظاهرا مما تعريفا بالجسر فكقولهم تلك على خرامى الارض النخلة من رايحها واقعا لا مستغراقا لفظا انه غير مفيد للتعريف الا بعد ملاحظة العهد فيكون لا مستغراقا ومحملا لكونه نوعا عاما او ذريا ولهذا يكون المعرف بلا ممة معرفة دون كل مصنف الى التكرار ثم اتهم قد عبرا بالعهد والجسسية في الافتضا بثلاثة شروط الاول ان يكون الافتضا معنويا لا لفظية الثالث ان يكون المصنأ اليه معرفة لا تكرة الثالث ان يكون المصنأ مما لم يتوغل في الابهام كالغير المثل والشبه لم يعبروا بالعهد الجسسية في فاد الاول العهد قصدهم فائدة معنوية في الافتضا اللفظية ولا في الثالث لان المصنأ فيه تكرر بتكبيرين يتكبرها باعتبار المصنأ اليه العهد بعيد عن التكبيرين قصد الجسسية في التكبيرين غير معهود في الواحدة منها غير ولا في الثالث لان قضع تلك الالفاظ للاستعمال في الابهام فلا يستغراقها في غير نعم اذا كان الشيء غير ومثل واحد فاد الافتضا تعريفا بواسطة ذلك وجان مجرى على المصنأ احكام المعاق لهذا اجازوا ان يكون قوله تعا غير المقتضو وصفا لقوله الذين انعت فافهم قولهم كما في عطفه هذا كما من فعل من يجادل في قوله تعا ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثاني عطفه اي اذا جازى بسنة عنقه وموكا به عن التكبر قولهم كما شرقت اة اوله وتشرق بالقول الذي قد اذعنه قاله لا عشي وكل من تشرق من باب علم يقال شرق برق الوحم لا غص والغص بالفارسية كلوكبر شدة ولا اذا عدا الافتضا والفناء الريح قولهم روية الفكرة هذا الى لام الامر مع من هم في الامر الى اخره مصرع اخر ومثل هذا العمل شائع عن الشعراء وما مفعول الروية واللام في الجمع وما يقول له الامر هو مال الامر والنوال في التكاثر وفي بعض النسخ بدل الجسسية النوال في اكتساب الثواب ودليل اكتساب الروية تذكر امر الفكر تذكر خبر الله هو معين قولهم معنى اي مصداقا وان اختلفا مفهومنا قولهم لا صفة الى هو صونها لم يقبل ولا الى الموضوع كونها خصة لا يتوقم على جواز افتضا الواصف الى الوصف في نحو ما رخ يد بالكرم فانه جاز قولهم راي متي هذا القلب الحاجة هذا

التأويل في مثل هذا المثال من وجوب الأول اختصاراً الشيء إلى نفسه والثاني اختصاراً المعنى ولا يبعد أن يقال
 أنهم لم يكتبوا مثل هذه الاختصار إلا بعد صدق الشك في المصداق فلهذا حاجة إلى هذا التأويل قول
 أي مسجد اليوم الجامع أي مسجد اليوم الجامع هذا اليوم الناس في نفسه نسبة الجمع إلى التثنية فجاز ذلك
 القول في المكان الجامع قول أي شيء جرد من قضيته أقول هذه الاختصار صحيحة من غير حاجة إلى هذا التأويل
 فإن به المضاف في عموم وجد نحو خاتم حديد وجودها في كلام العرب أكثر من أن يحصى كون جميعها ما ولا
 في كلامهم بعيد جداً قول كفضائي مما رأى يقال لك الشئ وحياؤه أي غايته قول في بيده وفتح
 الباء الموحدة وسكون الهمزة المشددة بمعنى غير قول لفظاً مفرداً قوله لفظاً تميزه من مفرد حال ويحتمل أن
 يكون لفظاً حالاً ومفرداً صفة قول ككنا ذكنا الحكي وحكما آخره لم يرك شي باله في قبلك قول
 والذئب اخشاه هذا من بين هو هكذا والذئب اخشاه أن مراد به واحد واخشاه الرياح والمطر قاله
 ربيع بن خبيق غاش ثلثمائة وأربعين سنة ولم يقبل الإسلام يصف في هذا البيت أنها سنة وذهاب
 قوته وأنه لا يطوق حل السلاح ولا يملك داس البعيران نفور من شيء وأنه يخشاه الذئبان من به ولا يحتمل
 الترجيح وأذية المطر لهم وضعفه قول أي تدا ولا بعد تدا أي اخذ بعد اخذ قول أي سعل بعد
 سعل عني اسفاد بعد اسفاد أي أعانته بعد أعانته قول فلي فلي بك مسورا قوله دعولما أنا بنى مسورا
 دعون أي طلبت اللام للتعليل وناب من التثنية أي الحادثة ومسور بكسر الميم اسم رجل وقوله فلي فلي
 مفعول مطلق محذوف وهو البصيفة المأخوذ المعلوم أي قال مسورا أي أجابته بكرة لا حسنا
 والأجابه للشيء المقابلة له بقول أو فعل وما يضاف إليه لا أول محذوف بقرينة ما يضاف إليه الثاني نظير
 قطع الله يدي رجل من قالها قول لقلت لبيتك لن يدي عوني فاقبله أنك لو دعوتني ودعوتني ودعوتني
 مرتفع بيون الزوراء كجمر آهي الأرض البعيدة ووجه ودعوتني ودعوتني ودعوتني ودعوتني ودعوتني ودعوتني
 الشواهد مترج بقديم التاء على الزاء مصدر مهي من ارتفع أي امتل وقيل بالثنون والزاء المعجمة من نزع البئر
 إذا كان قريباً القعر والأوسط هو الصواب وهو بالتاء الموحدة المفروضة ثم الياء المشددة التثنية المضمومة
 بمعنى الواسعة البعيدة الأطراف ولزني عوني متعلق بقلت قول ما ترى حيث سهيل طالعا آخره
 بنما يفتي كالشهاب لا معاً الهمة للأسماء وما نافية ورأي من ذرية العيس فحيث مضى إلى المغر ويلزمه
 أن يكون معرباً وفاقبل أن اختصاراً ههنا بحسب المعنى إلى الجملة لأن سهيل مبتدأ حذفت خبره وهو مستقر فيها

من يدري أي من حيثنا واليه يصعد المشكل المعلوم للظواهر أي جارية كريمة

لا ينافي الاستشهاد بهذا البديع فان المراد من مضى الى المفرد اختصارا لما هو مفرد لفظا ونحيا كونه سهلا
مجردا فالحق ان حيث مضى الى المفرد لفظا ومعنى معا بقدر مضى اي حيث انضبا سهلا ويصح
كون ظاهرا لا عن المضى اليه لكونه معمولا للمضى ونحيا مفعول لقوله اما نرى قولهم وانتم
حينئذ تنظرون اي حينئذ كان كذا على ان يكون اخفا الحين وبيانته قولهم ما الاذلى اي البتة لا
البتة على الفتح لا تسببه حصول التخفيف قولهم على جهنم قد مر شرح هذا البديع في باب المفعول
المطلق قولهم فلن يفتدا اي لن يسبب الكذب قولهم اذا باهله تخذه خنظيته اخوه له ولد منها فذلك
المدح قاله الفرزدق والبا هلى الرجل المستبوا الى الباهلة وهو قبيلة والخنظية المرأة المنسوبة اليه
خنظله والمدح بصيغة اسم المفعول بالذال المعجمة والراء والعين المهملين كان امه اشرف من ابه
اي اذا كان رجل باهله زوج امره خنظيته ولها منه ولد فذلك الولد امه اشرف من ابه قولهم فعلا
نفس ليل اشفيها هذا بعض منيب هو هكذا ونبتت ليلي ارسلك شفاغة الى فهلا نفس ليل اشفيها
قاله قيس لم يوح ونبتت مجهول من التفعيل والباء في واضح قولهم لولا ان من المسموع اه جواب لوه احد
والقدير لكان مقطوعا بانه الحق دون غيره وقوله من المسموع خبر ان وما جاء اسمه قولهم قلت قد
تقدم اه هذا الزاد على قول ابن هشام حيث قال ومنه هذا يوم ينفع الصائين قولهم وكل ذلك اه انه
ان الخير والمشرية قاله عبد الله الواعظ في يوم احد هو شرك ثم اسلم ومد بفتح الميم بمعنى الغاية وذلك
مفرد يشابه للمثنى اي الخير والشرك في قوله تقا عوان بينك وقيل فتحيين اي جهة اي كل منهما جهة الى شيء
نعيم وحيم ويحتمل معناه اخر يظهر بالتأمل قولهم كلا اخي خليلي اجد عضدا اخره في التائبان و
المام الملمات واجد خبر كل او افراد باعينا لفظه او باعينا فاعله وهو ضمير المتكلم والروابطه عطية
اي انا واجد لي اياها عضدا اي قوة ومد فان العضد كما يرد عن القوة والتائبان الحاد ثاب والامام
الائتيا والتزول والملمات التوازل قولهم لم يفرد معرفا يا اي معني استشهدوا غير ما قولهم اليك واياك
فارس الاحزاب اقله فلتر لقينك خالين لم يعلم خالين حال عن الفاعل والمفعول اي وحيد في الفارس
واكب لفرد في الاحزاب جمع حزب هو الطائفة والمعني ايتنا فارس الاحزاب قولهم اي مع المصنعا اليد
الشرذم ذلك ان مصداق اي انما هو من جراء اولية خواها المصنعا اليد على سبيل التخصيص والاحتمال
ما يخرج الاول من الجراء الاولى للشيء المعرف واحدا ان مجموع اجزائها الاحتمالية كل اثنين اثنين

لا ينافي الاستشهاد بهذا البديع فان المراد من مضى الى المفرد اختصارا لما هو مفرد لفظا ونحيا كونه سهلا مجردا فالحق ان حيث مضى الى المفرد لفظا ومعنى معا بقدر مضى اي حيث انضبا سهلا ويصح كون ظاهرا لا عن المضى اليه لكونه معمولا للمضى ونحيا مفعول لقوله اما نرى قولهم وانتم حينئذ تنظرون اي حينئذ كان كذا على ان يكون اخفا الحين وبيانته قولهم ما الاذلى اي البتة لا البتة على الفتح لا تسببه حصول التخفيف قولهم على جهنم قد مر شرح هذا البديع في باب المفعول المطلق قولهم فلن يفتدا اي لن يسبب الكذب قولهم اذا باهله تخذه خنظيته اخوه له ولد منها فذلك المدح قاله الفرزدق والبا هلى الرجل المستبوا الى الباهلة وهو قبيلة والخنظية المرأة المنسوبة اليه خنظله والمدح بصيغة اسم المفعول بالذال المعجمة والراء والعين المهملين كان امه اشرف من ابه اي اذا كان رجل باهله زوج امره خنظيته ولها منه ولد فذلك الولد امه اشرف من ابه قولهم فعلا نفس ليل اشفيها هذا بعض منيب هو هكذا ونبتت ليلي ارسلك شفاغة الى فهلا نفس ليل اشفيها قاله قيس لم يوح ونبتت مجهول من التفعيل والباء في واضح قولهم لولا ان من المسموع اه جواب لوه احد والقدير لكان مقطوعا بانه الحق دون غيره وقوله من المسموع خبر ان وما جاء اسمه قولهم قلت قد تقدم اه هذا الزاد على قول ابن هشام حيث قال ومنه هذا يوم ينفع الصائين قولهم وكل ذلك اه انه ان الخير والمشرية قاله عبد الله الواعظ في يوم احد هو شرك ثم اسلم ومد بفتح الميم بمعنى الغاية وذلك مفرد يشابه للمثنى اي الخير والشرك في قوله تقا عوان بينك وقيل فتحيين اي جهة اي كل منهما جهة الى شيء نعيم وحيم ويحتمل معناه اخر يظهر بالتأمل قولهم كلا اخي خليلي اجد عضدا اخره في التائبان و المام الملمات واجد خبر كل او افراد باعينا لفظه او باعينا فاعله وهو ضمير المتكلم والروابطه عطية اي انا واجد لي اياها عضدا اي قوة ومد فان العضد كما يرد عن القوة والتائبان الحاد ثاب والامام الائتيا والتزول والملمات التوازل قولهم لم يفرد معرفا يا اي معني استشهدوا غير ما قولهم اليك واياك فارس الاحزاب اقله فلتر لقينك خالين لم يعلم خالين حال عن الفاعل والمفعول اي وحيد في الفارس واكب لفرد في الاحزاب جمع حزب هو الطائفة والمعني ايتنا فارس الاحزاب قولهم اي مع المصنعا اليد الشرذم ذلك ان مصداق اي انما هو من جراء اولية خواها المصنعا اليد على سبيل التخصيص والاحتمال ما يخرج الاول من الجراء الاولى للشيء المعرف واحدا ان مجموع اجزائها الاحتمالية كل اثنين اثنين

مفرد فصد اي المضى الى هذا الثمن والى ذلك ثانياً حذير في الضمير من غايات لفظ اي حذرا من
 الالتماس قول ومع الاولى ان يكون لفظه مع الاولى في المتن بالفتح والثانية بالسكون ليكون
 فيها قليل بترتيب المرجح على حمل عليه المشي ويحتمل العكس على ان يكون الضمير ان مجازاً في تبيين خبر قول
 اسم المكان الاجتماع اه فقولنا جلس بل مع غير جلس يذو زماناً اجتماعاً عموماً في هذا الزمان وفي مكان
 كذلك استعماله زمان الاجتماع اكثر قول فرشي منكم وهو اي معكم واذا كانت يا ربكم لما قاله
 في مدح هشارع عبد الملك لعنهما الله القاتل في فرشي كالقاف جزاء الشرط او نفساء الجزاء على خلاف
 في جواز تقديمه على الشرط والرئيس بالكسر المائل والمخصب بالعين واللام بكسر اللام الترخي يقال فلان يزور
 لما اي يهله وتراخ اي قلبه والباقي واضح قول مركب عنى اليه اسم التجر المنع والاسبغ الصب مع
 الباقي ظاهر قول وهو نظير اي قبل هذا الاعراض غير رد ههنا لان المقول للشيء كحرف اي اتهموا
 لحذف صدل الصلة وهو متحقق فيها في كل الحالين بخلاف المقول فيها نحو فيه اي هو لشيء معنى المضى اليه
 دون لفظه وهذا لا يتحقق فيها نحو فيه لا في صوة واحدة ويتحقق ذلك ان غير وما بعد لما المتعل في معنى
 حرفي محتاج الى غير شبهة لك الحرف في الافق واقضت لك الشبه بئنا لكن لزوم الاضمار مانعه
 من ذلك اعرب الاصل فاما اذا نوى معنى المضى اليه فقط لذل تلك الالفاظ عليه لاله اللفظ على
 معنى في غيره وتشبه الحرف من وجه اخر فقوى به الشبه الاول مدفع مانعة فضا مبنية واما في الاحوال
 الاخر فلا لانه لا معنى يدل عليه او كان يدل عليه نفسك لك المعنى واما الاصل فاما يكون مرجحاً
 عند فقد ما يقتضى نقيض مقتضاً واقول الجواب ان المضى اليه المذهب غير متصور ومنه
 بعموم كما حققنا سابقاً لا يتصور مع تلك الالفاظ الا بصو مائضا اليها بعموم غير ههنا
 ما برز في اي فافهم قول وكذا اذا نوى لفظه ومعناه الا ان العقل يفتني الغير واشباهه بحسب
 المضى اليه خمسة واحد منها غير موجه وهو لفظه ومعناه والباقي موجه فقول ان نوى
 المشعر بهذا القسم الغير موجه معناه اذا نوى لفظه عندئذ معناه على ان يكون ومنه معنى عند اذا
 نوى لفظه دون معناه فقط وذلك كما ذكر المعنى مطلقاً عند شرح قول المص وازاد به المعنى فقط فافهم
 المراد في هذا المقام انه مرجح الى الاقدام قول فرساع الى الشرب اه اخره اذا غصص بالماء الجيم قاله الله
 بر بعير كان له نار فادركه ونشغ بالفار سينه كواراشد اغصص من الغصه وهو بالفارسية كلوكير

شدن والحميم يعني البارد والخار والمراد هنا الأول ويترك بدل الحميم القراءات الشاذة الغريبة قولهم
 ومقبل ناري أخوه فاعطف مولى عليه لغواطف المراد بالمولد ابن العم وهو بدل من هنا عليه السلام
 أي نادى قبل ذلك اليوم كل ابن عم قريبه وخرج حتى يعينوه فيما عوفيه من حرب نازلة منزلة به فاعظم
 احد منهم ولا الجواب لدعائه التواخؤ وركوبه مولى يوم ما قولهم لم يلقاؤك هذا بعض من يذهب هو
 هكذا إذا لم اؤمر على ولم يكن لقاءك إلا من وراء له اؤمر أي لم اؤمر وراء كأنه من قبل
 سلطان السلاطين تأكيد محجب حجاب قبل يمكن ان يكون جزاءه امر اخذ وفاي ففتح اعتقادك عنك
 قولهم انيت فوق اه اوله ولقد سلكه عليك كل سنة السنية طريقة العقبة والخطاب مجرود
 البيت في صيغ قولهم كملور حمره اوله مكر مفرق فيه مدبر معا قاله امرئ القيس الكندي مكر كسب المير
 لما يستبق في الكرو كما مفرقا يستوي بالغور وهما صفتا المجرد في البيت السابق يعني إذا استقبلته حسر
 وإذا استقبلته حسر والحلوك كعصفوا الصخرة المشاة وحطه أي حده والتسيل الماء السيل من المطر
 الباقية ظم قولهم في الأغراب أي الوقع والنصب غير قولهم غيرهما وهو الأفراد والتثنية والجمع
 باقتسامها السنته والتثنية والتثنية لا مثناء لتكثير المضاف اليه مع تعريف المضاف واقتسامها
 برتبة إلى مائة وخمسة وعشرين لأنهما اثنان واحد من هذه الأمور وهذا احد عشر تساءا وأما في
 وهذا ثمانية وثلاثون تساءا ثمانية عشر للأغراب مع كل من التسعة الباقية وأربعة عشر للتذكير في الثنا
 مع السبعة الباقية وستة لأمسا الأفراد وفرعية مع التثنية وأما في ثلثة أمور وهذا اثنان وخمسون
 أربعة وعشرون للأغراب مع التثنية والثانيات مع كل من الأقسا الستة للأفراد وفرعية أربعة
 مع التذكير والثانيات مع التثنية واثنان عشر للأغراب مع الأقسا الستة مع التثنية واثنان عشر للتذكير
 والثانيات مع الأقسا الستة مع التثنية وأما في أربعة أمور وموارد وعشرون وأكبر الثم عشر أمثلها
 بسبعة أمثلة الأولان للأغراب بدليل ظهوره في لفظ المضاف اليه الثالث مع التذكير والثانيات
 بدليل عود الضمير والحظ من مخالفة المتن عن المفرد في الأفراد بدليل الأفراد الخمس والمساواة لأن ثلثة
 ان يكون المضاف المحذوف بعد اسم الأمسا فالمثال لخلافه المؤنث عن المذكور في التذكير بدليل نحو التثنية
 والثالثة ان يكون بعد الفعل فالمثال لخلافه المفرد المؤنث عن الجمع المذكور في كلا وصفية هذا احسن
 أظهر في السبع للتثنية بدليل وقوعه حالاً فان المثال والمثاله لا يعرف بالأقسام المعروفة قولهم يستقون

المراد من قولهم
 لا يلقاؤك هذا بعض من يذهب هو

المراد من قولهم
 لا يلقاؤك هذا بعض من يذهب هو
 المراد من قولهم
 لا يلقاؤك هذا بعض من يذهب هو

من رد البرص اه يستوصف بصفة المجهول والسقم قد يتعدى من الى المفعول الثاني فهو قوله لقوله
 من ماء صديد فقوله من رد بك الواو وسكون الراء الماء الوارد عليه لتأثيره على الناس مفعوله الثاني
 وكان البرص اسم مكان ذلك الورد وعليهم متعلق بالورد لضمته مغنى الورد واو بالوارد المقدر
 الحال عن الورد ونسبة الورد الى كل من الناس والماء على سبيل الحقيقة لكون كل منها متحركا الا ان الورد
 اشهر ويورد بجذوف المضانابع للورد ويصفق بفتح القاء المشددة ونه القاف اي يخلط ويمتزج
 الرجوع الشرب الخالص والسلسل ما سهل دخوله في الحلق لغذبه ومنقائه قول من اسك من الماء
 نأخذ اخره على فانه بعض الكذب الغير المعبرة هكذا والورد من اوابها فاقحة اردان جمع رذن بالضم وموكل
 الكم الذي يصيبه العرق والورد بفتح الواو بالفارسية كل ونفخ وفاح كلاهما بالحاء المهملة ومعناه بالفاء
 ونيد قول كل امرئ اه اي المزليس من الضوء بل من حبل السيرة والخصا السنية والتار ليكت
 بنا لصورة النار بل نار لو طنج بها الطنج لقرى الوارد وتوقد كمنزل اصله اي توقد بالثاني اي تشتعل
 فقوله نار بالجر اي كل نار قول من للمضاني فاعل فصل قول من ترك يوما نفسك اه هذا اثر الترك
 بالكسر مقصودا بمعنى الهلاك اي اذا لم تمنع نفسك من هواها ففعل ما شاءت سعيته هلاكها قول
 هل انتم تاركوا الى حجاب هذا رواية قول من كنا حيا يوما اه اوله فرشني بخبر لا اكون ومد حتى لقنا
 متعلق بما سبقه ورشني بمعنى فرشتهم اذا الوقت عليه يش والمراد به ههنا اصلح خالي ولا
 اكون مجزوم محلا جوابا للامر والواو في ومد حتى بمعنى مع والمدحة المدح وفاعله ومفعوله كلاهما
 هو المتكلم والتا حيا لفارسية تراشده والصحرة الحجر والعسيل كقيل ما يزيل به العطار عبا اجنا
 وهو بالفارسية جاروب عطاران والمعنى اصلح خالي بخير حتى اذا مدحت نفسي اثر مدحتي في النفوس
 او حدث ما امدحها علي في نفسي لو امكن من تحت الحجر بالعسيل في عدم الفائدة قول من ما وجدنا
 اه الهوى العشق وهو في موضع المفعول الثاني ومن طب بنقلين دواء كتب الطب زيادة من وبقيد
 دواء من كتب الطب وعد زيادة ما مفعول او متعلق بالمفعول الاول لقوله وجدنا ولا علمنا ان وجدنا
 دائما لان نفى النفي اثبات والقهر الغلبة والوجد بالفتح العشق والصيب تكبير الضم وتشديد الباء
 الغاشق ومونا بفاعل للقهر واخفيف اليه بتوسيط فاعله في البين فيه اشكالان الاول تقديم القاء
 على العامل الثاني ان الفاعل ما قام به الحدث لا نفس الحدث والجواب عن الاول جواره في الضرورة و

بمتعلق

الوجه
 في قوله
 ما وجدنا
 لا علمنا
 ان وجدنا
 دائما لان
 نفى النفي
 اثبات

عن الثالثة بآلة الصلح عشقه قولنا نحب أيام والداه انجب فعل ماضى ولدا نحبيا ١٩٩
 والداه اي ايامهم وقت نجل الوالد بن لك الولد النجل بالنون الجيم القتل اي وقتنا صير شلا فتم
 بجلاء ذلك الولد قولنا شفي اميتا حاة اخوه كما تضمن ماء المنة الرصف فاعل قسني غايلا لم
 المذكورة قبل والاميتاح الاستيالك اي عند استيالكها او كما لكونها مسوكة والتد بفتح النون مقصودا
 بالفارسية ثم ويوم مفعول ثان للشفق ومضنا الى ريقها اي ما التهم بتوسط المسواك الذي هو مفعول
 اول للشفق وما المنة مفعول للضمير والمنزة السجادة والرصف بفتحين جمع رصفه وهي حجارة مرصوة
 بعضها الى بعض اي موضوع كك فاعله وقا الرصفان واصف قولنا كما خط الكتاب تامه بفتح
 او بزل خط بالحاء المعجمة ماض محمول اي رسم هذه الدار كما كتبك ببيد يهودك يوما يقارب نفوسه
 او تباعد وجه الشبه لا نداس والتفرق وخصل اليهودك يجعل خطه مشبه بها لان خطه اشبه بالاسد
 من سائر الخطوط وقيل انه من اهل الكتاب يزيل كبيع من الزيل بسكون الياء الابعاد والافشا قولنا
 من ابن ابي شيخه اوله نجون وقد بل المرادى بيكفه قاله معانيه بر ابي سفينا العنهما الله حين نجي من
 الموت وقد ضم به الخارج وقيل على عليه سلم بضم تير ابن بلجم المرادى الخارج في بلد كوفان المرادى بالخارج
 مكة ونواحيها اذا بوطا له عليه السلام كان مزارعيها اهلها واشرف ساكنيها قولنا كان برزقنا
 البرزق فرس ليس اياه عربين ابا عصا منادى يحن فحرف النداء قد فصل به المضاف والمضاف اليه
 والباقي واضح قولنا ما خطبا اما اساءة اخوه وامامهم والموت بالتحريك الخطة بضم الخاء المعجمة
 الخصلة واسا بكسر الهاء الاس والمراد بالدم سفكه اي القتل والحر لا بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام
 مقابل العبد واجد اسم تفضيل اي احق من الاس والند قولنا خليل امك منى هذا بعض من يبيع
 هكذا خليل امك منى الذي كسب يدى ملكه فيما يعطيه طمع لفظ ما في الياء واستفهامية انكارية
 وحذف لا يعطى للصنعة والباقي واضح قولنا ثم اوىء هذا بعض من يبيع هو هكذا اطون اطون
 ثلوى الى اما ويربني التبيع اوىء ارجع والتبيع بالفارسية دغ بوزن باب شيرين قولنا ولست
 بمدك ما فارقت اء التهم بالفارسية حشر خورن هو متعلق بمدك اي فالدك فافار منى
 بالتعسر او بقول الميت كذا لئلا يلقا ولا يقول لو ان كذا كان كذا قولنا اددى الى هذا هو كذا
 اددى بفتح الدال يعقوبه حشر بعد التردد عبرة ما لقلع اوىء اي هلك بئس اكله بنون فاضيف فقلع فادغ

يقسني بفتح

٢١ واغقبوا في اي اورثوك ولرقار بالضم ظنوا قد بلغ النعم والمردقاد البين اي موتهم اورقادي
 نخلت عندهم وبعد الرقاد على هذه ان التنبه وعبره عطف على حشر اي دمع ولا تطلع اي لا يرد
 تلك العبارة وكل من الحشر والعبارة قول سبوا هو اي هذا بعض من سبوا هو هكذا سبوا هو اي
 اغنقوا هو اي فتحوا ولكل جنب مصر وهذا البيت مع البيت الذي قبله من قصيدة قالها
 ابو ذؤيب في مرثية خمسة من بنيهم وقد هلكوا جميعا في طاعون الضمير سبوا للبني المذكورين
 المراد بقوله هو اي موثر الشاعر وبتاؤهم فان بقاء الاولاد مما يهوبه الاب هذا على ان يراد بسبوا
 معنى تركوا وهو اي موتهم ولقاء من اجتمعوا واعنقوا بالنون اي جعلوا ايديهم في عنق ما يحبون وتحرموا
 بالحاء المهملة فاض مجهول اي جعلهم الموت محرمين كاحرام المضيف للضيف وقبل اي احذوا واحذوا
 واحدا وبالحاء المعجمة اي هلكوا والمصرع السقوط ومصرع الجنب كناية عن الموت قول غير مضمري
 يكون اسما ظاهرا لا ضميرا مرجعا لمصدر والمراثة لم يكن مخلوفا بان كان مذكورا لان عمل المصدر ايضا
 ضعيف هذا لكن تمثيل الكثرة للضمير كالتنصيص اذ اذاعه الاول ويمكن حمله على المعنى الثاني بالقول بخذف
 المصدر في المثال فيقال التقدير وهو ضربا المحسن فانهم قول ولا محذور بان يكون فيه ثناء الوحدة
 قول ولا يجمع عدم التعرض لنفي التشبيه اشعارا بكون تشبيه المصدر عاملا قول ضعيف الكناية
 ام قد مر شرح هذا البيت في باب افعال القلوب قول يحاي بهاء يصف في هذا البيت مسافر معه
 منافق يتم واجبه بالماء نفسا كب عطشا ناكاد يموت من العطش يحاي بمعنى يحجب بالضم وبه اي بالماء والجلد
 بالفتح وهو الرجل القوي فاعله والحازم بالحاء المهملة والراء المعجمة من لاحظ غايبه الامور وضرب كفيه
 مصدرا مضيا الى فاعله والملا مقصودا هو التراب هو مفعول المصدر ونفسا كب مفعول لقوله يحاي
 ولا يبعد ان يكون المصدر مضيا الى المفعول بخلاف افعال الملا منصوبين ع الخافض ضرورة الجدل كفيه
 على الملا فاعله قول تركته بملا حرام جمع ملحون هو بالفتح ثنية ليسيد يا مكان زمانا ليسيد
 قول غير جار على الفعل المراد بالجربان ههنا حيرت والشيء مشتقا منه في اخو المصدر جار على
 الفعل دون اسم المصدر وهذا الجربان منسوب الى معنى المشتق منه والى لفظه لكن في كليمهما الى المادة
 واما الجربان المستعمل في اسم الفاعل والصفة المشبهة فهو بمعنى المطابقة والموازنة ولا يخفى عليك
 ان الاول تعدية الجربان بالمعنى الاول ففيه دون على الا ان يقال المراد بالجربان هذا المعنى مع صلاحية المصدر

مفعولا مطلقا كما قيل حتى يخرج بذلك ان عاينهم مصدر المصداق الجعليه كالقادرية في تعين المصدر للمفاد
 قولهم ان كان غير علمه هذا شرط لعله الخلف في بيان ثقتنا الاول بصير الالهة اتفاقا او بانتهاء الثقل فيهم
 الاعمال اتفاقا فلا يرد على قوله او مهمتها فكالمصدر انه حكم بوجود الشرط مع انتفاء شرطه قولهم
 وبعد عطا تلك اء اوله الكفر بعد رد الموت عني اي الكفر كفرا منك وقد احييتني يا ذفر وبعد عطا تلك اي
 مائة ابل فان الرغاب بالكسرة ابل الله ترزع وكان ذلك الشاعر قد اسره ليقلوه فاجاه ذفر ورد عليه
 واعطاه مائة ابل من عنانهم القوم قولهم اظلم اء الهمة حرف التثنية وظلوم كثير الظلم وقيل الصواب
 ظلم ترخيم ظلمة تصغير ظلمة وهي اسم لام عمران ومضنا مصدر متهى من الاضياء واهلك من الهلكة وظلم خبران
 قولهم كنع ذى ثمنى حقوقا شين الظن ان قوله بعيد هذا وبذل مجهول مقل من مصرع اخر لهذا المصراع
 والمصرعان متقابلان من حيث المعنى فقوله بد اء مصدر مضنا الى مفعوله وء على بان على رغبة قوله كنع
 على عكس ذلك والمقل من قبل ماله والمجهول ما وقع في المشقة لأجل الفقر والزبن الزينة والكاف واقع موقوف
 كذلك الشين يفتح الشين القبيح يحتمل ان يكون الفقرا نثر الاقطا ولم يتعبر لهما في كتب الشواهد قولهم
 ورد بقوله تعا قيل من ان في الآية بد بعض من الناس اوله والله على التماس اخفاء ابن هاشم وشبهه الى الشم
 وقال الكسائي امر شريطة مبتدأ وجوابه مخفوف من استطاع فلم يفتح فلا يكون الآية نصا في الرد على البعض
 علمانه لو كان من اء الكاف المعذرة يجب على جميع الناس ان يحجب مستطيعهم وهذا بد لا اتفاق قولهم
 كحب يوم غافل هو اصبر هذا المصراع ولم اظفر على تمامه صبيى لكونه صبييا فيكون مفعولا له ويحتمل
 ان يكون تميز قولهم شى المملوك اء اوله السالك الشعة الينقضاء سالها السالك خبر بعد خبر لقوله
 ان في البيت السابق والشعة بالهاء المثناة والتعريف المعجى الطريق المرتفع الذي مما نحو من الاعاء و
 الينقضاء السالك صفة للشعة بخال متعلقها وموالتك ومشي مصدر حلة فعله اي ممشى المملوك
 كتمو المرأة الفاجرة والخبيل كجعفر البخاء المعجى والعين المهملة وفيما بينهم مائة مشاة مختلطة مائة
 خبر المظفر وهو قبيح لا كثر لها او قبيح قصير كفضل بقم القاء والحق المعجى وهي اللابسة ثوب الخوة
 وقبل هو الخيل وليس تحتها رافع هذا موصفة للخبيل المملوك ولا شامدية قولهم حقا لا فلا ترو
 اوله قد كثر ان يد بها حسنا انيت من المداينة ومواعظ القرض واحدة وحسن اء اسم رجل
 والمخافة الخوف فلا ترو الفقر والبيان لما خلا في اء الذين يعنى الله اعطيت القرض لها اي بد خبر

ان جيبه لم يفتح
 ان جيبه لم يفتح
 ان جيبه لم يفتح

وقد يتي حسنا لو عني انه غير مماثل في اداء الدين لم اعط القرض بغير خوف من ان لا يستطاع الما طلة في اداائه
والحسنا ان كان من الجسر فنصرف وان كان من الجسر بتبشيد السنين فمنع قول ليدل على فاعله اي
ليدل بالنظم على فاعل المصد قول اليه أي الى فاعل المصد الذي هو فاعل ما صيغ ايض قول
مقدما او مؤخر الاحوال الاحوال الستة اقا ان تكون باسم الفاعل فالمراد بالظاهر والمضمر
ما كان اسما ظاهرا او ما كان ضميرا واقاما كان ملفوظا وما كان مقادا وكان المراد به والثاني وان كان
يا به ظاهر سابقا فاذكروه في المصد لأن اسم الفاعل اذا كان ضميرا اي ضميرا مرجعا اسم الفاعل فهو كالمصد
كان كذلك في الالهة عن العمل ولو وقع عمله في الفصيح لقبيل العمل على حذف الفعل واقا ان يكون الاحوال
الاربعة احوال المفعول قوله في العمل وهو معمول اسم الفاعل والاخيرتان لفاعل وهو نفس اسم الفاعل
والظاهر والمضمر ايضا بالمعنيين لكن الاول في العمل على المعنى الاول قول جريا على صيغته الاصلية
المراد بالاصيغتين اسم الفاعل قول او معدلا عنها في اشارة الى اصيغته اسم الفاعل من
غير عدول لا يكون الا الصيغتين المعهودة المشهورة بصيغته قول ان كان عن مضيه الى اخره عن مضيه
متعلق بمجرى قدم للضمة ومعرل مصد مبتدئ بآؤه بمنع مع متعلق بمقد دخل كان ثم اعلو ان الشئ ظهر
انها المجموع نوعي عمل اسم الفاعل يعني الرفع والتصبلي لكل واحد منهما حتى يرد عليه ان عمل رفع
لا ينفى بانقضاء الشرط الاول فان اسم الفاعل بمعنى الماضي يجعل في الفاعل اتفاقا قول لا نح
اه قيل الصواب ان يقول بدل اللفظ في الموضعين المعنى وان يقتصر عن قوله الفعل المدلول به اه
بقولنا المضارع اما الاول فلان العمل يوجب شبه معناه بالمضارع لا لفظه اذ شبه لفظه به
مطم واما الثاني فلا خضا اقول مراده جعل العمل على التشبه للفظ من حيث الدلالة الذي هو
راجع الى التشبه المعنوي لا من حيث الموازنة كانه قد توهمة المعترض ذكر التطويل المذكور للاشارة الى
هذا باخص وجها لتعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة واما جعل هذا التشبه لفظيا مع امكان
جعله معنويا ليصير معروض التشبه العمل اي العمل والمعلول شيئا واحدا فانهم قول قد يكون
نعت مخزون عرفه عن بخصه والافرن لكل وصف مخلوقا لموصو بعمو فلا يرد عليه انه
يقض ان يكون تجويز الاخش لخواصا بزيد عمر وامضيا للكل قول في كثره اعلم ان المبالغة
ازدياد بحسب الكيف والكثرة ازدياد بحسب الكم وقد يصنع كل منهما معنى الاخر والمتعلق قوله وكثره

اعمال
الفاعل

احتمالان الاول ان يتعلق بالمبالغة اشارة الى ان المبالغة التي تدل عليها تلك التصيغ بواسطة المبالغة
في اللفظ الثاني ان يكون معنى في وقت كثير متعلقا بقوله بديل الثالث ان يكون متعلقا بالبديل المبدئ
منه اسم الفاعل المقيد بما يدل على الكثرة الرابع ان يكون متعلقا بالمستعمل المقدرة وصفا
لقوله فعال ومفعال وفعل والآخر **قولهم** انه اخذوا ثوبها الخاضع من غير الا بال كثير والاول
جمع بآل و هو الاول الثابت الا نرى **قولهم** ضرب بنصلا اخر اذا عدا و اذا فاك غافرا قال ابو
والد على امير المؤمنين عليه السلام في مكرهه امية بن مغيرة وقد كان خرج الى الشام فمات في الطريق وفصل
السيف طرفه الذي يوق من جانب ضو له وسوق بضم السين وسكون الواو جمع قسا والعاقرا بالفارسية
بكسنة يعني انت يا امية ضربت سيفك سوق سما الابل والسما بكسر السين جمع بعينه وهي القاذ
فريه واذا عدا زاد الناس فانت تعقر سما الابل وكان الضرب العقر كناية عن نزعها والاطعام بها **قولهم**
الان انهم مرقون عرصة اخر جاش الكرمين له فديد مرقون بفتح الميم وكسر الزاء المعجمة جمع مرق اي
خارقون والعرض لنا موسى جاش بفتح الجاء المهملة المكسورة على الجهم جمع جش بالكسر السكون
وللحمار والكرملين بالكسر اسم ماء في جبل طه والفديد بالفاء الصوائ هم عند بمنزلة الجاش التي
نصو عند كرمين اخشا الجاش الى كرمين لار في ملايشه **قولهم** القائلين الملك الجلال ما بعد
معد حسبا نائلا القائلين منصوب بان في البيت السابق والجلال بالجهيم او بالحقين المهملين كبير
القوم **قولهم** ثم زادوا غفر بضم الغين جمع غفور وكذا اخر جمع فخور يعني ان لهم زيادة وفضيلة
على غيرهم بسبب انهم غافرون لقومهم فاصد عنهم وليسوا بمتكبرين **قولهم** نصب اسم عطف
على التحويل واما توقف الاضمار على التحويل والنصب فان هذا الاسم معقول ولا يضاف الوصف
المعتد اضمارا الى المفعول الا الى المفعول فمع فقدان الجان يكون بدله ما يشبه **قولهم** على التشبيه
اي على التشبيه للمفعول قيل هذا اذا كان الاسم معرفة واما اذا كان نكرة فعلى التميز اقول ايضا اسم
المفعول الى هذا الاسم لا اذا كان معرفة **قولهم** كحمود المقاصد الورع الورع بكسر الراء صفة مشبهة
وهو مبتدأ خبر قوله حمود المقاصد **قولهم** والولاية المراد بها النص في الامور **قولهم** ونفرتا
اه التفار بالفارسية كوج كورد الشراد بالفارسية وميد **قولهم** سفارة السفارة اصلاح امور
الناس وجعل الشخص سولا **قولهم** رجل جزالة الجزالة صيغة الاسماء موحدا وبمعنى العظيمة وشيلا

شفق در چشم علی حاکم و اندیشه
 آن روایت غنچه شفا و ایم علی
 موجود عجب الی کوه
 غنچه غنچه
 از زنده غنچه حکم
 غنچه حکم
 غنچه حکم
 غنچه حکم

ارشد

五

الكلام والاملاء **قول** ولجاء الـ البلجة بالضم او الفتح الصؤ والهمزة بالفتح الحسن السور وفتح
 بفتحين ضد الجمع **قول** كقدس التقدس الى قوله اقامه هذا المجموع كلام مشتق على بعض مضاد
 المريد فيه فقوله اجمال من تجل لفظ من فيه بفتح الميم لا بالكسر واضيف اليه جمال والتقدير وذلك كما في
 قولك قدس فلا يرد ان المثال غير مطابق للمثل له ولا يحتاج الى ان يقال حذف ثوبين اجمال للمضرد
 والافعال في هذه الامثلة كلها بصيغة الامرا ان بعضها ماض كما توهم ثم ان الله كما تدرج جعل بعض هذه الامور
 وامثالها في انشاؤه قد اتخذ من مصداخر كل باب منها وان اختلف وزان مصداخره وان تلك
 الافراد وذلك لا خلا في نظم في مجرده فاسم تدحرج وتلمه واقا فيها فلان المصدر السماعي في مجرده
 تلمه جالملام بفتح اللام مع الكسر لم يجئ في مجرده تدحرج الادخاج بالكسر **قول** واحرنم احرنما
 اكفف في هذا البناء مثال واحد لان هذا الباب من المضاعف لا يكاد يوجد بخلاف تفعلل والمختلن
 متحد هـ مع الميزان بخلاف **قول** وترى ترى تبا هذا كما وقع في الشعر وترى لو هاترتا كما
 ترى شهلا صبيا ترى بضم التاء وفا عليها غايد الى امرأة والتثنية التثنية بفتح التين
 العجوزة شبيهة بالمرأة اذا جذبت بهما الدلو لخرج من البئر يركب امرأته ترقص صبيا **قول** كلحمر
 اه تنوع من لبس الحمار والغمامة والقميص **قول** هذا باب بنية اسما الفاعلين اقول عبا المترابطة
 اسما الفاعلين فما قبلها وبعدها عبارة التثنية قبل قوله وفيه بنية اسما المفعولين نصر في ان التثنية
 الفاعلين وما قبلها وبصيغة الجمع الصواب ان بصيغة التثنية يحمل اسم الفاعل على اعم منه ومن الصفه
 المشبهة وتسمية اسم المفعول اسما فاعلا ثم تثنيهما تغليباً ليطابق العنوان المعنون به لئلا يلزم
 جمع غير العلم العالم بالواو والتثنية لم يقل اسم الفاعلين بصيغة المفرد واردة الجس للتثنية على كثرة اوزان
 كل منهما اقول الحق ان بصيغة الجمع لكن بعدا للتغليب في الاول تغليب اسم الفاعل على الصفه المشبهة الفاعل
 تغليب الفاعل على الفاعل الذي لا يكون غافلا ولم يقصد باسم الفاعلين ما يشمل اسم المفعول
 لما ذكر بعيد هذا ولهذا ذكره التثنية من عند نفسه قل اسم الفاعل مركبا وقد سبق ان التركيب لا ينافي
 لا يجمع هذا الجمع قلت ما جمع هذا الجمع هي هذه المصنوعة اليد لا المركبة بينة ما فرقي فانهم **قول** وفي
 ابنية اسما المفعولين لم يقل واسما المفعولين مع كونه اخصر اشارة الى ان المقصود ان ابنيتهما في ضمن
 ابنية اسما الفاعلين بالتثنية عليها على ان ابنية اسما الفاعلين تمامي اتم بان يذكر وما يدل على ذلك

ابنية الفاعل
 والمفعول

انه قد تم بنا ابنية الصفة المشبهة التي لم يذكر ومما يدل على ذلك اننا قد ابنية الصفة المشبهة التي
 لم يذكرها بعد على بنا ابنية اسم المفعول الذي ذكره غلب على اسم الفاعل فنبه قولهم فهو
 غاد اقول كان المتعاف بينهم عند اذاعة ان يقولوا ان الوصف من الفعل الغلان هو الغلان هو الغلان
 هذا الوصف بلفظ هو ان كان غير اسم مفعول بلفظ ذلك ان كان اسم مفعول فيقولون غير هو غلان
 ذلك مضمر ولا بد منها من بنا انك تميز الاول في ذلك اذ خال الفاعل لفظ هو بين المرجع المتسا
 اليه ففعل انه فاء جزاء حذف شرطه والمرجع والمشا اليه اسم الفاعل واسم المفعول في اذ اثبت ان
 ضرب فعل فاسم فاعله جازا بمشلا وقبل الفاعل لا يفرع المرجع والمشا اليه فاعل ذلك الفعل او مفعوله
 ومعنا ظم ولا بعد ان يكون على هذا ايضا جازا في الثانية نكتة اخضا الضمير باسم الفاعل
 واسم الاشارة باسم المفعول وانما حكم عليه ايضا بمشلا ذلك ان الصفة ناشئة من تلك الذات
 فلم يميز تلك الذات عن تلك الصفة غاية التمييز فكانتا متحيزان فناسبتا بتعريفهما بالضمير لكونه مفعولا
 للذات فقط وهذا بخلاف اسم المفعول فانما حكم عليه بالضمر ومثلا هو ان الصفة غير ناشئة من
 تلك الذات بل واقعة عليها فاشتملها على الذات الصفة في غاية الوضوح فتسا بتعريفها باسم الاشارة
 الموصولة للذات في الذات الصفة هذا ظاهر في هذا المقام قولهم اري سال يقال هذا الماء الذي
 جرى من السان ومثلا لغدوهي الدال المعجزة قولهم نحو اشر يقال فلان اشراي كثير الفرح قولهم
 وثانيها فعل الظان فعل وفعل بمعنى المفعول من المجازات الشائعة واصلاها موضوعا للمعنى المصداق
 كالحلق والقسمة قولهم بعد تقديره الظرف متعلق بقوله جازا وبقوله قولهم فخرج بما ذكرناه اعلم
 ان تحتك اجر الفاعل غير متحقق فاسم الفاعل المتعدي وكذا في اسم الفاعل اللازم بعد تقدير التحويل
 واقافية قبل تقدير التحويل متحقق لا يفهم من كلام الله ههنا فخرج الاول في تقدير المصداق والثالث
 مما ذكره نفسه كانه لم يتغير عن الاخراج الثاني لعدم وجوب قولهم زيد كان بوجه ان ارد بالكا انما ثابته
 الكتابية بالفعل فهو اسم فاعله متعدي خارج عن كلام المصداق وان ارد به ما ثابته ملكة الكتابية فلا يمتنع
 لانه صفة مشبهة اللهم الا ان يربا بالكا ثابته يقابل الشاعر ومعه موقع الكتابية مع قطع النظر عن
 تعلقه بمفعول قولهم وتحتك اجر الفاعل اه انما الجواب عن عرضي انه انما الناطق عن هذا التفسير
 وحاصل اعراضه عن العلم بذلك استحسن موقفه على العلم بكون الصفة مشبهة فلو عكس ذلك

اعمال الصفة
 المشبهة

٢٤ الجواب ان العلم بهذا الاستحسان لا يتوقف على العلم بكون الصفة مشبهة بل هو حاصل بمجرد النظر الى
 المعنى اقول يمكن استنباط هذا الجواب من كلام المصنف يجعل قوله معنى تميز النسبة قوله استحسان للفاعل
 ثم لا يخفى عليك ان ادراك هذا الاستحسان بالنظر الى المعنى بعد تقدير التحويل في الصفة وقبله في اسم
 الفاعل لا يبعد مجرّداً عما ظاهره فقط **قوله** هنا على التشبيه اي في هذا المثال الذي هو فيه معرفة
قوله في سببية قد تقدم معنى ذلك عننا في اول باب الاشتغال فارجع اليه **قوله** هو المتنازع فيه
 اي هو مفعول تنازع فيه لا فعال ثلثة اي قوله ارفع وانصب اجر **قوله** لكن بهذا ضعيف اعلم
 ان مسائل الصفة المشبهة على ما ذكره المصنف ست وثلاثون مسألة وهي على ما قرره الشرح على اربعة اقسام
 ضعيف قبيح وممنوع وحسن وما وجه لضعف احدها من الاول نصب الصفة المجردة من ال المعول المعرفة
 ومنشأ ذلك ان الصفة اذا كانت مجرّدة عن ال ضعف شبهتها بالفاعل في النسبة لئلا يعمل العمل المجازي
 المحتاج الى قوة الفاعل في ذلك النصب على التشبيه للمفعول واما اذا كانت معصوبة لال الموصولة كما
 هو الحق عندنا وعند الشرح يا اول الصفة بالفعل كاسم الفاعل المعرب بها فقولنا مشابهتها بالفعل
 فعلت عمل المجازي ايضا بلا ضعف كذا اذا كانت مجرّدة وعملت النصب المفعول للكونه فان النصب يح
 على التميز وهو على حقيقة يمكن ان يجعله كل عامل قوياً او ضعيفاً وذلك الوجه موجود في اربع مسائل
 الثلاثة جو الصفة المجردة عن ال المضاف الى ضمير الموصو والمضاف الى ضمير ومثلاً الضعف في هذا
 مشابهة اضافتها باضتاً الشيء الى نفسه لا المضاف الى الشيء بواسطة ضمير واحد واكثر فيسبب
 ذلك المضاف اليه لبنة فكأنه اضعف اليه ايضا ومصادق ذلك المضاف اليه متحد مع مصادق الصفة
 المجردة عن ال المضاف الى الضمير بواسطة او بواسطة في هذا القسم موجود في مسئلتين اقاما اذا كانت
 معصوبة لال فالمضاف اليه لا يخرج من مصادق الصفة لا عينه لكنه يمنع لما سذكر والمثابرة لا ضا
 الشيء الى نفسه ان لم يكن بمثلية اضافة الشيء الى نفسه الامتناع الا انه ضعيف جداً واما وجه القبح فهو
 خلو الصفة وما بعد ها عياً يربط بالموصو والربط في الصفة هو الضمير لا غيره وفيما بعد انا الضمير
 او اللام المشابهة الى الموصو كالضمير وذلك في اربع مسائل واما وجه الامتناع فهو خلو اضافة الصفة
 عن التخفيف وعن التخلص عن حذف الرابط وعن المجازي كما في بعض صور اضافتها الى معولها وذلك ايضا
 في اربعة مسائل واما وجه الحسن فهذا خلو المسئلة عن وجه الضعف والقبح والامتناع وذلك موجود

في

في اثنين وعشرين مسألة فاحفظها قولنا لا يجوز ان لا ينقص من الحق فان النقص من الحق عن
 الحق قولنا ما لليل ا قد تقدم شرح هذا البيت مفصلا في باب اعراب الكساسة قولنا لا
 ليرجعل الظروف متعلقا بالنطق ترجيح المستقر على اللغو واسارة الى ان لا اخر افعلا عن لفظ ما بالوضع
 بالنطق فقط قولنا التكرار احراز عن قول من يقول انها موصوفة فابعد ما اصلها واخبرها محذون
 وموشى عظيم والمراد بالتكرار التكرار الثامته الى الموصوفه موصوفه وقيل من التثنية فانه وهذا
 المذهب لكر القابل به نادر ولهذا لم يتعرض له كثير من النحاة واحتمل كونه موصوفة ناقصة على ان يكون ما بعد
 صفته وخبر محذوف فاعلم ان كونه نكرة فاقته وناقصة واستغناء فاقته وموصوفه قولنا
 ان اردنا ا اشارة الى ان الامر بالنطق وسرط بوجوه التجب واردة اظهارة ولهذا لم يجعل قوله تعجبا
 مفعولا له او خلا قولنا من جبر اى بحسب ظاهرها المعنى والا فالتعجب من الاشياء قولنا قبلنا
 احراز عن قول من يقول انه مفعول والبناء للتعدي والفاعل مضمرة غايده الى المصدا المسفاد منه
 المعنى على الاول من قولنا احسن يد حنان يد احسن شديد وعلى الثاني جعل الحسن بها احسن
 شديد وليعلم ان ما مضى واقل به على المذهب الثاني مبنيا على استنا الفعل الى المصدا فان ما
 مطلقا عتقاء استق منه الفعل ومعنى قولنا ما احسن بها احسن قولنا لا زنه لكر قد يحذف
 من ان كما يجي في قول الشاعر واحب اليها ان يكون المقدم قولنا ابقاء صيغة التعجب لما كان تعجب
 منه حقيقة في التعجب بالاضافة المستفيدة من الفعل من الفعل والمراد هي من معرفة مجازية بهذا القول
 على ذلك لا يتوهم ان المسباح حذف نفس الفعل قولنا بضم هذا بالاضافة المعجزة من الوضوح الى هذا
 اثنا بقوله لا يلعب فان الوضوح كانه ضد لا لئلا قولنا جوى الله ا قاله مولانا امير المؤمنين
 عليه السلام وربيعة مفعول لقوله جوى ا تعبه حفظ الشخص كل عضو ورجل مخصوص بالمعاني الكرم
 منها بمعنى النجاة او مبداء الا عطا الله اعلم قولنا قد ما اى ايد قولنا اى عدا بالاضافة المعجزة الى
 بالحكم المعنى انقصه قولنا هو تطيرة الاول نظير ليس عسى والثاني نظير هب تعلم قولنا من
 فعل لم يبين ما يخالف الفعل لعدم صوغ التعجب منه قياسا بالاتفاق بخلاف سائر الخالفان فان التعجب
 م صوغ منها ولو بالخلابة والاخلاف قولنا نحو ما ان فتى ان كان المراد بالمون وهو الا ربع من ارض
 اجزاء البدن فلا شك انه رفيع لا يتحقق الا في الاول لا يقبل الفضل والنقصا وان كان المراد به تارك

من هو قها عن كل عضو اليد فلا يخفى انه قد يحى يقبل ذلك كما وكيفاً وكذا ما بمعنى الزوال قولهم
 في كونه على الفعل لم يقبل في دلالة على اللون العيب ايجلي لان اشهل لا يدل على العيب والحوادث لا تطلق
 العيب ايجلي وصفه على الفعل لا قاعده له قولهم نحو عنيد بك جئتك قد مر ان المراد بالاعتناء جعل الشخص
 ذا قصد هو مفعول الله تعالى فلا يستعمل لغيره الا بمجهول فالمراد بالملازم الملازم الاضطراري ومن جعلها بمعنى
 صيرورة الشخص اقصد ففعلها معلوماً وسيجئ مثل هذا في اخر هذا الكتاب قولهم لعظمها
 ضرب لفظ ما مصدبة اي يضربه قولهم مثل ابن التاظم اء قد عرفنا الحال في التعجب الموتى مثلاً
 لكن صوغ الفعل من نفس الموتى غير واقع البتة ولواريد التعجب منه في الخلقة ثم اقول ويمكن التعجب على الموتى
 بحسبكم بنحو قولنا ما اكثر موتى قبيلة فلان قولهم عما الجمع مؤنث هذا من الجمع كالوجه بمعنى وجهه
 الشئ ذا مصدبة او ذا غم او ذا الم وجمع والظان المراد هو المعنى لا خبر قولهم وقال ابن هشام اه بشا
 مقال ابن هشام اما على ان معنى الموت هو الروح من ارجاء البند كما سبق او على ان التعجب ان كان
 على سبيل الخلقة فالمفعول هو التعجب منه حقيقة التعجب في هذا المثال انما هو جمع الموتى من نفسه
 لا بقى التعجب في نحو ما اشد حرجه انما هو شدة ايضا لا في نفسه فانقول شدة الدرجه مرتين من
 مراتب الدرجه قولهم ما اذرعها هذا مشتق من الذراع كالقطار كما اشار اليه شارح ولا يستعمل
 للذراع فعل حتى ينسب اشتقاقه اليه فهذا ما يخالف الصوغ عن الفعل قولهم وما اخصر هذا بالخطا
 المعجزة والصا المهملة قولهم وقال بنى المسلمين اه قاله عباس بن مرداس هو من المؤلفة قلوبهم
 والمعنى واضح قولهم فالبحر يوقن اه وجه قول البصريين على عم ابر عصفور تصدير الخطا
 بالفعل وجه قول الكسائي على عهدها في الاصل وان كانا جملتين لانها ما بعد ذلك ضعفا
 لاننا المدح الذم وحكى فيها اعانها السابق على الوضع فصا انا اسميين فكونها جملتين
 باعتبار هذا الوضع لكن لا يخفى ان مراد الكسائي لو كان لك لكان التعبير عنها بالجملتين الفعليتين
 احسن لان اثبات صفة الموضوع عن بلفظ ينبغي ان يكون من حيث اشتقاقه للتعبير عنه بهذا
 اللفظ وقيل مراد البصريين على عم ابر عصفور ان المخصوص خبر لمجدوف فنقولنا نعم الرجل زيد فلا
 جملة فعلية ومراد الكسائي على زعمه ان المخصوص مبتداء مؤخر ما قبله خبر فيكون القول المذكور
 جملة اسمية وهذا خطأ لان الكلام في نعم الرجل فقط لا في نعم الرجل زيد قولهم يا هذا اسمين تثنية

مثل العيب
 مراد بقوله وصفة قوله انفسين
 وقوله الموصوف او موصوف
 اجملتين وقوله فقط موصوف
 اجملتين والتعبير في قوله اشتقاق
 للموصوف

الأسير باعتبارها توزعها على الفعلين لا باعتبار كونها معاً لكلاً واحداً من الفعلين لأن الكلام في ٢٩
 الفاعل ولا يقع المحصول ليس بالفعلين **قولهم** ونعم ابن آخر القوم وهذا بعض من يربط به هكذا ونعم
 ابن آخر القوم غير مكذب زهير حسام مفر من خيابل قاله ابوظال بعم التثنية والفاء للعطف يربط
 بالواو وغير مكذب سم مفعول وزهير محصور بالمدح وهو اسم رجل وحسب أي سيف موصفة بمعنى
 كذا قوله مفر بالفتح أي مفرق والظاهر جمع خالده بالكسر وهو بالقارسية بند شمشير **قولهم** وجمع تية
 أه الأفعال المفيدة للأضمة كالجمع والتفريق والتقريب البعد ينبغي أن يجعل المتحرك من المضامين فاعلمها
 والمضامين مفعولها إذا كان المتحرك أحدهما فقط وأما إذا كان كلاهما متحركين ولم يكن أحدهما
 متحركاً بل يوجدان معاً بالأضمة المذكورة فلم يذكر هذه الأفعال فاعلم بل يكفي بتقيدهما بالبين على أن
 ظرفاً والمعنى وقع الجمع والتفريق ونحوهما هذا بحسب الحقيقة وأما عند زيادة المجاز فقد يتخلف عن
 ذلك ولما كان كلام الحكم هذا من القسم الرابع قد دللنا لفظ البين **قولهم** والغلبون بشره قاله
 جرير بن محبوا حط ومو من بني تغلب هم من بضائي العرب يقربا لروم والمراد بالفعل الجاهل واللام فاسم
 والروم كحمراء اللاصقة العجرجية الآلية والمنطق من اللغة من النطق والمراد به من المرأة التي وضعت
 شيئاً من القطن ونحوه على ألبنتها ليراهن الناس سمينة الآلية فيرغبونها وهذا من باب فواحش العرب
قولهم لقد علمت بأن دينه قاله ابوظال بعم النبي صلى الله عليه وآله والمعنى واضح وهذا مما يقتضيه
 بإسلامه **قولهم** نعم ما يقول الفاضل إذا كان ما معترضة ناقصة أي موصولة بالتقدير نعم ما يقول **قولهم**
 الفاضل ومقوله وإن كانت غائبة أي موصولة بوصف مقلد فاعلم أن التثنية بعد ما قام مقام الموصولة
 والمعنى نعم شيء حسن يقول الفاضل أي قوله ومقوله **قولهم** بخلافه أي لا منوى **قولهم** وما واصلها
 كان قوله مشعراً بآثار العلم في المثال ونحوه ليس مخصوصاً بل مشعراً به مع أنه مخصوص بقوله وهو
 لدفع هذا الإشفاق **قولهم** ولما كان يقولاه يعني أن حذف وجه التثنية من التثنية وعمومه يقتضيه
 أن يكون مثلاً بغيره في الاختلاف في الفعلية وإن شئت فقل في الحال عنده مع أن اللفظ عند الخلاف في
 فعلية مثلاً **قولهم** في خلاف قابل أه هذا أمثالاً لأمثاله أي خلاف شخص قابل وأما بالتوصيف على
 أن يكون نسبة القول إلى الخلاف فتجوز ثم وجه الخلاف سماع استعمال تلك التثنية في المدح والذم من
 غير تغيير حركة أصلها وكان الصواب بعينها هذا الاستعمال الحكم بالاطلاق **قولهم** حكمها لم يقل في

٢١٠ احكامها لعدم مماثلته في جميع الاحكام قولنا اجتنبوا حبل الة اخره على ما وجد في بعض النسخ
 الغير المعبر عنه فانه جنه ما فوق جتنا قولنا فخذوا زبانا ما قبله باسم الاله وبه ديننا ولو عبد غيره
 شقيننا قاله عبد الله كراهة الانصاف في ديننا اي ابتداءه والمعنى واضح قولنا وقيل جللته اي
 مجموع حبه ذا قولنا غلب جانب الالهيته اي صا الكلال اسماء تغليب الاشراف الاجزاء على الاخر
 قولنا لما تقدم ما مضى اي غلب الفعل على الاسم ذو العكس لما تقدم عليه من حيث الترتيب والعل
 او موصولة اي لما تقدم من التركيب قولنا لا اجتنبوا الملا الارض والرباب حتى يخرج ميتة ويحسم
 امرأة ذي الرمة وهيا اصله هو اذ دخل فيه لفظ الاطلاق قولنا ايضا هو المثل المثل كلام يجل
 في ما يشبه المعنى الاصل كثيرا ما مر غير تغيير لفظه وان غير المعنى دلالة على تشبيه قريبا المعنى
 الاصل وقد مر هذا انما قولنا في الصيف ضيعة اللبن ضيعة بصبغة الموثق وهذا يمثل به من
 افسد امر قد علم انه في مظان الفساد الاولى الصحاح هذا المثل في الاصل هو طيبه امرأة كانت
 تحت رجل موسر فكرهه لكبر فطلتها فتن وجها رجل مملوق فبعث الى زوجها الاول فبيعه ففلا
 لها هذا انتهى اقول الموسر الغنى والمملوق الفقير والاستماحة طلب الاعطاة ولفظ الصيف في هذا
 المثل يتقدير في والمشم في الاسرائيل يذكروا وايضا المشم اللبن يفتحين ومعنا بالفارسية سير
 يحتمل ان يكون بكسر الاول وفتح الثاني جمع لبنه وهي الفارسية خشية من هذا الرجل من هذا
 الكلام العذر لمنعه ان يعطيها شيئا والكلام انما يحول على المعنى الحقيقية في هذا الاستعمال والجماد
 فافهم قيل رجل طلق امراته في الصيف ثم اوسلت اليه حلا تطلب عن زوجة قد راضى اللبن فاجابها
 الزوج بهذا الكلام قولنا وهذا علة جعل الفاء في قوله فهو للتعليل لا للتفريع فان قلت
 لامضاها لا بعد العدول فلو عكس رقلت المراد بقوله ايضا المثل هو ان ايضا هي المثل
 وانما لم يجعله نفس المثل لانه بدى في المحصول ناقص بل لانه مستعمل في معنى الحقيقة لا الظاهر
 في بعض الاوقات قولنا لما ذكره وهو المضاهاة للمثل قولنا على انه متعلق بالحال عن فاعل
 وقع اي مبتدأ بالاحال عن فاعل ارتفع اي ثانيا لكونه فاعلا على تقدير انجراره بالبا ايضا
 قولنا وجب بها مقتولاه اوله فقلت اقلوها عنكم بمزاجها المفعول اقلوها للخبز وقل الخمر
 من جها بالماء والبناء في قوله بمزاجها الالة اول البينا قولنا وجب بها اي نعم الخمر المقتولين

لا

المفضل

الفضل يعني ان احسنها بزر ولا اذا مضى على قلده زمان قولهم شد هو اقمره لانه مشتق من القمر كقوله
 او القمرين بمعنى الحقيق وليكن لهما فعل قولهم واخصر وجهه شدوه اشتقاقه من اخصر العين
 قولهم اتى لا تبدا الغاية لان وصف المفضل عليه جعل مبدأ الزيادة المستفاد من افعلا فان
 المفضل لم يتصف بالزيادة عند كونه ذو وصف المفضل عليه ومثله فاذا تجاوز المماثلة انصف
 بالزيادة قولهم والسبب الاكثر منهم حصه اخوه واما الغرة للكثرة التاء للخطاب حصه اي عدا
 والكثرة من له كثرة من الصبايل والاقوام قولهم الناقص ولا شيع اعدا بنه مروان اراد بالناقص عبد
 الملك بن مروان لتقصه هذا القبح بالاشيع عمر بن عبد العزيز الشجة ابته من ضربه اياه واشيع حمه
 من سقطا دابة اياه واشيع حصه من سقطا على الارض قولهم لا يكاد يستعمل فان قلده ذكر الفعل
 بعد لفظ يكاد تأكيد لنفي الفعل فغنى لا يكاد يستعمل لا يستعمل البتة ومومنا القول ومما جاءه قلده
 هذا انما يكون اذا كان مدلول المضارع المنفي نفي الفعل مع احتمال مرجوح لثبوته كايؤيد كالكيد بالتو
 وغيره واما اذا كان مدلوله نفي الفعل من غير احتمال لثبوته كايؤيد فاقبل انه لا يستعمل في التفسير فوسيط بين
 سلب للتأكيد المستفاد منه لعل بناءه هين هنا على الثاني فنام قولهم بل ما وزود منه اه هذا
 من بيت هو هكذا فقال لنا اهلا وسهلا وزود بحسب الخل بل ما وزود منه طيبا له الفرزدق واهلا
 وسهلا منصوبا على تقدير اتي اهلا اي لا اجانب مكانا ماما مولا اي لا خرابا واليت مكانا سهلا لا
 مكانا خرابا والشر ويد اخذ الزاد والجنه جنى الفعل اي قهرها او بمعنى بل والبناء واضح قولهم لما ذكرنا
 هو حديث الاضيق قولهم جاء الفصل اي بغية الاجنب والمراد بغية الاجنب المعروف والتميز المعروفان
 وكذا اذا اريد بغية الاجنب السبب فان متسا في قول الشاعر عن مساله قولهم لا كلة من قطة اه هذا
 في زم طبع سماء الحمام كالهوش والام للتأكيد الاكلة كاللقمة وزاد معنى الاقط كمنه والقارسية
 كشك والحشا يجمع حشية بالحاء المهملة كعشية ومن يشرب اي من يشرب شيئا فلفظ القذاذ
 بعد ما بينا لها والقذاذ جمع قد بضم القاف وتشديد الدال المعجمة وهي مع اقد على جذر افعلا وهو
 التهم الذي لا ريش عليه خسر بضم الخاء المعجمة كلفل جمع اخسر بمعنى الخسر قولهم ان صلح احلاله
 اقول كثره على اسم التفصيل في الاسم الظم مشروط بامكان احلاله محل الفعل او احلال المذكر
 مشروط بخمسة شروط الاول وقوعه في خبر النفي الثاني ان يكون في اللفظ صاحب متغاير

معنى غيبة السبب في الاستعمال
 ركني كثر الاستعمال لا صاحب الاستعمال
 فجاز ان يكون بعض الاستعمال
 اني صير الاستعمال

القول

٢١٢ المعنى قد توسط مويدتها واسنادها إلى أولها لفظا وإلى الآخر معنى الثالث أن يكون فاعله اجنبيا
 مروج سببيا من وجه آخر الرابع أن يكون ركناء المفضل والمفضل عليه واحدا بالذات الخامس أن يكون
 ذلك الواحد متعللا بالاعتناء أي كان مفضلا بافتنا إلى الصاحب الأول ومفضلا عليه افتنا
 إلى غيره ومثال الشرط الثلاثة الأخيرة في شرط واحد هو كون الركنين واحدا بالذات متعللا بالاعتناء
 ووجه الاشتراط أنما بالأول فينبغي أن يعلو النفي بزيادة الوصف لكونها قيداً ويقتضي أصل الوصف الذي هو
 جزء المعنى الفعل فيزيد شبهه به وأما بالثالث فيلزم في العمل بالاعتناء اللفظ ويمكن كون الاسم النظم فاعله
 وأما بالثالث فليضعف فيقتضي التفضيلية الموجبة لضعف شبهه بالفعل وهو التغاير وبما قررنا
 ظهر التوفيق بين قول من قال بالشرط كون مفعوله اجنبيا وبين قول من قال بالشرط كون سببيا قول
 والأصل يقع اه يعنى أن ذكر هذا الفاعل النظم على نوعين أصل وخلاف أصل ولم يراد التمسك من كل منهما
 احتمالا لثلاثة الأول من الأصل وقوعه بين التضمين لفظا أو تقديره وخلافه وقوعه بعد التضمين
 فقط فعلى هذا قوله والأصل في قوله ومما جاء بيانا للأصل وما بعده بيانا لخلافه الثاني أن الأصل وقوعه
 بين التضمين لفظا وخلافه أفا وقوعه بينهما تقديره أو وقوعه بعد التضمين فقط وعلى هذا يكون الفرق
 الكائنان لمثال الكل لا خليف في خلاف الأصل الثالث أن الأصل أي أصل ما له التضمين هو وقوعه
 بين ضمينك التضمين لفظا وخلافه ما له التضمين لم يقع بينهما لفظا فمثال الكل مع فرعيه بيان
 للأصل وخلافه قوله ومما جاء بيانا لما ليس له التضمين وانظر أن له أيضا أصلا لا فاعلا يعلم
 بالمقابلة إلا أن المتعالي أصله قل من طبعان الأصل الأول قوله ومما جاء من كلامهم ما احدا حصوله
 أي خلاف الأصل الذي جاء من كلامهم ما دخل من على ذلك المحل ولم يدخل قبل الحذف على التضمين بل دخل
 على مصدر اسم التفضيل مضى إلى المنسوب إلى ذي المحل كما هو شأن هذا القسم قوله أفا قوله تعالى
 اه هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن القول بأفعول لا يعمل في المفعول به باطل لا يصح في قوله ثم
 هذا مفعول به ولا لكان ظرفا وظرفية مستندة لظرفية علميته نعم المكان مع أنها غير ذات المقد
 عزامثال ذلك علوا كبيرا ومحصل الجواب أنه مفعول به أما على الحقيقة لكن لغا مل بدل عليه علم وقد
 حذف بقرينه وأما على التوسع لنفس علم لأن المنوع عمل أفعول في الأول وأما في الثاني فجاء بفاعلا
 أصل الذي هو الظرف الفرق بين ضمينك المفعول به الأول مما المتعل في الموضوع له والثاني مما المتعل

في جنس الموضوع له والاول من خواص الظرف المنصير الموضوع لاعلم من الظرفية والثاني من خواص ظرفية
 ان يستعمل في الظرفية اما لعد تصرفه كافي حيث لا قنصا خصوصا للمقام كافي قوله تعالى ما لك يومئذ
 لكن لم يستعمل فيها المانع كلزوم اختص اسم الفاعل الى الظرف وكون علم الله مظهر فاو غير ذلك بالتوسع
 هي من هنا من التوسع في المعنوية بحيث يشمل معمولية اخرى ثم ان ذكر الله اعلم عقيب قوله واما قوله تعالى
 لا يخلو عن لطف ذكرا انه محتمل ان يكون جوا من قول القول فكذلك محتمل ان يكون جملة مستثناة او ردت
 بيانا لعدم الاعتناء بالتوجيه المذكور اي كونه محتملا لمفعولا به لفعل مقدر دل عليه علم وهذا الكلام
 الاستعمال فيها اذا وجه كلام الله رسوله والائمة بما خطر به بالوجه على هذا ضيق القول وقوله حيث
 يجعل قوله على ان حيث لا يمكن كونه مفعولا به على الحقيقة قوله وانه لا يتوسع اه فلا يمكن كونه
 مفعولا به على السعة في كلا التصبين كلام فتم قوله والظاهر ان هذا المراد من الظرفية المجازية نوع
 اخر من التوسع في الظرف الذي هو التوسع في المعنى بحيث يشمل ما يشبهه فان نفوذ العلم في الشيء امر غير
 محسوس لكنه يشبه الحلول المحسوس المعنوية في الظرف فافهم قوله تضمن علم معناه وذلك لان علمه
 انما يتصور حلوله في الاشياء لا استلزامه للنفوذ فيها قوله اي هو نافذ العلم اشياء الى ان اسم التفضيل
 هي من هنا بمعنى اسم الفاعل اذ لم ينفذ علم احد هذا المفعول حتى يصير علم نعم انقذ فيه قوله بمعنى
 بمعنى واحد وكذا الصفة وهذا الاصطلاح واما في اللغة فالوصف فعل الواصف والصفة
 حال الموصوف والتعريف فعل الواصف لكن يشترط فيه ان يكون بامر خارج وجوه ويكون الموصوف
 والوصف غير مشروط بذلك قوله اي اربعة اشياء اشارة الى اربعة التابع الى ما ذكره المصنف في
 الشيء الى جميع اقسامه يجعل عطف النبي اذ خلا في قوله عطف الى بعض اقسامه يجعل خارجا قوله
 اي اشارة الى ان التابع كما ان التابع في الاعراب فكذلك تابع في اللفظ ايضا قوله اي متصوفا
 الاتمام قوله اي مكل فسر به لان الاتمام قد ينسب الى ما لا يحسن له ولو قيل الاتمام يعني ان النظام قد
 يطلق على لا يجاد البسيط وليس له ههنا لكن هذا ايضا يرجع الى نوع من التركيب قوله ما سبق
 اي ما اراد المتكلم من سبق فان المتكلم اذا اراد بقوله زيد زيد العالم مثلا فلا يتم مراده من قوله زيد الابان
 يتبعه العالم وليس المراد بالاتمام ان تمامه بعلا ما له مطلقا حتى يحتاج الى حمله على الاتمام الاشارة الى
 عن المصنف ما يدل على ما ذكرنا قوله يخرج منه عطف الشيء لئلا لو كان متممين نحو عجنه زيد

من اللفظ

٢١٤ علمه او زيد وعلمه لم يقصد منهما انما طلبت قولهم بوسه اي بواسطة بشا علامته فقط لا بواسطة
 بشا ذاته فقط او مع علامته كما في التوكيد البين قولهم يلحق به اي بما ذكر من التخصيص والاضاح
 ووجه الاطلاق ان الاوصاف المذكورة قبل ان يعلم المخاطب بها للتخصيص كان موصوفها نكرة ولا ايضا
 ان كان بكونه معرفة كما ان بعد العلم بها للملح او للذم او للترحم او للتاكيد فان قلت هذا العلم متناقلهم
 الاخبار بعد العلم بها اوصافا كما ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار قلنا العلم بالمعتبر مطلق الوصف ما
 يحصل التثنية بنفس ذكر الموضوع او بذكر وصفه والمعتبر الوصف للملح شبهة ما يحصل التثنية
 بمحض ذكر الموضوع كما يشهد بذلك قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين على القول بالوصفية قولهم
 او يرحم عليه لفظ انه من باب التفعّل وفا علم الحقيقة هو السامع استثناء الى الوصف بخازن والضمير المحرر
 للموصوف لكن الحق انه مجهول من المحرر او من التفعّل والمستتر فيه غايد الى الموضوع والضمير المحرر للموصوف
 من قبل رحمت يدا على فقره وذلك لان مفعول الترحم المحرر وعلى والذات لا اوصاف يشهد بذلك
 ما ورد في الدعاء وترحم على محمد وال محمد قولهم لا تتخذوا الهين اثنين قبل هذا بدل كل عدم شرط
 بدل الكل ان يكون متحدا مع المبدل في المفهوم بل في المصداق فمن حكم انه بدل بعض متمسكا بانفهو
 بعض مفهوما الهين فقد اخطا قولهم في التعريف التذكير اي في وقت ثبوت احدهما للمنعوا وفي
 وقت ارادة اثبات احدهما للثبوت وكذا الفقرة الثانية والشاهد على المعنى الاول بدليل انه فقرة
 الاثنية به وذلك لقلة مؤنثه قولهم اي عند ثبوتها اه ليرى التوحيد التذكير على ظاهرهما هو
 جعل المبتوع واحدا ومذكرا لان كون الوصف فاعل مقارن لثبوت الذات لبقائه لا لثبانه على خلاف
 فانهم قولهم فان رفعه اقول فرفع الضمير المذكور على نوعين الاول ما يكون فعلا للموصوف ولما
 ان يكون فعلا للمعلق وح يكون الملتزم بالضمير المستتر قولهم في التثنية والجمع ترك الافراد
 موافقة معد فيه لازم مطلقا من غير شرط اذا فراد فاعل مع عد افراد غاملة غير معقول وكذا ترك
 التذكير فيما يجئ لمثل ما ذكرنا قولهم والظاهر الضمير البارز اه لم يقل والافلا مع انه اخصر شأله
 ان للموصوف قسم اخر لا يرفع شيئا ويوافق المبتوع فيها نحو هذا الرجل قائم جائئ رجل ذوالفان
 قلت مفهوما لشرط الموجب بدل على خروج هذا القسم مما هو افق الموضوع فكيف يحكم بالدخول فيه قلنا
 هذا القسم لا بد وان يكون اخلا في احد القسمين يدل الاول بمفهوما على وجه منه الثاني بمنطوقه

الخروج من الثاني ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم في الاعتناء وعند التعارض فناقض قول ٢١٥
 والآفة التفصيل السابق أي أن لم يرفع ضمير المستتر بأن رفع ضمير البارز أو اسم الظاهر كما سبق
 قولهم كائنين بيناء الكاف متعلق بما سبقه ويرى بكسر الهمزة لأن بمعنى محسبين وشيئا صله شئجي كمنش
 أي حزين ومراهما اتقا اسم مفعول لأفعال بجذها الهمزة واسم مكان في المثال في المجرى مع الهمزة والهمزة
 على التقديرين هو الوجه قولهم ولقد اقر على التميمية أخوه واعفتم قول ما يعينني وقيل فمضيد
 ثم قل لا يعينني قاله رجل من بني سبيك ومن أشبهه من الأفواه أن قالته فاطمة عليها السلام بنت النبي وآقام
 أنه لا أصل له وإذا كان شاعر هذا البيت معاصرا لها أو مقديا عليها فيجوز أنهما قراها مرة في موقع
 فاشتهرت منها والتميم الدني الأصل والتجريح النفس والتسبيح السبيل للمهمل وقشيد البنا الموحدة
 بالفارسية دشتادان اعف أي حفظت لك عن حوائج جزاءه بالمثل لا يعينني أي لا يقصد
 بمحتمل أن يكون الجملة حالا عن التميم إذا التميم وإن كان في المعنى كالنكرة إلا أنه يجري عليه حكم المعارف
 فلا شاهد في البيت قولهم جأوا بمدق هل بايت الذنب قط أوله حتى إذا جرت الظلام واخلط قيل
 قاله العجاج ولم يثبت بالجملة يصفه قوماً أضافوه وإطالوا عليه ثم اتوه بلير مخلوط بالمأخو
 أن يكون في العتية يشبه لون الذنب المذوق بالدال المعج كضرب هو اللبر الذي يخرج بالماء حتى يقل ضياء
 من كثرة الماء وجرت الظلام أي ستر الظلمة الأشياء العيون واخلط أي اخلط بنور التيم قولهم على
 تقدير مضى وهو ذو وما بمعناه وأخرى بذلك عما إذا كان نفسه صفيا بأن يكون بمعنى الفاعل والمفعول
 فلم يلزم فيه ذلك لأنه حتى صالح رفع الضمير المستر الموجب للمطابقة فان تلك الصلاحية باعتبار المعنى
 دون اللفظ فالزموا ذلك أي لكون المصداق صفيا بتقدير المضى وليس المصداق نائبا عنه خلافا
 لأن ذلك في المنصه هذا المنصا منوي ويحتمل أن يكون اللام للتعدي ولفظ ذلك إشارة إلى المصداق
 وهذا أقرب قولهم ونفع غير واحد لهذا البيت مقتضى أن قاله على ما عايد إلى التعدي
 المراد بالاختلاف الاختلاف في المعنى أما عايد إلى غير الواحد المراد به اختلاف في الأغراض والتعريف
 والتشكيك والعمل ولما كان البيت المنص به مشعر ببعض ما افاد المعنى الثاني حمله الشارع على المعنى
 الأول حيث نسب الاختلاف إلى المعنى قولهم وهو المتشبه بالجموع أخر بذلك عما إذا كان متعديا بغير
 التثنية والجمع كالعطف وغيره فإنه لا يجوز فيه إلا سبع مطلقا لا بالعطف ولا بغيره إلا إذا اتصل الكل

٢١٦ في التعريف التاكيد وكان تعلقه بالعطف قولهم لا يكون الا متعلدا اي لا يكون التعللح الا متعلدا

بالعلة الشخص انهما واحدا او متعلدان او المنعوا واحدا والتعلل متعلدا او اما العكس فيعتبر

قولهم بغير استثناء اي بغير استثناء نوع من ذلك وفرد من ذلك التعليل عن هذا الحكم قولهم وان

نعوت كثيرا اقول النعوت المتكررة على ان بقية اقسام المنعوات ان يفقر الى الكل في التفسير او

يسغنى عن الكل ويفقر الى بعض المعين والى بعض ما قد ذكر المصاحم احكام الثلاثة الاولى فاما حكم

الاخير فالثالث الا ان كلا من الا بغاير المتبادلة يصلح للقطع والاتباع معا فانهم قولهم كلهما

مفعول لاحد الفعلين لا ياكيد المضمير المحرور وقوله بعضها مفعول لما بعده والجملة عطف على الجملة

الاولى ويحتمل ان يكون كلهما مفعولا للفعل اللاحق وقوله او بعضها عطفا عليه يكون هذه الجملة

بدلا من سابقتها وهي قوله اقطع وكان هذا عموما اقرب قولهم معلنا حال عن فاعل قطع البعض

طريق الاعلان ان يقطع الى اعراب مخالفة اعراب المتبوع اذا امكن الوفاق لتمييز التابع عن المقطوع

لكن ان يجعل خلا عن القطع المطلق فانهم قولهم ان كان معينا اي ببعض لا ببعض المقطوع ففيه

نوع استخدام قولهم ون غيره اي ان كان معينا ببعض ون بعض اخر من القسم الرابع الذي

ذكرنا قولهم فلم اعط شيئا ولم امنع اوله وقد كمن في الحرب اندر اندر على وزن المضارع لمجمل

مرات ثلاث وكان منقول من ايضا الى العدة والقوة على رفع الاعداء وفعلنا الجحد مجمل لان قوله لا

الصفة لتناقض الفعلان قولهم تابع يقصده المقصود من التاكيد على فاذا ذكره رفع واحد من

امور وهي غفلة السامع عن سماع المتبوع وحمل المتكلم على التجوز او عداوة السامع في المتبوع

والاول حاصل من التاكيد اللفظي والبواقي حاصل من التاكيد المعنوي وقد عبر عن البواقي بقوله

كون المتبوع على ظاهره فالتعريف التاكيد المعنوي الذي هو الاصل في التاكيد قولهم يفيض التفسير

فلا يطلق التفسير على رفع الامر الاول ويجعل فائدة التاكيد اللفظي هو الاستنباط المتبادر من التفسير

يكون عند عدم قرار المقصود ولا غيره في ذهن السامع لا عند قرار غيره فيه قولهم اي شئ خصص

غير الواحد بالمشئ مع ان الجمع ايضا كذلك ليختص المسئلة باحد بدع قولهم هو دون الجمع لهذا الكلام

معنى الاول ان يعوا التفسير الى المتبوع اي يجوز ان تأك بالنفس والعين من فرد من الخصال المتبوعها

غير الجمع اي يكون ثنيته ومفرد الثاني ان يعود الى الاثنية المفهوم من قوله ان تأك لفظ ذو معنى

مشي التاكيد

الأول ان يجوز ان تلتزم بهما مفردين هذا لا يتبادر من اثباتهما مجتمعا المقصود انما هو المعنى ٢١٧
 الثاني وقصر على هذا قوله وسودو الاقرار ويجوز ان يراد من الافراد المفرد على المعنى الاول كما يراى
 الجمع المجموع على ذلك الا ان ارادة المجموع من الجمع اشيع من ارادة المفرد من الافراد قولهم
 جميعهم اه فيه تأكيدات ثلثة الاولى ان العموم الافرادى الثالث للعموم الاجزائى وبالنظر الدقيق
 الثلثة للعموم الاجزائى واما العموم الافرادى نحو الا فاشاحوا فاطق كل اه الا ان القوم لم يعتبروا
 التركيب الاعتنائى فجعلوا عموم مثل القوم والجمع عمومافراديا قولهم لا يؤكدها قبله
 اى بان يكون كل مؤخر عنها لا بان لا يكون التأكيد بالكل موجودا فهذا غير فاد كره المص قولهم
 اذا ظلمت الدهر بكى اجمعا يحى شحرا بعيد هذا قولهم فله سلبه جمع الحديث هكذا من قبل
 قبله فله سلبه جمع والقبيل فجاز بالمشافه اى من قبل من لى قبله لا بعد القتل والتسليم فتح التيفر
 واللام معنى المستلزم والمراد به ههنا التثنية المسلوقة عن القبيل فى الجملة قولهم فابصع فاتبع عطف
 بالفاء اشارة الى ان التثنية الاخيرة ايضا ترتيبية الذكر ولا يجوز العدول عنه الى الشذوذ كما
 صرح به بعد هذا قولهم ثم ان التكررة اه كل معرفة قابل ان يؤكدها ولو بالهوية بخلاف التكررة فان
 غير محدودها لا يقبله مطلقا فله فيدتوكده فلا يراد ان تخصيص هذا الشرط بالتكررة مما لا وجه له
 فان المعرفة مع فقد هذا الشرط غير قابل للتأكيد ايضا قولهم باليتنى كنت اه ذكره الشواهد لهذا
 البيت اربعة مضاع بهذا التركيب باليتنى كنت صيتها مرضعا فحملنى الذلاء حولا اكثرا اذ اتيته
 قبلتني اذ اظلمت الدهر بكى اجمعا والمصرع الرابع قد ذكره الش قبل هذا والمصرع بصيغة اسم
 المفعول والذلاء بالذال المعجى المفتوحة اسم محبوبته وقبلتني من القبول وهو بالفارسية بوسيدانا
 بالثبوت وظلمت اى امضيت والمراد بالدهر بقية عمره وهو مفعول ضللا يعنى في ذلك الوقت لما
 لم يحصل من اى فينة ان امضت بقية عمرى بالبكاء فى جميعها قولهم فاحمدان تؤكده المنفصل اى
 ان تؤكده المنفصل بالنفس والعين اى المنفصل واسطر في الثبوت لتأكيد المنفصل بهما اذ ان تؤكده
 المنفصل المنفصل ولا يلزم ان يكون المنفصل حج واسطر بل المفهوم فقد احد التأكيدين على الاخر
 على الاول يكون المراد بقوله ان تؤكده تفعل التأكيد وعلى الثاني تذكر التأكيد وما هو المشبه به من
 النفس والعين حج تأكيد للمنفصل الجملى على المعنى الثاني قولهم ما من التأكيداه ما مبتدأ ايتى بالذلة لفظى

٢١٨ لحذوفه في بولقطة والجملة فاجلة بحيث خبر قولها ربح ادرجى الفعلان اما مؤنثا او

مذكرا واليتا في المثال على التثنية للاشباع والمقصود منه تأكيد الفعل وان استلزمة تأكيد الفعل

فلا يرد عليه انه من تأكيد الجملة وقد مثل به لتأكيد المفرد قولها انت بالخبرة رايته في نسخة ان اول هذا

ليس غيرك خير ضمنوا الخطاب مع الله والمعنى واضح ايا من استلزامه اء هذا من المخرج وكذا المتكلم

واقلاه متكلم اي ابغضه اي كان الله لتفعلك على ذلك البعد متى قولها اذا اكدته اي اكدته بالمتصل

فان تأكيد المتصل بالمفصل قد يشبه إعادة نظر الى المعنى وكذلك ما كان فاعله ضمير متصل فلا تعد

فان تأكيد لامع ضمير كقولك ادرجى ادرجى قولها وشدة اي شدة تعد الاعادة والتثنية

الاعادة في البتة بانثفا الاول والثانية بانثفاء الموضوع لكن المتبادر من عدم الاعادة انثفا وانثفاء

الثانية ويستقر بما بانثفا الاول من عدم الاعادة ويحتمل ان يكون ما اتصل بالثانية ما اتصل بالاول

حقيقة وكون الثانية فاصلا بين الاول وما اتصل به لئلا يخلو عن بعد قولها حتى تراها وكان اخو عفا

مشددا بقرون الضمير تراها راجع الى المطى المذكور قبله والقرن بفتح عين جلي شدة البعير قولها

ولا للما بهم قد شرح هذا البيت في باب جرد البحر قولها مرتبك انت وجل على ذلك قول البيت

صلى الله عليه واله لا احص ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وما خطر ببالهم وان انت مبتدأ خبر

فما بعده وما مصدق للمعنى انت كما اثنيت على نفسك اي مطابقة له في عدد التثنية

ولست اثنيتا عليك فان ثنائيا ثناء مشا فاص عن بقوتك اللامتناهية التي تقضي ثنائيا غير متناهية

او المعنى انت كدلول ثنائيك على نفسك فان عظم الحمد بكل مرتبة يدل على عظم المحمود بتلك المرتبة وتعد

طريفي التشبيه باعتبار تعدد المفهوم ويحتمل ان يكون ما اسمية ببقدر ضمير على كلا المعنيين فانهم قولها

في ان حقيقة الفصد اي قصد المتكلم فانه اذا اريد بزيد نيد المسمية بآب عبد الله فلا ينكشف قصده الا

بذكر العطف كما مر في التثنية قولها وغير ذلك المراد بالغير التثنية والجمع والاعراب مما ذكرنا

لكان له وجه باعتبار ان الاعراب مفهوم من قوله في اول التوابع يتبع في الاعراب الاسماء الاول قولها

نحو استه شبرا حليبا اي مشوبا فان قلب الحليب حان فانته بغير الحلو فكيف يكون عطف بيا قلاد

اصلة كما قلنا لكن عليه لاسمية وجعل اسما للابن فصا جامدا قولها للقيط الشبهى بل الاولوى قولها

لا بد في القيط والتشبيه يكون وجه التشبيه المشبه اشهر من شئونه في المشبه وكان اقوى من شئونه المشبه

١٠٣

خطيبكم

والقريظون التكرار للتثنية لا لغيره
فهم لو خففوا بغير ما سوى الاعراب

او مشايها معناه واضعف فعله الا ولما قيل الشبه في على الاخير هو الفيلسوف الاولوى كما فيها مخفية ٢١٩
 جواز كون عطف النكاح مع مفعول معناه مشهور وجواز كونها انكرت في اقوى لان النكاح احوج الى البين اقول
 لقائل بانصر نصر نصر الله واسطر سطر سطر قيل قاله روي وقيل الرواية في الثاني بالتضاد
 المعجزة في الباقيين بالمهملة فالاول ونصر بنسب امير خراسان والثاني خارجي نصر والثالث مصلحت
 اي نصر نصر فلا شاهد فيه لان الثاني من عطف النسخ وبدل الغلط وعلى كون الثالث بالمهملة فصل
 الثاني تأكيد لفظي والثالث مصلد للثناء كسقيار عينا قيل يجوز ان يكون الثاني عطفيا لاوله
 والثالث عطفيا لاوله لان القافية بالنصب في الاول مضمولة محالة والثاني مفعول او منصوب او
 مضموم والثالث منصوب لا غير واسطر جمع سطر واداه للقسم الباقي واضح قولنا انابن المثار الكبير

بشر اخره عليه نظير ترقبه فوعا قال المراد اسد وبشر هو بشر زعمرو وقد جرح لم يعلم جرحه
 فقال المراد انابن الذي تراء المنسوخ اليه بكره وبشر بن عمرو وبجالة الحجج بحيث ينظر الطيور ان يموت
 عن قهره فيقع عليه يا كلر كجرحه عليه متعلق بوقوع مقد قولهم بكسر الباء فيكون وصفا لخرق موضع
 الوصف لقوله نال والنظر في مثل ما استواء متعلق بقوله متبع والباء لانه فافهم قولهم مطلقا اي
 بشرط عدم نصبه باللفظ فقط فهو قيد لعدم والعطف اللفظي التشريك في الاعراب المعنوي التشريك
 في الحكم قولهم لا معنى لشارة الى ان المراد باللفظ ليس ما يقابل التقدير او الحاصل كما هو الشايع قولهم
 فاعطف بواو هذا الجماعي كما تقوم بعض النحاة اذ من الكوفيين من من هجاءه للتثنية يرد عليهم قوله
 قلنا حاكيا عن منكري البعث ما هي الا حيو اننا الدنيا نموت ونحى فان المراد بالحيوة قوله نحى اي انما الحيوة
 الاولى لا الثانية ولا لكان اقربا للبعث ضامنا فنيا للحصر اجابوا عن هذه الآية بان المراد موت
 الالباء وولادة الابناء ولا يخفى ما فيه ايضا يرد عليهم الآية المذكورة في الشرح فان اجابوا بان
 المراد الوحي والايحاء في عالم الامر فلا يخفى ذلك كما يظهر بالتأمل ومما يرد عليهم ولا يمكنهم الفرار عنه نحو
 اصطف هذا واني قولهم ومصابحا موافقا اي لقانا حكمه حكم استوعب متحد احكامه حكمه قولهم
 وعلى هذا اخصص اي اخصص الحكم المذكور بها باننا اياه على هذا اي على اخصصا عطف المضاجع
 الموافقات اياها فالنصب عليه اخصصا العطف المذكور بها لانفس العطف لم يعلم من السابق لانفس
 العطف فلا موقع لهذا فافهم قولهم ما يقتضيه الاشارة اي سواء كان لاقتضا لذاته كالاصطفا

عطف خارجي

والباء فيه للضاد متعلق لثاني
 والباء للالة ويمكن ان يقرأ
 بالفتح وصفا لقوله تال

فيلان لا يسكن كل واحد في نفسه
واجب في نفسه واحد اجاب ان
الترتيب ليس في الخلق بل في

اشارة م^٢ او تنوعه كالخاص ثم تمثيل الش^٢ الى هذا قول^٢ ما يتصل وتقفيل لبيان^٢ للتخصيص كالسؤال
اذ الترتيب عدم المحتا وسويع^٢ الاتصال والمهملة ويحتمل ان يكون للتوضيح ايضا على ان يكون الام
في الترتيب للعهد وكذا قوله بانفسنا ومحملة وليعلم ان المراد بالاتصال والانفصال ما يعد في العرف
كذلك ولا يخلف بمقام ما فقد يكون اتصالا في مقاما انفصالا في اخر وبالعكس كذا المراد
بالترتيب اعم من الزمان وغيره فلا اشكال في شئ من الامثلة فننبه قول^٢ واما قوله تعا دفع لما يرد
على التعقيب قوله وقوله تعا دفع لما يرد على الاتصال قول^٢ ولكن بانفصالا لما توهم ان المراد بهذا
الترتيب مثل ما ذكرنا ولا دفعه بذلك قول^٢ جرى في الانا نبينتم اضطرابا وله كثر^٢ الرديتي تحت الصلح
المهر التحرك اي يهتز الطرف وسوبكسر الظاء المهملة وسكون الراء كذلك الفرس الكرم كثر^٢ الرمح المنبو
الامارة متينا^٢ الرديته والعجاج الغبا وهذا كناية عن شدة حربة فاعل جرى غايدا الى مصدح كخوف
اي هز جري في الانا بديهي هي جمع انبوتة وهي القصب لا شكا ان الهز يعرض للقصب والرمح دفعة واحدة
من غير محلة وتراخ قول^٢ فيغضب يدا ان اريد بخلوه عن الغايد يكون نظيرا لما في المتبوع فلا ضل^٢ الشار
ذلك وان اريد خلوه عن مطلق الغايد فمنوع مجازا ان يكون التقدير فيغضب يد منه اي من طهرانه و
كثيرا ما يحذف الغايد المحرور بالحرف كما قرأنا الحق ان المعطوف باي حرف كان كان المعطوف عليه^٢ المعطوف
الخاصة ونحوها لكونه صلة قول^٢ لا شغها بنا بالسببية اي ان لم يكن جزا في بعض الاوقات
التعليل محشيا لافادة لا من حيث الارادة ثم السببية المفادة بان يكون ما قبل القاء سببا لما
بعده قول^٢ الحق الصخيفة كي يخففة قاله ابو مروان الخوي في قصته المتلس حين فر من عمرو بن هند
وكان قد هجاء والصخيفة الكتاب الذي القاها في التهم وبالغ بالقاء الراد والتعليل يخفف عن احلته
وينجو من عده المغائب بقوله قول^٢ لا يكون المعطوء ليس مرادهم بالغاية نهائية المعطوف عليه
بحسب نفسه كالراس الدن مثلا ولا نهائية بحسب^٢ الحكم بل مرادهم بها فامتنع ان يتصف بالحكم
بعدها بالاجزاء سواء انصف به كذلك ام لا نعم بل يكون متميزة عن سائر الاجزاء بكونه اعم
منها او اضعف وهذا معنى قوله رفعة او خسة قول^٢ فهاكم الى قوله حتى بيننا الاضاغ هذا بديهي
مشمول على مثل الرفعة والخسة ولذا ذكره بتمامه الكاكة كسؤال جمع كني بالتشديد كغنى وهو الشجاع
والباقي واضح ويبلغ ان يقر لفظكم وانتم في هذا البيت بالواو واخفاطة على وزن قول^٢ في عدا^٢ التيب

الى الترتيب الخارج واما الترتيب الذي هنى على نحو ما ذكرته فمما يدل عليه ثبوت قولهم ام بانصالي ٢٢١
 ام المتصرف بانصالي ولم يقل المتصلة ليوافق قول المصنف بعد ذلك بانقطاع قولهم بعد همة كقوله
 ام وهمة التثنية لا يدخلان الا على الجملين وهما اما اسميتا وفعليتان او مختلفتان لذلك مثل
 بثلاثة امثلة واما ام هذه وهمة الاستفهاما فاما ان يدخل على المفردين المحكوم بهما او عليهما او
 على الجملين المبدئين بالمحكوم عليه ولابد في اوليهما بالمحكوم عليه الثانية بالمحكوم به وكاينها
 بالمحكوم به ولذلك مثل خمسة امثلة وفيه تأمل فتم قولهم امولة ناء ام هو الا واقع اوله و
 ابالي بعد فقد ما لكما التثنية البعيدة الباقية واضح قولهم شعيت بن سهم ام شعيت بن منقر
 اوله لعرك ما ادرى لو كنت داريا قاله اسقون بعفورا التثنية والمعنى لعرك قسه الى ما اذكر ولتثني
 كنت داريا اي غالما شعيت هو ابن سهم وادرن منقر والحكمة في موضع المفعول لاحد الفعلين ومفعول
 الفعل الاخر محذوف بقرينة المذكور وشعيت مخنوم بالتاء المثلثة وتصحفها بالموحدة غلط
 قولهم فقتل للطيف مناعاه فطيف بكسر الطاء المهملة رؤية الخيل في النوم ولكن راع الخائف
 وارقتى من التاريق الا يقاظ من النوم فقلت هي اي المجتوسه اي جاشت الى بالليل ام غادى حلبيها
 والحكم لكاتب ما يراه التثنية في نوم قولهم تسبع رمين الجرام يثمان اوله لعرك ما اذكر ولو كنت داريا
 فاعل رمين للشوة والجمر يفتح الجيم سكون الميم حصار رمينها الحجاج بالمواضع الثلاثة المعهودة
 في المنى والبناء على قيس بن ملقوم قوله لعرك ما ادرى قولهم في معنى بل الفرق بين ام هذه وبين
 ام المتصلة من وجوه الاول ما هو بحسب المعنى وسوظم الثاني ان هذه قد يقع بعدها خبر وثبوت
 الثالثان شقي الترتيب في هذه فابعدهما تفيض فابعدهما وفي المتصلة طرفاها الرابع ان هذه لا
 تقع بعدها التثنية بخلاف المتصلة الخامس انها اذا كانت متصلة وكان مسبوقة بالحجة يجب ان يكون
 ما يلي ام مثل ما يلي الاستفهام في كونه مفردا وحلة بخلاف ما اذا كانت مسقطه قولهم مع اقتضانا
 الاستفهام اي مع دلالة على معنى الاستفهام لا مع اقتضا مستبوبة الاستفهام بدليل استشهاده
 لما لا يقتضيه الاية الاية المسبوبة قولهم من قبلهم احدا منهم تثنى اي همة التثنية والاستفهام
 المطلوب به وبام التبيين قولهم فابهم الاية اداء الكلام على وجهه لم يصرح بالمطلوب سواء كان
 المطلوب معلوما للشامع بالقرينة ام لا وله فوايد مثل رجا العنان والمساهلة للخصم كما في قوله

اولها يد الى شعيت بن منقر
 وقف ضئيل غيب جان
 في يد عمر بن ابي ربيعة

٢٢٢ وانا واما كره على هدى وفي ضلال مبين او الاحترام او غير ذلك قولهم اشكوك وقد يكون التشكيك

والفرق بينه وبين الابهام ان التشكيك احداث الشك في قلب السامع بعد ان لم يكن شاكا والابهام

ابقائه على شكه ان كان شاكا قولهم ماذا ترى في عيال قد بوسيت بهم اه قلنا ما جري في مدح هشا

بر عبد الملك وبوسيت بكسر الهمزة وفتح السين وسمنت بهم وترى من الراي في الامر فله مفعول واحد والعدد

يفتح العين وتشديد الدال صيغة المبالغة والبناء للاستغناء اي الاستغناء عما يستتبع العدة قلت

بالتشديد للمبالغة ووجه الحزن ما كثرة مؤننه وفن مؤننهم وقلة مؤننه ومداخله وامنا الاضرار بهم

مخرج اللين ونحوه وقر على ذلك حال ما فيه ترجحا قولهم جاء الخلفاء اه كما الى ربة موسى على قدر

قاله جوي في مدح عمر بن عبد العزيز وفا على جبالهم والخلفاء مفعوله واذا ظرف بمعنى حين كان له قدرا

اي كانت خلفاء له مقدرا والكاف للتشبيه فامصدية اي جبالها كاتيان موسى ربه على قدر راي قرب

ومثله او مقد قولهم افادة القصد اي لا يكون حرف عطف قولهم انكم اه قدده ليصير كاللخبير

فالمراد بالثانية اخبرنا الثانية كما في بعض النسخ بقدر اخبرنا او المراد انها او بنينا او نحو ذلك والاول

اقرب قولهم يستغنى عن اماءه اي عن اماء الثانية كما اقتضا مثالا لثمة قيل وكذا يستغنى عن الاول و

الثانية معاها ونحو جازيلا وعروا قول لا يخفى عليك ان المقام ضا بعد جود واحد من لفظي اما مقابلة اما

الاخر فالكلام الخالي عنها مطلقا ليس مقامها حتى يصح القول بالاستغناء عنها قولهم انها ضارة

قاله في الزمة ونهاض متكلم مجهول من هناض العظم اي كسر بعد الجي و كل جمع بعد جمع فهو هيض والبناء

في بذر للتبعية والمغنى نكسر نفقا ما بسبب خربت واما بمواثيق وقادح عهدا اي بعد بسبب

زمان ومموتها والمغنى انكسر قبلها باحد من الامر من الامام اي القول قولهم عن اماءه اي لا بكسر

الهمزة والتشديد على ان يكون مركبا من ان الشرطية ولا التافئة المحذوف شرطها غالبا على ان يكون مركبا من

بمعنى اما مغير عنها بقلب الميم المشددة لاما قولهم فاما ان تكون اه الفاعل للعطف اما بالكسر للتفصيل و

المضارع بمعنى الامر واعرف بالتصغير عطف على ان تكون الغث بالغين المعجزة والثاء المثلثة فايضا

الشخصين يتصلان على هذا بطلان على هذا البدن وسمنها والبناء في واضح قولهم قد يستغنى عن

ما هذا مع مثاله مشعرا ان اصله ان ما قلبت فيه مما الادغام قولهم قد كذبك نفسك امغنى

وعدتك نفسك الامارة باموفا خلفت بعد هاهما بعثها واخلتها فاما تخرج عن عا واما تصبر صبرا

جيلاد قول في قديحي اما عادية عن الواو لم يقبل مع قلب صميه ياء كانه مثلثا لئلا يتوهم انه لازم للقول
 فالاول ان يقول بعد ذلك وقد يبدل منه ياء كما في البيت **قول لا تفسدوا اباكم ابا اباكم**
 جمع ابل اي لا تفسدوها فانها اما ان يكون نفعها اليكنا واليككم **قول ما قام زيد لكر عمر** وهذا
 عند ارباب المعاني لقصد القلب عند النخاء لقصد الافراد بان يعتقد الخاطب نفو الحكم عنهما
 لا بان يعتقد اثباته لهما مخافة انه لا قابل به **قول لا نداء** هذا مقول لقصر القلب وقد يتبادر
 لقصر الافراد لكر على عكس ما ذكر في لكر لانه مقول للمرا عنقلا لاثبات الامرين لا التفي عنهما فانهم
قول لا بداء بينا التركيب في المصم ولا نداء لئلا يتوهم ان المراد من لا معشا والمعنى ولا نداء او
 امر او اثباتا ومن العجايب ما قيل في هذا المقام من ان هذا الكلام نية القوله وخالفه والمراد من
 معشا والمعنى خالف بر سعدان في الاول فلا يتلو لفظ لا نداء ولا مبتدأ خبر وقع بعدها نصب
 قبله على المفعولية نحو زيدا خاك صا قائل لا عمر وفاهم **قول ويل لكر اي في الاستدراك قول**
 وانقل بهما ههنا هذا معنى قولهم بل للاضرار هذا الحكم منهم مطلق غير مقيد بوقوع بعد الاثبات
 ولهذا قال بعض الفضلاء في هذا المقام ان صرف الحكم في المشتبه ثم وكذا في المنفي على مذهب المبرور
 اما على مذهب الجمهور فليس كذلك اقول يمكن رفع الاشكال بوجهين الاول ان الاضرار يشتمل على
 امرين صرف الحكم عن السابق واثباته لاحق فقوله بل للاضرار يعني انه مفيد له مطلقا سواء اقام
 بكلا جزئيه ام لا بل اذا جرت الاجرة فقط ودل عند افاقة التفي السابق الجزر الاول الثاني ان المراد
 بالحكم اعم من الاثبات والتفي والمراد بالاثبات للتابع اعم من اثبات المصروف وعن المتبوع او غير لكن
 هذا الجواب اما يصح اذا كان المتبوع في حكم المسكوف عنه واما اذا كان المراد بقاؤه على ما كان عليه
 من نفق واثبات كما هو رأي بعض فلا وهذا ظم **قول بينهما اشارة الى ان المراد بقوله افضل وقع**
 الفصل لا افضل المعطوف عن المعطوف عليه **قول ما لم يكن ابله لئلا اوله رجلا لا يخطئ**
 سفا ههنا به قاله الجري في هجو اخطل لجرية تحفيرة واسم بكر يعود اليه اي تمنى الا خطل لفظه عقل امرا
 لم يكن بينا له ابوه ولا نفسه **قول له سواء والعدم** الحكاية برفع العدم والمعنى مررت برجل سواء هو
 العدم في كونه غير منشا للان لا يمكن كونه مفعولا كما توهم **قول له سواء والعدم** الحكاية برفع العدم
 للنع عطف على ارادة عطف على ضمير خفض لا يقال مررت بك وزيدا ولا ثم وزيدا بل يقال

مع
 الجمل

٢٢٣ اولاً وبزبدج لا يكون المعطوف عليه هو المجرور فقط بل كل من المعطوفين مجموع الجار والمجرور

قولهم شبيه بالتونين اي التميمي المجرور شبيه به انقلاداً ثم باخرا لكلمة وعدم استقلاله

قولهم ومقابلته اي واقع موقعه اتمام الاسم كانه علامة بخلاف المرفوع والمنصوب لجواز ان يجعل

منفصلاً فيستقل بنفسه لعدم اتمام كل منهما ما هو ظرف للامتنان قولهم وان حق المعطوف

اي المعطوف بالواو ولا نصرف المطلق اليه والمعطوف بالواو واو وام او واو لا عدم صحة احلال

كل منهما محل الآخر في العطف بغير ما ذكر قولهم وضمير البحر لا يصلح عدم الصلاحية اما من جهة المعطوف

عليه كقولك له ولزيد ما اذ لو اخر لصنا مجروراً منفصلاً وهو غير موجود واما من جهة المعطوف كرت

رجل واخيه وجهه ظم واما من جهة ما معاً كرت رجلاً واخيه عمرو قولهم ولأنه لو كان المحلول لو اراد

بالحلول كلاً من اجرين بين فعالية الاعراض رفع عموم الكلي بعدم شمول مجزئ غير فائتكم فيه بطلان ذلك

وهذا لا يستلزم بطلان جزئ في نكته في قولهم مثل نحو رتبة رجلاً واخيه يدبهم الاعراض كلاً من الاحتمالين

اقول الاعراض يحصر مضارة على المطلوب منجر الى الدور والصبوا الاستدلال بهذا المثال

مثال اتم على وجوه مقتضى ومنع المانع اجلاً ولا يبعد ان يكون مراد الشتم هذا فتم قولهم وايضاً لنا

السمع الكلام الى هذا الرفع المانع وهذا البين وجوه مقتضى وكلها معاً مثبتة للمطلوب فلفظ

ايضاً ليس في موقعه اللهم الا ان يضم الى ما يرفع به المانع امتنا الجواز وجعل ما ذكر في رد الدليل

بيننا والوجه مقتضى ايضاً كما ذكره سابقاً فانهم قولهم فمنا بكة اء اوله فاليوم قريت فنجونا وقسمنا

فازهب قريت بالتشديد للخطاب المعنى كذبت اليوم تذكرنا بهجوا الشتم اي السب علينا فازهب فان هذه

الامور من اهل هذا الزمان ومن اعدائهم غير بعيد لسفالة رتبةهم وتربية الزمان للاسافل والاعالي

قولهم فافطر كان المعنى فوصل الى حلال افطاره وموصول المرض الى حديثه مع التصو وصوال سفر

الى شريط القصر والقربنة على تقدير ان الجمل لا يرتب على مطلق المرض والسفر قولهم فعلة اي قوما

صومه عدة من ايام اخر وبجمله جزاء الشرط قولهم تقسم الحرقاية ذلك للبر اظهر واكثر وهذا

يقضه ذكر البر دون البحر الا ان البحر لما كان في الحريق ما والاها اشد من البر وورد كذلك والله اعلم

قلت خبنا الظم ان الغاطف المقدد في هذا المثال هو الغاء وان امكن تقدير الواو ايضاً فتدبر قولهم

اي وليس كرون وجك فان قلت هذا يدل على انه من عطف الجملة وما سبق في العطف على التضمين المرفوع

المثل

المتصل يدل على أنه من عطف المفرد وهو منافيًا قلنا بذكر منع النفاذ في وجهين الأول أن بناء الحكيم
 على المذهبين في مثل ذلك فإن مذهب بعضهم أنه من عطف المفرد معتدًا عن المفسدة بأنه يغفر التو
 ما لا يغفر في الأول أو بل أو بل أن العطف مقدم على الاستثناء فغلب الظاهر على الثاني ثم يستدل الثاني
 أن ما سبق من بني هذا مبنى على الحقيقة فنقته **قول** لم يجعل العطف هذا عاملاً للمفعول لأجله وهو
 قول المصنفين في قوله ضيعة رثا إلى أن المفعول له تحصيلي وعامله ما مولا أن لقول المصنف وعطف عامل
 ولك أن تجعل فسر هذا عاملاً باعتبار اللازم وأن تجعل العامل قسمة **قول** لم يقل على أن لا دفع بمعنى
 الاندفاع والمفعول له حصوليًا يخفى أن العامل لا يدفع الوهم بالقرينة الخارجية وإن جعله قوله
 قد بقي على أن يكون المراد بالوهم اختصاصاً حكم الأمر بالمعطوف عليه هذا أقرب إلى المحتمل لفظاً وأجلاً
معنى قول أن التحذف في الزمان هذا الاشتراط لتحقيق ما لا بد للعطف منه هو الجامع ومعلوم
 أن هذا شرط إذا لم يكن المعطوف به جامعاً واقفاً عند وجود جامع آخر فيصح العطف أن اختلفنا
 في الزمان **قول** نحو قوله تعالى نحيه لا يخفى عليك أن هذه الآية من عطف الجملة لا من عطف الفعل
 اللهم إلا أن يراد بالفعل الفعل مع فاعله أي الجملة أو خض العطف بالفعل بناء على اتحاد فاعلهما
 المثال الصحيح لهذا ضرب قعداً وضرب قعداً زيد وهذا فهم **قول** التابع أي التابع لله
 يكون مقصوداً لذاته عند ذكره ولا يكون متبوعاً عن كذا مقصوداً سواء لم يكن مقصوداً أصلاً كما
 في الغلط أو كان لكن لا لذاته كما في بدل الكل والعرض أو الشئ أو كان لذاته قبل ذكر التابع كسائر
 أقسام **قول** غير أي غير المقصود الذي ذكره سواء لم يكن مقصوداً أو لا ثبت التوكيد والبيان أو
 كان مقصوداً أصلاً كما في الغلط أو كان لكن لا لذاته **قول** والتابع مقصوداً وهو متبوع معاً
 كالعطف بغير بل ولكن في الاستثناء فخرج بعض أقسام العطف من قوله المتصو بناء على أن المقصود
 من المقصود هو المقصودون متبوعه كذا ذكرنا ذلك في محله على الإطلاق وخرج العطف بأسر من قوله
 بلا واسطة وكان الشئ محله على الأقل إشارة إلى أن المبدل لا بد أن لا يكون مقصوداً لكن المعنى الذي
 ذكرنا **قول** غير بل لكن في الاستثناء أي غير بل لكن لا مطلقاً بل إذا وقع في الكلام المثنى ذلك
 لما مر من أنه في المثنى لا يفيد الاضراب إلا على مذهب المبرد الذي لم يعتد المصنف عليه قد فهم كثير من
 من هذه العبارة أن المراد بقوله ولكن لفظ لكن فوق قوله ووطئ في الأول أن قوله في الاستثناء لم يذكر

متجمل

عقيل مع انه قيل له لان المراد بالمعطوف بلكن هو المفرد المعطوف بلكن وسوا يكون لا بعد النفي
 الثانية ان المقصود لكن مطلقا هو ما قبله وانما لا بما بعده ليرفع التوهم عما قبله فهو قد خرج
 بما خرج منه من صحيح اول هذه العبارة كما تقدم بذكره الشرح في هذا الكتاب متحاشا للآذان
 فلا تغفل وقس على هذا قوله ببل ولكن في الاشارة قول لم مطابقا اي متحد مع المبدل في المصداق
 سواء اتحد معه بحسب المفهوم ام لا نحو اشير ببدل مطا بولا بدل بعض كما توهم وانما عدل المصنوع
 التسمية المشهورة اي بدل الكل في هذه التسمية اي بدل المطابق ليشمل نحو قول تعا صراط الله
 العزيز الحميد الله الذي قول لم ما يشتمل هذا بصيغة المجهول لفتح ما قبل حرف الروي في المصنع
 الا في ثمانية ثمانية توهم ان المراد بالاشتمال البديل على المبدل منه لان التوهم في مثال وهو قولهم ببل
 زيد ثوبه مشتمل على زيد وقيل مراد به قد يكون اشتمال البديل على المبدل وقد يكون بالعكس قول
 الحق ان المراد اشتمال المبدل مطلقا على البديل والتحقيق ذلك ان البديل اما غير المبدل مصادفا او
 جزء من ذلك او خارج عن مصادفا الاول هو البديل المطابق والثاني هو بدل البعض واما الثالث
 فاما ان يكون محتملا فان اراد من المبدل منه بواسطة القرينة الصفاة عن زيادة ما وضع له
 ام لا فالاول بدل الاشتمال والثاني بدل المباين فالمراد من الاشتمال انما هو الاشتمال الاحتمالي
 لا ما كان على سبيل الاستغراق والاحاطة وقد ظهر مما قررنا ان الفرق بين بدل البعض والاشتمال
 من وجهين الاول ان البعض جزء من المبدل لا محذور الاشتمال خارج عنه الثاني ان البعض قد يكون
 مع القرينة الصفاة كما في قولنا ضرب زيد راسه قد يكون بدونها كما في قولنا خلوا زيد بخلاف
 الاشتمال اذ لا بد فيه من القرينة الصفاة وان الفرق بين الاشتمال والمباين ان الاشتمال لا بد فيه من
 تلك القرينة وكون المعنى المراد من المبدل بعد القرينة مشتملا اي محتملا للبديل بخلاف المباين فانه
 اما ان يكون خاليا عن تلك القرينة نحو خاتون زيد غلامه او يكون مشتملا عليها لكن لا يحتمل المعنى
 المراد من المبدل بحسبها للبديل كسلبه يد ثوب عمرو بين الفرق بين الابدال والاشتمال
 ظاهر افهم ذلك التحقيق واغنى به قول لم او يستلزم فيه اي يستلزم معنى المتبوع
 هذه العبارة لا يخلو من جزالة لا تخفى قول لم للاضراب البداة الفرق بين الاضراب البداة
 في البداة ترقيا من المبدل منه الى البديل يعني ان المبدل منه مقصود مع زيادة البديل عليه بخلاف الاضرب

بقرينة

اشتمال

المراد من المبدل بحسبها للبديل كسلبه يد ثوب عمرو

قول مصاحبه ضمير الظاهر المراد بالحقا المحتا الحقيقية لا يعبدان يكون
 مرادهم بها ما هو اعم من ذلك وحيد خا التزاع في الاشراط وعدمه لفظيا اذا امثلة لقارة
 لفظا عن الضمير لفظا مستله عليه تقديره فقول قبله البدي اليه منه وقوله من شرط من قول
 والله على التاسره قد مر بنا هذه الآية في بيان اعمال المصا قول له هو كالقائه في الخلاف
 في اشراط الضمير قول قل احطاب الاخدر الاخدر الارض التي انشئت من غضب الله على
 ويراد هذا المثال لقائدهن الاول التمثيل لما يكون متلفا المعنى يكون المبدل منه فان التواتر
 لغضب الله تعالى والثانية الاستدلال به على عدم الاشراط المذكور وعند ان هذا بدل بدل لا بد
 اشتمال لانقضا القرينة الصافه فيه قول الرابع والخطر والساس لم يقل والتابع لانه جعل
 البدا والاضراب احدا وقد عرفت الفرق بينهما قول له نحوخذ نبلا منكم القبل بالتون ثم البناء
 السهم ومثل للثلاثة بل للاربعة بمثال واحدا والفرق بينهما بالاعين نعم بدل الاخر ان قبله لا يصلح
 للبدل بحسب الثلاث قول الاما احاطة جلا اى لا يدل كل افا احاطة الحكم بالمبدل منه احاطة وثمة
 او غير ما قول لا ولنا واخرنا يحتمل احاطة البدل في هذه الآية الاحاطة الاجرائية والتواني وكسنا
 هو الاول فان قلب لا دلالة لهذا البدل على الاحاطة لعدم ذكر الوسط قلب بعد تسليم لزوم احاطة
 لهذا امكن ان يفهم من ذكره والاخر بحسب العرف كما اشهر في الطرافات ان مخرضا اقل يوم واخر يوم
 مخرضا فقد صا جميعه قول له اعدني بالتجنه هذا بعض من يدعي هو هكذا او عدي بالتجنه
 والاذا هم رجل فرجلى شنة المناسم الا يعاد الوعد بالشر والادام جمع ادهم والمراد هي من بالقيده
 وشنة بالشين المعج والشاء الثلاثة ثم النون ثم الشاء المشاء الفوقانية الغليظة كالضخمه و
 المناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة وموخذ البعير استعيرت لانتا ورجل بدل بعض
 من اياه المتكلم وقبل سادس مختلف حرف التاء ونودي للاستهزاء بالموعده قول له منى ناسنا للامه
 اخوه على ما وجد في نسخة غير معتبرة فلا تعرضن ان الجنا اخلد شبيه يادهم بالجنة والمعنى واضح ويروى
 عليه منهن ما ارد عليه تيميل لعطف الفعل على الفعل وقد عرفت والجواب الجواب قول له كبريل
 المراد بالوصول للصوف لقضا الحاجة بالقرينة فاشتمل على البيع الذي هو قضا الحاجة قول له منى
 اى نوح مطلوب من قول له ومنع ابرهساء الظان ان مراد ابن لناظم ليس من لازم مطلق مطلق الاستعانة

في قوله
 اخوه على ما وجد

لا

للجرح بالامتناع المذكورة في المتن وهو ملزوم للاعانة لانه بمنزلة الشرط وقوله يعني جرده و
 الشرط وما هو بمنزلة ملزوم للجزاء فسقط منعه على انه يمكن ان يكون مراد ابن التناظم ٢ الامتناع
 للمعنى الاعانة لا الوجودها في الخارج فلا يرد عليه شيء ثم ان في قول ابن هشام فلا يكون الوصول منجحا
 ايضا فنظر لان ابن التناظم لم يرد بقوله بمعنى الوصول معنى لا زما للوصول مطلقا فضلا عن كونه
 وجودا في الخارج كما سمعت بل المراد ان يكون الوصول محتملا له كاحققنا فسقط هذا الكلام
 ايضا قولهم فالواجب ان اقول بالاول ان يجعل يسعين بدلا من اثنى عشر ليشتمل المبدل منه على نفس
 لا على لازمه قولهم متى ناه آه اخرى تجد خيرا ناه عندها خير موقد تعشواى تاه في العشانا ناه
 ترجوع عندها خير والموقد بالكسر جعل النار مشعلة **قولهم** الى الله اشكوا قوله بالثانية
 امكن في موضع الحال عن قوله حاجته او ظرف لقوله اشكوا وكذا قوله وبالاشام وقوله اخرى اى
 حاجته اخرى في الضمير يلحقنا للحاجتين وقوله وكيف يلحقنا بدل من الخ جئين فان الاستفهام للاداة
 اى لا يلحقنا والمعنى الى الله اشكوا شيئين محتاج انا اليه ما شيئين لا يلحقنا فالحاجتان بعدا
 بمعنى الوصف قائمتان مقام انفسهما وموصوفهما والجملة بدل من جزم مؤداهما وموافقهما و
 الاول ان يجعل تلك الجملة جوابا عن سؤال مقدر كانه قيل هل يجتمع الحاجتان فقال كيف يلحقنا
 اى لا يلحقنا **قولهم** كالتامة لا يخفى ما فيه من الخبط الناقص مع قوله كالتامة **قولهم** كذا ايا غير الشيا
 اشارة الى تفاوت بين الثلاثة الاول وبين الاخيرتين حيث لا خلاف في كون الاخيرتين البعيدتين
 الثلاثة الاول **قولهم** ايت بها كان تقدير المتعلق والمتعلق ههنا بصيغة الامر لا احرازها انبثا
 من العتبات كون ~~المتعلق~~ ^{بمقتضى} المتعلق الغاقل فقط ووجه الاشارة ان الامر بالشيء لا يستلزم التو
 عن غيره فانهم **قولهم** بضم التاء وذلك ليصير النسب مع نظيره اى قوله مذبح الا فيمكن ان يكون فعل امر
قولهم اى يحذف يعني ان التعرية لفظية فقط **قولهم** مجيئة المجيء وما يشقونه يستعمل في عرفهم
 فيما لا عن العرب فتقدير ذلك اشارة الى ان قلته بحسب السماع فلا يجوز القياس عليه كما هو
 المقص **قولهم** ثوبه حجر اى عطف ثوبه يا حجر وحجر اسم رجل والانه من الخيل وما يستعمل بالفارسية
 سنك المراد ههنا والمعنى الاخير وهذا القول كلام موسى لما روى ان قومهم دعوا ان يبارد ردة
 الخصية وكان يوقا خلع ثوبه وضعه على حجر ليغتسل فلما فرغ وذهب الى جانب الحجر ليلبس ثوبه فبعد

المتك

في

الحجر إلى ان مرتب قوله هو من عقبة ناداه يا حجر ثوبه واوثبه حجره في هذه القصة روايات اخرها بها
 ان الله تعالى حيث قال ولا يكونوا كالذين ذابوا من امرى الالية قولهم وحكوا لم يجعل المحكى داخل في
 المشي لان حركته ربما تحصل اولام لغيا مل مبنيا صرنا قولهم وشبهه المراد بشيئا مضافا فاذا كان باعدا
 منهما لما قبله سواء كان معولا له اى فاعلا او مفعولا او متعدينا او كانا مركبا كثلثة وثلثين قولهم
 يا غافلا والموتاه هذا جزم من بيت هو هكذا يا غافلا والموتى يطلبه الغفلة الحجاب بين عقولهم
 يا شخصيا غافلا والخال ان الموتى يطلبه بعد نفسك من الغفلة التي تحجب بين عقولهم وصاحبها بالكلية
 وجدته في نسخة غير معتبرة قولهم يا عبد الله ويا حسن الوجه هذان المشلان في قوة امثلة ثلثة
 ان تصير مثلا للمضا الحقة اصفا والحكي واللفظ قولهم من كل علم ربك القول بخوزيد قولهم
 سلام الله يا مطراة اخوه وليس عليك يا مطر السلام قاله الا حوض في وصفه جل مستعمل بطر
 كان فيهما اقمع الثامن في عصره وله امرأة سميت سلمي وكان من اجل النساء واحسنهن وكان يريد
 فراقه ويولا يرضى بذلك وضمير عليها السلم والبقاء واضح قولهم يا عديا لقد وقتلنا في قبلة
 ضربت صدرها الى وقال ضربت بصيغة المعانبة والى معنى اللام اى ضربت صدرها بسيدتها متعجبة
 من مجازة الى هذا الزمان مع ما لقيت من الحروب والاسر والخروج عن الاصل وضرب الصدر باليد من علة
 التسوان في حال التعجب والاول في اصله ووالثاني في اية اي الحافظة وموصوفة الامور او فتحوك
 قولهم فنيا الغلامان اياكما منصوب على التحذير والبقاء واضح قولهم اذ كان لغير العهد كان بها
 بعد لام العهد مجيب ان يكونا مرغبا مخاطب معهودا له والمنكر مجاب ان يكون مخاطبا قولهم يجوز
 قطع الفداى نكرها فان الالف على القطع والمعنى قطع الفداى بعد ما عاقبها قولهم ان اذما
 حدثت ما قبله ان تغفر اللهم تجاوزا الى عبدك لا التام من اللام وهو نزول الحوارث والحدث ما يحدث
 من مكارة الدنيا والجم الجمع وفيه شذوذ اخر هو حذف اللهم باقتل احرف الله اللهم الا اذا خشيان
 المهمة بما اذا اتصل الميم المشددة قولهم الامع محلى بجل تقديره الا لا احراز عن كون قوله
 ومحكى بجل عطف على قوله باضطرار قولهم لانه قريب اشارة الى ان النظر في وصفه للفاعل بدو
 اعشاب الحيتية كما هو الظاهر ذلك لان الشذوذ في النظم والشئ مطافا لا يتخلص بنظم واحد كما يفهم
 من تنكير قوله قريب قولهم اى شعر تأسى الشعر ان قريب لا مصرعا غلب الشعر كانهما قطعنا وانه

٢٢
الفرع الصالح ان يجلس
كما يقبلون اليه ليس
وكان من انوار الانس
وجعل موضع لايدي فيه
الناس فكان يواظب على
نور قد وضع شايخ صغير
الله الصخرة فباعدت عنه
نظره السرايل ليغفلوا ان
كما قالوا في الآيات

الافضل

المختار

بالمقارض قول كالمفرد أي مطلقا سواء كان مع الهمزة أو لا فاقصا التوابع الثلاثة المرفوعة والمنصوبة
ثمانية عشر والثم اثنا إليها في ضمن ثمانية أمثلة قول منسقا مجزأ من الوبد لا أي ولون متبوعهما
غير ذي القم وإنما حصل النسق في هذا الحكم بتجريد عن ال لأنه إن كان مع ال يضعف شبهه بالمنقل
مرجئاً منساع دخول يا الذي هو ما قبل متبوعه على التابع لا منساع الجمع بين يا واللام ولشتر
ذلك في البدل لأنه أشبه بالمنقل من المعطوف حيث يكون مقصودا لذاته دون فلا يؤثرفيه ذلك
الضعف قول وانصبها حيث ينصب لو قدم هذا على قوله فضمهما فتلحق قوله وإن كان المتبوع
صريحاً وصافياً في عدم تقييد النسق والبدل يكون مناداهم ذي القم لكان أحسن قول وهو
عند التحليل هو مبتدأ خبره قوله بخير والظرف متعلق بالخبر ولم يقل وهو بخير عند التحليل ليصير
سبباً كسبب ما ياتي في المتن قول وإيها أعلم أن إيها إذا وقعت منادى وللأخصاف لفظها هو
بمعنى شيء وهما وهما للتبيين ما بعدها صفة لا أي قول لا إناهمهم تعليل لا يراد الصفة لا أي
قول فلا يستعمل أو تحققة أن لا يستعمل قول لا في الجزاء أو الظاهر يقول لا في الشرط وكأنه
بدل بالجزاء اشتق إلى أن الشرط قيد للجزاء ومقصود واما لم يجز أي الشرطية إلى المبين لدلالة على
الامام المراد منها قول بالرفع لزوم الرفع لأنه لما كان في الحقيقة وأي صلة أي بدائنها قول
الأي هذا البائع أو لشيء يخرج عن يديه المقادير قاله ذو الرمة في مدح بلال بن رباح الأشعري و
البائع الهالك والوجد شدة الشوق وهو مرفوع بالبائع فعلى هذا يجب أن يراد بالبائع المملك
كأقيل والمقادير مخفف مقادير والمراد به الأذن أي الدهر ويخفف بصيغة الغائية المؤنثة أي بعد
وأخرجه عن يده وقوله لشيء متعلق بالبائع أو بالوجد والباقي قول يسوق هذا الذي ذكره
لا يخفى في هذه العبارة من حسن إيرادها حيث يمكن أن يراد بهذا الذي لفظ هذا والذي يحذف لظاف
مع حذف لفظ قولنا مثلاً والمغنى وصف أي كذا المعرف باللام بسو لفظ هذا والذي يرد ولو قال
أي ما ذكرنا من هذا الحسن قول من لزوم الصفة جعل للزوم وجه الشبه تماماً يناسب لو ذكر
لزوم الوصف لا أي في المتن سابقاً واما المناسب للاستبصار جعل رفع الصفة وجه الشبه قول
يا زيد زيد العبدان هذا بعض من يدي هو هكذا يا زيد زيد العبدان كذا يدل تطاول الليل عليك
فانزل قاله عبد الله لزوجته قيل قائل والمجرب وراؤد زيد من ردم والعبدان جمع يعبدون على الناقة

القوة المحولة واختار زيداً لانه كان يحدها والذيل بالذال المعجم والنبا الموحدة ككل جمع ابل
 ٢٣١ وعوب القارسية كامل وهو وصف للبعلاء والباقي ظ قول وفيه المضاعف الى المضاعف اليها في هذه
 العجا مساهلة لانه في هذا الفصل يذكر احكام ما كان مضاعفاً للثبوت مضاعفاً اليه لئلا يخلو لا احكاماً
 ما يفيد هذه العجا فافهم قولهم وظهري في التمثيل بانشاء ان المراد بالصحيح ما لا ينبغي ان لا يعلل
 ولو كان فيه حرف علة لا ما جرد من حرف العلة قولهم يكسر الهمة احضار عن ان يكون هو وصلته
 فاعلا لقوله صح قولهم كل من الكسر والفتح اه يعنى ان الوجوه الثابتة في المنادى المضاعف الى الثبوت
 قد انقطعت في الاسم المتوسط بين المنادى والياء سكو الوجوه من منها فانهما قد استمر وبقي فيه
 فلا يلزم من قوله وكل من الفتح اه استمر الضدين في محل واحد كما قد يتوهم قولهم في ثبوت المتكلم بما
 كان المنادى من تغيير موضوع الحكم وعدم اتصال المتكلم بهذا المنادى ان يتوهم ان المراد بالثبوت
 والجمع عند كون المنادى ثنية وجمعاً فذهب بهذا التفسير قولهم وكان لفظاً ام اه لم يقيد
 المنادى بكونه ابناً او ابنة مع انه مقيد به لان تقييد المتوسط باعينا اخرج ثنية ام وعم وجمعها
 عن ذلك وليس هذا معتبراً في المنادى فان هذا الحكم ثابت ولو كان المنادى مثلاً وجمعاً قولهم لا
 مفر هذا اتمام تمام المثال وناكيد لقوله استمر وبيانه قولهم اما استمر الكسر وجه الكسر
 الفتح قد ظهر متعلقاً بالثبوت بالثبوت ههنا وجه نقطاع الوجوه الاخرى في قولهم يابن
 ويا شقيق نفسه اخوه انما خليتي لدهر شديد قال ابو زيد في مرثية اخيه شقيق يحضره تصغير شقيق
 بالفاء ثم الفاف بمعنى الاخ وانما صغر للترحم ونفسه اقام مبتدأ وانت خبره وبالعكس بقرينة المقام
 او اضيف شقيق الى نفسه او مشغول عنه الغامل او بدل عن المنادى والا حسن ان يكون انفس بمعنى
 الروح وان كان المنادى منه معنى الذات وخليتي اه اى تركنتي لدهر شديد مكايده وحكم وقد
 كنت في ظهري على الدهر فاحشاً فقلدك او اللفظة موتك قولهم يابن عاه هذا من قصيدة
 مشهورة لا يابن التيمم اوله قدما صحتام الحياء الذي على ذنباً كلة لم اصنع والهجوع التوم بالليل
 خاصة قولهم والامر هكذا ذكر هذه المسئلة في هذا المقام لمجرد المناسبة في الوزن وكونه
 قياساً لانه لزوم التدا هو اسم فعل واسم الفعل لا ينادى قولهم جري جري جري جري جري جري
 غير منادى لان يستعمل مستغاثاً فانه لا يختص بالشعر قولهم الشعر قل مر به هذا الشعر قولهم

المنادى المضاعف

٦٠ فصل مدخل في الجوهل، ١-٢

٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

مركب من متعاطفين من ناظر في الأجزاء المعطوف معطوفة على أجزاء المعطوف عليه على نظير و
 قد ذكرنا هذا من أرا قولنا المنعاش من أجله هو ما ينشأ لأجل استخلاص شيء عنه واستخلاص شيء
 نحو يا قومي للعجب يا زيدا قولنا يا قومي الالامان الأولان مغنوهان لدخولهما على
 المستعجاب والثالث مكسور لدخوله على المنعاش والعنوكند والاستكبار والمغنى يا قومي
 يا أمثال قومي خلصوا الناسا زيدا استكبارهم عن استكبارهم ولا هلكوا به قولنا فبالله للو
 المطاع أوله تكفىنى الوشاق عجمي أي يحيط به التمام فمنعوني عن وصولي إلى مناهي المخلص
 الوشاق بالمطاع لأنه أراد بالوشاق ابويه حيث أمراه بطلاق زوجته وموكره له وأمر الوالد أن
 لا بدوان يكون مطاعا قولنا بالكهول وللشباب عجمي أوله بيبيك ناء بعيد الدار مغرب
 الثاني والمغرب الغريب الكهول جمع كهول وهو من كان بهر الشباب والشيوخه والشباب الكهول جمع
 شباب يعني أيتام الكهول والشباب خلصوني للعجب في هذا الأمر قولنا يا زيدا لا مل نيل عز آخره
 وغنى بعد فاقه وهو ان الفاقة الفقر والهوان لذلك فالكلام من قبيل اللفظ النشر المشوق وقوله
 لا مل مستغما من أجله قولنا لا تقوم أه الأرب الغامر بالأمر فلم يقل يا قوم ولا يا قوما لأننا
 الأخيران المستغما من أجله قولنا اسم ذو عجمي وكذا اسم تهديد نحو يا قوم لا قتلناك وقيل
 اللام فيهما أيضا لا مستغاثا كان المعجوب والمهد به منعت بالمعجب منه والمهد حتى يحضر فيقف
 تعجبه من الأول فيستريح من ألم الحيرة وينظم من تلك فيستريح من ألم الغضب عليه قيل في خصوص المعجب
 أن المأذون محمد في أي قوم اعجبوا للعجب فاهم قولنا اعلان المنعج أي اعلانه تعجبه المنعج من نعم
قولنا باسم من فقد أقول وما فقد وقيل أو باسم ما وجله ليشمل خوفه وإمامه بذا وقيل
 المنعج انما هو للفقد اللوجو ونحوه وإيلاء كناية عن المفقود كناية عن التار بيله ومصيبه
 ونحو ذلك وضم بعضهم إلى المنعج المتوجع والحقا أنه داخل في المنعج لأن تلبية المتوجع انما هو في
 على فقد الفتح عنه قولنا وافقساء ما يلي ياخذها كرسى ونفس اسم قبيل من يناسد
 وكروى كسفر حل اسم من أخذ بالالشاعر هيا وغارة فلذلك ندب بقوله وافقساء وقيل فنفس
 اسم رجل ما في ذلك لا ظهر قولنا لا يعاد الشارب أي لا يكون عند من يبيع نديته
 فإن تلبية امرئ للشامع فيبيع منهم لا يبيع من تركب الألفاظ اعلمهم بكون المنعج وبه

من ناظر في الأجزاء المعطوف معطوفة على أجزاء المعطوف عليه على نظير و

مستحقها والتكرار لا يعلمهم ذلك فلا يصير التناد بمعدودا عندهم اذ انذب بها بخلاف المعرفة قول
 كاي يعني به اي الشرطية ومثل بثلاثة امثلة الاول للتكرار المستغرة والثاني للتكرار البهيمه والثالث
 للمعرفة البهيمه وقيل اسم الجنس المفرد احراز اعما اريد به نفس الحقيقة فانه غير مهم قول
 بالذي اشتهر اي بسبب شتهها الموصول بالذي اشتهر به اي الصلة او مع الذي اشتهر به اي
 مجموع الموصول والصلة مندوبان يدخلان على الموصول الالف على اخر الصلة قول له صله
 بالالف اي جواز الاوجوب فلا ينافي قوله فضعه ان كان مفردا على انه يمكن جعل الضم على التقدير
 ويظهر اثره في التوابع قول له وقم فنياء اوله حلت امر اعطيا فاصطبر له قاله جرير في موشية
 عمر بن عبد العزيز وحلت بصيغة المجهول من التحميل والمراد بالامر العظيم الخلافة وجله وقم فني
 حالته والشاهد المعنى واختار قول له لا يا عرواء نالا للتنبيه عرواء تأكيد لقوله يا عرواء المعنى
 واضح قول له على قابل عدل عما هو النظم من تركيب البيت الى ما نرى لان ما هو الواقع في المسئلة
 انحصار قول مسكن الياء في التداء بقول واعبد يا وقت التندبة فاحرى بالمقام بيا ذلك واستغناء
 من البيت لا يتصور الا بجعل مرفا علام مؤخر اعرا المفعول قصدا للحصر وكذا المسئلان لا يثبتان
 ولذا ذكرهما الشرح بجمل الشرح والجزء المفيدة لا تخصنا الشرط بالجزء فان قلت لم لا يجوز ان يجعل
 من شرطية وقوله قابل بتقدير هو قابل بمنزلة جزاء الشرط والجزء المفيدة لا تخصنا الشرط بالجزء
 او يجعل على ظاهره ويجعل تقديم الخبر للحصر قلت الاول غير صحيح للزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
 وكذا الثاني لان الحصر المنفاد منه على تقدير استغناء غير الحصر المقصود قول له اي يقول ذلك
 الذي لما جعل الشرح لفظ من في المتن فاعلا لقوله المص وقابل لفادة الحصر المذكور لزوم ان يجعل
 الوصف مجازا عن الفعل اذ لو لم يفعل ذلك بلزوم ان يكون الوصف مبتدأ بلا تقدم نفى واستفهام
 ويؤيد غير مستحسن قوله ذلك اثنا الى قوله واعبد يا واعبد ومفعول لقوله يقول والله فاعلو
 يحتمل ان يكون اثنا الى من فاعلا للفعل والذي صنفه وبالجمل قول المص في التدا الياء اسكون ابدا
 صلة للموصول قول له في الترقيم اي في بيان مطلق الترقيم سواء كان في المتكلام لا وكذا التعريف لا
 ذكر لمطلق الترقيم وذلك لانه قد ذكر ترقيم غير المنادى في هذا الباب ايضا قول له على وجه مخصوص
 وهو ما فصله المص قول له عقب هذا بتقديم التبا على التون كسلفه اذ قيل جمع عتقا وقيل اسم العتقا

حليدا الخالب قول كابط شرا هذا علم لرجل معرواخذ تحب ابط حية او سيفا قول نحو مختا ٢٣٥
 اللابق ان يثقل بقله بمضطر لما لم يكن لينا قول و صبح بالبا الموحدة ثم الباء المشناة التختانية المشددة
 ثم الخاء المعجمة كسفرجل وموصبي اعضاؤه كانه رقيقة رقيقة قول و غريق بضم الغين المعجمة
 وسكون الراء المهملة وفتح النون وكسور الباء المشناة التختانية واخوه قاسم لظاثر ما في طول
 العنق وان كان بكسر الراء فهو اسم لشاب كان اعضاؤه رقيقة رقيقة وهذا مثال لما كان لينه ياء لم يكن
 حركة ما قبلها من جنسها قول بالنون على ان يكون الموصول مفعولا لقوله نويت لا بالاضافة
 على ان الموصول مفعولا للتحذف لان ذكر مفعول قوله نويت اهم من ذكر مفعول الحذف قول كآلو
 كان اى سواء كان حكم هذا الاخر مع الاخر الحقيقي واحدا كيا جعفر ويا جعفرام لا كيا جعفران علما ويا
 جعفر وقر على هذا امثاله قول بالآخر وضعاء كالتوتم المنادى بحسب الوضع بهذا الاخر الذي
 صا بعد الحذف اخر عرضيا وقبل وسطا حقيقيا قول و قل يا كرا وكذا نقول يا علاء بقلب الواو
 همزة لظرفها وعدم انضمام ما قبلها وموتما كان منسيا قول يا جعفر الاول ان يقول بدله
 يا حار لان جعفر لا يتغير اخو اللهم الا ان يشير بذلك الى صيغة مضمومة الاصل وغير متساوية
 التزم قول نعم الفتاة قال امرئ القيس لكندك وتعشوا مخاطبا لى ستر في العشاء وضمير تاء
 لطريف للفتاة ورتبه وما لا اصله مالك فخم والحصر بالمهملة المضمومة المضمومة الباء قول
 او القامكة اوله القاطنات البيت غير التهمة القاطنات المقيمان ريم ككل جمع رايهم اى الترابيل و
 او القامكة كضابته صر للضرورة ويوخال القاطنات ووق كقفل جمع وقاء كصقواء وسى التية
 في لون ما يبايض ما بل السواد وسوي القاطنات والحق بفتح الحاء المهملة اصل الحام ريم بفتح الميم
 ثم ابدل الف ياء وفتح الميم كسرة للقافية او حذ الف وقلب الحاء الميم ياء قول كندك لفظا اى
 البناء على التزم وجوان اتباع تابعه للفظ في الجملة وكونه معكنا غالبا وكونه مفعولا محذوف قول
 وفي اتية مجيئة وانه يحتمل ان يكون عطفا على ما قبله اذا شاء في التصبب التعريف التنيك قول
 ثم ان كان ايها اى ان كان الاختصاص ايها اى فقول يستعمل اجزاء للشر لا خبر كان الاختصاص في الاصل
 اسم للمفعول المخصوص المحذوف عاملة قول فيضتان لان بناء وهما على التزم لتيكهما مع حرف التنيك
 وشبههما باى الموصولة المشابهة بقبل وبعد المضموم عند البناء لذلك وليس بناء وهما لكونهما متساويين

مفرد معرفة والاول وجبا ان يكونا معبرين كما لو كانتا اخصا قولها كانهما الفة باثر اوجوبنا يفهم
 اوجوبنا انهما الفة فانهما منصوبان بمقدور واجب الحدف وهو اخص بمعنى افردي افردي الشيء الذي
 هو الفة بالخطاب التقليدي في مثل بحر العرب مثلا افردي العرب يجعل متكلما ويحتمل ان يكون مذكورا
 البناء في الموضعين هو الحكم المذكور قبل الاختصاص او بعده وجلة الاختصاص جلة مسانقة ووجه
 تعريفنا انهم هنا وان لم يكن متساويين متعلقين بالخطاب والتكلم به ولهذا صح وصفها بمعرفة قولهم اللهم
 اغفر لنا اه مثل هذه الآية للتوثيق ولكون الاختصاص عقيب ضمير المتكلم والمراد بالعصاة هي هنا الجماعة
 وهي بكسر العين ولها معنى اخر قولهم اسم بمعنى يعني بكيفية يكونه مسبوقة بمفرد ولا يلزم ان يكون مسبوقة
 بجلة كما يتوهم من المثالين المتشابهين فلا يكون هذا تكرار مع ما ذكره في افراده عن التداء والمراد بقوله
 بمعنى ان يكون بمعنى حيث الارادة لا مرجح الاحتمال والافلا فائدة لذكر الاختصاص قولهم
 وهو الزام العكوف العكوف مصدب بمعنى التوجه هي هنا اي هو ايجاب الخطاب توجهه على ما يحل التوجه
 اليه من مواسلة ذوى القربى والاول ان يقول الزام العكوف على ما يحل او شيئا العكوف عليه ليشمل
 نحو الغزال الغزال والاعراب اطلاق التحذير والاعراض على المفعول المخصوص المعهود قولهم بدل من اللفظ
 بالفعل اللفظ بمعنى التلطف والظرف متعلق به وقد سبق نظيره في باب المتبداء قولهم وما سواه
 اقول للتحذير اربعة عشر قسم لان المفعول المستعمل بالتحذير اما ان يكون محذرا او محذرا منه والاول اما
 بلفظ ايا ويل من ان يليه نفس المحذره او ضمنا بالواو او من بالانفصال واما بغير لفظ ايا ويل ايضا
 هذه الاقسام اربعة مكررا والثاني لا يكون الا مكررا او بدو مكررا المحذرا بالفتح والغافل في تسعة
 منها واجبة الخمسة الباقية جازية قولهم ما زار اسك ما زار اسم رجل واحدا ما زار بقدر اسك
 من السيف والسيف من اسك وهي هنا محقق لا بد من التنبيه عليه هو ان الافعال الدالة على التنبه
 الاضحية المتشابهة الاطراف قد يراد منها وصف احد المضامين فتستدل اليه بجعل الاخر مفعولا لها
 فيقال قرب يد من يد وبعد عن يد وقد يراد منها الاضحية المتشابهة بينهما من غير قصد اختصاصها
 باحد هاتين ان لا يستدل به على بل يتعد بلفظ اليه فيقال قرب يد من يد وعمر اي تقارب فان ذكر
 المحذره منه فيما اخر فيه من معنى على ارادة المعنى الاول من الفعل وبالواو منى على ارادة المعنى الاخر منه
 فقولنا في تفسير العطف بعد اسك من السيف والسيف من اسك تنبها الى المعنى الاخر فيفطن وقد توهم

التي هي

معناها في الايجازات وما بمعناه وعلا
 العامل في معنى
 دسرى لا يغير بعد رعدا وجب ان يكون

المراد من قوله ان يكون
مفعولا لا مفعولا
تجوز مع ذلك بعض العلماء
في

ان الواو العاطفة في هذا المقام بمعنى من و هو غلط والقى ما ذكرنا ويحتمل ان يكون الاصل بعد نفسه
مراد السيف من يأسك فحذف الطرفان قوله وان يحذف احدكم الارنب ان كان لاحد فاعلا
لحذف الارنب مفعولا فالمراد بالحذف ضرب به بالعصا فانه محذوف منه لكونه قبيحا عند بعض والمراد
مطلقا وهو باعديا كونه مقصودا الاكل المحرم عند اهل الحق محذوف منه وان كان بالعكس فالمراد بهذا
التحذير بالمخاطبين لكثرة جنهم فان الامر بالتحذير عر حذفت الارنب لانه مواجب الجواهرات يدل على
كثرة جبر المحذوران واردة الحقيقة بعيدة فغير ان يكون المقصد في الاسماء قوله اي تحذير ان
كان مخاطبا ففعله مثله في الخطاب غالبا وان كان غير مخاطب ففعله قد يماثل وقد يحذف الالف والياء
حيث قد التامل مخالفا قوله ونحو عرج في الحضر بالفارسية استواء النطق بالمراد منها
القريب قوله رايه وايه الشواب هذا مما حكى عن بعض العرب سوانة اذا بلغ الرجل الستين فياه وايه
الشواب يعني اذا بلغ الرجل ثمانين فليحذف نفسه وحذوه عن هؤلاء الشواب عن نفسه فانهم يؤذون
ويضيعون قوله وعن سبل المقصد في الاقضية والاعذار قوله فواجب اختياره الاغراء ثلاثة
اقتسالا للمفعول الذي يتبعه بالاغراء لا يكون معني بل يكون معني به موافقا مع العطف والتكرار
او بدونهما فالعامل في الاولين واجب الحذف وفي الاخير جازيه ولا يخفى ما في العطف بينهما في التحذير
من الفرق فلا تغفل قوله احاك احاك اههجهاء بالمد والقصر هو الحرك هنا بالقصر الخفاء في
الباقية قوله الصلوة جامعة اي احفظ الصلوة خال كونها مؤداة بالجماعة الظاهرية اي عقيب
الامام وبالجماعة الباطنية وهي صلوة جميع الاعضاء والقوى مقصديا بالالتزام الذي هو الامام
في الباطن ليعلم ان العامل في الاغراء في كل مقام ما يقتضيه هذا المقام ففهموا الغرض من الغرض
وفي نحو اهل والولد راع وعلى ذلك ففسر قوله ولست اعلم الا حذر اعلم الاشارة وهذا التبيين
وامثالهما مما يمكن ان ينوب من باب الفعل ولم يستعمل استعماله وان عمل اعماله قوله اي اسم الله
فعل يعني ان اشتا الاسم الى الفعل لامية اي الاسم للفعل اي اسم له لوله الفعل اي لفظ الفعل
فان الاسم والفعل والحرف امثالها موضوعات اللفاظ مصداقاتها لا بيانيتها اي الاسم الذي
الفعل معنى كانه الذي بعضهم متساكبان والعرب يفتحون بها بقوله مع انه لا يحط به لفظ
اسكن بل ربما لم يسمعه صلا والجواب انه يجوز ان يكون حذف الواو اسطر في الامثلة اكثر من ان يكون

انما اراد في الكلام

مغا مغانها مقصودا بالذات قول بمعنى فعل اي متلبسا بمعنى مولى نظا فعل فالافتقار
ويحتمل ان يكون لامية بان يراد التبر بالواسطة فانهم قولهم في الدلالة على الامر هذا بين الوجبة
قدم على المشبه والمراد بالامر ما لفظ مصداقه فالذلة بلا واسطة واقام معناه للدلالة
بالواسطة قولهم وهما هذا بالتحقيق وبالتشديد قولهم كالذي بمعنى المضارع اعلم ان
ما بعد المضارع انما هو بمعنى الماضي الا انهم قد عجزوا عنها بالمضارع لان المراد منها الانشاء المتنا
للحال المفهوم من المضارع قولهم رايه هذا بفتح الهمزة وتخفيف الباء المشاء التثنية وتثنية
مع كسرهما قولهم بمعنى امض في حديثك امض فمض اي اذهب في حديثك اي حذ ولا تقطع
حتى يتم واقامها بالتثنية وفتح الهمزة وتخفيف الباء فهو اسم فعل ماض بمعنى بعد قولهم بمعنى
قرروني من القررة وهي صفا صوابا لغير الخشونة وصو الحام وصو البطن من كثرة الانفخ وحسن
الضمك الذي له صو وتغيير الصو قولهم ما هو مقولاه الظم ان هذه الظروف الجا وكجرتا
في الاصل مستعلا مع هذه الافعال التي هي معناها ثم حذ تلك الافعال وجعلت تلك
المتعلقات اسما لا لفاظ تلك الافعال ومعنا انفسها مثلا عليك اصد الزم عليك ثم اقيم عليك
مقام لفظ الفعل مع معنى الظرف جعل اسما للكل قولهم بمعنى فتح اي صر بعيدا والمراد بعيدا
منه الى نفسك قولهم جرد البصر بين هذا والحق اذ لم يحصل مانع اخرجه عما كان عليه قولهم
ونصب عند الكسائي كانه تمسك في هذا بضعف على الحرف اختار الظرف بعرض الاسمية فينبغي ان
يظهر فيما بعدها على الغامل كالمصوبين في الخافض قولهم رفع عندا لقراء كانه زعم ان الظرف
والحرف فقط اسم للفعل مع الفاعل فما بعدها اكد للفاعل قولهم مصدا فعل مرادف لرفع
بهذه العبارة علم استعمال هذا الفعل قولهم لزوما نحو نزال قيد لقوله لم ينون لم يركم متصلا
بالمقيد لئلا يتصل الخبر ببا الاضوا قولهم ما به خطا قول الحق الاضوا ببا اسما للاضوا
لان بعض منها كصه من المشابهة جميعها بها في البناء وبعضها بخصوص المعنى ايضا وهو النوع
الاول منها قولهم للشكاج اي الجاع والمراد به الضو الحاصل عن الفرج عند اخراج الذكر منه
دفعه او عند تحريك الذكر فيه بسرة سيما اذا كان يطبا لزجا هكذا قيل قولهم لا سبوة اول
الكتاب في الشبهة لاهل فان الاضوا لا غاملة ولا معمولة وقيل اي الشبهة لا تسما الكائن في السما

اي اسم للفعل لان معناه الم
يقول للذين ان كسر في
او عمل كسر في
فان وصلت نون فقلت
صدا واذا اردت التعيين قلت
اي بفتح الهمزة بمعنى

الأفعال المسلمة ولتثبت الأصوات لا لحا قمتها بما نوا علم أن الأصوات جميعها الفاظ موشو لما يدل عليها
فلكون كل واحد اسمًا وان توهم أن بعضها غير موضوع وليس بكل قول هذا باب فيه اه ليرصف
الباب إلى قول المصنفون التأكيد كما في بيتا الفوائح لتلايلهم تغيير المبتدئ بجعل المرفوع مجردا قول
ذا ظلم هذا حال متداخل وقد فهم بعض من جوهه قوله اتيا الاستقبال وعلى هذا يمكن أن يكون قوله
اتيا ذا ظلم خالين مترادفين أيضا قولهم فإياك والميتات لا تقرتها أخوه ولا تعبد الشيطان والله
فا عبدا المراد بالميتات الصالحون المضلون لأنهم كالأموات في عدم الشعور بخيرهم وشرهم والتحذير
باعتبار أن نفس الإنسان جذاب لصفتها من توالفها سيما إذا كانت ذليلة كعبث الأضياء وبيتا المصنف
والقاء في فاعلا اجواب لما المقدمه او زيادة او عطفه والضم بدل من التثنية لأن المقام مقنا
التأكيد قولهم من يمتحن في اتياد البلاد تمامه من جند الموتى ان ياتي في ال البلاد اذ اول المصنف كذا
وكلا الفعلين مؤكدا بالثبوت والادب الطوف من جند متعلق بارتيا وان ياتي في امره ياتي
الموت وهو متعلق بالفعل الاول قولهم علا قمتهم بوعده غير مخطئة اخوه كما عهدتكم في أيام ذي سلم
تمنح سكون الثوب الاول في الأخير وكسر الثوب الوسط خطاب للموتى المؤكد بالخفيفة وعهدتكم اي
اشترط معكم او عرفكم وقد سلم اسم موضع بالحجاز قولهم فليتك يوم الملتقى ترفيتي اخو لك
تعلو ان امرا بك هاهم تربيتي بفتح القاء والراء وكسر اليا حاطبة من الرؤية مؤكدة بالثبوت التثنية
والهايم المتخير في العشوة منه المملكة المهيمنة والبلق واضح قولهم والحال هذا عطف على التثنية
قولهم نحول اقسام اي بلاد مفتوحة داخله على اقسام كما موقرة ابر كثير على ان يكون فعل اقسام هذا
جوابا لقسام اخر محذوف التقدير اقسام بالله لا قسم بيوم القيمة وجواب لقسام هذا انما تكونه فلا
لقسام اخر زمانه حال ولذا لم يدخل عليه ثبوت اما انما قون من القراءه بقراءه بلا الدخلة على الفعلين
على كونها زائدة او رد الا اعتقاد من يعقد فاما الجواب لقسام قبل قول المصنف او مشبها في قسمها
شمل فعل القسم جوابه بقبول الاستقبال اخرج احسن الفعل لانه حال لامحة فمثال الش بهذا اثباتا
لذلك اقول فيه نظر لان قوله وان منعه البصر يبين ان ذلك لان البصر يبين منعوا كون جواب القسم
حالا لا غير مع ظهور المراد بالثبوت في القسم اتمامه وجوابه فكان هذا القابل وقع في هذا الخط نظر
الى التسخ المخلوطة المكونة فيها الا اقسام بلا اد جمل بقرينة ابر كثير فلا الغفل قولهم قليلا بآه بيتا

٢١٢ من هذه القصيدة هكذا هو الذي هو اللادقانه اذا من كان المال نهبا مقسما قليلا في الجهد
 وارث اذا نال مما كانت تجمع مغنا قاطا حاتم الطائي اهل من اهل هانداى الانكالا وتلاد بالثنا
 المشاة من فوق كبلاد المال المجمع العتيق والنهب الغارة بمعنى المنهوب قليلا اى جدا او زمانا قليلا
 اى بالجد وبسبب الجال وما زايده او بمعنى الزما او ظرفية او مصدرة لكن كل منها على تقدير بعض الاحوال
 في قوله قليلا ومغنا اسم مفعول طائ عرفى على نال واسم فاعل حال عرفى على تجمع او عرفى كقول الخطاب فم
 قول ربما او فيتاة قد سبق شرحه في باب جرد البحر قول بحسب الجاهل ما اثم بعدا اة شيئا على
 كرسية معما فانه اهل لان يا كراما فاظرفية مصدرة وشيئا بحسب المعنى مفعول ثان لقوله بحسب
 على كرسية معما صفتا للشيخ والفاء للتدريج على معنوى بحسب على نفسه ضمير بحسب عايد
 جبل لان هذا البيت لا يثبت الفقهنة وصف جبل قد اطاط به الحصب وشمل على نباتا كثيرة
 قول من هاندا اة اوله فم هاندا من فرارة تعظم الضمير المجرى وان الرجل فرارة بفتح الفاء
 ابو من قطعنا وموافقا للفعل والمعنى هاندا من فرارة منه الاعطاه بكم تعظم فرارة نفسها ان
 تشا منه لمنع عنكم تمنعكم نفسها قول ليت شعري وما بعده هكذا الى الفوز ام على اذا حوت
 الى على الحسنا مقيت قاله يهود واسم ليت ضمير المتكلم قد حذف بقرينة بآء شعري وشعر اصله
 اشعر شعرو قريوها اى قرب كتاب الاغمال صحيفة منشورة هي صحيفة اعمالى ورعيته رعا الله الحسنا
 والى همة داخل على اللام الداخلة على بآء المتكلم المنفوخ المقيت المقدد والحافظ والشاهد
 الامتنعها مفعول شعري جلة ان مفعول لقوله اشعر في قوله اشعرن مع مفعوله اشعرا بطن
 احتماله الفوز قول فاحربه بطول فقرة اوله ومستبدل من بعد غيبة صريحة الغصب بالغيرية
 وسكون لنتا المهملة اخذ ما لا غير العدا في صريحة اى غيبته صريحة واحربه بالخطا المهملة
 فعل تعجب كالفعل به اى جدد به واحربا الثاني اصله من فيله تشاهدا تا كيد الاول مجذوف والمفعول
 يصف الشاعر بالتحقق والفقر غيب الشاعرا من شتين يعير منه ومع قدرته على اخذ جميعها من
 تصرف الشاعر رضى بثلثين يعير عن الكل معاناة اقل من الفقد لا يكون الا لضعف عقل ومزاجه
 عقله يتحقق طول الفقر بتحقيقا عظيم قول اقايل حضروا الشهودا قد شرح هذا البيت
 في باب خواص الاسم قول واخر المؤكدة اى سؤالا لان امكينا ام زايلا فيدخل فيه نحو اسلتقين و

القمار ليست داخل لا فعل بحسب المعنى ثم الأخوان كان مذكوراً لفظاً وان كان محذوفاً أعيد وورد في ٢٤١
 البناء ثم فتح ان كان الفاء أعيد وفتح من غير ان كان اخويه والى هذا انشا الله ما براد في مثل الشا
 قولنا اشكك اي بقه على مشكلة السابق قولنا في لهن قد لفظ كما لان تحرفا للير ليس نفس
 اللين بل ذانه قولنا يازيدان ذكر هذا المتكسر غير مفيد بل محل لاجراجه التثنية المؤنثة مع انها
 داخل في الحكم وكانت نظراً الى التوافق مع المثالين السابقين وغفل عما ذكرنا قولنا ان يكون في اخوة
 وان يكون في اخوة الواو والياء محكمه كما اذا كان اخره تحرف الصحيح قولنا غير اليا والواو بان يكون
 رافعا لغير الالف ايضا او يكون رافعا له فالمراد من قوله اجعله اعم من جعله والبقاء على جعل الالف
 قولنا كالف هذا اقامت لغير الواو والياء ولا يلزم منه حصص من فروع غير هاهنا كما لو فهم واما تشبيه
 لجعل الالف الاخرى في قولنا التاكيد في رافع غير هاهنا بجعله اياء قبله في رافع الالف يعني اجعل الالف الاخرى
 قبل التاكيد اياه في غير رافع هذين كما يجعل اياه قبله في رافع الالف الا ان سببنا في رافع الالف الفعل
 بالتون وسبب التثنية اصله نفس الفعل قولنا كاسعين سعيها وارضين هذان مثالان
 لرافع غير هاهنا في مثال التثنية ان الالف يقبل اياه وان كان اصله واو قولنا وصل تنعينا
 غير تنعينا الامر الى الاستفهام يمكن ان يقرأ نقش هذا المثال للتثنية المؤكدة فيصير مثال الالف رافع غير هاهنا
 في ضمير رافع الالف للتثنية المجردة فيصير في المشبهة قولنا ولم يقع خيفة اء الاولى ذكرنا
 البقي بعد ما بقى قولنا واجازه بوش ودل لا جاز تكرر تلك التثنية واجازه بعض الجاز التثنية
 الساكنين على غير حده قولنا يمكن ان يكون منه اي من المثنى المؤكدة بالتون المخفضة المكسورة قولنا
 قرأته ابن دكوان فانه قرأ ولا تتبعنا بكسر التون المخفضة مع جعله نهيا ويمكن ان يكون مذكورا للتون المؤكدة
 بخلاف اياء المتكلم وان يكون نهيا اما اذا قرأ بتشديد التون كما في المثالين في نهيا ونهيا
 قولنا لا تهين الفقيرة لا تهين بكسر الهمزة وفتح التون اصله تهون ككسر ثم جعل فيه كفتيم ثم دخل
 عليه التاهية فخرم التون وحذف الهمزة بالقاء الساكنين ثم دخل عليه نور الشفعية لاجل سكنها
 حر كنهون لام الفعل ثم اتصل بلام التعريف الساكن فذف نونا لتاكيد بالقاء الساكنين بقي ما عاد
 لاجل نونا لتاكيد لان حركة اللام كالأصلية فصلا الهمزة ولو كان بلا نون لم يرد العين ولم يفتح اللام
 بل يكسر على الغنة في لعل وقد مضى لغائه في باب ان تركع اي لذل والباقي في قولنا هو واو الهمزة او اي

في التثنية ان كان يكون في الالف
 في الواو والياء والالف في رافع
 رافع الالف في رافع الالف
 الاولى ان يكون المثال في رافع
 الهمزة على صيغة المتكلم من الضم
 ويجوز ان يكون بكسر الضم
 لرفعهم منه

عنه

٢٤٢ كل منها بلفظون الأعرابى مع تلك الضمائر لا على مذهب من ادخلها على التثنية وشبهها فان فون
قد يعود فيه وحده قول راض عنك الموقظ اذ فيها ضربك بالسيف فون الفرس راض بل يفتح
اللام اذا صله مؤكدا بالتون الخفيفة والطارق الحادث بالليل وضميرها للموقظ ونفسها بديل عن الموقظ
والقوسن يفتح القاف وسكون الواو وفتح التون واخره سين مملدة العظم الثابتين في الفرس
ويقال لا على البيضة ايضا قولهم من العال الاتية اقول في عدة علل منع الصرف اربعة اقوال الاول
انها التسعة المشهورة ومما المشهور الثاني انها احد عشر وهي التسعة المشهورة وشبهها لثانيه
كارطى ومراغان الاصل كاحمر الثالث انها ثلث عشر وهي الاحد عشر المذكورة مع لزوم التانيث
وعدم النظير في الاحاد الرابع انها اثنتان الحكاية والتركيبا الحكاية ففيه وزن الفعل مع الوصف
كاجهل واعلم او مع العلمية كيزيد ويشكر فان منشاء الصرف منها بطريق الحكاية عن الفعل واقا الكبير
ففي البواقي اما في الالف التون الثاني مطلقا والتركيب المرجح فظ واقا في العدل فكان العلمية
او الوصفية مركبة فيه باعتبار وجوده في المعدول والمعدل عنه واقا في الجمع فلا تامة بمعنى جميعه
ومركبة واقا في العجى فبتكرار العلمية في العربية والعجمية قال الشافعي بعض كتبه يعرف عجم الاسم نحو
الاول ان ينقل ذلك احداثة العربية الثاني خروج عن ذلك الاسماء العربية نحو ابراهيم فان مثل
هذا الوزن مفقود في انبئة الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون واو نون ثم راء نحو جرس فان
ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون واو نون ثم راء بعد ذلك نحو مهند فان ذلك لا يكون في كلمة عربية
ان يجمع فيه لصا والجيم نحو الصوئجان والجصل السكندر ان يجمع فيه الجيم القاف نحو المنجنيق السابع
يكون خماسيا او رباعيا خاليا عن حرف الدال او اي حرف يرفى لمن فان الرباعي الخاص في اللغة لا بد
ان يكون فيها شيء من تلك الحروف قولهم لا منشاء دخوله اما التثنية اذا دخل فيه للضرورة و
شبهه فليس تنوير التصريف اذا عرف التصريف في ما لا ينصرف بما عرف به المص والتم بل يصير قسما سابعا
مما قيس التثنية ثم لم يرد في هذا التثنية الا في اعادة الضمير الى المعنى وجعل الجملة وصفا له اما
لفظا فلان المعنى اقرب منه احوج اليه اما معنى فلان مذهب المص والحاصل من تعريف الشافعي انها
لا ينصرفان بسبب ان تصرفا في عكس وجو العكس الرابع الى عكس المشابهة بالفعل لا دخول الجر والتثنية
كازهد الذي بعض ويمكن ان يجاب عن الثاني بان يخلل الشافعي على سبب التسمية او سبب العلم اي بسبب هذا

التثنية

٢٤٣
 الثنوين يكون قسمية الاسم امكن او يعبر كونه امكن لكنهما بعيدا عن العجا قولنا اي يدخله اي اعم من
 ان يكون بالقوة او بالفعل ولا يرد عليه قول المنصرف في الخلق عن الثنوين في غير المنصرف في دخول كل
 غير منصرف في المنصرف لما قد عرفت من ان الثنوين في الداخل للضرورة وشبهها ليس على مذهبه تنوين المنصرف
 قولنا كثنوين لمقابلة اه خصص ينك الثنوينين بالذكور لانهما لا يختصا صها بالمعرفة اقل عموما
 بالنسبة الى المنصرف من غيرها وبذلك صحت الاختصاص بالثبوت واما ما سواها في تجاوز الى المبتدأ
 بل بعضها يتجاوز الى الافعال والحروف ايضا قولنا مقصورا او مملودا ومنفردا او مشاركا السبب
 اخر حقيقتا او لفظيا موضوعا للتانيث وشبهها به لو لم يقبل كيف ما وقع لاحتمل قوله مغلفا
 عموما اخر قولنا كذا كذا يماثل المعرفة بمثال واحد لان ذكرها يستعمل مقصورا ومملودا قولنا
 في وصفه اما اذا كان في اسم فشرطه العلمية وسيان ذلك في العلم قولنا كذا كذا اي ان كان بمعنى التثنية
 واما ان كان بمعنى التثنية فمؤنثه ندعى قولنا كذا كذا هذا قيد لقوله وزن فعل اي وزن الفعل الكائن
 مثل الوصف في الاصل او فايدته ان يدخل في الوزن نحو الحمر بحذف هرة فعل قولنا وعلى فعل
 صفة لفظ صفة في قليل من النسخ ويوحال المستتر في قوله على ان مؤنثه وكان فايدة ايراد اذ حال
 وصف على فعل وقد كان مؤنثه على فعلا او فعلى حال الوصفية وعلى افعله حال الاسمية كالاسم
 للمحبة الاية السواء وامثال هذا ومن غفل عن هذه الفايده حكم بان ايراد هذا اللفظ مما لا فايده له
 قولنا كذا كذا هو من ترك حشفه قولنا كذا كذا وعمل الاصل للفقيه والثاني للابل القوي على العمل
 قولنا فالادهم اي القيد الادهم في الاصل وصفه في الاسود ثم جعل اسما للقيد للفرد الاسود
 ولقبيله من العرب قوله القيد احراز عن معنا الاصل اذ هو بهذا الاعتبار وان كان غير منصرف لكن
 لا للوصفية الاصلية المعلقة بل للوصفية الموجودة ووزن الفعل وعلى الادهم بمعنى القبيلة اذ هو
 بهذا الاعتبار غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما الادهم بمعنى الفرد الاسود فهو مشبه بمعنى القيد
 في عدم انصرافه للوصفية الاصلية والوزن ههنا حكاية بليغة هي ان قبضي كان يوما في ثوبا
 وكان وان الحصر فذكر بعض الحضا حجاج بن يوسف عليه السلام فقال القبضي سودا لله وجهه
 وقطع عنقه وسرني من مده فذكرت الحجاج بن عبد بعض الحضا فغضب احض القبضي غائبا هذه
 على ذلك القول فقال القبضي ردت بذلك الحصر ولم يقبل الحجاج منه وقال معاينة لا حملت على

٢٤٤ الأدهم أي القيد فقال القبصري مثل الأمية محل على الأدهم والأشهر أي الفرس الأسود والأسود الأبيض فقال

الحجاج أردت بالأدهم الحديد فقال القبصري الحديد خير من الحديد قول لا تخيل أن أي بكسر الظاء و

سكون اليا جمع خال الله بمعنى النقطة السوداء في البدن قولهم للبحر معنى الوصفية أي لأن الإلفاظ

في معانيها أحداث لا رتبة لهذه المعاني بسبب جريان اللفاظ موضوعه لذلك الأحداث مناسبة

مع هذه الألفاظ في الحروف وهي الجدل بسبب زوال القوة والخال للنقطة السوداء والقوة

للتعفن والأياء وتلك الملازمة تبعث النفس على أنها في الأصل أو ضامتها متساوية تلك الألفاظ

ثم صارنا سماء قولهم هو خروج الاسم أي خروج معنى الاسم فلا يحتاج إلى جعل الصيغة بمعنى

الصورة كما قيل للآبرور أن ليس للصيغة صيغة تخرج عنه والفرق بين العدل والتقلد الاشتقاق

أن التغيير في الأول بحسب اللفظ فقط وفي الثاني بحسب المعنى فقط غالباً وفي الثالث في كليهما معاً

قولهم معتبر هذا خبر المبتدأ ولك أن تجعله وصفاً للوصف أشبهنا إلى أصل الوصفية واعتبنا

فيها وإن لم يكن العدل عنه الذي هو تعدد أصلياً فإن أصل الوصفية كونها غير مسبوقية

بالأسمية في اللفظ المعين قولهم مشتبه مفاعلاً أو المفاعيل أقول مشتبه مفاعلاً ما كان يكون

ذات أربعة أصول أو ثلاثة أصول والأول فعال والثاني لا بد أن يكون فيه حرفاً يبدل غير الفاء من الحرف

العشرة في موضع من مواضع الأربعة وهي أربع قسمات أحدها أربعون وكل منها يمكن تبصير

بزيادة مدة أخرى مشتبه مفاعيل فلكل اثنين وثلاثون احتمالاً لكن بعضها غير واقع في المقام لا تفصيل

ثم إن قوله مشتبه مفاعلاً واقع موقع تعريف للجمع المنشأ من اثنين إليه الشك فكانه قال هو

ما كان أوله مفتوحاً وثالثه الفاء غير عوضاً عنها أو حرفان ولهما مكسور لا العارض وثالثه الحرف

كذلك مع كون وسطها ساكناً وهذا التعريف مشتمل على تسعة قبور فالأول أحزان عن مخوف

وثنى والثاني عن نحو أقتما والثالث عن نحو مقلاد والرابع عن نحو شبا جمع شيب الخامس عن

نحو ناخبنا ثامنهم خبائناك والسادس عن نحو جالي يد والسابع عن نحو جالون والعاشر عن نحو جالين

والثاسع عن نحو ملئكة والجمع المنصف بتلك القبول لا يشك مفرداً في الوزن ذلك مفرد هذه القبول

نحو نداء وكراهية مع فقدان شرط فيهما وإذا لم يشك في الوزن صافره في اللفظ كما كان في

في المعنى فصافره في عينك وكان غير منقوص وسمى بالمنشأ والمنتهى لئلا يهمل في هذا الوزن

قولهم

قولهم من هذا الجمع ولم يقل من مشتبه مفاعل مع اختصاص الحكم به لئلا يصير المثال المحض التمثيل ٢٤٥
 قولهم وهذا اعتلال في آخر البيت اقوله في نحو جوارحه مذهب المذاهب الاول تقديم الاعلال للعطف
 بنحو مراكلة على منع الصرف للعطف بعرضها وجعل الثاني المحذوفه منسبة الثالثة كالاول الا
 في جعل الياء منوثة الثالث تقديم المنع على الاعلال والقول ثقل الفتحه الناقصة عن الكسر على
 البناء وحذفها ثم تعويض النون عنها ثم حذف الياء لا لبقاء الساكنين الرابع كالثالث لا في
 قلب الياء بعد فتح ما قبلها الفاعل الخامس تقديم المنع على الاعلال والقول بحقه الفتحه مطلقه على
 البناء واذا عرفت ذلك ان القائلين بالمذهب الخمسه متفقون في نحو جوارحه التثنية
 غير منصرفين اسفوحه بلا تنوين واما فيه حالة الرفع وان اتفقوا في لفظه بعد الاعلال انه منوطة
 بالياء الا انهم اختلفوا في كيفية بعد الاعلال وفي لفظه وكيفية معاقبل الاعلال فالقائلون بالثاني
 الاولين يقولون انه قبل الاعلال منصرف مضموم الياء مع تنوين التثنية بعد ظهور علم انصرفه في ذلك
 الحيز الاصل هو الصرف في الاسماء واما بعد الاعلال فالاولون منهم قائلون انه كان في الاصل ان
 والتنوين يخرج به الاعلال عن وزن منتهى الجموع والاخرون قائلون بصير ربه غير منصرف وحذف تنوينه
 الاصل في دخول تنوين اخر فيه عوضا عن الثاني المحذوفه واما القائلون بالمذهب الثلاثة الاخر فيقولون
 انه غير منصرف قبل الاعلال وبعد واحكامه بياض مضمومة خالصة من التنوين فحذف الضمة لثقلها على الياء و
 عوض عنها التنوين ثم حذف الياء لا لبقاء الساكنين واما فيه حالة الجر فالقائلون بالمذهب الخمسة
 متفقون في لفظه وحكمه معاقبل الاعلال وبعد فالقائلون بالمذهب الثلاثة الاول يقولون ان لفظه
 بعد الاعلال كلفظه بعد الاعلال حالة الرفع واما قبل الاعلال فقد اختلفوا فيه حيثما للفظ
 والكيفية وبعد من حيث الكيفية فقط فخلا هذه الفرق الثلاثة في نظير خلافهم فيه حالة الرفع
 واما القائلون بالمذهبين الاخيرين فكما قلنا ليس بالمذهب الثالث يقولون انه غير منصرف الا في الاول
 منهم يقولون البناء المنوطة بعد فتح ما قبلها الفاعل والاخيرين منهم يقولون ان حالة التصب في قول المصنف
 اجرو كسارى على ما حل التثنية عليه بخبرين بعد المذهبين الاخيرين واما تعيين ان أي المذاهب الثلاثة هو
 مذهب فلا يفهم منه والاولى عندنا ان يقد وجه الشبهة كلاهما فاقد التثنية مع زيادة الانصراف حتى
 يصير نصا في المذهب الاول فانهم قولهم خبر كسارى جعل التثنية كاف في كسارى اسما حيثما ان

المجرى قيل لا بعد ان يكون مراده من هذا التقدير هو الاشياء الى ان المثال لفظ متسامع الكاف على ان يكون
مراده من هذا التقدير هو الاشياء جمع كسرى لينطبق مع التمثال في الوزن فثامت قول قوله وسراويله
الظرفان في هذا البيت متعلق بقوله شبه التقدير وشبه سراويل هذا الجمع اقتضاء وسراويل بالفارسية
زيرجامه قوله شبهه في سراويل ثلثة مذهب الاول انه غير منصرف فيقول لشبهه بالجمع الوزن وهو
لفظ اعجمي وقيل لانه لفظ عربي كان في الاصل جمع سراويله وهي قطعة من الارزاق ثم جعل اسما للارزاق لانه
موقعتا مشخصة بالتعيينا المعهودة فنسب عن الصرف باعتبار جمعيته في الاصل الثاني انه مما جاز
فيه الصرف لعدم مجواز اعتنا الشبه عدم اعتنا او مجواز اعتنا الجمعية الاصلية وعدمه الثالث
انه منصرف لعدم اعتنا ما اعتبره مع ان الاصل والصرف قول قوله عن المنع اي عمومه للجمع شبهه
او عموم احتمال المنع واحتمال الصرف وعلى الثاني كفاية عن وجوب المنع قول قوله حضر قواظ انفسكو
الضما وضم الميم وسواسم لبلدة وقبيلة ووجه الاول اسم محض او بلدة والظم ان جنة الثاني الاصل
بفتح الميم مصدر مائة بعد التركيب ضمت لكثرة الاستعمال واقتضا الواو ضم ما قبلها فان الواو ضموا
ما قبلها اسهل من نطقها من المفنوح ما قبلها قول قوله كغطفنا وكاصبها غطفان بالعين المعجمة والطاء
المهملة المفنوحين اسم لقبيلة وقد يكتب باللقاف واصبها علم لبلدة في ايران هي موطننا وحلقات
وهي معربة من سيناها ان اي العساكر فابدل سيناها المفنوحة عند التعريب صاد ساكنة والحق في اولها
الف لا ابتداء بها وقلب التاء المعجمة بالعينية والتم قلبها بالفاء فيل انما سميت به لانها كانت غنشا
الجنود والعساكر قبل هذا الزمان وسينا بالعربية الجند وسيناها ان جمع قول قوله او متحرك الاوسط
يعبر عدم العجة فيه ولا يذاعده كما اعتبر عدم الزيادة في العجة اشارة الى وجوب العجة في المتحرك الاوسط
وجوده فيما بعده لا يصير منشأ للغير حده الذي هو عند الانصراف بخلاف وجود الزيادة في العجة فان
العلم العجمي يصير مبتدأ به كانه الذي بعضهم قول قوله كجود وحمص الاول بضم الجيم والثاني بالحاء
المهملة المكسورة وسكون الميم وهما اسمان لبلدين قول قوله في الثلاثة الساكن الاوسط لما توهم من
قوله وجهان في الغادم ان الغادم هذين الشرطين اذا اشتق على احد الشرطين الاخرين كان جازا الوجهين
مع انه حكم بوجوب منع صرفه قبل ذلك بقوله بشرط منع العطاء قد دللنا موصو الغادم في البيت
على عدم الشرطين الاخرين ليختص جواز الوجهين بالغادم للشرطين الاربعة ويمكن استخراج هذا

كلام المصم بهذا التقدير بان يقال قوله كنهه متعلق بمقدار يكون لغنا مخصوصا للغادى
 الكاش كنهه كونه غير زائدة على الثلثة وغير متحرك الوسط فانهم قولهم متصلا بحقيقته
 سواء كان علما حال التدكير لا فرجل اذا سمع به مؤنث كان حكمه ما ذكره قولهم وجوبه ان يجوز
 التصرف لا وجوب المنع كما هو المنبأ بقولهم كلام اصله لكلام بالكاف العجمية عربيا بدأها جأ واما
 لم يعتبر مثل هذه العجى لقبولها التغير غالبا ومونشا لضعفها بخلاف ما اذا كان علما فانه لا يقبل
 التغير الا نادرا قولهم ولو ساكن الاوسط قبل هذا فهو من الش والصواب لو متحرك الاوسط زائدة
 الفرد المنحى اقول يمكن ان يقال لما بقى لك الامتناع في قوله صرفه امتنع على اطلاقه فهم انه ممنوع اتفاقا
 ومؤكد لك والمفهوم من الامتناع الاتفاق ان صرفه ما يخالف موضوعه ليس ممنوع اتفاقا وذلك مشتمل
 على فردين الاول ما هو ممكن التصرف اتفاقا وموافقا فيه احدا الوصفين الاولين الثاني ما هو ممكن
 لا اتفاقا بل خلافا وموفيا فيه الوصفين الاخيرين اذا كان متحرك الاوسط فالخلاف فيه جليا فلا
 دليل او اما اذا كان ساكن الاوسط فالخلاف فيه خفي لا لكونه في غاية الخفة فلا يؤثر فيه نقل التثنية
 وقائله حيث ينقل القول بمنع صرفه احد سو حقا المفصل ونسبوا الى التثنية ذلك فصلا بما قرنا
 كون قوله ولو ساكن الاوسط فردا خفيا جليا فتم قولهم في غير فعل او لم يوجد بالوضع الاول
 العربي فيه دون ندور قولهم كخصم اة خصم لرجل وشمر لفرس ودثل لدبته ودخول تلك الامثلة
 الخمسة في الوزن لوجوهها في الاسم بالوضع الثانوى وكذا يدخل فيه نحو بقم بتشديد القاف
 يصنع به واستبق اللتياج لوجودها في الاسم بالوضع العجمي وكذا يدخل فيه نحو بطلب بخرقة والخرقة
 كغرفة بالقارسية مخرقة لندوره وقيل دثل غير منقول من الفعل فهو مثل بطلب قولهم وعليه حصل هذا
 القيد بالآخرين مع اعطائه في الخمسة لانه يحقق في الثلاثة الاول ومقدوره في الآخرين قولهم
 او وزن عال فيه لكون الفعل اوله به اما لكثرة في الفعل كاشد على وزن اضرب بحرف الكسر والبل كذلك
 نحو اخر القمر الهند الذي يقال له المقل بضم الميم وسكون القاف واما الابداء بزيادة لا تدل على غنة
 الا في الفعل سواء اشتق فعل مخرج وفاعلا ويعلى الا كالفعل على وزن امر لم تقدم من البر والحواء والجميع
 كلب قولهم فحواء اة اما صرف امر فلعدم لزوم الوزن فان عينه تتبع لامه الحركات فاذا كسر او
 فتح كان على وزن الامر واما اذا ضم فخرج عن وزن الفعل واما صرف نحوود بضم الدال ففعل امر فلعل

٢٤٨ بقائه على طريقة الفعل وهي ابتداء بهمة الوصل بل دخل في وزن الاسم كفعل وكذا اذا كان ماضيا
 مجهولا فان طريقته كسر العبري كذا سبب حرف بيع قولهم وكذا السبب كاقعد بناء على خروجه من طريقه
 الفعل المضي في الارغام بلا مانع ذلك وعلى هذا فامر المصنف بجميع احتمالاته خارج عن طريقه الفعل
 وهو غير نظام قولهم في المنقول من الفعل اي سواء كان غالبا في الاسم او مشتقا في الاسم والفعل
 قولهم وما يصير اي هذا سبب في احد شرطه العلمية وبما عنياد قوله في الالف الثانية لم يبعد سببا
 عليه ولا يخفى ان الحكم بعدم انصرافه ما لا يظهر اعرابه قط غير صحيح وعلى فرض صحة غير قولهم
 كالاعلام فاحدا سببا شبه العلم والآخر عدلها عن اصلها التكميل بوضع الاختصاص قولهم راجسية
 لانها لو كانت علاما جنسية لصح استعمالها للتأكيد لغيره فان مدلول ما يشق من الجمع مطلق وفيه
 منافية قولهم وسو ظاهرا من نضارة هذه العبارة باختلافها الى النص على انه مصدق ولا منافاة في تلك
 الاختصاص عند اختلاف متعلقهما فان متعلق النص الحكم بعدم انصرافه فعل ومتعلق الحكم بان تنب
 منع حكمه فاذا ذكر في قوله تعالى بالنون نص فعل ماضى اي نص على ذلك الظاهر سبب وفي هذا مع بعده
 باباه حذف قوله عليه قولهم في كونه عطف على قوله اعلام وهو قول لا يبرر الظاهر بغيره ان يكون معنويا
 على قوله متعدي ويكون العدل في تلك الالفاظ بهذا النحو على المذهبين كما يشهد به كلام ابن الناطم الذي بعد
 عن العبارة قولهم او كعدا ذكر المثالين إشارة الى نوعي العلم اي الحقيقة والذى يحصل ما عدل
 عنه بدليل غير منع الصرف كاجمع على فعلا وان والتقدير وهو الذي يحصل ما عدل عنه بنفس منع النص
 واقتاديل نفس العدل فليذكر لا يمنع النص والعدل ان يتقاربا كغير شخص زفرنا وزحل الكوكب قولهم
 اذا بداي معه قولهم عن التجرى هو بلام معدول عنه مع اللام بالعدل التحقيق فاحدا سببا العدل
 والاخر شبه العلمية وقد قال بعض المغاصرين انه معدول عن اعتبار الكون والتكون لا في التمكن بفتحين
 بهمتون الناس النجوم غالباً كما اتهم بهمتون بالتحريك كسر السكون وتعمير في قوله بفتح في هذه الالف
 سحر وعجبا من باب الغنة السحر حيث لم يدرك ان ما ذكره في ما في لاعدل وان ما قالوه من ان كونه
 لا ما ذكره قولهم وجب ان يكونه الظاهر ان يقول صرف وجب ان لا يقدرك في عنه به لا مستلزما لانه
 قولهم ضال علماء موافق القاء لا بكسر هاء وفيها ثلث ماضيا لا قد به اوها مطلقا وهو مذهب اكثر
 الشيعيين الثالث بناء ذوات الزاوية علم انصرافه غير هاهنا وهو مذهب اقلهم قولهم عندا مل الجار

وهو من باب الغنة
 وهو من باب الغنة
 وهو من باب الغنة

للعلمية والثاني والثالث قولهم عندنا أي عند أكثرهم كما ذكرنا وأما الأولون منهم فيتبعون ٢٢٩
 الأكثر بينه في غير ذلك والراء وينبعون الجواز من حيثها تمسكاً بأن زوات الراء أثقل من غيرها لا سيما لها
 على الراء الثقيل لأننا بصفة التكرار قولهم عندنا عن فاعله أو اعتبار مقام العدل الثاني
 لكان أن لا يخرج العدل أسهل عن طريق الثاني قولهم هو نظير حيثما جئتم تصور بالجمع الشين
 المعجزة علم لابن الخزرج و أبو حنيفة لا ينص إلا وأصله الثقل والأعيان في العمل كالجسم بالجمع المقشورة كذا
 المثلثة قولهم فيه أثر الذمير في المؤثر بقدر احتمال لا يوجد في كلامهم إلا ثلثة منه الأول منها ما
 يؤثر وجوده فقط أي في المنع كما في نحو أحرر ومساجد عند سبويه في الوصفية ومعنى الجمعية التي هي
 أحد سببي الجمع لما لا بالعلمية عادة عند بروزها الثاني ما يؤثر وجوده أي في المنع وعدمه طارياً في الضر
 كساجد وأحرر عند الأخفش الثالث ما يؤثر وجوده عدمه أمطاً صلياً أو طارياً كما في نحو غفران
 المنكر بعد جعله علماً وكلام المصنف ينبغي أن يحمل على الثالث لا الأول لزم تعليل الحكم بنفسه
 ولو حمل على الثاني لزم تعليل الحكم بنفسه هذا لكون سقوط القسم الأول والاختصاص في التفسير
 الأخير من الأد العلمية في نحو أحرر وحالاً لا يؤثر بالنسبة إلى الجنس مطلقاً ويؤثر بالنسبة إلى الشخص وجوداً
 وعدمه مطلقاً بل القسم الثاني أيضاً أما يرجع إلى الثالث ويصير ما أثره طارياً فقط قولهم
 ينقل عنه خلافاً أي يعتقد بخلافه قولهم التصغير المنزلة ذلك على أن تصغير المصغر
 مع مكبره ولو لم يتجدد لم يكن التصغير من باب كايظهر وجهه بالتأمل قولهم نحو حميد أي في تصغير أحد
 التماصغر تصغير الترخيم لأنه مبطل لوزن فعله لا غيراً أما غيره فببطل لوزن فعله ويدخله لوزن فعله
 فإن أحيل كادرج وليشمل تصغيره علماً أيضاً قولهم وغير تصغير مبطل لعدله إذ هذه الصيغة
 غير معدولة قولهم وكذا أن كان علماً غير التسمية بلفظ كذا استثنى في تفاوت بين تصغير العلم وغير
 بان المستعمل في العلم قد يتغير بالتصغير وذلك لا يتغير والمراد منه ما لا يتغير فلا غير فإن استعمل
 يتغير فيه أصلاً على أن هذا الحكم في العلم يختلف فيه قوله عند سبويه أنه قيد له فقط قولهم خلافاً
 أنه هذا لتقدمهم حكم الضر وعدمه على الأعلال قولهم محققين بقوله أنه لا يخفى أن تلك التجهيزات
 على الجزأ الأول ظاهراً فافهم قولهم قد عجب مني من جعلها آخر لما رأيت خلافاً عما وليا جعلي
 تصغير جعلي وسواسم رجل وخلق بالحاء المعجمة ككفت هو العتيق جلاً والمراد عتيق الهينة وفيه الحفظة

ينقل عنه
 كذا

٢٥٠ والمقلوب المتجاف المنكسر فاعل الفعلين غايده امرأة **قول** في رؤس الأي مقنضه الظاهر يقال

ازناب الأي لأنها واخرها الأهم يعبرون عن طرفه فانه حرفه بالواسن ناد بالأنه من اشرق لعضا

لا يعبرون عن اخره بالذنب لأنه من اخسها والأى بالالف بين الهزلة والياء جمع ايزه واصلا بالواو

المفتوحة كما قال الجوهري فقلبت الفاء فتحركها وانضاح ما قبلها وهو خلافا لقيط لاذ القيطس

في اللقيط المقرون قلب لامة الفاء وعينه ولا بأس بضم يائه وكسرها حال الرفع والجر ليه يكون ما قبلها

نظير ولو وظي والاية بمعنى الجاعة والعلامة والفاظ القرآن المراد ههنا الفاظ معهوده منه

فانهم **قول** تبصر خليلي اء اخره سواك ثقبابن حزمه شعيب تبصر اي انظر والظعاين جمع

ظاعنه وهي المرأة الجالسة في اليهودج فثقا وسواك جمع سالكة وصف للظعاين وثقبابضم الثاء

المثلثة وكسر القاف في الأصل وسكونها في الحال للضرورة والمراد به الطريق الدقيق في الجمل وكانه

عزمنا الأصلي وهو بالفارسية سوراخ او مستعاعنه وكناية وخرمى ثنيتة حرم بالحاء المهملة

والزاء المعجمة الأرض الغليظة وشعيبا لعينين المهملتين على صيغة التثنية اسم **قول** اقرانا

متناسبا اي اقرانا بنفسه واحدة وموتما وجد الذوق التسليم **قول** منسجما هذا بتقديم الجهم

على الميم اي منسجما حقيقة او حكما فان الاشجاء انصبنا الماء المستازم اقضائه غالبا واخر زعين

نحو ضربت يداي الله مو قائم وعمروايت عمر أخوه ونحو ذلك **قول** واخر الفواصل والاسجاع او

اخر الاسجاع ومو جمع سجع والمراد به ههنا الكلام المقف فالفواصل عم منه ومو عطف على قوله

كود **قول** كقوارير اي القوارير الثانية في قوله كقوارير قوارير فضة فانها صرفة لاجل تناس

اخر الفواصل والأول صرفه لتناسقها انما بالثانية **قول** من مد لدواء من خبر مقدم وغام

مبتدا مؤخر ولدوا بالتخفيف فاعله غاند الى القبيلة فان كان هذا البيت مبدؤا بالواو فحرمه

اربعة ويجب ان يشبع حركة ميم عامر حتى يكون فاءه اول المصراع الثاني ويحتمل ان يكون اللواو من ياء

فجره مفعول مفاعيل مرتين وراء عامر اخر المصراع الأول لكن في الشواهد مبدؤا بالواو فحرمه غير

معلوم حتى يستدل به على بجره **قول** بسيط خلا فالمر قال انه تخفف لان **قول** المصدرة

الأول ان يقول المصدرة غير المخففة من المثقلة لأن المخففة ايض مصدرة وقيل كانت اعتمدت فيهم لك

من قول المص لا بعد علم **قول** وهو مطر الظاهر عوده الى التخفيف الأول عو الى دخول المخففة

منسجما على الفعل

على الفعل المفهوم من الكلام قولهم كثير الورد يعني المراد بالمطر هذا المعنى لا يكون قياساً معه ٢٥١
 قولهم حيث لم يمتدح علماً بخلاف ما اذا لم يستمر نحو عجب ان لم يمتدح او لم يمتدح فان كان الهمال فيه ايضاً
 في وقيل بخلاف الوقوع بعد العلم وما ذكرنا اوله لان الظاهر ان المراد بقوله اهل ان العاملة الشا
 ومعلوم ان يكون بعد غير العلم قولهم يا علماء الناس يا علماء مناد مفرد معروفة والناس مبتدأ
 ان تخبر ونفي بتاويل اخبارهم اياى مبتدأ ثان موقوله بناطقة خرساً اما متعلق بتخبر ونفي وجلة
 مساوئها اي مساوئ المحبوبة حجة خبر وهذا الخبر مثل الخبر في قولنا قوله الله حبيب واما متعلق بقوله
 خبر لقوله تخبر ونفي مساوئها مفعوله الثاني والخبر مفعوله الثالث وبالجملة هذه الجملة خبر للثاني
 ويحتمل ان يكون علماء مناد مضافاً الى الناس فان عمل تخبر ونفي للناس وكان قوله بناطقة خرساً
 نظيرة وقشام بالمخبرين لانهم اخبروا بما لا يليق بالمحبوبة قولهم اذن والله اخبرني شيبان الطفل
 من قبل المشيب يشيب ما بالضم او بالفتح بتقدير يذهب قولهم لمن عاد طاعة ما خلفه برب
 الرافضة الى متى يقول الفتيان فصها ود ميلها المراد بالرافضة بالالفاف باا اهل الحج كانهن في
 مشيهن برقصن او يقول اي يقطع والنصر بالنون السير الشبه بالحسن والذميل بفتح الدال المعجزة
 اخر من السير قوله لئن جوار القسم وعاد بالالفاف معني رجع والقسم بمثلها ومنها ولا
 اقبلها للجارية المذكورة في البديع السابق ولا اقبلها اي لا اتركها من الاقوال او لا اضع ان تمام قيلوا
 من القيلولة وامكنني اي قدرني قولهم وما كان الله ليعذبهم بهذا هذا اللام لام المحو لتأكيد
 المحو لانكار المفهوم من اللفظ قولهم لفظاً ان اشار بهذا التقدير الى عدم احتيا قوله الى
 ان تعريضاً للمقارن وهذه بمعنى الى ان او لا ان فان لم يمتدح المعنى بل مقدر بعد قولهم لا تسفهون
 الصعبة آخرهما افتاد في المال لا يصح اي اخذ الصعبة من لا الى قوله لا مل وما كان المناسب
 هذا المقام هو التعليل كان المراد بالنهاية المفهومة من الغاية والغاية لا النهاية الزمانية والفاء
 للتعليل والظن ان يقول الا المستعمل الا انه وضع اللام مقام المعلوم قولهم كسر كعبها الى
 وكذا اذا غمرت فناء قوم القناء الرمح والغمر بالمجتمعين العصر بالاضابع وكعب الرمح عقد قصبها
 واو بمعنى لا لا بمعنى الى اذ عصر عقدة القصب لا ينهي الى شقائه قولهم دعاوه بالحق المراد بالحق
 الحكاية اي فرض الماول عنه زمان الماول به او بالعكس قولهم يا باق سيراه عنقا بالفارسية

۲۵۲ کام و در کذا شاعر و الفسج الواسع و صفة للعنق و صفة لمصد كحل و ای سیرافینجا قول رب

وفقنا هـ نون لفظ عن اهل المصراع الاول وقد ضبط من علم انه نثر وقوله في خير من متعلق بالساعة
والباقي ظم قول ليرابن الكرام اه الا للعرض تدنواي نفرب حدثوك اى حدثوك به ونفى التشبيه حيث
العلم واليقين وامثالهما بالمصع المرفع يعنى ان العلم الحاصل بالمصع ليس كالعلم الحاصل بالمرئى في القوة
والثبات **قول لولا** لتوجبناه اى لولا تميلين ونف كخشانى مريض والخو بالخاء المعجمة اطفاء
الناء والوجد العشق وفا على نفسه للتار ومفعوله لقوله ونف **قول لير** التسلسل الرابع اخوه هل
يخبرك اليوم بيده سملق الرابع بكسر الراء المنزل والقواء الخائى والمراد الرابع الخائى عن اهل المفعول
الثانى للسؤال محذوف سو قولنا على هله والبيداء الصحراء الخالية عن الماء والكلاء والتملى
كجعفر رضى لا ينبى فيها شئ **قول لير** وباسم الفعل وجه عدم محو ضمة اسم الفعل في الطلب انه يدل
على لفظ الامر ولا وبواسطه على الطلب **قول لير** نقلت ادى وادعوا اخوه لصوان بيداد اعينا
اندى التفضيل من التدا ولصو متعلق **قول لير** اليك جا ذكراة الا خا اصله الوخا مصدرا
من الاخوة **قول لير** لا ناكل التمكن اه هذا الكلام احتمالات ثلثة الاول ان يكون المقصود منه التهى
عن الجمع بين اكل التمكن شرب اللبن وتجوز احدهما الثانى ان يكون المقصود التهى عن كل منهما الثالث
ان يكون التهى عن الاول والامر بالثانى على ان يكون شربا من بصو الخبر وعلى الاول فالفعل واجب
الرفع **قول لير** جرما به قد قوله به اما على ان يكون صلة لقوله اعتماداى بالجرم اعتمادا شارة الى ان
قوله جرما منصوب بنزع الخافض او مشغل عنه لغا مل اى يدخل جرم ما في الفعل او على ان يكون صلة للجرم
اى جرما غير التقي اشارة الى انه الجازم لا الشرط المقدد بقريئيه كانه ذهب اليه بعضهم لا ينانى هذا
المعنى مع قوله والجزء قد قصد لاحتمال ان يريد بالجزء كون المضارع لازما لغير التقي فلا مع قوله ان
نضع ان قبل الاحتمال ان يريد به تقدير وضع ان كذلك قبل نفس التهى لا قبل ما يقدر بقريئيه وذلك بان
يجعل التهى نفيا وشرطا للمضارع المذكور **قول لير** حسبك الحديث اى كفاك وكافيك الحديث فهو
جمله خبرية فعلية واسمية بحسب المعنى الا ان المراد بها اترك الحديث وانتة عنه **قول لير** كنصب ما
الى اه اى في الوجوب شرابطه من كون الفعل بعد فاء السببية او واو المعية **قول لير** من شبه الفعل
اى شبهه به في المعنى والتصرف ولو في الجملة فدخل في هذا الاسم المصنوع ساير الاسماء الجمادة فمثال

بعض النواحي
التي هي في
الحدود
التي هي في
الحدود

پانڈی ۴۲

واجب الغيب على الأحرار من

المصدركا في الشرح ومثال غير نحو اجبت يدا ومصلى اي صلوة قول للرب عبادته هذا مصرع ٢٥٢
 من يدين من فضيلة هما هكذا كبيتك تحقن الارواح فيه احب الي من قصر منيف للرب عبادته وتقر عينه
 احب الي من ليس الشفوف قلتهما ميمون وجهه مغوية بر الي سفينا لعدو كرت في ذلك استيلاء الهوى عليها
 حين لامها ووتحتها بعبادة وقال انزلني خبتا ملكا عظيم وما ندين قلعة والارواح بالينا المشاة
 التختانية جمع ربح كسيد وسوموضع فاح فيه الريح الطيب وجمع ربح وتحقق مخنوما بالتون اي تمنع
 وسومجھول ناب الارواح متنا فاعله والمنيف بالغا المرتفع والثناء في العباداة للوحدة وهي كتابة
 عن ملبوس خشن غليظ والشفوف بضم الشين المعجزة الالبسة الشفافة الرقيقة قول لرب لولا توقع
 معتراة اخره ما كنت اوثرا اربا على ترب المعتراة الغير المملة وقسيدا الرأء المملة المعطر للمعة
 والمتوقع للاختنا ترب الرجل بكسر التاء وسكون الراء المساكوم معتر حيث من الولادة و
 بالفارسية همسا والمعنى ولم يكن توقع المتوقعين مني الا احنا اليهم وارضلى اياهم لما رحت ترب
 على مينا التربة في الاحسان يعني احسن اليهم بالسنوية ولكن ما اخذ المتوقعون ينقص من سهايا
 التربة قول ربي وفي سليكاه اخذ كالشور يضرب لما عافى البقر سليك اسم رجل واعتله
 اي اعطى دية وقوله كالشور ببران وسوال البقر المذكور ولما عافى البقر اي حين اكرهت البقر
 شرب الماء واستحقاق ربة ترب لتشرب الماء فلا تضر بكتها فان اللبن فيضرب يدها الشور حتى
 البقرة الانفة فتشرب الماء قول ربي شرفنا القوم ارفد هذا جرح من يدهب هو هكذا ولست بحال
 اللعاع مخافة ولكن متى شرفنا القوم ارفد الحلال بلحاء الهملة كعطار كثير الزفر واللعاع كولا
 جمع تلعة وهي ما ترتفع من الارض والاسرفا رطب العظيمة والنقص لمخافة اي مخافة هذا الضيف عليه و
 مخافة الحرب فهو علة للنفس لا للنفس او مخافة ان يذهب كونه الى الاكرام من ربه والضيف والحرب بين العسكر
 قول ربي ان تبوء حقا عليك اثم ثبت ولزم عليك قول هذا الكلام بشوتا واذا اطمان متعلق
 بقوله قل وحقا واذا تعد الا نفس متعلق بخبر وبقوله قل والاول اظهر به من اجثا تا ولا فلان
 المقصود من كرا الشواهد المذكورة هو الاستشهاد على كون تلك الكلمات جازمة ولا استشهائا في
 هذا البيت على جرح ما كما موطا واما ثانيا فلان ذكرنا سوا مصرع الاول فاما بقية فبسيما
 من الشئ المقصود في ذكر المواضع على نفس محل الاستشهاد ولو كان نصف مصرع فكأنه حسن نظر لا

نقل الشيخ علي بن قاسم
 القصيدة في بيت من بيتين
 وتحقق ان ارجح بيتين
 الارواح وقال للربين
 والصلوات بسبب الارواح العظيمة
 في فحمة منه

مما صم

مفتون

مضمون هذين البيتين قد راي فيه لفظ اذا فذكرهما غافلا عما ذكرنا فالاول ان يستشهد بقول
 الشاعر وانك اذا فانات ما انت امر به تلف من اياه تامر انيا قولهم وحيثما يك امر لفظا بلامون
 كما في النسخ يتا في قاعدتهم من عدم جواز حذف نونه عند اتصاله بشاكن ولعله سقط نونه من الأصل
 قولهم في صحت الخاء اء اخرى ولا تهمل ان الزمان مضى اصبحنا اي اذا دخلنا في الصبح وتلبسنا
 اي تشغل بجامعتها ولا تهمل ان زبنا ذهب الفرصة عن يدك تبصر بها الزمان احوالك قولهم واذا
 تصبنا اء اء الله يشكر انينا لك وسعة النصيب الفقر وضيق المعاش قولهم انك سلب معناه انما
 الى رد من استدلل على اسميتها بان اصلها اء وهو اسم فلا معنى لخروجها عن أصله وحاصل الجواب
 ان ما ذكره مسلم على تقدير عدم التغير في اللفظ واللفظ هي هنا متغير بزيادة ما قولهم فوضعه
 نصب على كونه مفعولا فيه للشرط قولهم ان تشغل عنه سواء كان الا تشغلان يجعل ضميره فعلا
 كمن يضربنا لصيغة المعايبة او غير فاعل نحو من يضرب به اضرب بصيغة الخطاب فالمراد بالاشتغال
 اعم من الاشتغال المصطلح قولهم شرط قدما هذا اقامتدا بنية الاضنا اي شرطه وكل من الحليز
 خبره والاول وصفه والثانية خبره واقا خبر لمجد وف اي احدهما شرط وكلنا الجملتان في صفة لمجد
 الاخر استغناء عنه بقوله يتلو الجزاء قولهم ان نصر مونا وصلنا اء اء النصم القطع والمراد هنا
 قطع الرحم ضد الصلة وملا تجميع المذكور للخطاب يجب ان يقرأ هنا بالواو كما هو الأصل للحفاظ
 الوزن والارهاق الاخافه قولهم سكت سولا اي ارسلت حقيقه قلدا اي غلبوا التو غير بالغين
 المعجزة جعل الشيء خارا شديدا الحرارة والمراد هنا اكثر حرارتهما من نار العداوة والبغضاء
 قولهم بعد شرط ما مضى قد لفظ الشرط ليدخل في الحكم نحو ان ضربت تعرض اضربك ويخرج
 نحو ان تضرب قد نصرت اضربك وتقديره في المصراع الاخير لعكس لك قولهم لكنه غير نحن انما
 الى ان مراده بقوله حسن جابر لا ان يد كما هو الظاهر قولهم ان اناه خليل يوم مسجته قاله
 زهير ممدح هو بن سنان ودو بدك سغبة سئل والمسغبة الا جاعة فهو مها يوم الخط
 والجذب وحرم يقع تحت المملة وكسر الواو اي صير محرما فهو عطف على يقول وقيل وصفه
 لا ممنوع فالى منك فهو عطف على غائب يعني اذا سئل السائلون اناه الجائعون اعطاهم من
 غير عند قولهم يا اربع اربع يا اربع الصرع الاسقاط والبناء في ظ قولهم لا ارتباط به

الخطاب

الاشارة

نحو سلاي ايران

الارتباط به دلالة على قصد اخراجه عن شيء وهو لا يتقبل الا بقصد ذلك الشيء وهذا مستلزم ٢٥٥
 لقصد ما غير مستقل به بل مربوط بما قدم عليها قول لو جعل اى لو جعل بحسب الظاهر او اريد
 جعل فلا يناقضه الجزاء قول لم يطاوع قد مر هذا اشارة الى ان عدول المصراع عن جعل
 الى قوله لم يجعل للاشارة الى ان الحكم المذكور انما هو فيما اذا كان المانع ذاتيا وهو المعبر عنه بعد
 المطاوعة لا عرضيا ثم المانع الذاتي فيها عدم صلاحيتها لصيرورتها مَدْخُولَةً لِلْأَرْضِ بحسب
 الاستعمال سواء كان بحسب المعنى ام والمراد بالأروان ما ذكر قبل ذلك فيخرج عنها الوفاء لا يرد لزوم عدم
 وجوب القاء في الجملة المصدرة بان المشبهة المقصود صلاحيتها ان يصير مَدْخُولَةً لِلْفِظْ لَوْ كَانَتْ قَوْلُهُ
 ولو ان ما في الارض وسيصح المصراع بهذا قول فمسي ربه ان يؤتى من ما قبله ان ترن انا اقل منك
 ما لا اولد قول ومن جعل من الصالحات هذا شاهد لما يدخل عليه لقا جواز ويرفع بعد دخوله
 وجوبا كما في ما بر الكتب لتمثيل به لما يجنبه القاسم في الطلب مستب على التمهيد على ان المراد بالتقي
 المذكور انتهى كما في مواضع من القرآن وان الطلب مقام يجنب القاء وان كان راجعا الى الطلب ثانيا لا اولا
قول من يفعل الحسنة اخرة والشكر بالشر عند الله مثله ان الله مبتدئاً وحله بشكر خيره و
 الشكر اذا اسند الى الله فالمراد اجمعه وثوابه والشكر الشراء والشر الضار عنه مع الشكر الصار من
 عند الله اى فامو بصوا لشر في حلاله مقسما ان هذا اشارة الى قوله تكلموا من جباب السبئية
 فلا يخرجى الامثلها ولا يبعد ان يجعل الظرف متعلقا بمثلين اشياء الى ان عتقا الله نعم وان كان
 بفهمنا القاتر وعقلنا القاصر اشياء العبد لكنه بحسب القاطع الذي يعمل الباري نعم متساويان و
 نسبة الشر الى الله تكلم من قبل فنبه المكرو والخدعة اليه قوله تكلموا ومكروا ومكر الله ونجاد عون الله
 وموخاذهم انما هو التقابل فان قلت فالاولى على ما حملنا المثال عليه ويكون المصراع الاول اشارة
 الى قوله تكلموا من جباب احسنه فله عشر امثاله ولا اشارة الى ذلك قد في نسبة الشكر الى الله و
 تكرار تلك النسبة اشارة الى الزيادة فاما مل تفهم وفي هذا البيت محسنا اخر ليس ههنا موضع
 ذكرها قول بحصول الارتباط به وجه الارتباط دلالة على كونه ظرفا لما بعده وتغير معا فلا
 يتصور الا بتصور هذا الغير قول بان يرفع وجه الرفع على الاستدلال كونه عطفا على جملة
 خبرية مقلدة بقرينة الشرط وصيغة مجموع المعطوفين جملة مستأنفا لتقدير قولنا ان يضر

۲۵۶ اضر ب اعطى او فاعطى ان تضرب بضر ب اعطى او فاعطى وان كان لا اذاه لفظا للتقدير من

يضر بضر ب يضر احد واعطى او فاعطى وان كان متى فالتقدير متى تضرب اضر ب يضر ب زمان و
اعطى او فاعطى وفسر عليه ما و ابر و نحوه ووجه البحر مظهر ووجه النصيب كون الما اول بالمضد مبتدأ
محدوف الخبر والجملة عطفا على الجزاء فالتقدير في المثال ان تضرب بضر ب اعطى حاصل قول
يحايبكم به الله فاقبله قل ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوا قول ب جرم او نصيب ووجه عند جواز
الرفع ههنا يظهر مما ذكرنا في وجه الاستنباط قول ب من يغير ميثاقه اخره ولا يخش ظمنا ما انا
ولا هضمنا نووه متكم معلوم من لا يوفاء وسوبا لفارسية جاداد ان الهما مفعول واصله نؤويه
فحذف الياء البحر بالجزاء والهضم نظير او المغلوبية ومنه هضم الغذاء قول ب فطلقها اة قاله الاحو
في خطاب جل مستمع بمطر وقد تقدم بيّن من هذه القصيدة في المنادى هو قوله سلا الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام ويعلم بحر ورم بالان اصله ان لا فاصلة يعلو بالواو والمفرق الرأس و
الحسن السيف وقد مر حكاية تلك القصيدة قول ب قائم بنات القم اة ما قبله قال سليمان ليلى
بعلا بمن يغسل جلدى بنيسه الحزن وخاجة فان لها عندك ثمن ميسوق قضاؤها منه من سلم
وسليم اسم امرأة واحدة والبعل الزوج وقوله بمن يتشد يد التون اى مع منه على وقوله يغسل جلد
اى في حال الحيا من الادناس بعد الموت غسل الأموات والأول أظهر وينسب اى يجعلنى ناسيا للخر
القم وخاجة عطف على قوله بعلا اى ليلى شه هو ما لها عندك ثمن وان زيادة اى لم ازل قضائها بقية يسوق
اى حجة قضائها منه من اى معنى فحذف احد التونين مع الياء والوضف للحاجة يدلان على ان
بها التهمة وبنات القم اى بنات عمى وان كان ذلك الزوج المتقم فقير معد ما فاقد الغنى والثروة
رضيد يكون بعلا قائم اى وان كان فقير معد ما يكون بعلا اى وما قبل الروى في الثلاثة الاول
مفوقه وفي الثلاثة الأخيرة مكسورة فيجاء بها الاخرى قول ب لثركت فاحدثناه فا
بعلا واركب حمارا بين سرج وفروة وأمر من الحمار صغر شئنا ليا قالها امرأة فضيحة وحدثت
بجهول متكم والقيظ شدة الحر وبارب اى ظاهر حال من لثها رجلا اركب حال مترافعة او متداخلة
او حال مرفاع اصم والفروة الطبلان يعنى اركب حمارا في خر النهار وامتد الفرو على راسى واعرضتم
الهمزة من الاعراء من الخالام اى الخاتم صغر شئنا ليا اى الاصبعة القصيرة من يد اليسر والحاصل انه

استعمل في رجب و هو في رجب
حرف محو ما كان
سبح كوي در نج
در نج يوف

ان كان حديثك اليوم ضايقا لا يخرج في هذه الهيئة العجيبة التي لم يخرج معها احد قط قولك و
استلزمه لثالثه اي استلزم ما يليه لثاني ما يليه المراد بالثالثه معنا اللغوي لا مصطلح المنطقيتين
وهي هنا بحث شريف لئلا سبكه في هذا المقام وسواء قد زعم ابن الحاجب من تابعدن معنى قول القائل
لولا انتفاء الثالث لا انتفاء الاول وان لو يدل على انتفاء الثالث لا انتفاء الاول بناء على تعلق
لام التعليل بقوله يدل وحاصل المعنى انه يدل على ان العلم بانتفاء الثالث حاصل من العلم بانتفاء الثاني
الاول واغرض عنهم بان الاول سبب ملزوم للثالث والعلم بانتفاء السبب لا يلزم لا يحصل
من العلم بانتفاء السبب الملزوم مجاوز تعدد الاسباب والملزومات قال فالحق انه لا انتفاء الاول
لا انتفاء الثالث كما يقوله المنطقيون وكان في كلام المصنف وبعض المحققين الذي ذكره انهم اشاروا
الى جميع ما ذكرنا و اجاب العلامة التفناني عن هذا الاغراض بما حاصله ان لام التعليل في قولهم
لا انتفاء الاول متعلق بالانتفاء في قولهم لا انتفاء الثالث وحاصل المعنى ان لو يدل على ان سبب
الانتفاء الثالث في الخارج هو انتفاء الاول من غير ان يدل على ان العلم بانتفاء الثالث قد حصل بما اذا
وانا اقول سبب انتفاء الاول لا انتفاء الثالث اما بان جعل الشرط المفهوم المراد به جميع الاسباب
الخارجية للجزء كما اذا قيل لو وجد الحركة او الشمس او النار لو وجد الحرارة واما بان جعل الشرط هو
السبب الاخير للجزء الذي لم يلحقه سبب اخر بلا فصل كما اذا وجد الحركة ثم انتفى فوجد الشمس او
فوجد النار ولم يوجد بعد انتفائها سبب اخر للحرارة بلا فصل ثم اخبر عن حال انتفاء النار بانها
لو وجد لو وجد الحرارة واما بان الحصر بسبب الجزاء في الخارج في واحد والشرط كما اذا قيل لو طلعت
الشمس في الليل لو وجد النهار واما بان خصص الجزاء بسبب الشرط كما اذا قيل لو وجد النار لو وجد
حرارتها ثم اقول رد هذا الجواب على العلامة بان اكثر ارجل الشرطية المصنوعة بل واما استعمالها
العرب ليس شرطا سببا لجزائها فقولهم لولا انتفاء الثالث لا انتفاء الاول على المعنى الذي ذكره
المجيب لا يشملها واجيب عن هذا الرد بان ذلك الجمل واردة عنهم على قاعة اهل المنطوق فان العرب قد
يستعملون استعمال المنطوقين وانا اقول لا وجه جواب هذا الرد ان المراد بالسبب في قول العلامة ان
انتفاء الاول سبب لا انتفاء الثالث اعم من انتفاء سبب الجزاء ومن انتفاء قبول السبب للتأثير السبب
فان هذا الانتفاء سبب لا انتفاء سبب السبب المقضي له لوجود ذلك السبب فاذا جعل الشرط سبب

مبحث قولك
عليه ايضا فان كان ذلك
فقد استلزم ما يليه
عن ابن الحاجب
المراد بالثالثه
فان كان ذلك
العلم بانتفاء
الاول سبب ملزوم
للثالث والعلم
بانتفاء السبب
لا يلزم لا يحصل
من العلم بانتفاء
السبب الملزوم
مجاوز تعدد
الاسباب والملزومات
قال فالحق انه لا
انتفاء الاول
لا انتفاء الثالث
كما يقوله المنطقيون
وكان في كلام
المصنف وبعض
المحققين الذي
ذكره انهم اشاروا
الى جميع ما
ذكرنا و اجاب
العلامة التفناني
عن هذا الاغراض
بما حاصله ان
لام التعليل في
قولهم لا انتفاء
الاول متعلق
بالانتفاء في
قولهم لا انتفاء
الثالث وحاصل
المعنى ان لو
يدل على ان سبب
الانتفاء الثالث
في الخارج هو
انتفاء الاول
من غير ان يدل
على ان العلم
بانتفاء الثالث
قد حصل بما اذا
وانا اقول سبب
انتفاء الاول
لا انتفاء الثالث
اما بان جعل
الشرط المفهوم
المراد به جميع
الاسباب الخارجية
للجزء كما اذا
قيل لو وجد
الحركة او الشمس
او النار لو وجد
الحرارة واما
بان جعل الشرط
هو السبب الاخير
للجزء الذي لم
يلحقه سبب اخر
بلا فصل كما اذا
وجد الحركة ثم
انتفى فوجد الشمس
او فوجد النار
ولم يوجد بعد
انتفائها سبب
اخر للحرارة
بلا فصل ثم
اخبر عن حال
انتفاء النار
بانها لو وجد
لو وجد الحرارة
واما بان الحصر
بسبب الجزاء في
الخارج في واحد
والشرط كما اذا
قيل لو طلعت
الشمس في الليل
لو وجد النهار
واما بان خصص
الجزء بسبب الشرط
كما اذا قيل لو
وجد النار لو
وجد حرارتها
ثم اقول رد هذا
الجواب على
العلامة بان
اكثر ارجل الشرطية
المصنوعة بل
واما استعمالها
العرب ليس شرطا
سببا لجزائها
فقولهم لولا
انتفاء الثالث
لا انتفاء الاول
على المعنى الذي
ذكره المجيب لا
يشملها واجيب
عن هذا الرد
بان ذلك الجمل
واردة عنهم
على قاعة اهل
المنطوق فان
العرب قد يستعملون
استعمال المنطوقين
وانا اقول لا
وجه جواب هذا
الرد ان المراد
بالسبب في قول
العلامة ان
انتفاء الاول
سبب لا انتفاء
الثالث اعم من
انتفاء سبب
الجزاء ومن
انتفاء قبول
السبب للتأثير
السبب فان هذا
الانتفاء سبب
لا انتفاء سبب
السبب المقضي
له لوجود ذلك
السبب فاذا جعل
الشرط سبب

٢٥٨ وجود المستب للمرجسية الانتقام والمعنى الأول وإذا جعل الشرط مستبب الجزاء أو مستبب

الجزاء فالمراد بسببية الانتقام والمعنى الثاني وهذا كما إذا قلنا لوصفنا الجزاء علم حاصل من يد

زيد معلالاً ولو كان لزيد عليه حق لا يخفى أن السببية بهذا المعنى لو لم تشمل الجمل المذكورة بأسرها

لشملت أكثرها إذا تعرب قد ادعى السببية بالمعنى المذكور في أكثرها بل إن في ذلك ما يحفظ مما

ذكرناه من نفايس المناجى **قول** من زانه إلى قوله وناسبه أي من أن لو كان يقتضيه امتناع ما يليه

كذلك ينبغي التالى أيضاً بواسطة اقتضاء امتناع ما يليه من ناسب الأول أي إن كان التالى لازماً

لما يليه لم يخلفه غيره أي لم يخلف ما يليه الملزومة للتالى غير ما يليه يكون ما يليه ملزوماً وما يليه

للتالى ذلك لأن لو حاققت انتقام الملزوم المتشاي هو مستلزم لانتماكلاً لازم أي التالى **قول**

ويثبت أن ما يليه الأول وناسبه أي يثبت لوقاله ما يليه مع اقتضاء امتناع ما يليه من ناسب التالى

لما يليه من ناسبه أيضاً لكن كان مناسبا لا امتناع ما يليه ذلك لأن التالى لو كان منافياً لما يليه

يتعلق بالتعلق معنى ولو كان مناسبا إلى لازمه فلا واما أن ينبغي التالى أو يثبت عن حكمة فان قلت إذا

لم يناسب ما يليه فكيف علق عليه قلت علق عليه مناسبه مع ما يليه لا مع عارضه فانفينا ما يليه

لذا ما يليه فقلت فلم لم يعلق على نقض ما يليه مع تحقق المناسبة الذاتية قلت فادة المناسبة

الغرضية مخفاتها مستلزامها لثبوت التالى مع المناسبة الذاتية بالأولوية أي واما التالى

أن يكون التالى مناسبا لتقيض ما يليه فقط اذ لو ناسب ذلك أيضاً لم يبق للتعلق وجه لم يصح

التم بهما إلا بشرط اعتمادا على ظهورهما لهما فكيف بعد المناسبة عن عدم المناقاة لثبات يوم

امكان تحقيق عدم المناسبة في ضمن المناقاة فانه ممنوع ههنا لما تقدم فقوله وناسب عطف على

المنف لا التقي وهو أن كان بصيغة المضاع فعطفه عليه ظم وأن كان بصيغة الماضي كما في بعض النسخ

فعطفه عليه بتقدير فعل والتقدير أن لم يكن نجح الأول وناسبه فيكون من باب مجاز الحذف والاضمار

أن التالى مع ما يليه ثلث صور الأول كونه لازماً مستمراً لما يليه الثانية أن يكون لازماً أم التالثة

أن لا يكون منافياً له ولا لازماً له بل يكون لازماً له تقيضه فلو علق الأول في التالى وعلى التالى

يثبت باحد الوجهين الثلاثة التي ذكرها الشارح وعلى التالى لا يثبت ولا ينفى بل يجعله حكم المسكوك

عنه فقوله ما بالاولى متعلق بيبث وجه الأول ما قد ذكره وقصر على حال وجه الآخر **قول**

أي التعلقين أحقهما في التالى
سبب المبالغة في التالى
فقد وان كان بمعنى التالى
لكن التالى مثل الآلة
التي في التالى لا بد من
لا بد من التالى ولا بد من

اما بالاولى اى بالثبوت الاول والمراد بالثبوت الاول ان يكون ثبوته اللازم لا منساع فإبلى لاولى
 واحق من ثبوته اللازم لغيرك لا ان يكون ثبوته المقارن لا منساع فإبلى لاولى واحق من ثبوته المقارن
 لوجوب ما بلى لو وكذا الحال في المساكين فلا بد ان الثبوت في مثالي المساكين والادون انما هو الثبوت
 بالاولى ضرورة اولوية ثبوته من وجه واحد قول له للتعجب هذا بفتح النون
 مو تعليل للملازمة لا التالى اذ اللازم لا منساع فإبلى لوعدم المحلية لعدم المحلية للتب قول له
 لو ان بلى اء القابل ثبوته من الجرد دون معنى عند الجندل الحجازة والصفايح الحجازة العراض التي
 تكون على القبو والبست ابطه الوجه داو في موضع اليد وفي معنى بقواي يصيح والصفايح بكسر الشا
 الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال والكهوف وغيرها وظهر يخرج من راس المقبول انما بلى بفتح الهاء
 الجاهلية والنظ ان المراد به هنا هذا المعنى والباقي واضح قول له لو ان ما في الارض اء لونه هذه
 الآية مثله في قوله نعم العبد صهيبي لم يخلف الله لم يعصه قول له لو ان جيا مدرك الفلاح اخر اذ
 ملاعب التماسح حتى اسم رجل والفلاح الجاز والملاعب التماسح براء من غامر به مالك الذي
 يقال ملاعب الاسنة غير الاسنة الى التماسح للقافية ويحتمل ان يراد به المعنى التركيبي والملاعب اسم
 فاعل الاعب من اللعب قول له لو نعطى الخيال ما افرقنا اخره ولكن لا خيال مع الليالي نعطى
 مجهول والخيال بمعنى الاخيار منعوله التاك والمرايا لليالي ما خفي في الدهر ولم تطلع عليها في
 اماكم هاء قد سبق تحقيقه لك في شرح الدنيا فان جع اليه وجه التشبه كونها ما تشبه عن ان التسمية
 ودالير على فعل الشرط ومتعلقه فلا بد على نفعي انك انه لم قال فليكن تشبه عرجو الشرط ولم يقل
 اسم الشرط مع انه قال فيما سبق ان مما اسم الشرط على الاصح قول له ولما لا يلها فعل اى فعل الشرط
 اذ لا يدل هذا الدليل على اكثر من ذلك الا ان يضم اليان الجراء لو كان متعلقا به لوجب ان يكون جملة اسمية
 قول له لانه مع ما قبله اول الضميرين لثلاثو الثلثو الثلثو لثلاثو اعل ان لثلاثو اما جوامع قليا
 وج لا محالة يكون جملة اسمية لما ذكرنا من ان ما لا يلها فعل او مع ما بعده وهذا اذا ذكر بعد ما من
 متعلقا فعل الشرط والجواب حج اما اسمية او فعلية وتعليل التشبه بهم انحصار الجواب في القسم
 الاول ولا يفيد جوب القاء مطلقا الا اذا ضم اليه كون الجواب جملة اسمية بغيره ما قلنا فيفيد
 وجوب القاء في القسم الاول فالصواب في التعليل ان يقال الشرط لا يتطوارة في ما في غاية التصعق ولذا

انك ان لا تجوز في مثل قوله
 من عرض عندك حد التالى
 من غير ان تفرق بين
 من غير ان تفرق بين
 من غير ان تفرق بين
 من غير ان تفرق بين
 من غير ان تفرق بين

ولهم من البين حكيم
 من ان بلى الخبير مرت
 ان عر القابل البين في تحت
 عيسى وقلت وقال المحدث
 يا ثوبه كاذبا لمست القابل ولان
 بلى الاخيرة الى اخر البين قد
 سلت قارئ فبين كركك
 اذا طار كان هناك فخر العبر
 فخير الصبح البين فقلت بلى
 وما بيت ودفنت له جابه
 وكان انتم لاء عجب من البين
 لا شئنا انما نكك الحكيما وروى
 بنامها من روى الله

٢٤١
 معنى لا بالعكس فينبغي ان يعتبر الوفاق بالنسبة اليه ثم يعتبر وفاق الموصول مع هذا الضمير قول
 قولنا خير الاخير البديك المراد بما خبر عنه ما اراد الاختصاص لا نفس الخبر عنه كما يشهد به الناقل
 الصفاق ويحكم قبوله التناخير للزوم نفسه فيحكم قبوله التعريف للزوم لبدله الله هو الضمير و
 المراد قبوله التعريف في معموليته الخاصة له قبل الاختصاص وان لم يكن قابلا له لذاته فلا يرد عليه
 جواز الاختصاص لا يقبل التعريف لذاته كسوزيد فيما جازي سوزيد قولنا لعلم من الشطر الرابع
 لان الشطر الرابع اخص والاخص مشتمل للاعم قولنا كذا الغنى عنه الى قوله شرط لفظ او في
 المصرع بمعنى الواو والمغنى بالامر من معنى الاول ان يكون المراد بالاجنبى الاجنبى عن تركيب الاصل
 ما ناب في نفس المغنى عما اراد الاختصاص عنه وبالمضمرة ما ناب في معمولية الخاصة فاذا سلسل من مكانه عند
 التبيان بالله فلا بد ان يغنى عنه بامر من الاول ما ناب عنه في افادة معنا ومونا جعل خبر الثاني ما
 ناب عنه في معمولية الخاصة وهو الضمير الواقع في مكانه وعلى هذا المغنى فالاول ان يجعل الغنى كذا
 ذاجر بهن لا كليتا ذاجر بهن ثلث ان يكون المراد بكليهما هو المتأنيب عنه في معمولية الخاصة ان كان
 كونه مضمرا يحكيه اجنبيا عن الجملة السابقة على الاختصاص والغنى على هذا كلي ذاجر بهن لا محذوران
 قد جعل التثنية تلك الشروط اربعة لا ثلثة فكانت حل الغنى على المغنى الثاني لكونه اظهر وانقر قولنا عن
 ضمير عايداه وذلك لان ثلث الغنى الاول بالمعنيين اذ مرجع كل من المتأنيب المنسوب عنه الى جرح من اجزاء
 التركيب الاصل فلا يكون عنه اجنبيا قولنا لا عن موضوع وصفه ولا وصفه دون وصفها
 لان ثلث الغنى الثاني وان تحقق الغنى الاول بالمعنيين ثلث الغنى الثاني لان الضمير لا يوصف ولا
 يوصف به وكذا عن المتضاد والمتضاد اليه لان الضمير لا يوصف ايضا ابدا وكذا المتضاد الغامض لان الضمير
 لا يعمل على المتضاد ويحقبه الوصف الغامض بلا معلوم وان كان مع موضوعه واقا كل من هذه الخمسة لغيرها
 فيمكن ان يخبر عنها وكذا عن المتضاد اليه والمتضاد قولنا اشراط ان لا يكون اذ اولاد للزوم
 كون الجملة المعطوفة صلة بلا عايد محذوف ومقتضى قولنا اشراط جواز ورودها اي مع بقا
 معنا واراد في التثنية من العمودان لفظ احدي يجوز وروده في اثبات لكن لا مع العمود المعظم له في الغنى
 قولنا فلا يخبر عن غير المنصرف اي بلا غامض لان الحجة موقوفة على الرفع والحل الموقوفة على
 سلب معنى الفارقة المنع عن الطرف الغير المنصرف لما عرفت من انه اذ وقع خبرا فليس هو الخبر الحقيقي

عنه فان ما اراد بالاجنبى
 عنه لفظه فقام المغنى
 معمول بمحذوف ناقصة

وانما هو عاملة واقامة مع عاملة لو امكن الاختصاص عنهما معا فحاشا ان كان القول في الاختصاص عنهما في زيد مضرد
 قبل عمرو وكذا الظرف المنصرف وقصر على الظرف الغير المنصرف المصدر الكاثر كذا لك قولهم قد
 تقدما اي لفظا ورتبة لا رتبة فقط ان لا يمكن الاختصاص بالعمريد والثاء في قولنا زيد اضربت
 فيجب ان يكون تركيب الاصل فيه اخضر من الجملة الفعلية لا الجملة الفعلية مطم كما توهم قولهم ولا تما
 زال آه فيه نبحوزان يقال للارائل قائما زيدا شيوع دخول لام التعريف على الاء التانيية الداخلة على
 الاسم نعم لا يجوز الاختصاص عن زيد فيما زال فيما زال زيدا قائما المقصود كونه مدخولا لما التانيية فخصوا
 لعدم دخول لام التعريف عليها لكن هذا ليس لعدم تقدير الفعل بل لخصوصيته افا فهم قولهم ان كان
 ما رفعناه هذا فيما كان فاعل الفعل ضمير الاختصاص عن غير الفاعل قولهم اي معها قيل حل اللام
 في قوله للعشرة على معنى مع دون الاء مع كون الاء اكثر ليدرج ما بعد اللام في حكم ما قبله اقول
 الاول ان يقال ان الاء كذلك الى ان اللام بمعنى الى مانعة في حكم ما قبله قولهم احاده مذكورة اي جميع
 احاده مذكورة حقيقتيا اي تغليبيا وكذا قولهم ما احاده مؤنثة الا ان التغليب في قولهم التام ليس هو
 الا عند كون المؤنثة من الاحاد اكثر من المذكورين قولهم والاعيان في التذكير اي يعني ان احاد المعدل
 اذا لم يكن وصفا كاسم الفاعل ونحوه فالتذكير والتانيث المعترف فيها للتذكير العدد وتانيث ما يعبر
 فيها باعني لفظه فقط او مع المعنى وان كانت وصفا فهو ما يعتبر فيها باعني لفظه فقط او مع المعنى
 وان كانت وصفا فهو ما يعبر به باعني لفظها بل باعني موصوفها لانه المعدل وحقيقة فالمعتبر
 في نحو رايت ثلث قتل من النساء التانيث مع ان واحدة القليل بمعنى شئ ثبت له القتل بمعنى المفعول
 ولا تانيث فيه بوجه والمعتبر في نحو ثلثة نساء من النساء التذكير مع ان واحدة مؤنثة لفظا قولهم
 اذا عاش الفتى آخرة فقد ذهب اللذاة والفناء اللذاة اللذاة والفناء بالمديا الفان سنيح
 يعني لا يبقى للفتى لذاة في الدنيا اما ان جملة المون او يفي عنه الفناء واللذاة قولهم فانما اخرها هذا
 انما هو لا تمام كيفية التركيب عند بيانها ولا فهو مفهوم من قول المصم بعد هذا والفتح في جزئيه سواهما
 الف قولهم بتانيث الجزئين اي لفظا فقوله وقيل آه بيا لما يخالفة فان ذلك القتل لم ينكر كون
 احد مؤنثا وانما انكر كون الفها للتانيث قولهم رواة اي التحويون راوون عن الجانين وفي بعض النسخ
 رورا بصيغة الجمع من الماضي المعلوم آه ولا يقيد ذلك او مكررا على تقديره ضا التوام في كسر مضموما

باب العلة

فلا يوافق فتح التواء في عشرة في المصراع الأول قول من مؤلفه في تسعة لم يقل وموافقا في تسعة ٢٤٣
 هو مقتضى الظاهر ان مراد المصنف بنا حكمه في تسعة عشر في تسعة عشر بقوله اول عشرة اثنتي عشرة بيان
 حال جزئية المركبين لا الاستدلال عن حال الجزئية الأخيرة على حال الجزئية الأولى والا لكان قوله اذا اثني عشر او ذكرا
 مستغنى عنه والمراد بقوله ثلثة وتسعة جنسهما لا مذكرهما فقط وعبر بلفظ المذكر لكونه اشرف قول
 كما تقدم اي اعراضهما بما ذكره المصنف ههنا كما تقدم من المتبادر من قوله في اول الكتاب ان المتبادر
 فيه انهما كائنين في اثنتين بحريان ومطافان في المتبادر من قوله الصريح كان هذا الكلام تعريضا بالمصطبة
 تكرار لما تقدم منه ولا فيريد الاشارة به الى انه تصريح بما علم ضمنا ولا يبعد ان يدل به ما تقدم من قوله
 في اول الكتاب حيث عظم وقال سواء افراد ام ركا قول من مؤلفه في تسعة تسعة وهذا تعليل لبناء الجزئية الثانية في
 بناء الجزئية الأولى بلا تعليل والأولى ان يقول لوقوع اخر الجزئية الأولى وسطا وتضمن الجزئية الثانية معنى
 العطف وكان كفى به عنه اعتقادا على فهمه من التركيب قوله استثنى اي استثنى من واجب الفتح قوله
 وثلثين ليله فيه اشارة الى تساوي تلك الالفاظ في التذكير والتانيث قوله ومنه وامر كذا لا يخفى
 عليك ان كلام المصنف في باب العدد غير محصور بجميع احوال العدد وميزة كما ترى في البناء المحصور لما في التذكير
 والتانيث فهو انه في الواحد والاثني على دفق القاعدة افراد وتركيبا وعطفان في سبعة بعدهما على
 الخلاف في ستم وفي العشرة على الخلاف في افراد وعلى الوفوق تركيبا في البوائق التساوي مطم واقام في اعراب
 الميزة ففي الواحد والاثني لا يجمع بين العدد وميزة حصول الاستغناء باحدهما عن الآخر في ثمانية
 بعدهما ومائة والالف ما يشق منهما بالجزئية في البوائق بالتصميم مطم واقام افراد الميزة وجميعه في الثلثة
 والعشرة وما بينهما بالجمع وفيما علاهما بالافراد قوله وقطعناهم اثنتي عشرة اسبابا الواو
 اما جئنا الآية اوللا استينافا على ان يكون جوابا عن سؤال مقدم اما للعطف بناء على الاشفا
 الى ان هذا الميز قد يكون مذكورا وقد يكون مخفيا قوله في الجزئين لو لم يذكر هذا الفيد مع ذكره
 الاستغناء لصنا المفهوم من مفهوم الكلام انهما يصيران مبررين بعد كونهما مبنيين في سبب بينهما
 بالنسبة الى كلا الجزئين اما بعد هذا الفيد فهو مفهوم بقاء البناء في احد الجزئين كما هو الواقع لكن
 بعد لا يخلو من شيء اذ مفهوم مفهومه ان كلا جزئيهما قابل للتركيب مبنيا وبعدهما صا احدهما مع الآخر
 باقيا على بناءه نعم هذا اسهل من ذلك قوله مثل بعض يتاخر كونه جوا غير معين لكل سواء كان

٢٤٢ الترتيب جزءا ولا اوجى الخيرا او غيرها الاجزاء الخيرا فقط كما قد يتوهم فلا يشكل ما ورد في بعض
 الادعية من اطلاق خامس الى الكسائة على غير العشرين من الاربعة الباقية وقوله قبيل هذا اى احدها
 في تفسير قوله ثالث ثلثة اشارة الى هذا وفي عدم استعماله مضافا الى كونه عدم اعماله التخصيص
 الرفع فيما بعده ويزوم كون مصداقه محاسنا قسما لساير اجزاء كل وهذا الاخير لم يقل في قوله تعا
 يقولون ثلثة رابعهم كلهم اربعة رابعهم ولا فيما بعده ستة سادسهم ولا فيما بعده ثمانية ثامنهم
 ولهذا الصانع التخصيص مشيرين حيث قالوا ان الله ثالث ثلثة ولو قالوا ثالث ثلثين لم يصيروا مشيرين
 ولهذا قال الله تعا ما من بحوى ثلثة الامور اربعهم ولا خمسة الا هو ساسهم حيث لم يقل ثالثهم
 وخامسهم وقوله يترى اى ظاهره بعض يعنى ان ثالثا في قولنا ثالث ثلثة مثلا وهو بعض
 منها لكونه بعضا في المعنى فقط كالبعض البتر لفظ اى ما كان بعضا لفظا ومعنى كلفظ البعض
 فيما ذكر قول لا يستعمل الا مضافا الى ان يقول لا يستعمل مضافا الى كونه فاعلا متونا جازرا
 اتفاقا ومعرفا باللام عند بعض وهذه العبارة يوم عدم جواز قولهم مع فاسفل اى ما سفل عما
 يشق ذلك الفاعل منه قولهم حكم جاعل اى حكم اسم فاعل متعد الى مفعول بى بلا واسطة فان بايع
 ثلثة مثلا معنى جاعل للثلثة اربعة الا ان المفعول الثاني ههنا يحذف للدلالة الفاعل عليه تضمنه
 له وظهر مما ذكرنا من اختيار المصنف لفظ الجاعل على غير من السماء الفواعل والحاصل ان هذا الفاعل
 قد يكون لازما وقد يكون متعديا والمراد بكل منهما انها مطلق اى غير منسوبة الى شئ فينون او يعرف باللام
 ولا يذكر المنسوب اليه بعد واما منسوب الى شئ فينبغي الاول حتما والثاني جوازا قولهم حذف الثاني
 لما احتمل قوله وشاع الاستغناء ان يكون المستغنى عنه متونا مفهوما من المستغنى به كائنضا اليه
 عند بيانها وهو المتبادر وان يكون محذوفاً مفهوما من لفظه المقدر والمراد هو هذا نية على
 ذلك بقوله وحذف الثاني وايضا يقول المصنف في الكافي قولهم نحو هو المراد بالمشبه اما متونا
 حادى عشر وسينا اخوانه الى عشرين كلام الله في الجمل على الثاني قولهم المقدار اى هم
 المقدار من حيث انها عوارض التي هي محض العدد كالكر والنفير والن والزل والوقر
 نحوها فافهم قولهم يكمن من درهم لا يجوز ان يكون جزءا على البدلية من كونه كونه عطف
 بينا من لما يظهر بالثامل قولهم وبناتها اه الجمل عطف على جملة ان والادلى كونهما مفتحا

ووجهها يظهر بانها مثل قولها بحبرها صيغة محبة الياء او بالفتح قولها كاتي فيثا ٢٦٥
 اقلها كاي مثل اتي مدخول للكاف ثانياً لها كاء مثل راء ثالثاً لها كاي مثل راي بالبعث كاي مثل
 خامساً لها كاء مثل يد قولها وكذا كذا كناية عن عدد معنوي نحو عندك عشرون داهم وعندك كذا
 دينار او قد يكتفى به لغير العدد نحو زيد قائم وكذا عمرو وهو مركب من الكاف والجرارة واسم الاشياء و
 افادته اما بمعنا التركيب او بوضع ثانوي قولها طربا لياسرة فكان على وزن فاضل لما اسم
 فاعل من الم بالمر وحتم اي قد قولها كفي الكف هذا دليل على ان النقص المحرور غائداً في ميمها كثر فقط
 وان كان الظاهر عوده الى ميمها قولها متعلق ما بعدها اي المتعلق المعنوي واما من حيث ان يكون متعلقاً
 له فلا يرد ان قوله ابن اكر ليس متعلقاً بقوله علم فانه متعلق عنه وملغى بتقدير المثال ابن اكر جعل علم
 قائماً او قائم من مثلاً ويحتمل ان يكون ابن اكر بفتح الهمزة مخوضاً بالثمة ممددة جمع ابن يكون معنواً لفظياً
 ايضاً والمفعول الثاني المقدرة قائم مثلاً قولها بالحق كاية هي في الاصطلاح تكرار لفظ او
 ما يعرضه لاختلاف بعينه في ذل السامع وهي اربعة انواع الاول ما يتعلق باللفظ وهذا الظاهر
 على قلده في المركبات على كثرة ويلزمه اتحاد معنى المكرر في كونه بالقول الثاني ما يتعلق بالغرض
 مع اتحاد المعروض ومعناه معاً وهذا في العلم بعد من كما سيجي الثالث ما يتعلق بالغرض مع خلافاً
 معار وهذا في امر عند الوقوف الرابع ما يتعلق بالغرض مع اتحاد المعروض واخلاف المعنى وهذا
 في المركبات صناديد اعلاما ولا يجب الحكاية في هذه الاربعة الا في القسم الاخير وهذا الباب معقود
 بينا الاوسطين قولها احك باقي البناء بمعنى قولها لسان هذا بكسر الهمزة بمعنى لا ينفى
 الترتيب لا يفتحها كما توهم قولها خاكيما التقييد بالحكاية وما بعدها الاشارة الى ان الحكاية
 جائزة لا واجبة قولها دسكن نون منير ومنير مني مني اي التورث الثاني منها علامة الوقف كما ان
 التحريك والاشباع هما استقلا لاجل ذلك قولها قبل فاء المشي عند التثنية لما كان ايضا التثنية الى
 المشي لادني ملا يستدلون بكونه له وتعلق الحكم على التثنية الموصوفات بقاربه غير مستلزم لفظاً
 زماناً لا تصفاً والحكم بنه بقوله عند التثنية على ان المراد به هنا الاتحاد بتقدير قوله في ظاهره مما تر
 غير مرة قولها نادراة هذا اما من نوع على الحجة او من صنوع على الحالة وكذا قولها في نظم عرف
 خيل او مجرور على ان الواو بمعنى رب ثم متبداً ما بعده خبر الجملة خبر لقوله ناد قولها عوثا بالواو

في الحكاية

لا استنبط

٢٤٦ لا سببنا كما عواظا والمحال وبالحجة اثبات هذا التقدير الى ان قوله نادر من فروع لا غير قولنا

تأري فقلت منون انتم اخوه فقالوا الحق قلت عموما ظلاما وعموما اصله انعموا وظلاما اي وقته
الظلام وتقدير البيت اشخاصا اي ويحتمل ان يكون لفظ الاشخاص وما يؤدى مؤداه مذكورا
في الابيات السابقة عليه قوله والعلم احكينا اي احكين فيه ويحتمل ان يجعل نضر العلم نازلا منزلة
الحكي لانه كالحكي اللفظي في تكرار اللفظ قوله وتتمر هذه اشياء الى المؤنث اللفظي والى ان ما زيد
في اخره تاء زائدة مؤنث مطم سواء زيدت التاء للثاني ام لا قوله الكنف فحشها التمثيل لفتا

باب الثاني

اي كالأشياء

كرنين بدندان يبين قوله كالأشياء باسم الاشارة اليها وكاسم الاشارة به اليه قوله نحو
هذه جهنم التمثيل له بهذا يقتضى ان يكون جهنم تابعا لهذه مع ان الظاهر انه خبر له فبنا التمثيل به
اما على الناقبة وكونا بعدا خبرا او على كونه المراد بالشار اليه هذه الاشارة اعم تمامو مصطلح
الخذ قوله اي ثبوتها الرد عنها عن وجوده مسبق بعلم مسبق بوجوه اخر مع اتحاد حال الثلاثة
وهذا المعنى غير متحقق فيما سوا التصغير المشبه بالولا في التصغير ايضا الا اذا فرض المصغر والمكبر
لفظا واحدا وايد بالوجوه السابق ما يشتمل المحكي لهذا فسر به الثبوت ليصح في الكل بلا تكلف قوله
به صفة المذكر المراد بالصفة ما دل على ذات ما مع بعض صفاته لا التبع قوله كراوية اسم علم
من الرواية قوله كنجة فانها موضوع لان في الغنم فيدل بالوضع على الثالث وان فرض تجرده عن

فمفهوم التام

التاء تكرر لما فهم منه وضعا وتأكيدا له قوله كيا كجم جمع كبلجة وهي بلا تاء لفظ عجمي موضوع
لنوع من الميكال فلما استعمله العرب زادوا في المفرد والجمع تاء علامة لكونه معربا وليس تاء في الجمع كانه
ملنكة اذ قياس هذا الوزن ان يجمع على فعال او فعاليل وقد استعمل في جمعة كيا الج قوله اشياء
فان تاء عوض عن تاء النسبة ومفرده قوله كزنايق وهو معرب ندى منسوب الى زند وهو كذا زند
الذي ادعى النبوة بغير حق ومراقبة الجوس من غيرهم انهم انهم من لك فلما صا معربا قلبه
ياؤه الثانية فافلما جمع زيدت في جمعة تاء عوضا عن تاء الاولى وهي غير زائدة لمعنى بالاستقلال
بل مطم باعتبار ما معنا المسئل في كلام العرب فانه فيه مطلق الكافر وقيل معرب من اي من كان دينه كذا

قوله كرجل مغثم المغثم عليه السلام قوله ملحفة جديدة ملحفة بكسر الميم سكو
اللام وفتح الحاء المهملة نوع من الجلباب هو جلباب الهجود الجديدة بالهم اي مجدودة ضد البالية قوله

في محكم محقة جديدة اي مجدودة
اي مقطوعة عن منوالها الذي
نسجت عليه وهو الحق يدرك

بدر

بآية عن معنى الوصفية هذا اما تجريد عن كونه تابعا باقائه مقام الموضوع عن كونه ذا لفظ
 مانع بعض صفاته بازاله العمود عن ذاته الظم من قوعه تفسير الما لم يتبع موضوعا المراد بالمعنى
 الاول لكن الاول كما يؤيد بمثله بثلاثة امثلة ان يكون المراد كل المعين وجه تصحيد بالمعنى مانع
 في الغالب عن كونه المجرد تابعا للموضوع ما لم يرد منه معنى الوصف الخاص قوله وذيبحه اي هذا
ونظمت اي منظومة والظلمة ما مات بحج في راسه من انشائه ما يؤكل بحج الفرس الذي جهته بنا
 والجوان الذي واجه الاذن والمراد بها هي هنا ما هو بالمعنى الاول وذيبحه عطف على امرأة ومثلا
 للمجرد بالمعنى الاول ونظمت للمجرد بالمعنى الثاني فانهم قوله في راسه انشائه ان تقسيم المصنوع
 جميع الاقسام قوله انثى الغر بفتح العين المعجمة مخفف غراء الضم ورة الشعر المثلثا لثا للضم
 معا واليه شئت الله بقوله اي الغراء وهي المرأة التسمية واذ اضافة الالف اليها فاضافة الموضوع الى
 الصفة ويحتمل ان يراد بها هذا الغراء قوله والاشبه اي المشبه في موزونات الاول لكثرة الاشياء
 او لكثرة المشاركة في الوزن والظان المراد من الثالث قوله اي بنية اوزان المقصود وجه التفسير
 تقدير المضان مفعول الابداء المشهور من الموزونات لان الموازين لعدم ابداء الشيء بنفسه ولا
 الموزونات مطبوعا ما يستنبط منه الموازين المراد من الالف بنية الموزونات وبالأوزان الموازين قوله
نحو حيد هي من خاد اي ما يقال خارجا اذا مال عن ظله لتساقط قوله كسر عجي جمع صناع اي
 الساقط قوله كشبي مؤنث شعبا نقبض هو عا قوله كطري بالظاء المعجمة والراء المهملة
 وديبة كالحرفين الريم وجلي بتقديم الحاء المهملة على الجيم بالفارسية مائة كذا في معنى القبايح
 ايضا قوله لوعاء الطلع بالظاء المهملة المفتوحة واللام الساكنة والعين المهملة غيبا
 القفل المذكور يؤخذ ويضرب بالاشياء حتى يثير قوله كفرني بفتح القاف وسكون اوله المهملة وفتح الثاني
 المشابهة القوقانية والتون الامة الصغيرة وعلم امرأة ومعنى القصص المذكور في السلاطين وشبابهم قوله
كوز لا بالحاء المعجمة المفتوحة والواو الساكنة والراء المعجمة المفتوحة ومعناه ادا بدلا وادماء
 قوله كهرنوي بفتح الهاء وسكون الراء المهملة وفتح التون والواو قوله بفتحة المربع اي نوع
 من قعود من بعد ريعا وهو بكسر القاف قوله كحندوت بفتح الحاء المهملة وسكون التون وفتح الدال
 المهملة وضم القاف ثم الواو والقاف قوله كمكوتى بكسر الميم وسكون الكاف فتح الواو وتشديد

مثال ٣

الراء المهملة قولك لعظيم الأرنبة أي لشخص عظيم لأن قولك كرهبوت بفتح الراء المهملة والهاء
 وضم الباء الموحدة قولك كرفصى بضم القاف والراء وسكون الفاء والطاء المهملة وكذا ممد
 قولك كهرى بفتح الهمزة المشددة التثنية والهاء الشاذلة ثم الياء المشددة التثنية ثم الراء المهملة
 المشددة قولك كشفلى بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وفتح الصاد وتشديد اللام قولك كجحا
 بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المشددة وفتح الخاء المعجمة قولك كرجيا بفتح الميم والراء
 والحاء المهملتين الياء المشددة التثنية المشددة والهمزة شدة الفرج قولك كبردا بفتح الباء
 الموحدة وسكون الراء وفتح الدال والراء المهملات والالف والياء المشددة التثنية ومواسم مفتح
 قولك كجولا بكسر الجاء المهملة وفتح الواو واللام والالف والياء المشددة التثنية وموجلد
 الذي يحى مع الجنين قولك كفوضوض بفتح الفاء وسكون الواو وضم الصاد الأولى وفتح الفاء
 معجمتين بينهما واو ساكنة قولك كجيا بفتح الباء الموحدة والراء والحاء المهملتين والالف
 الياء المشددة التثنية قولك كجرا بكسر الجاء المهملة وهو بفتح الراء المهملة وهو بفتح الراء المهملة
 قولك كرجيا بالعين المهملة والياء المشددة التثنية بمعنى الرعاية قولك رديمة هطلة دية
 بكسر الدال المهملة وفتح الياء التثنية المشددة السحاب وسحاب بلارعد والخطباء الممطرة وموتور
 المطر وكان السحاب ماخوذة وضعها وصفيتها غير خالصة لهذا مثل للوصف مثالين قولك
 كطرقاء بالطاء والراء المهملتين والفاء ومواسم جمع معننا بالفارسية هو بفتح قولك للرباع
 هو بكسر الباء جمع للربيع بمعنى الزهر الصغير أيضا وفتحها فهو الخيام أيضا قولك لكان أي لكان
 كثير فيه العقارب قولك كاشورا لعاشر الحرم وكذا ناسوا الناسه قولك لاحد حجرة البروق
 وهي التي يتصع فيه أي يدخل والفاء حجرة التي يكتم ويظهر غيرها وهو موضع يرفقه فإذا أنت
 قبيل القاصص ضرب لنا فقا براسة نفق أي خرج والراء بتشديد الميم حجرة التي تخرج منها
 التراب يحميها سايبا حجرة التي تخرج منها مع الولد قولك جميع أنا وهو أي الخار قولك خفتا
 بفتح الخاء المعجمة والثون والقاف قولك بظرفاء ونقشوا وخشا الأول بالطاء المعجمة والراء المهملة
 والفاء جمع ظرفين الثالث بالثون والفاء والسين المهملة أي مرة ذات دم التعاس والثالث بالراء المهملة
 والحاء المعجمة والصاد المهملة العرق الحرقى قالوا مثلا للجمع الوصف الاسم ويمكن أن يكونا لثالث جمع

بفتح الراء المهملة والياء المشددة التثنية المشددة

اسم

فخر

نفيد الثالث جمع وخص قوله كينافاء بالياء المشاء الضمانية المضمومة والنون بالالف ٢٥٩
 والباء الموحدة المفتوحة والمكسورة والغير المجية قوله كعكوكا بفتح الميم والغير المهملة الساكنة
 وضم الكاف كذلك يعكوكا إلا أن أوله الياء المشاء الضمانية قوله كدخلا بفتح الدال المهملة
 وكسر الخاء المجية قوله كبرناشاً بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة قوله كمن بقياً بفتح
 الميم وسكون الياء المشاء الضمانية بعد الراء المجية المفتوحة ثم القاف المكسورة ثم الياء المشاء الضمانية
 لقب عمير عامر وسومك من ملوك اليمن قوله كاهجراً بكسر الهمزة والجرم وبينهما فاساكنة قوله
 كشيخاً بفتح الميم وكسر الشين المجية ثم الياء المشاء الضمانية الساكنة ثم الخاء المجية قوله كخادماً
 بضم الخاء وفتح الخاء المجية والالف وكسر الدال المهملة قوله هذا باب المقصود والممدود أي ألقبا
 منهما ماظم سواء كان الالف للتانيث أم لا بل مقيداً بالتانيث فقط فإن الالف فصل في حمرها ونحوها
 وقد سبق قوله وكان في نظير المراد بالتظهير المشار في وزن الأقرار والتثنية والتكسيرة وغيرها
 وفي المصدرية والوصفية والجمعية وغيرها مع كونها التظهير تحت القاعدة والقياس قوله
 انظيرها الاقتدار أي الأحرار والأقندر فركب من سهو القلم قوله كالحجاً بتقديم الحاء المهملة
 المكسورة على الجيم وهو وإن كان على وزن عنبر لكن لم يمتد شرابط التظهير فيه قوله وكأخذاً بكسر
 الهملة ثم الدال المجية وهو وإن كان على وزن حصة الآلة لم يمتد شرابط التظهير فيه للتعلل أي لغفل
 رجل الأفنا أو لتعلل الدابة قوله لا بد من صنفاة أخرى على ما في بعض النسخ فانه أخير مقام ومقدّم
 الصنفاة ممدودة بلدة في اليمن ماوى ملوكها والمعنى قوله لا بد من صنفاة أخرى على ما في النسخ
 ولتأى لك شئ من اللبن والشيشا بشينين معجيتين أولهما مكسورة وهو التمر الذي لم تشذ ذرته
 ويشب أي يعلق في المسعل وهو موضع السعال من الحلق واللها بالمد الضرورة وهو كسر اللام معكوا
 جمع لها وهي تلك الصنفاة المعلقة بخذاء الحلق قوله وفيه غير ذلك أي في هذا الباب كغير
 ذلك من أحكام الجمع بالالف والياء لغير المقصود والممدود ولاظم قوله بقلبي غير بقلبي قد
 ذلك لأن قول المصنف كذا يوم إن جعله ياء بمعنى الرد لأن المشبه كذلك فأنشأ بهذا التقدير الخاتمة
 وجعل شبه القلب الرد قوله في ألقها لهذا المصنع احتمالان الأول أن يكون الصنفاة معكوا
 والموصول معكوا ثانياً ومعنى قوله ما كان أهواً فكان قبل الالف المقصود قد ألف ورجع الصنفاة

١١٧. علامة الثانية الثانية ان يكون بالعكس يكون مرجع التضمير الكلمة المنقلبة ومعنى قوله ما كان له انما
 التي اريد انفسها بالكلمة قبل حذف الالف واللام بها قبل الحذف بناء على تقدم الالحاق على الحذف
 والتجمل على الثانية لان يعود التضمير الى الكلمة اقرب قوله كما في قوله فيفتح الحذف والراء المعجز
 وبينهما واو لنوع المشي قوله وان في المنقوص الضم والكسر لا يخفى عليك ان ابقاء الضم فيهما
 هو بغير المحل واما ابقاء الكسر فمحتمل لان يكون بلا تغيير محل واما ابقاء الفتح في المقصوفات
 هو مع بقا المحل قوله فالالف والهمزة يمكن ان يريد المصنف بالالف لا عم فبشمل الهمزة ايضا قوله
 وفي فقه بالفاء النون كرضي زنا ومعنى وفتح الفاء جمع فنان اي الترخ او البئر الذي يخرج منه
 الماء بالالف الناء فانه ياء كما سبق ومثال لما اصله التواو فافهم قوله وفي قراءة في بعض
 النسخ بالفاء وفي بعضها بل ناء قبل النسخة الاولى تنافي المثلث والثانية تنافي قوله في مطر
 بعده كما سبق اذ لم يسبق منه مثال لحذف الناء لاهذا اقول الصواب ان في النسخة الاولى لان الفاء
 بل ناء معناه العايد والمذكر الخفية لا يجتمع بالالف الناء ولان المراد بجمع الممدود جمع ما يكون عند
 الجمع ممدودا ولو كان قبله غير ممدود او الناء غير متعد بها لتسقطها بار في مقتضى فكان الاخر بالالف
 الممدودة والكلمة ممدودة قوله في قولك في مسلة هذا مثال الذي ناء غير ممدود قوله حنة
 بالجمع والفاء والنون الفصحة من الخشب وعلاسم امرأة وسده شجر السدر المعروف وجل بالجمع كفضل
 بالفارسية كما خزن قوله كسلة بفتح السين المهملة بالفارسية طبق بوزك وكله بكسر الكاف
 الغطاء الدقيق وحلة بضم الحاء المهملة ثوب الخشن والبر بالياء والراء وجوزة مفرد الجوز وهو
 بالفارسية كرد كان والذمية السحاب كما مر قوله في خطوة هي بضم الخاء المعجمة بالفارسية كلم
 برداشن وانما عدل في هذا المثال عن الاغادة اشارة الى ان الاشكال جاز وان كان ما بعد الشا
 واوا يقتضيه ضم ما قبلها قوله في مخدود بكسر الهمزة وان كان ضمها ايضا جاز وبقي العلو
 وزيته بضم الزاء وهي الحفيرة التي تحفر للاسد قوله في جررة بكسر الجيم بولد الكلب قوله في
 غير بكسر العين وسكون الياء المشاة الثانية الابل التي تحمل الماكولات والجمع للمسافرن و
 كهلة بفتح الكاف من كان بين اربعين سنة الى الستين وهما وصفان والقطران تبقى عينها في الجمع
 على السكون ففتحنا على غير القياس قوله في تسريح النفس من فراتها ما قبله على صبر والدهر ودها

خطو خاتفتي ما كنت
 اريم اتعن مسانده
 او قارن

يدل لنا الله من لسانها على لغتها في فعل وصرف والده من صنایف الزمان جمع وله في المال بالفتح في ٢٧١ في رتبة صح
 المحرث يدلن كيف من الادالة وهي الغلبة والالة بالفتح الشدة وهي مفعول ثان ليدان الزواجر
 زفرة بالسكون وهي الشدة قول في بيضة بكسر الهمزة والفتحة الطيرة والبيضة من المحرث
 ففتح هذيل العير في جمع جوة قول في تقدير هذا الادخال نحو فلك حيث كان جمعا ومنفردا
 فقد رسكونه حال الافراد كسكون قمر في حال الجمع كسكون اسد في الاول والاول والاخر حادث فرسا
 وتقدر او اعلم ان نحو بنين وبنان مكسبة ضمنية ومصحح حكما فلا يصدر دخول في تعريف كل منها قول
 افعله اه اعلم ان جمع التفسير اما على صيغة منهى المجموع او على غيرهما والاول محتمل عند العقلاء
 وثالث وعشرون صيغة احكاما واربعة منها مختصة بالبناء والبناء في غير بناء كما سبق في باب لا ينصرف
 واما تميز ما يوجد منها في كلام العرب عما لا يوجد في غاية الاشكال التوقف على تميز اصواتها
 بها عن الزوايد والثاني ذو صيغ كثيرة وقد ظفرت منها على نيف ثلثين صيغة وهي هذه محب
 حمر بيض خدام قمر فركب فمهم علمه طلبة حجرة قرية غداة اعلمه صحابه رجاله امومة شباب
 رجال دبال ضررب حمير صفى قيسى اغين اقسام اصدا فاء شفاء سدان صنوان شبان كفار كل
 قنلى جلى سكارى معبوداء ومن تصفح كتب اللغة وتما وجد صيغا اخرى غير ما ذكرنا قول فطلقوا
 بحل او يحل مطلقا اي من غير قرينة ولا غير منه مجمع القلة احتمالان محالان لما عليه المشي الاول ان يكون اخر
 القلة واول الكثرة العشرة بناء على ان يكون بينهما عموم من وجه الثاني ان يكون اخر الاول التسعة و
 اول الاخر عشرة بناء على ان يكون بينهما تباين المشي ان اخر الاول عشرة واول الاخر احد عشر قول
 وضعا عن العرب يفي اي كما يفي بقلة بحسب الوضع كذلك يفي بكثرة بحسب المعنى انه موضوع للاعم من القلة
 والكثرة بدليل انهما جمع كثره وكذلك قوله وبالعكس لهذا اعترض عليه في قوله لكرجك وقد
 توهم ان الاول اما وضع للكثرة فقط والثاني للقلة فقط وهو فاسد قول في شدة اقل واغرب
 لعدم كون القلة باعيا والغريب لغين المعجزة المضمومة مؤنثا قول في اول اطبا اصلها الاطباء
 كالنفس فقلبوا والاول ثم ابدل حقه ما قبل اليانير كسرة في الشراخي والقرام ثم اعلل اعلالا فاضطر
 حال الرفع والجر مجازا التباسا منونا وخال التخصيص بثبوتة نحو ادليا واطبيا الا ان يغلب كعباءة
 مغلوبا لوصفيتها كعباءة وضع اول الدليل ثم غلبك ليل الله اول ليل الاذن اشطر ان يكون الدليل

جمع التاكيب

٢٧٢ افسانا او مملوكا في الثاني واما الاول فمسلّم لهذا القيد قولهم عبتا ثالثا لال المدغم فيه اما ان
 يجعل اول المصراع الثالث وح مجبب يقرأ اللفظ افعله بسكون اللام وحذف التنوين عن المضمر والاول
 واما ان يجعل اوله لفظ ثالث وح يحذف التنوين من افعله بل ومن ثالث ايضا وحذف لفظ فعل رفع
 حركته الى تنوين ثالث ولا يحتاج الى سكون لام افعله قولهم جمع قذالاه القذال بالقاف والذال
 المعجمة بالفارسية بناكوش اسبب رغبة بالرأء المملة والعين المعجمة كرهه ثالث العمود سئو قولهم
 جمع تباب بتقدم الشاء المشاء الفوقانية على البناء الموحدة بمعنى الهلاك والخسران وبالعكس
 المنقطع واول الامر والزار وما يحتاج اليه البديت وهو على التقديرين مضاعف قولهم كاكرو
 رتقاء قد مرانه بمعنى متحرك الحشفة ورتقاء من سلة ثقبه فرجها ولا خفاء في اخصا الاول بالذال
 والثانية بواو قولهم وفعله اه يعني ان ليس لفعله من جموع القلة قياس بل يقتصر فيعمل السماء
 قال ابن الناطم واما هو محفوظ في ولد وولدة وفتى وفتية وشيخ وشيخة وثور وثوراة وعلام وعلامة
 شجاع وشجعة وخرال وخرلة وصبي وصبية خصي وخصية وثني وثنية والشيء الثاني في السيادة
 اقول مراده ان ما سمع منه منحصر في هذه الالفاظ لانه قياس في هذه الالوزان فافهم قولهم ومن مقابل
 اما ان يراد ذلك بلفظ من انشأ الى علمه انحصار غير لا غلب فيها ذكر بل يحتاج وجب غير ذلك قولهم
 بفتح عين ايضا اي كان الاول في الاول شايع قولهم وكل قرفل اه تقدير هذا للاشارة الى ان قوله
 زمر مبتدأ لقوله فسر لا ما بعده فلن جميع هذه الالوزان الثلاثة باسرها للاختلاف والزم من بفتح قولهم
 والوضع الاول بحسب المعنى ان يكون الوضع ههنا بمعنى الواضع قولهم كغرد هو بفتح العين المعجمة
 وسكون الراء المملة رفع الطائر صوته طربا قولهم وفرد هو بكسر القاف وسكون الراء المملة يعني
 يقال له بالفارسية ميمو قولهم مطلقا اي اسما كان او وصفا وعينه فاءه صحيحا ام لا قولهم بفتح
 بالياء المشاء التختانية المفتوحة والعين المملة الساكنة والراء المملة ولدا الغير يربط في المصا
 لاجل صيد الاسد قولهم وخمضا ورجل وسط قامته وهو بالحاء المعجمة والفاء المملة قولهم
 كحف بضم الحاء المملة جرس شعر الوجه المعجمة وبالفارسية موزة قولهم ومك هو بضم الميم و
 سكون الدال المملة قفيز في الشام قولهم وجدع بفتح الجيم الدال المعجمة بمعانها الغنم الدك كل
 ودخل في الثانية والابل الداخل في الخامسة والبقر الداخل في الثالثة قولهم كالغزوة الغزوة بالمعجمة

والراء المهملة والياء المشقة الثمانية والراء المعجمة والياء الثمانية بمعنى الطبيعة وهي ضد الصفه
 الذاتية يعنى في الدلالة على امر غير اخيائي طبيعي كغير الطبيعة فانها ليست اخيائية لخاصتها قول
 بكسر العين فيه شارة الى انه ليس يجوز فيه فتح العين ان كان مفردا معلا بخلاف الفعل كاستي
 قول كطابع هو بفتح الباء بمعنى ما يطبع به اي ما ينقش به فهو كالحاتم وزنا ومعنى قول نحو
 الفارس يوم من الفراسه بفتح الفاء لا بكسرها وقد سبقت معناها قول كسابق كان المراد بك
 الفرس المقدم على سائر الفراس عند التسابق قول مثلث الفاء اقصاد هذا المفرد بحسب العقل
 نظر الى هذا التعميم والتعميم الاثني عشر ثمانية عشر اربعة عشر منها موجودة ذكرها ثمانية منها و
 ترك البواقي لظهور بعضها عما ذكره قوله بعض اخر قول في نصب جدد النسب بفتح التون بمعنى
 وقوله جدد وصفه وفيه شارة الى ان صبا رتبته بالعلمية عتيقة يجمع بالفعل الى كبحر علما
 فقوله بخلاف بصرى بخلاف مراد به المعنى النسب قول كالكري هذا موضع وصف للغير لا
 لمحض التشبيل قول في خندق هو بالحاء المعجمة والدال والراء المهملة والتون لقائ كسر جل
 العنكبوت قول في زايده العادي اي الزايد للعاد سواء كان الزايد ناديا ام لا قول في هو
 الخايسه خصص بالخوايسه از عند وجو الشرط المذكور في السداسه لا بد من حذف حرفين في التسامي
 من حذف ثلثة احرف فافهم قول في سبطى قد تقدم انه لنوع من المشي وقد كسر بفتح الفاء لا
 الخازن لا ابدان وقد بدل بكسر الفاء ما يعلق في الشاهد قول في موضع ما يدل على المعنى ذلك
 لان الزايد في الاول زايد في الاغلب للدلالة على معنى بخلاف الزايد في غيره قول في السداسه يلد
 هما بمعنى العدد والقوى قول يا غنا حذف الياء اه يعنى وحذف الياء من غير عوض وذلك قول
 فابقها واقلبها ياء اي ابق ما دنتها واقلب صوتها صوتا ثانيا فلا يلزم من رفع بعض الياء عن الواو
 التناقض نعم يلزم عليها ان الياء اعظم صيغتي منهي المجموع زايدة عند الجمع ولا يكون منفردة
 كما هو لفظ فالاول ان يقول حذفها وعوض عنها الياء قول لكافوها اي امانها في الاخيار
 قول فان شاء اي فان شئت ان يقول سراند وسرديقول ولا يلزم عليه لم يعمل ان في الجزاء قوله
 على الشرط الماضي لا يبعد ان يكون قوله يقول من بنية الشرط والجزاء محذوف تقديره قول
 سراند هذا في الوصل في غير الافتاد وغير حالة التصديق في الوقت وفي حال انشائها في حال

سبطى
 ضطرب
 سبطى
 ضطرب
 سبطى
 ضطرب

٢٧٣ النصب فينا قولنا هو تفنن علم ان تصغير الاسم اما لارادة دلالة على صغر الجثة او السن او على

نحو يا بني او على الدلالة وخسة الرتبة وتصغير الوصف اما لارادة دلالة على ثبوت احد المعاني المذكورة
لذات الوصف باعتبار انضمامها بصفته او لصفته فالظن ان تعبير سبب عنده ليس لجره النفس بل
انثائه باعتبار الذن وخسة الرتبة والاول باعتبار غير ذلك وقد يقصد بالتصغير التعظيم نحو هذا
روية فانهم قولنا اجعل الما فاق اي على سبيل الجواز بالمعنى الاعم لكن اذا كان خاليا عن مانع
سيد كرو ولا يجب الاول الا في الرباعي ولا الثاني الا في خماسه متلو اخره مدة وفيما فاق من غيرهما خاليا
عن المانع فالوزنان على سبيل التخيير اما في ذلك المانع فهما ممنوعان كما سيد كرو المصم واما خصص هذا الاول
مع ان بعض صيغ المصغر على غير ما كمضير مفيد مثل اكر العيون في الوزنين مع ان القياس تكرار اللام
اشارة الى ان المراد هنا ببناء الوزن فقط من غير ان يشاء ببناء الزايد والاصل كما سوتنا ما كر في اللام

قولنا الف الثانية كان ما سبب هذا الكلام بيانا لان تلك الاربعة اذا كانت بعد ثلثة احرف
لا القلب هذا بيانا لان تلك الاربعة اذا كانت بعد ازيد من ثلثة احرف لا يحدف الا المقصود بالتفصيل المذكور
فلا تكرار قولنا عبقري عبقري بفتح العين القاف رئيس القوم والرجل القوي الاشياء الغالية
المنسوبة الى بلدة عبقري بضم القاف هو بالفارسية تكرار قولنا اعلاما هذا بفتح الهمزة جمع العلم
المصطلح في موضع الحال عن الحيرة والثلثة وكان هذا التقييد مع جريان الحكم مطا لمكان قول
المصم وقد انفضت اء فان لا انفصالا في حال العلوية محقة لا مقدرة واما خصصه لمصم بالذكر لانه
لخفائه هو المحتاج الى البيان ولا يبعد ان تميز بكسر الهمزة على ان يكون على القول اي قولك يا هذا فينا
لل اعلام ولا شعا بكونها مشي وجمعا اذكر او جمعا سوتنا قولنا قرقرى بفتح القاف وسكون الراء
المهملة الاولى اسم موضع لغري بضم اللام وتشديد الغين المعجمة وسكون الياء المشددة الثانية والزاوية
حجرة البرقع قولنا العود بفتح العين مصدق فادعوسه بذلك لانه يقولنا في امة اي عند من
قلب الهمزة ياء قولنا ما ياء لا عطف على قوله ثانيا والمراد بما ياء في الالف الواقع في الثاني زيدا او محمدا
الاصل فان قلت ان الف عاج اقام بدل من واو ياء فهو مبدل عن اللين لانه فكيف خرج عن ذلك قلت
كما يحتمل ان يكون مبدلا عن لين كك يحتمل ان يكون مبدلا عن حرف صحيح كالفال وهو فاء والمراد بالقلب
عن اللين فا كان مقطوعا به قولنا والتصغير علم من الرديف ساو عده شذوذ قولنا في المحذوف

أشارة إلى أن المنقوص هنا بالمعنى اللغوي لا بأحد المتعالي الثلاثة الاصطلاحية التي هو أعم منها مطرد في بعض ٢٧٥
 ومن جهة بعض آخر فإنه بهذا المعنى أعم من أن يكون حرف المحذوف لا مأ وغيره وحرفا صحيحا وغيره وحرفا آخر
 أو غيره وحرفا يكون بعضا منه حرف الوضع أو بعد في شمل نحو علة وسه وكذا يشمل نحو فاء ولا وكذا علاما
 فاتها وإن كانت حين الوضع شائبة لكن يصير عند تحولها النسبة عليها ثلاثية بالتضعيف كما سيجيء فلا يشترط
 على الشئ أن يقول الآخر مقابلة لفظ البعض وإن ما علما لا يصلح مثالا له على ما فسره الشئ ويمكن
 أن يريد بالبعض أعم من الحقيقة والتقدير فإن الاسم الغير الممكنة الموضوع على حرف غير قد يقال إن
 أصلها ثلاثة أحرف على هذا يدخل نحو ما في المنقوص غير حاجة إلى التعميم لا غير ثم اعلم أن الزايد في الثلاثة
 يحتمل أن يكون مقدما على الأصل أو متوقفا لكن الظاهر أن يكون المحذوف عند التصغير هو الزايد **قولهم** كجوه
 في جافان جيا أصل الوجه ثم جعل الواو والمنقوصة مكان الجيم بالعكس ففتح الجيم لضرورة الابتداء بالساكن
 ونخسة الفتحة فقلب الواو الفاء لتحريكها وانفتاح ما قبلها وهذا المثال شعبان المراد بالمنقوص ما
 يشمل القلب المكاني وهو غير بلا يجدر به نقله أن أصله وجا كما ناس فخفض بالحاء مثل **قولهم** لا
 يقاسر عليهما أما الآية فيطرد في اللفظ العربي وهما عجيبان وأما لأن ما فعل بهما أزيد مما فعل عند تصغير
 الترخيم بخلاف الميم واللام منها مع كونهما من أصولها ظاهرا **قولهم** بفتح المثلثة لفظ أكثر إن كان يفتح
 العين فمن باب المعالبة وبمعنى الزيادة الأضحية وإن كان بالنظم فمعنى الزيادة الحقيقية فليس الحذف على الفتح
 لمحضر من أفعال القافية **قولهم** من المبتدأ فان قلت ثنائية اسمها الأشتا والموصولة معرفة فكيف جعلها
 الشئ هي منافي المبتدأ قلت هذا أقام على القول بأنها موضوع في حالة الرفع بوضع في حالة النصب والبحر
 بوضع آخر وبأقنية على بناءها كما سبق أقام على التغليب لكون المبدأ الذي هو الأصل فيها مبني **قولهم**
 مع الفروع أه خصل الشئ الفروع بفروع ذاك الذي الذي حيث جعل فروعها عقبها التباين فروع اسم
 الأشتا مع فروع الموصولة دخول المؤنث في الأول والثاني وقول المصنف منها ناس إلى هذا وإلى أن
 تصغير اسم الإشارة لا ينحصر أصله الذي هو تابل وتجاوز إلى الفرع المذكور في **قولهم** خالفوا بها
 البناء بمعنى في ومع الضمير للمبتدأ أو لصنيع الأشتا والموصولة الأول أظهر **قولهم** في إبقاء أقوالهم يتبع
 حكمه ثابتهما أن ليس له قاعدة كلية فأنه في الموصولة جمع اسم الأشتا باق على ما كان في صغر اسم الإشارة
 لثنيتها بوردية مكسوفة وإن يامثلا أصله بثلاث ياءات وألها مكسوة هي غير الكلمة التي كانت مفصلة في الكلمة

٢٧٤ مذكور في المصغر ثانياً بالتصغير الساكنة والثالثاً هي اللام المفتوحة المنقلبة عن الألف كذا جمع

الموصول ولو لم يرد إلى الواحد فإن ثانياً يرد إلى الواو المفتوحة فتبقى في اللام ثانياً بفتح الواو وليس فكسر الشاكة
ثم اليا المشددة ثم الألف كذا في اللام لو شيا وموكلوتيا إلا أن ثاقه بدل همزة وكذا نقول في اللام والآلة
واللام لا يهاخذ إلا عجزاً وهي اليا وعلى ما ذكرنا تصغير اللواتي واللولي قولنا والتعويض لم
يتعرض لزيادة قبل الأواخ لأن تصد كرمابه خالفنا لا سماً المتكثرة والمراد بالآخر الآخر التصغير
واراد بالآخر الأصلي من قال المحقق قبل آخرها ياء وبعد آخرها ألفاً قولنا الذين علم أن جميع الكثرة
عند التصغير يرد إلى مفردة فيصغر فجمع جمع السلافة وجمع القلة عند التصغير يحوان فيعمل في اللام
وإن يصغر بصيغة الجمع فالذين لما كان خالفاً للمفرد في المعنى كما سبق شابه جميع الكثرة منه وما ومصدقا
فما سبق يرد إلى مفردة عند التصغير فاصله الذي ثم الداي ثم اللذان ثم حذف الألف لتثاق الكثرة
وضم اليا وكسر الرفع في التصب الجرح للناسبه فصا الذين فعا والذين جراً ونصباً لا يخلش
يبقى اليا على فتحها ويفرق بين الجمع التثنية بحركة التون قولنا واللذين هذا بالواو ومضغ اللذين
كالذين زنا ومغزو سواي أيضاً للذي قيل هو مصغر لاء جمعاً للذي كما سبق بقوله واللاء كالذين فلهذا
وقعا وليعلم أن اللذان واللتيا بكسر ما قبل ياء المشددة لا يفتحها كما توهم وكذا في التثنية والجمع هذا
بخلاف ياء وتيا وفروع ما واهما كسبا باللامين بخلاف مكبرهما الزوال علة الكتابة باللام الواحد و
أن المبنى مما نحن فيه يصير بالتصغير معبراً لا بالتصغير بالذان من خواص الأسماء المتكثرة قولنا في آخر الكلام
الأول أن يكون هذا الكلام بعد قوله مشددة ليصير اختلاف وجه الشبه قولنا للنسب هذا بفتح التون
النسب لا بكسر فاجمع النسب قولنا اقلنا التشبيهة أي المراد بالماثلة أحراراً من النونية والجنسية
قولنا إذا كان قبله الأول أن يكون هذا في ذيل وجه الشبه حتى يصير منه قولنا من وجهين هما عند حد
الثاء وعند حد التيا مع عذبة ثانياً كما هو القاعدة كما سيجي قولنا مباشرة لليا أو مفصولة بالفاء
هذا الكلام قد صدق منه غفلة والتبوا أن يقولوا فاعده بعد الألفام لأن الألف يزيد قبل الواو والألف
قولنا أي كل منهما دفع لما يرد على المص من أن اللام لازم عليه أن يقولوا حسناً بصيغة التثنية قولنا
لكن المختار أن الشاكة أي الحذف لا القلب مع زيادة الألف قولنا وجرى بفتح الجيم والميم والراء المعجمة
التي لا تسير قولنا في الرطى وملها وطى شجر وملها من اللام قولنا عز أي عز عن الوجوه ويلزم الحذف

هذا هو الأصل في الجمع
فما سبق يرد إلى مفردة
عند التصغير فاصله الذي
ثم الداي ثم اللذان ثم حذف
الألف لتثاق الكثرة وضم
اليا وكسر الرفع في التصب
الجرح للناسبه فصا الذين
فعا والذين جراً ونصباً لا
يخلش يبقى اليا على فتحها
يفرق بين الجمع التثنية
بحركة التون قولنا واللذين
هذا بالواو ومضغ اللذين
كالذين زنا ومغزو سواي
أيضاً للذي قيل هو مصغر
لاء جمعاً للذي كما سبق
بقوله واللاء كالذين فلهذا
وقعا وليعلم أن اللذان
واللتيا بكسر ما قبل ياء
المشددة لا يفتحها كما توهم
وكذا في التثنية والجمع
هذا بخلاف ياء وتيا
وفروع ما واهما كسبا
باللامين بخلاف مكبرهما
الزوال علة الكتابة باللام
الواحد وأن المبنى مما
نحن فيه يصير بالتصغير
معبراً لا بالتصغير بالذان
من خواص الأسماء المتكثرة
قولنا في آخر الكلام
الأول أن يكون هذا
الكلام بعد قوله
مشددة ليصير اختلاف
وجه الشبه قولنا
لننسب هذا بفتح
التون النسب لا بكسر
فاجمع النسب قولنا
اقلنا التشبيهة أي
المراد بالماثلة
أحراراً من النونية
والجنسية قولنا إذا
كان قبله الأول
أن يكون هذا في
ذيل وجه الشبه
حتى يصير منه
قولنا من وجهين
هما عند حد
الثاء وعند حد
التيا مع عذبة
ثانياً كما هو
القاعدة كما
سيجي قولنا
مباشرة لليا
أو مفصولة
بالفاء هذا
الكلام قد صدق
منه غفلة والتبوا
أن يقولوا
فاعده بعد
الألفام لأن
الألف يزيد
قبل الواو
والألف قولنا
أي كل منهما
دفع لما يرد
على المص من
أن اللام لازم
عليه أن يقولوا
حسناً بصيغة
التثنية قولنا
لكن المختار
أن الشاكة أي
الحذف لا القلب
مع زيادة
الألف قولنا
وجرى بفتح
الجيم والميم
والراء المعجمة
التي لا تسير
قولنا في الرطى
وملها وطى شجر
وملها من اللام
قولنا عز أي
عز عن الوجوه
ويلزم الحذف

قولهم كقولك في مقدمه هذا ان كان اسم المفعول فمثال الاول وان كان اسم فاعل فمثال الثالث فلذلك
 اكتفى به **قولهم** والعين المهملة وكسر الميم وسكون اليا للثقل كقوله الجاهل **قولهم** مطلقا او
 سواء كان الاول مقولوا عن وادام لا وسواء كان الثالث كلاما لا لكن في بعضهم الثالث فاقول **قولهم** فقولهم فيجوز
 هذا الكلام مما لا طائل تحته ولو سلم فالاول ان يقول بدل حيوط وكون لان حكمه اخفى من حكمه **قولهم** عليا
 اختصاص العلم مع عموم المسئلة لغير ايضا اما لقله النسبة اليها غير عليا اما لكثرة مباحثها
 النسبة عليا كما ترى اما للاكتفاء بالقرن الخفي عن الفرد الجمل **قولهم** بحري سلمان اذا سمي بمسئله فقد
 يبق في الاعراب على حاله قبل التسمية ثم قد يعرب على يقضي به حال التسمية في اجراءه بحري سلمان لانه
 من بحر التسمية بالالف في جميع الاحوال وحمل عليها قوله عليه السلام من اجبت كوني مثالا لم يكن بعد العصر **قولهم**
 ومن بحري يد من قد سبوت في او اهل الكتاب ان الجمع اذا سمي به كعلي بن محرز فيلزم رتبة انواع من الاعراب
 الاصل ولزم الياء مع اجراء الحركات على النون لوزم الواو كذلك لوزم الواو وفتح النون لم يتعوض
 للثالث لكونه معاوما من الرابع بطريق الاول **قولهم** بحري غسيلين فيقول زيدان يلزم الياء واجراء
 الحركات على النون الغسيلين غسالة غسلها البحر مما يخرج من بدار اهل النار من الدم والقيح والسا
 الاصفر **قولهم** غريون بسكون الواو المهملة علم شخص ليس بقولا من الجمع **قولهم** ان قياسته بيني وبين
 ساكنة مخففة ثم هزمت وذلك لان على اصله طي بالهزة كطيب فخذ فت جعلت قيا منسيا **قولهم** و
 محبتهم بينا مخففة بعد ما مسئلة كفتيح تصغير مهيام كفتاح مرها بهم اذا تحبوا وتصغير هو اسم علم
 مؤن الرجل اذا حرك راسه من العاس فكل احد الواو في التصغير قلب في اخرى ياء وان عم ياء التصغير فيه
 واقامه اسم فاعل مكبر مهيمة العشق اذا جعله خيرا فافيد اليه على القاعد بجذال احد الياءين من
 غير تعويض فيق مهي **قولهم** في حنيقة هي مؤنث حنيق المسما والمبالغة في التحق وطريقة الغاب
 والمسقيم الطير والخنون **قولهم** في جسيمة هي اسم قبيلة **قولهم** في علة وقص الاول بفتح الاول و
 كسر الثاني والثالث بضم الاول وفتح الثاني وهما علمان لرجلين **قولهم** وضرب مؤنث ضرب وموعرق
 لا يراد منه **قولهم** بمتبة قبيلة من قرش **قولهم** في عقيل وعقيل هذا بفتح الاول علم رجل وبضمها
 قبيلة **قولهم** كقليلة تصغير فله فهو بضم الاول لا بفتحها حتى تكون تكرارا للجيلة **قولهم** في سدة
 ما اكبر جبال ابن الناطم قد بني من جرة المركب اسم على فعلا وينسب اليه كقولهم في حضرة منو حضرة في

قولهم في اول القلب اول
 بسكون الواو او في اول قولهم
 اتبعوا ما يفترون من غير الاول
 والقلب في الراء والفتحة
 مفعول الثاني في بعض
 لم يوصف مخدوف الى اتبع
 القلب غير الواو كجرت متعرج
 افتتح ما قبل الواو فاقدم

٢٧٨ عبد شمس عيشه وفيه ثلاث تيملى انتهى اقول هذا حسن ويتا فعمل اقا بال حذف من كلا الجزئين كعشيد ومن

احدهما كحضرى قوله واقلها هذا بتشديد الواو ومقابل الثاني لا بتخفيفها على ان يكون فعل امر لها

مفعول وهو مبتدأ خبر الموصول والمجمله عطفا على قوله مبدوءة فهي ايضا وصفت لقوله افتتوا ولا يخلو ما في

عوه هذا الضمير الى الافتتاح من المشايخ ثم هذا من عطفا لغام على الحاصل من زيد الاهتمام بهذا الخاص

قوله وعندك في هذا القسم نظري نظر على المصم وحاصله ان الحكم بالنسبة الى الجزئ الثاني مطعون

مفيد بعد اللبس غير صحيح لان الحكم بما راسا غير صحيح لوجوب اللبس في جميع افراد كاتوهم قوله

وفي القسم الاول بحث اى اعراض على المصم وحاصله ان هذا يلحق بما ذكر في النسبة الى الجزئ الثاني فلم لم

يتعرض لاحاقه به فيه والمراد بالبحث التحقيق وحاصله ان الاحتمال الرجح لم يوفق به فيه لكونها اذا خلة

في الكنية والاستفهام على التقديرين للتحقيق ولو لم يذكر المصم لفظ الامس لم يقع هذا البحث في موقعه

قوله كقلنا كنية اى لما ذكرنا من القول بان المبدى بالبحث كنية قوله ولما ذكرنا من كونه اى ذكر هذا

البحث وكل من النظر والبحث والحق المبدى بالبحث بما ذكر قوله في هذا بعضا نظري اى يقو منع

اللبس جواز النسبة الى الجزئ الاول منعه جواز النسبة الى الجزئ الثاني قوله في القسم السابق اى القسم

اللاحق السابق باعتبارنا ما نكل فيه قوله عند التسبب متعلق بقوله اجبر لم يذكره عقبه مثلا

يتوهم ان قوله جواز قيد لقوله حذف قوله هذا اى بسبب هذا والمثنا اليه مجموع الجمعين التثنية

من حيث مجموع لا كل واحد للاشكال ما ذكرنا لم يجعل لثنا بمعنى ولا المثنا اليه كل واحد وانما

كان المثنا اليه المجموع لا كل واحد لان الاخ والعضه مجبوتان في التثنية والجمع المؤنث وذن المذكور مع

وتجوزها في النسبة قوله الطبيب لطاء المولفة المعجمة منسوب الى الظلي وسو علم لفظة قريبه من البصر

فالطبيب قريب من البصر بين اليه ثنا بقوله الاول من البصر بين فان معا الاول من البصر لان الاول في نسبة

المكان الى المكان المتكسر الى المتكسر لا المكان الى المتكسر او بالعكس قوله الى حذف التاء كان ذلك

لزعج انهما موضوعا بوضع غير شئت اشتقا المؤنث من المذكور وكذا ثا في الاول وسكون ما قبل

التاء فيها خلا فاليه المؤنثان ثناء ولهذا لاخير طول تا وهما في الكتابة كانه ليس التاء الثاني

قوله قلب المضاعف لفظ المعصفا اقا بكسر العين ومعنى المضاعف فيه قوله ناسبا للجمع اى للجمع

المكسرة اى المعصية فقد استوانه ايضا كذلك لم يذكرها بعثا واحدة لا خلا في وضعها اوله لانه لو

ذكرها كذلك لوجوب يقارنهما التثنية وبذلك قد يتوهم ان المراد بالمتصح فقط لانه المشاك مع التثنية ٢٧٩
 في الاعراب بالحرف ثم ان المراد بالجمع هي هنا اقاما كان جمعها في الاصل مطا وفي الاصل والحال معا فخلد
 الشرط على الاول كالاستثناء المتصل وعلى الثاني كالمنقطع **قول** بالوضع اي بسبب الوضع الخاص
 بالمفرد وهو الوضع العلمي **قول** في الامتار هذا اصله جمع ثم صار علما القبيلة **قول** في الانصاف
 هذا اصله جمع ناصر ثم صار علما لافس اهل مكة عا ونوا التبعي بها **قول** في خرج عليه قد دفع
 في مواضع عديدة من القرآن في الظلامية عنه تعا واستشكل عليه انه يفيد ثبوت الظلم له في الجملة لان النفي
 الوارد على المقيد انما يتوجه الى القيد فقط دون المقيد تعا عن ذلك علوا كبيرا واجبه عنه بوجوب الاول
 ما استأثرت من ان هذه الصفة للنسبة لا للمبالغة الثانية انما هي مجرورة عن المبالغة مستعملة بمعنى
 الظلم الثالث ان ثبوت الظلم له تعا مستلزم لثبوت الظلامية له تعا ففي الظلامية مستلزم لنفي الظلم
 عنه تعا واشتبات ذلك بادلته ثلثة الاول ان الظلم لو وجد له تعا لوجوب ان يوجد فيه على وجه اتم لما ثبت
 مراتضا تعا انما هي ثابتة له على الوجه لا اتم ولو ثبت الظلم له تعا على هذا الوجه لكان ظلاما ظالم
 يكر ظلاما لم يكن ظلاما الثاني انه تعا لو كان ظلاما ولو بقدر ذرة في لحظة لكان ظلاما لكان علمه بجمع
 الظلم فان قبح القبح يزاد بحسب علمه فاعلم بجمعة هذا معنى قولهم ان العالم كالعالم فلما لم يكن ظلاما
 لم يكن ظلاما الثالث انه تعا لو كان ظلاما لبعيد ولو كان ظلمه بكل واحد منهم ثم في لحظة لكان ظلاما بالنسبة
 الى المجموع من حيث المجموع ولما لم يكن ظلاما مطلقا لم يكن ظلاما **قول** في مرتقي بفتحين والقياس
 سكون الثاني **قول** في اموي بفتحين والقياس ضم الاول **قول** في مرتقي بفتحين والقياس ضم الاول
قول في قبالة ونظيره ثباني وسبجيا وعقلا ونفسيا وجسما وامثالا **قول** في ثوبنا الرقيق له في
 وقف المنون ثلاثة مذاهب اولها ما ذكره المصنف والثاني المحذوف مطلقا وهو انه ربيعة الثالث
 الاشباع بخمس حركة ما قبل مطلقا ومولعة ارد **قول** في اياها قد مر انه بفتح الهمزة وتخفيف التثنية اسم
 بمعنى بعد **قول** في موالضم والكساية احدهما ولا السكون المراد من الفتح والوجه عم من الحركة الاولى
 والبنائية وعلى ذلك بقوله في معربا ومنى **قول** في الحرف الذمجي تفسيره بصل غير الفتح المطلق التثنية
 ولذا قال في غير الفتح وهذه الجملة خال عن الحركة **قول** في موالضم المرجع مجموع الحركة والحرف فلا
 اشكال في عطف الواو والياء عليه **قول** في القراءة ستة متبعة هذا استوفى القول الاول والثاني

مرتقي

لما يتوهم من قوله ومما لا يميل اليه بان القرآنة طريقته تتبعوها استلزاما من عند بقوله وفعلوا بها
 امر توقيفي لا يجوز التجاوز عند غيره وقيل تضعيف له بانها طريقته مقلدة حصلت شهرته بتخص التقليد
قوله حذف يا المنقوص اي بقاءه على الحذف **قوله** وبجلا في غير المنون المانع من التنوين اما الا
 او علم الا نضرا واما الاضمار وان كانت مانعة ايضا الا ان الوقف على المضارع يحجب اللام الا عند
 التفسير **قوله** كيف اي محزوما والاولى ان يقول كلمة لا يبعد ان يريد به فعل الامر والياء في وسطه
 من يازا التناخ **قوله** لزوم رد الينا اه لفظ الرد مشعر بان يظهر في الوقف غير مناسط للجزء
 او الوقف يلزم على هذا الغاء الجازم عن العمل عند الوقف في المضارع اللهم الا ان يلزم هذا فاما مثل
قوله ودع هذا بضم الواو وكسر الهمزة وسيتا انه بمعنى الوعد وهو المجاز وقيل الرجل القوي او
 المغر الجلي **قوله** توأصوا بالصبر لم يمثّل لنقل الفتح للخلاف في جواره **قوله** جلا النقص هذا بعض
 من بيت هو هكذا انا بر ما وبة اذ جعل النقص جانا الحبل والياء في زمر ما وبة اسم امرأة واذ بمعنى حين المنقر
 الفرس او صوت يشابه الفرس جذاي سعي الحبل الفرس والفارس ووزن كصرا وكغنى جمع زمرة اي
 الجماعة **قوله** هل بالذال المعجمة كغفل بمعنى الغفلة **قوله** الثقل ان يعدم اه كان ذكر هذا في
 مع كونه مفهوما من قوله تحريكه ان يخطأ توطئة لذكر ما بعده **قوله** من البناء من المكرما الشايد
 في كل من الجمعين **قوله** كهيما اصله هيمنة قلبيا وه الثانية الفاحكة حكم در حجة وقيل اصله هيما
 جمع هيمنة قلبيا وه الاولى الفا وحده لا لتقا الشاكين فحكم حكم ضا بان الحواري لا يتحقق في فرد
 وجمع لا تناسم فعل **قوله** في جميع المواضع هذا قيد للتفي كاشا اليه بقوله قبل ذكر التنفي وذلك
 جازي اي جاز ذلك في جميع مواضع الفعل المعل مجتزا لا خلا للتنفي ولا فاد سلبا جوتا وسولعد
 نصه على الاستغراق غير صالح لان يستلزم منه لان بشرط الاستثنائية تقيد خول المستثنى في المستثنى منه و
 انما لم يقل في موضع حتى يصير سلبا كلياً مستغراقا مع كونه اخص جدا من ان يعبر عن الفعل المعل مجتزا
 الاخر ايضا فيجاء به خال نحو اقتضائه هذا الاستثناء وقس على هذا مثل هذا التقدير فيما سيأتي
قوله يا اسديا لولا كلمته ليه اخوه لو خافك الله عليه حرمه اسديا اي رجلا من بني اسد في حرمه
 للسكت حرم كسوف والمعنى واضح **قوله** وليس حقا اه انما لم يجز لك في الجرح بالبحر فيجب الجرح
 بالاسم لان الحرف لعد لا ينفذ اليه يضم الى ما بعد ويصير كالكلمة الواحدة ويخرج ما بعد بذلك عن

الموجب من هذا النوع من الوقف ذلك بخلاف الاسم فانه لا استقلاله ينفصل عما بعد فيجب ما بقا ٢٨١
 على ضعفه الموجب لهذا الوقف فافهم **قوله** اذا انخفضنا لتقدير كلمة الشرط للأشياء الى ان جو الوقف
 بالهاء في المنخفض بالاسم انما هو حال الانخفاض لا في غيرها **قوله** كان بكل ما اء استا بهذا التقدير
 ان قوله ووصل الغير فعولا لما بعده بل هو مبتدأ والظرف في موضع خبر وقوله اجز حمله معترضه انما هي
 ذلك لغوايد لا لانه الاشياء الى ان هذا الحكم ثابت في كلام العرب سموع منهم لا انه قياس يخص الثانية
 الى ان تركيب البيت بهذا النحو ما يوافق ما بعده في كونه جملة اخبارية اسمية الثالثة الاخرى عن
 بين المصدر ومعنى بالاجنبى للاربعه الرد على من جعل الظرف متعلقا باجز والتايمع في **قوله**
 هاؤم اقرؤ كتابيه لفظا هاء اسم فعل بمعنى خذ وموقد يتصرف في تصرف الاخر كاضرب كتابيه فهاؤمه عليه
 ضمير وهم مع علامتا التثنية والجمع والتأنيث فقبل هاؤم هاؤم هاؤم في اذا انصل جميعا للمذكر
 يشبه اعيد واوه كانه الماضي **قوله** ولهم صفة بناء اي لا صفة تحريك الا يخرج عن هذا الحكم نحو حيث
 اجزاء الحركات الثلاث على اخره ولدخل فيه نحو لو تارونوا **قوله** ومثل اي مثل ما لا يلزم بقاء في
 على الوقف بالهاء فعل الماضي فانه وان كان بناؤه لازما الا انه يشبه بالاسم عروض الحركة للالتفات
 شيئا ما كان بناؤه غارضا فلم يوقف على الهاء **قوله** مجيء ذلك اي مجيء المنادى موقوفا عليه بالهاء
 نحو واخيه من على هذا بعض من بيت هو هكذا يا رب لا اظله ارض من تحت واضحه من على رتب حرف جود
 الافعال الثلاثة بصيغ المجهول ولفظ تحت وعله مبتدأ على التضم بالبناء الغارضي لنية الاقضية وادخل
 على الاخيرها السكت المعنى بالتورب يوم كائن لا اظله فيه اي لم يوقع فيه ظل على واحرقا ما من قدي
 لشدة الرقضا وهي الارض الحارة من الشمس واضحا اي برز بالشمس من راسي من ضجيتا الفصل الكسرة
 اي يرن **قوله** فنامل كان جملة الاشياء الى ان رفع المنفذ النكران اذ كره موجب رد اعراض اخر
 على المصم ومولودم اكنفاة بالاسم استحسن اعر الوقوع **قوله** هذا حبلوا قد حبلوا اصله حبل فقلب
 الفه واواساكنة في الوصل كما فعلت في الحال الوقف على ضعف ذكر الما كبعديته على كونه في
 حال الوصل **قوله** مثل الحرقاة اوله لقد خشيت ان اري جدبا الجربا بخط وذا ومعنى حرك
 داله دشد دباؤه للضرورة والمراد بالحرق النار والقصب كجربا لغارسية في وذا شدا وشدة
 باؤه ايضا للضرورة والشاهد فيه شيئا الاخر في الوصل للضرورة وليس هذا للوقف ان الوقف

الامالي

على الالف لا على الباء لتحركها قول هذا باب الامة الامة على ضربين مركبة وهي الامة الالف مع
فتحة ما قبلها وبسيطة وهي الامة فتحة ما قبل تاء تانيث الامة فتحة ما قبل الراء كليهما الامة
وذلك كفتحة طحة والكبر قول ان تحي بالالف ههنا بصيغة المجهول من المجرر وهذا التعريف للامة
المركبة واما تعريف مطلق الامة فهو ان يقال الامة ان تحي بالفتحة فقط نحو الكسرة او بالالف مع
فتح ما قبله نحو اليا والكسرة اما قاله ابن الحاجب من ان تحي بالفتحة نحو الكسرة فان الامة الالف
على تعريفه اتمها هي من لوازم الامة لا من نفسها قول الالف المبداء اعلم ان اسباب الامة ثمانية
انقلاب الالف المنطوق بياء في الاصل وفي بعض النسخا يبدون حرفين يبدون شذوذ وانقلابها عن
ياء او واو امكسوة ودقوع الالف تلو اليا او بالعكس ودقوع الالف تلو الكسرة او بالعكس التناوب
للامالة اخرى هذه الاسباب تحت جنس واحد وقصد المناسبة قول كاهن وهذا الاول اسم التناوب
فعل قول كجلى فان الالف تقلب ياء في التثنية والجمع علامتها تعد كلمة منفصلة كما ستومع ان
المراد بالحرف المريد الحرف الواحد كما هو النظم فلا يراد ان خلافة التاء عن الفها مع زيد قول شذوذ
عطف على زيادة فقوله قفامثال للخالفين معاجيبها اريد المضا والمضا اليه لما كانا كالكلالة الواحدة
فسبب الامة فيه كالمصل بذاك يصير مثالا الامة قول ربي كسرة او ان يكون الكسرة بمعنى
المكسوة وكذا السكون والكسرة لا يتبين في الاول ان يكونا بمعنى التناوب والمكسورة لان الحرف يقابل الحرف
والحركة يقابل الحركة قول التناوب الالف لفظ التناوب مخوم بها الضمير المضى اليه لا بئس التناوب
نفس اللفظ والمعنى وبجاء ذلك لان الفتحة العوا الى المعرف باللام قول مظهر من كسرة سبباً مظهر وقوله
مركبة التناوب سبباً لكسر الظم كعالم وكتاب امثالهما والتسبب الذي هو الينا النظام مركبة
وبايع ونحوها قول عن الامة اي عن الامة التسبب المظهر الفتحة والالف ودع سبب الامة المتكلم
اياها قول بخلاف الخفي منها وبجاء سبب الامة من غير الكسرة التناوب مطلقا كما يفهم منظم
كلامه قول كالكسرة المقددة اي كالتسبب الذي هو الكسرة المقددة بخونها فان كسرة واوه المنقلبة الفا
التي هي مقددة سبباً ماله ولا يكف حروف الاستعلاء عن الامة والامة الكسرة المقددة بالادغام
كالضالين فالظانها ليس سبباً للامة لان حروف الاستعلاء عن الامة فيه ليس كفاذ الكسرة فرع و
سبب الامة قول ان الامة تقدير والتسبب الذي هو الينا المكسوة اذا حصل الف الامة من بياء

قوله

كفاض فإن الثاني الذي هو أصل الالف في مقدمة سببها الالف في فتحه ما قبلها ولا يكفه حرف الاستعلاء ٢٨٣
 عن الالف الواضحة الالف في الالف الالف في ملازمة واما محل الضمير على معنى المماله استخدا ما د
 اما الثاني المقدمة بقليلها الفاقبل الالف المماله كذا غمها فاعلم انها مثل الكسرة المقدمة في التصانين
قولهم نحو عذارى بالرفع والاول ان يقول نحو هذا عذار فهذا مثال للرأ المضمومة وعذاران مثال
 للرأ المفتوحة والعذار منبث الاذن والوجه الطريق وزمام الفرس علامة وجد في منبث الاذن
 اوقفا العنق وسوبكر العنق **قولهم** كذا بهذا بكسر الغين المعجمة مصدب بمعنى الغلبة **قولهم** كما يطوع
 من المطوع كالمضاج مباثعة للطبع مر مر من محايير لاذية بالصغام للأهل والعيال قال الله تعالى ومن
 اهلنا **قولهم** فان اراد به اء حاصل كلامه ان اراد بانحوار عذتهم الالف بمعية جحائها بتر عليه
 اعراضا الاول ان عدم التحتم بهذا المعنى في كل امالة فلا وجه لتخصيصه بهذا التثنية الثانية انه بهذا
 المعنى مشترك بين التصوتين المذكورتين فلا وجه لتخصيصه بالثانية وذلك لعدم وجوب امالة واجبة
 واما اختصاص الاعراض الثانية بالذكر مع خوله في الاعراض الاول اشارة الى انه وارد وان فرض ان الالف
 لم تحتم عند المصدر فيما سوا الصورة الاولى ولم يمكن ذلك الغرض له في الصورة الاولى لتضيقه بالمغايرة
 بين التصوتين في الحكم **قولهم** كاسيانه وهو قوله وايضا فالمقتضى لا يوجب الالف كما قال في الكف
 وشرحها **قولهم** والاشعاب بتغايرة عطف على قوله لتخصيصه اشارة الى الاعراض الثانية **قولهم**
 في وجوب الكف اي في ثبوت **قولهم** فنامل اشارة الى امكان ان يكون مراده عدم التحتم الاستعلاء لا الحقيقة
 او عدم التحتم بمعنى ذكر في الشق الثاني اي قسما الطرفين روح لا يرد عليه شيء وقد ظهر من هذا سر
 عدم حمل كلامه ولا على الشق الثاني المخصوص عن الاعراض **قولهم** ينكف اي يمنع وامتناع الكف
 مثبت للامالة فيه من ادلك اعم من ان يجمع الكافان معا كغارما او يوجد الثاني فقط كما رد **قولهم**
 بكسرا العجب في قوة هذا الكسر حيث يكون مقتضيا للامالة وما نفع من غير عنها اجتهاد
 كون في حكم المكر لان للرأ صفة البكر لا يصير سببا لذلك لان يقال بتكرارها **قولهم** كرايا
 مال فان هذه الالف تالية محرفا لسكون قال الكسر لكونها كان الكسر في غير كلمة الالف صفا غير مؤثر
قولهم في السائلين اي في مجموعهما من حيث مجموع لانه في كل واحد واحد لا اتفاقا مع سبب الكسر
 من اء يصير سببا للكف **قولهم** وقواما برهنا اى قال بقوته وذلك لان التثنية المنفصل ان لم يصلح

للتبعية فلم يصلح في كل من الموصفين ان يصلح فصلح منهما تخصيصا لاحتية باحدهما ان لا يخرج
قول بلاديه اي بالقول بالقوة او بما يقوى به مذهب ابن عصفور **قول** ان القول القرباء هذا جواب
عن رد ابن هيثم حاصله ان المانع اقوى من المقنض في الاثر ولو تساوى في القوة لان المنفعل يقبل اثر
المانع اسرع من اثر المقنض لان اثر المانع موالاتا بقا على عدم واثر المقنض التغير عن العدم الى الوجود
والاول اسهل للمنفع من الثاني فسيب الى ما لا ان كان ضعيفا بالانفصال فيؤثر لضعفه لذلالة وهو
بخلاف سبب الكف فان قوته الذاتية باقية ويؤثر بها **قول** ولما قدم اه اي لقوته الذاتية قد موى في اثر
على المقنض فحكموا بعد اثر للمقنض مع وجود المانع **قول** ايضا فالمقنض اه هذا جواب اخر عن اعراض
ابن هيثم حاصله ان المقنض في الامالة اضعف من المانع منها حيث يكون الثالث موجبا لاثره دون الاول
لعدم وجود الامالة الواجبه ولو جوا الكف الواجب لك الضعف ثابت مع قطع النظر عن حال المنفع
وهذا الجواب اقوى لثبوت صحته ولو منع الجواب الاول **قول** لنا سبب في سبب اي فيه من اهله اذا لما
الالف تلا انما هي مناسبة الالف الاول من الكلمات الواقعة رؤس الاي لا المناسبة الالف الثاني فيها
اللام الا ان يراى برؤس الاي الكلمات الواقعة فيها **قول** نحو الحجاج وراء فلا يقطع عليه نحو الزوارق
قول ونحوها اي نحو لفظة وراء **قول** قياسا اي ملهما متصلتين باي كلمة كانت ولو لم تقع
امثالهما متصلتين بتلك الكلمة وليس المراد بالقياس قياسا في اللفظ بل في المعنى **قول** الكف
الكف الكلف بكسر اللام العاشق اي يمنع العاشق من عشقه **قول** زيادة توضيح اه اقول ليس
الامر لك لشمو الموصوف خوفنا فيجب بخرج بذلك لانه غير مقصود به هنا كون النظام منه الفتح بقوة
فالتبوي لا يصير سببا لعدا التوهم **قول** لغرض لفظي كان المراد بالتحويل للغرض اللفظي تحويل الالف
الحجزة الى الميزنة المتحدة معها في المعنى كسائر وسفر لا هذا التحويل لمحو السعة في الكلام ونحوه
لفظي لا التحويل الاعلى لان المعنى في بعض تعاريفه هو المعنى المختلف وهو موجود في الاول ولو
في نوعه بخلاف الثاني ويحتمل ان يكون هذا المعنى اصطلاح اخر في التصريف كما انه بمعنى العلم باحوال
جوهر الكلمات صحة واعدا لا اصطلاح اخر **قول** وفيه المبني ان اراد بالمبني مطلق المبني فيدخل
في الحكم الافعال المنصرفة المبني والظاهر واسما الا انشاء الموصولة المبني مع عدتها من انما على التصرف
واراد به المبني الغير المنصرف في زماننا كما انما على المجهول او تفهيم المعلوم **قول** نسرا ان تعجزا الصواب

الشيخ

ان يقول خمسة وكذا قوله سبعة استا واربعة قول في قد يجاوز سبعة اقول قد يجاوز ثمانية كما استخرجنا ٢١٥

واستخرجنا حين فان عد علامة التثنية والجمع متصلة فليعد ثاء التانيث ايضا منفصلة قول
كل عبلان سوع وزن سفر جل يد عليه الزيادة الثلاث وموزية يته عن بطنه منفتح البطن قول
كذب بان بضم الكاف وتشديد الدال المعجمة المضمومة وسكون الهمزة الموحدة وضم اللام الثانية وتفتح الباء
بعدها الف فونه وكذا مبالغة كذب بفتح الكاف قول ضلعت بكسر الشا المعجمة وفتح اللام وهو
المعوج قول برود جذع الاول ثوب معرو وعلم بعد جناح الجراد الثانية بالهمزة ساق الشجر
قول للتثنية بفتح التثنية والياء وموالدبر وحلقه قول مردود طاصل الردان بجو الأصل
يتوقف على وزن الأصل سواء شغل أم لا لا على الاستعمال والأصل فيما ذكر موضوع غير مستعمل ولا
يدع في ذلك مجازا ان يحصل منه فرع يستغنى به عما له عن استعمال الأصل فقوله بارا العربية ليس
نفسا يارب ربه التجر بل رفع لا مستغنى فاشتمل ما يارب ربه فافهم قول كرم ربا العربية ايذاء النديم والتعز
وسواء الخلق واظهار التكرار قول كبرج هو السحاب لوقوع الهمزة قول كلفنغ هو بالظاف
ثم انقاء ووجه شوق وظهر سنبله منه قول كدمج هو المنشا وما يربط على العضد من الحبل قول
كفطال بالقاء قيل هو اسم لزم خرج فوج عليه من السفينة قول كطرب موشة اخضر كالرب
يحصل اطراف الماء وحكي على هذا الوزن امثلة كثيرة واهل سيبويه هذا الوزن ولعل اهل له نزع
انه مخفف فعل كبر ثلثان كمالا فلهذا لك نقل فيه هذا قول كسحط هو غم كرم القرم قول
كفلس هو الغمام قول كجبعش هو التشديد الضم قول كقرطع هو الشئ القليل قول كملطير
الغايرة عشرة اقشالا انها اما في الوزن عدد الحروف كما في الاولى اما بزيادة الحرف لمزيد
او بنقصه بنقص الحرف الاصل وبزيادة التثنية اما بزيادة الحرف لمزيد او بنقصه بنقص الحرف
الاصل او بزيادة الحركة او بنقصها او بنقلها الى ذلك موضعها او بنقلها الى غير ما فعله
للمزيد اما اشارة الى ثلثة مما ذكرنا او اشارة الى قول النقص اما اشارة الى خمسة منها او اربعة
منها وقوله ونحوه اي نحو كل من الربدال اشارة الى البوائق وقد يتحقق المعايير بالركب من بعض تلك الاقسام
او كلها ويقول منه اقسام لا يسع ذكرها في هذا المقام فتدبر قول كطرب بضم العين ملة
وفتح اللام وكسر الباء بمعنى الضم جمع الضم قول وجذب بالهمزة المضمومة والحاء المعجمة الساكنة و

والدال المهملة المفتوحة فان اصله بضم التالثلث عند سبب **قول** كبرش فحققت بالفتح كما سبقت
 وبوالا ببل الضخم والجرا والطويل الرجل **قول** بضم فحل أى بحرف هو مضمونة لفعل وفعل
 ضامنهما **قول** بكسر الهمزة دفع لثوقهم **قول** بضم مضارع ضمن **قول** يضرب يفعل إشارة
 الى ان الحكم المذكور ثابت وان لم يكن اقل اصول الكلمة اول الكلمة **قول** فسوق هو على وزن برش اسم
قول كماء حليت مواسم لسمع الانجذان **قول** ودال اغدودن يقال اغدودن فلان أى طال
 شعره واغدودن الزرع أى طال **قول** حروف **قول** سمس سمس كجعفر الثعلب اسم موضع وكزبرج
 حبقال له بالفارسية كجد **قول** ونحوه المراد بنحو كل ما كرر فاءه وعينه ولم يسقط حرف منه
 في تصريف من تصريفاته **قول** كلام هذا على وزن دحرج من لم يركب مركب فان الاشتقاق
 يدل على الزيادة وترجم احدهما للزيادة من غير ترجيحهم على القول بالاطن **قول** اربع قرآن لها
 هتاء وتبليغ وثانيتها ثلاث يوم الله وثالثتها ثمانية مسئول ورابعةها امان وتسهيل وهذا البيت
 احسن من قول الآخر مثلك الحروف الزايدات عن اسمها فقال ولم يجل امان تسهيل وقد كذب من
 الحروف الزايدة العشرة اثني عشر تركيبا اربعة منها فاء البيت والخامس سئلتمونيها واليوم
 نسا حكي ان تليذا سال الشيخ عن الحروف الزايدة فقال الشيخ سئلتمونيها فزعم التليذ انه اخطا على
 ما اجاب به التلاميذ قبل ذلك فقال مثلناك الالهة الكثرة فقال الشيخ اليوم نسا فقال والله
 لا انسان اعلم ان الشيخ اخبر عن نسا فقال الشيخ يا احمق قد اجبتك مرتين وما فهمت والتابع هو
 التما حكي ان البرية مثل المازنة عنها فاشهد هذا البيت هو بيت التما فشيئتي وقد كنت قدما
 هو بيت التما فقال المازنة المبردا فاسئلناك عن الحروف الزايدة وانك تشهد في الشعر فقال المازنة قد
 اجبتك مرتين وما فهمت التماسنا يا اوسر هل نمت والتاسع لم يأتنا فهو والعاشر هم بيتا آلون
 والحادي عشر ما سألني فهو والثاني عشر القسنا هو **قول** هتاء تسليم الهتاء مقصود بفتح
 الفاء ضد عضه الطعنا وماء هتاء الضرورة واكمل الحروف واريد به هتاء العيش والتسليم جل
 الشئ سالما والمراد هتاء سالما من الفرق ومفعول لا تخذوني اي تلا مقابلهما او اليوم مفعوله
 وتوسعا وباء في البيت مستانفة من مبتدأ وخبر المراد بالاسم الا ان من شدايد الفرق وباء التسهيل جعل
 التوسلا سهلا للعبث ويمكن جعل هذا البيت على معنا آخر **قول** حكا اريد حكا ما ضل من هتاء

دوست عزیز
جناب
مقام

فاعلم ان الالف مفعولة قوله اكثر من فعلين قوله لا اله الا الله اي ولم يصداقيا قوله نحو صيف ٢٨٧
 كجعفر للرجل المحيل او الماهر في الامور انقضيت له الرجولية وسقط الشجر والابل الانثى الغير
 المعلية والاول مثال لما زيد بين الفاء والعين الثاني لما زيد بين العين واللام وكذا المثالان الاخير
 قوله ورسول واسم للشعر ويسموا اسم موضع او شجر قوله وجمع هذا ما يقع الميم وسكون الجيم
 فتح الالف المعجمة مصدق ميم بمعنى لاخذ والمد وتخليه الفرس بلا علوفه واما بالحاء المعجمة والذال المهملة
 فبمعنى الخدعة وان كان يضم الميم فتح الحاء المعجمة كذلك فبمعنى الخيانة ويضم الميم وتشديد الجيم كذلك
 فبمعنى الذليل قوله بخلافه هان وهجان الرضا بالراء المهملة المكسوة بمعنى الرضوان والهجاء بكسر
 الهمزة جمع هجر وهو البقيع ومن كان ابو حردا وامه فسر كان ابو عريتا وامه قوله وتبين هو رفع
 القبر من الارض كظهر المحو وشرا بهل الجند وعير فيها قوله وطيس الطيل كجعفر والطيس
 كفسر كلاهما بمعنى الرمل الكثير والاما الكثير قوله وميم دلا مصر وابتهم الدلا مصر لبارق من قوله ثم
 الذرع فهو دلا مصر اي بوقت مصدقها الدلاصة وابتهم بمعنى الابن قوله وهن في شمالا وجنبا
 شمال كجعفر ديج تهب من جهة الشمال من شملت الريح شمالا بالفتح واحببني من حبط بطنه اذا انتفع قوله
 كحظك الابل اي اكل من شجر الحظول واسبل الذرع اي ضاذا سنبلة قوله وتا في ملكوت عفرة
 الملكوت مبالة في الملك يضم الميم وسكون اللام ومنه باذا الملك الملكوت والعفرة والعفر
 بكسر العين وسكون الراء بمعنى القبيح المنظر وفي الاول مبالة قوله وسينه قد موسى القديس
 كعصفو بمعنى القدم بكسر الفاء فتح الدال قوله لم تقوطها اي لم تقوط تلك الحروف ومبالة
 تلك الكلمات وهي الشمول الى اخره قوله سابق اي على الكلمة وقوله اذا ابتد به في الكلام فلا بد
 عليه شي قوله لم يولا يكون في مضاع مطلقا اي سؤالا كان من الجواب ومنه في نقص هذا بنحو قوله
 وانزل كاستيا ويمكنه فعد بالثكلف قوله لا لماض وانه لا راي في اول ترك هذا الكلام لان
 الكلام في بيان انه من الوصل ليس في المواضع المحصنة التي وجد فيها هزرة اية لا في المواضع المحصنة
 مط سوا كان فيها هزرة زائدة ام لا الوضوح عند وجوها فتا ليس فيه هزرة زائدة قوله لم يفعل
 ماضاة لكن بشرط ان لا يصير علما فان هزرة الوصل في الافعال اذا ضا ان اعلما ضا ان هزرة القطع
 حال الفعلين وهذا بخلاف هزرة الوصل في الاسماء فانها وصل وان ضا ان اعلما قوله لم يزل وهو

الحق

المودة والوصا وان دارا بتقدير لا وهي ان المحفظة وقوله قلبك طابراي طابراي اخبر قوله الحق ٢٨٩
والشاهد في شبهة الهمزة الثانية بين يمين قوله الحق قول من هذا موطيا او كتب على ثيابا
اذا جعلت غير ما هو قول من اخذ هذا بكذا هذا التفسير لفائدة من الاول ان لا بد من ان يكون
ليس على حقيقة وهو ان يكون المبدل منه او لا موجودا ثم حذف ابدل عنه المبدل بل المراد الحكم بكونه
بدلا منه لعدم وجوب المبدل منه الخارج بل في الارادة والثانية ان ابدل ليس بصيغة الماضي المجهول
بل بصيغة الامر ليقيد لهذا الحكم قياسا قول من نحو واوي الو او ااصله قد وواي ااصله وفي
قلبي عنهما الفا وان كان القياس قلبا منها بالالف وكان ذلك لثلاثا يجمع الو او ان الاصلين والوار
والثالث في الكلة وواي اسم مفارقة يقال لها واري اي قول من كونها حرف علة اي كون الكلمة حرف
علة وهذا لا يشمل الكلمة التي بعضها حرف علة ولو قال ان حرف علة لا يشمل الكلمة التي كالمخرج
علة فكافة لاراد به الكل تغليباً او اخصا قول من نحو غير هذا على وزن علم اي ضرب بالغير نحو
كل اي ضاذا غير في احد اتما لم يعلا لكونها من افعال العجب والغير المفعلة لكون اصل وضعها افعال
وافعال الخاليين عن سبب الا لعل قول من الاعلال اعطاء ارفع لما ورد على قوله فالمراد بعينه
وان اعتدك من التناقض قول من جمعه على مفعول المراد بمفعولها على هيئتها مطلق صيغة منتهى الجموع
خاسيا او سدا سياتا مصلدا بالهم ام لا فلا اشكال في الا مثله وكذا فاسيا قول من توسطهما اي
المدد كان فائدة هذا القول الاشكال الى ان المراد بالقبول والبعدها كان بلا واسطة فانهم قول من
بخلاف نحو طواو وشر فان لينه بعد المد والواو الذي وقع قبله اتما او المتقلب عن اللفظ وشر طواو
ياه طواو وشر اتما متقلب عن تلك لبنية وعوض عنه كياء سفاريج قول من وقع احدهما اتما
الى ان اكفاء مثنى اسند الى لبنين لا مفرد اسند الى ثنائي والفتح للأطلاق والى ان اكفاء مثنى اسند الى
من الجانبين لا من جانب واحد بل واسطة قول من جعل للكفت اتما فاعل ذلك في الكفت اتما
الى ان المراد بالجمع المعنى المستكمل للجموع لان لا بد من فعل المستكمل وهو واقع في فعله الاخر ويجعل
الكلمة جمعا لان نفس الكلمة حقيقة قول من رد الهمزة المراد بكل من الرد والهمزة ما يكون تقديرا
اي الهمزة التي تليها ان تبدل عن المد ولما تبدل بل تبقى على اصلها والافا بذال الينا همزة ثم الهمزة
ياء فعل نحو قول من المبدل من ثنائي اللينين هذا خبط والنصب ان يقول المبدل من ثنائي الثالث

٢٩٠ في الواحد يشهد بذلك تمثيله بفضيحه وقضايا قول في غير شبهة وفي الاشتدائ في غير المجهول
 الماضي من المفاعلة والاشد بفتح الأول وضم الثاني جمع شدة كما قال سيبويه واما سيبويه في قوله
 بالاشد لانه اول وثم اشتداد القوي في الاثنان قال ابن عباس اشد ثلث ثلثون سنة
 قول فلا يرد ههنا وذلك لثلاثا يلين بمجهول الافعال قول كما واخذ هذا متكلم من المضاف
 اصله بالهزتين قول مثال اصبع اى على وزن اصبع وكأنه لم يقل على وزن اصبع او نحو
 ذلك لثلاثا يتوهم انه على وزنه في الحال كالاصل فان يوازن الشئ في الاصل فقط يقال انه مثاله كما
 يشهد به النظر في كلامهم في باب التميز واقا الموازنة فكثيرا ما تطلق على ما يوازن الشئ في الاصل
 والحال معا وكذا الحال فيما سيجئ من اطلاق المثال قولهم من الام اى بفتح الهمزة بمعنى القصد لا
 بضمها بمعنى الوالدة والام يستعمل في القصد وفيما يقرب من القصد كذا الحال فيما سيجئ من الامثلة
 ويطلق الام بالفتح على الضرب على وسط الرأس وكسر الرأس الى قرب الدماغ وصيرته المرأة والذ
 قول كما نته هذا متكلم للمضاع من باب الافعال من الاثنين قول اى جعله ثين اجعله بصيغته
 المتكلم ويا ز بصيغته الغائب المحرر من الاثنين اى جعله يصدر منه الاثنين قول مثال ثله هذا
 بكسر الأول والثالث اسم محجر الكحل واما بالفتح وضم الثالث فاسم موضع قول مثال ايلم ايلم كبرش
 عليل الشفير بقله كالباقلا وورق المقل وقد يفتح ويكسر اقله ايضا قول جمع آب هذا بفتح
 الهمزة وتشديد الباء الكلاء ومعى الدواب ما ينبت من الارض فيل الاب للدواب كالثمرة للأشجار
 قال الله تعالى فاكهه وابا واما الاب بمعنى الوالدان كان قد اشتد بآؤه لكنه لم يجمع على افضل فمن
 الام فيلتبى بضم الهمزة وجعله بمعنى الوالدة والاب ههنا بمعنى الوالد فقد توهم هذا قول لثا
 اصبع بكسر الأول وضم الثالث قول فذلك لانه مطلقا اى ثابته الهمزتين التي تم بها الكلمة
 اى فعل اخرها قول امثلة برش وجعفر انما جاء على هذه الأوزان لكن لم اطلع على مجيئه
 عليها ولا يبعد ان يكون المراد بالتمثيل به انما هو على غير مجيئه على تلك الأوزان قول من القراء
 بفتح القاف مخوما بالالف الممددة وهو بالفارسية منه ما ذارى كورن قول واء وم هذا بصيغته
 المتكلم من ام كمد قول كجته هذا بفتح الأول وكسر الثاني بمعنى الحزن قول مثال قطران بفتح
 الأول وكسر الثاني وفتح هـ شجر المرء واما بسكون الثاني فمعنا القاطر واما بكسر الأول وسكون

الثاني فهو التحاسر والصفر المذاب قوله في مكد الفعل المجل المراد بالجل المغير في علته لا ٢١١
 ما فيه حرف علة مطلقا وبهذا يظهر وجه تقدير الفعلين لكلام قوله بخلافه في العين المصحح
 الاول ان يقول في العين المصحح المتحرك قوله صححو افعله اي بكسر الاول وفتح الثاني قوله
 ومن التصحيح حاجة وحج اي من امثلة التصحيح حاجة وحج قوله كذا يرضينا ذكره بلفظ كذا
 لان المثال الثاني فعل بخلاف الاول قوله اي اخذها اثنا الى ان تعدية الابدال بمنزلة
 تضمنه معنى الاخذ قوله مفردة الاول ان يقول غير مدغمة لكونها مقابلة للمدغمة وليدخل نحو
 جيبض تصغير جيبض في احد الحكمين القلب عدمه قوله كهيما هو بضم الهاء حالة تحصل من
 العشوق كالجنون قوله كجحر مثل كل جمع خايب قوله جمع اهيمن هذا من كهيما بالكسر وقوة
 العطش ولاء ياخذ البعير فيهم اي يذم في الارض لا برعي قوله كماء بان اي ناء مبنى بان والباء
 بمعنى المبنى قوله كسبعا هذا بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم موضع قوله اي
 بناءه اشارة الى ان التضمير المنصوب يعود الى اثنا المفهوم من قوله بان الى قوله رعى لان المبنى
 من رعى يكون مصيرا كسبعا لا انفس رعى قوله بمعنى الرأبحة تفسير له واشارة الى انه ليس مؤنثا
 لريان فانه لكونه وصفا خارج عن المفروض قوله وهو اتيان اه يعنى ان ليس المراد بالعكس ثباتا
 بخاله قوله كالحزبي بالحاء المهملة والراء المعجمة اسم موضع قوله السابق والسكون
 المراد بعروض السابق كونه مقلوبا عن غيره قوله كاني وافدها ابن مضى الى بناء المتكلم
 يبعد ان يكون ثنية ابن قوله كروية فان اصلها روية بالهمزة كروية ثم خفف بدل هزقا
 واو قوله وقوى هذا كجوع مخفف قوى كمثل مجهول الماضى قوله وتركه اي وتركه التخي
 الاعلان قوله اي كان اصلا يعنى ليس المراد بقوله اصل ما جعل اصلا اي لا اصل كتحريك
 ياء اخشيد واواخشو قوله مخفف جيل وتوام الاول الصبيح الثاني هو الولد المعجمة في بطنه
 حل واحد قوله كان يريد مقوى اي احب هذا مثال للواو والياء معا قوله كفا علاه اي كفا التكرار
 قوله كاعيد هذا بالغين المعجمة وهو من يعرض حتى يميل عنقه الى احد اطرافه وجا بمعنى قول المراج
 وهو فعل وصفي لكون كل من التعاسر رقة المراج عيبا الاول غالبا في حال المرض الثاني منشأ
 لنادي حشا هذا المراج مراد في الموديات قوله الثابتة هذا بالثا المشددة اصلها ثوبية وهي

٢٩٢ يضعها الراعي عندهم فيشوي عندها قولهم كالحيتان من هاهنا بهم إذا أحب قولهم والحيتان كالحيتان
 وهذا كالأهمل بمعنى الميل قولهم أي من قطعك أطرحه أي من قطعك بافتسا أسروك فلا تصبنا
 قولهم من البضا ضنه هي بالفارسية بآر ليوست شدن وكذا اسود مثلاً يلينس بآدم السد
 وبالحمل هذا الالباس واقع في أكثر الموارد وفي أقل على الأكثر ومنع الإعلان في الكل قولهم كبيع
 هذا بكسر اللام مثال لما فيه علامة الزيادة فقط ومواسم للبشر الذي مضى عليه سنة ودخل في الثنا
 قولهم مثال تخلى التخلي بالحاء المعجمة واخر هزرة كزبرج في الحركات ولعل اسمها بل حزن بلا علة قولهم
 من البيع يعني أن تبيع بكسر اللام اسم ما خوذ من البيع لا من البيع حتى يكون تاءه أصلياً قولهم مقصا
 بضم الميم مثال لما فيه علامة الوزن فقط قولهم بخلاف غير المضارع أي غير الأسماء المشابهة بالفعل
 على نحو ما ذكره والمحصل أن الاسم المشابه بالفعل في أحد الأمرين يعمل والمشتابه في كليهما وغير
 المشابه لا يعلن قولهم المبتدأ المخبر عنه وصف المبتدأ بهما وصف إشارة إلى وجه صحة إيراد
 الحال عن المبتدأ في هذا المقام باعتبار كون ضمير معمولاً مخبره وقيد العامل بقوله في قوله تابل
 ذكر العامل مع ما بعده إشارة باختصار وجه إلى أن تامفعول ثان لا يدل وإن قوله في أفعال متعلو
 به لا بمقدور ولن يعرض التركيب هذا البيت وبعض الأبيات الأخرى في هذه المقامات كتحقق تركيبها
 على المبتدئين قولهم ويتصل والظاهرة إشارة إلى أن الأصل نحو اتصل بلا واسطة قولهم قول
 غيرهم وهو أن الأصل يتصل وأصل بالواو وجهه الحفظ على قاعدة قلب مثل هذا الواو والياء و
 قول ظاهراً وهو أن الأصل بلا واسطة أو اتصل وجهه صحة وظهوره لزوم القول بهذا في نحو اتصل
 وواتعدان لا موجب للقلب لآباء في هذه الصورة والأطراف في الباب ولما من عن الكل من
 القفا واحتمال اختصاص تلك القاعدة بما إذا بقي المقلوب به بحال ونظيره ما ذكره هو القول في ضمها
 ويرضى ولا يبعد أن يكون مراده بالظاهراً قول المصنف أن الظاهر من الجلائق الذي المير وتقديم المفعول
 الثاني على الفعل إنما هو ذلك قولهم وشدة المراد بالشاذ الخالف للقياس وجه الشذوذ
 هو أن آباء المقلوب عن الهزرة وكذا نفس الهزرة لا يقلب تاء إلا في أمثلة عديدة والقياس مع
 الأكثر بحسب النوع وإن جاز أن يكون مع الأقل بحسب الجنس كقولهم مثال شغل كلمة قولهم مثال الذي الهزرة
 أه لك أن تجعل مثلاً لقوله شدة بنقل رجله شغلته هي قولنا الواو بدل تاء وفي الكل قولهم

من الأتمام ببناء الأصل قولهم فيما أي في قرأة ظامرة مشهورة بينهم أو في قولهم في قرأة الأذنان ٢٩٢
 على الأول فالطرف متعلق بقوله بكسر القاف مقابل ما يظهر ما قاله المصنف وقرن نقلا وعلى الثاني فالطرف
 متعلق بقوله على حذفها أي حذف الراء الأولى ومقابل ما يظهر ما نقله النسخ عن بعض النسخ قولهم
 وهو داخل حوفاً وقيل هو لبث حوفاً في مخرجه مقدار الباء الحرفين قولهم بخودن فتجيز
 اللعب اللهم قولهم صنف هذا جمع صفة قولهم لك هو جمع ذلول وموسر مع السير قولهم كل
 جمع كل وهي نوع من الشباب قولهم من الاستخاء الاستخاء بالهمزة والتخاء المعجمة بالفتحة تسيير
 وفتر قولهم كجسر هذا على وزن كل جمع جاسر اسم فاعل من جسر الشيء إذا مسله ومن جسر الخيل إذا فصر
 عنه قولهم الل اتقاء التقاء بكسر التين وتخفيف القاف الماء قولهم إذا تغير أي دأب عنه وأبغى
 أو طعمه قولهم كالحمد لله الملك الأجل قال الشاعر الحمد لله العلى الأجل الواحد الضرب
 الأول فالظن أن تبديل العلى بالملك يكون سهواً ويحتمل أن يكون ما ذكره النسخ يكون سهواً
 من العرب لم يكن من هذا البيت قولهم ومن الأدهام أي من أمثلة الأدهام قوله قد وبقي محي
 عن يمينه قولهم بالتون أي الصيغة الثانية جمع مؤنث قولهم ففض الطرف الطرف يكون
 الراء مؤخر العين وهذا امر بغض اصل العين بالطرف الأولى ولا يبعد أن يكون التحصيل بالطرف لأن
 الأضداد واحد وادق وأقوى فافهم قولهم واجب السبا أن يكون المقدم هذا من حيث قد تكون أتمام
 مشروطة باب التعجب قولهم لا الله شعثه الشعث بالشين المفتوحة المثناة والعين المهملة الكسرة
 والثاء المثناة بمعنى الجمع وتكون بدل سبعة بالشين المكسرة المهملة والعين المهملة المفتوحة والثاء المثناة
 الفوقانية قولهم وما يجمع في بعض النسخ يجمع باللام قولهم يضم العين قدس عنارجه لزوم هذا قال
 الفعل المشق من العين أجمع ولا يفسد ما استوفى إذا فلا تكرر قولهم بتبليش أيهم ولا ولا غيرهما بفتح
 لمكان القافية قولهم ثم قال ملغنا أه فارقت بجوان يغو المستتر في أحسن الموصول ويكون ضم
 الهمزة وكسر الضمات كلها معلوماً في الباعث على حمل على الألفاظ الخالصة ظاهرة الحال بلا
 داع له منها فقلت قوله كما اقضه لا بد أن يكون حج من الألفاظ لأن فاعله المصنف البتة ولا يجوز أن يقرأ
 بصيغة المتكلم والأماجاز سقوط هـ في الملاح مع أنه قد سقط فيه هـ هنا وإذا كان الأمر غير ذلك القول
 بالألفاظ فالأولى القول به في قوله أحسن لا تشبه الأحسن إلى المصنف على سبيل الحقيقة وإلى الموصول

بجزء

بجزء

٢٩٤ على سبيل المجاز قول حصة هذه جملة اقام بوطه بما قبلها بغايد محذوف يعو الى الوصول

اي احص فيه الخلاصة من لكافية او غير مربوط به اي احصه الخلاصة من الكافي وجعلها كتابا

مستقلا مستقلا بالالفية قول اي جمع مختصر هذا اما بفتح الصا اي في مختصر ومفعول به

لقوله جمع او بكسر ها خلا عر فا على جمع فعلى الاول فاجله غير مربوط وعلى الاخير من مربوط بالفية

ظاهرا قول نحو ثلثها اي مثل ثلثها قول بلا اختصار قيد تخصيصة للغنى لا توصي لان الرد

بلا اختصار الى مسئلة من مسائل النحول احد من القارين ولا يخفى ان الغنى عن النحول في الجملة محتمل للخص

النية الجملة قول تقصر عنها هماء اقول وعلى فرض عدم قصوهم علم شأن ان الكتاب مستقل

على مهتا المسائل اشدا غنا عن المهتا من الكتاب المشتمل على المهتا وغيرها فان بعض الازها تتفرق

في الثاني بسبب كثرة مسائلها فربما تغفل عن ايراد الاصول بالالفات الى الفروع قول قد قيل ان

العلماء اشارة الى ان تشييب لمصهينها ما اخذ من هذا القول فان العلم اذا كان رذقا كان نفضية هو

الجهل عند الرزق الملزوم للاحتياج والخصا قول عودا على اي ابتداء الكتاب يعني اريد فاقه الكتاب

وخاتمة كلامها حمد الله وشكره والصلوة على اجتناب قول غير يستثنى من الصحابة هذا انما هو على

مذهبه الصوابان يقول من النبي اذ لا اشرف بعد النبي صلى الله عليه واله من الال وما سوه هذا ^{عنه} ال

غنى وضلال قول في الحديث اه هذا جواب عن سؤال مقدد تقديره ان لا ينسب القرية الاخبا والآد ^{عنه}

الا الى الال الذي ليس بمعنى الامة فكيف تحمل الال هي هنا على الامة مع انه موضوعا للقرى وحاصل الجواب

ان القرى منسوبة في هذا الحديث الى التمهير المخاطب المراد منه الامة جرمنا فالحصر الذي ذكره بطوله لا يبعد

ان يكون وليا للقول باطلاق الال على الامة بان القرى المخصوص بان ينسب الال قد نسب الى التمهير المخاطب

المراد به الامة جرمنا فلم ان الال يطلق على الامة ثم ان المحل بفتح الميم من ادخل في الحال ولما لزمهم التخليه بانواع

الحال والفضائل والتخليه عن انواع الارواح والاولى شبه كل من له قرب الى الله فاستعمل المحل له شغاف و

في الدعاء في شان مولانا امير المؤمنين باقائد القرى المحجلين قول اي الصبي من الاصول والطامير المراد

بالاصول الذوات وبالنعوت الصفات ولا يبعد ان يكون المراد بالاول والآباء وبالثاني الائمة والطيب

المحلى بالفضائل والطامير المحلى عن الرذائل فليست بتقديم الثاني على الاول لكن المصم عكس تعالما ورد في

كلام الفصحى وانما عكسها انا كيدا للطامير فان الطيب اقدم على الطامير شيلزم الطامير بخلاف ما اذا

منه

فانهم قولهم هو المنفرد اي الاحسان المطلق والاحسان المعترف بغير الباري والحاصل ان الاحسان ٢٩٥
 كما فسر في الحديث هو العباد الكامله الصادرة عن قلب حاضر وبصر ناظر بحيث يكون العابد كما تراه المعبود
 جل اسمه قبل الغيب وهو الباري قولهم في حديث القصاصين اي في حديث المذكور في الكتابين التفسير
 اي صحيح البخاري ومحمد بن مسلم قولهم ان تعبد الله فادرك هذا الحديث في طريقنا ومومن جمله ما وصى
 النبي صلى الله عليه واله ابا ذر الغفاري بموهبه العباد يا ابا ذر عبد الله فانك تراه فان لم تكن تراه
 يراك قال بعض الصوفيه معنى قوله فان لم تكن تراه انك ازغيت عن وجودك تراه فجل كان على الناقه و
 تراه على الجزاء وكانت حل قوله فانه يراك على تعليل الجزاء وقد عرض عليه بعض المتأخرين الى التعليل
 بان هذا المعنى لا يساعده ابقا الف تراه كما هو الرواية اقول ما ذكره الصوفيه معنى غال لا ينبغي ان
 يطرح لمفسدة لفظية يمكن دفعها بوجوه عديدة لا ينبغي على المناقش ان يهمل الشرحية على كون كان
 ناقصة ترغيب للعباد في المحض والالتفات وقد التفتا وترهب له عن الغفلة المانعة من السعادة
 يعني ان لم تكن تراه فاعلم انه يراك ويعلم انك تعبد عن قلب حاضر والحواس وعن غفلة وهو في تلك الحال
 ناس في ذلك بما استحق من الثواب العقاب في بعض نسخ الحديث فان كنت لا تراه فانه يراك وما انا
 الصوفيه ظم على هذه النسخة من غير رد وشرى عليه لان حل قوله فانه يراك على التعليل انما يمكن فيه
 بالتأمل قولهم وهو اي الصواب لا الصواب اذ الصواب كل من يصحب فهو اعم ولهذا فسر بالصواب قولهم
 وقد مر الله تعالى هذا القول فلذا اقلبت فقرات مسجدة فاخر الفقرة الاولى بقوله المحبة ونظير قوله المحرود
 اخر الفقرة الثالثة قوله الفرو ونظير قوله جبر فاخر الفقرة الخامسة قوله لن ونظير قوله الفصل واخر الفقرة الثامنة
 قوله او تعليل وله نظير انما قوله على السبيل وقوله جليل واخر الفقرة العاشرة قوله كشفا موقفا على الالف
 نظير قوله تحفى قولهم موشا بتشد بداي من باب قولهم والتفتيح المراد بالتفتيح ههنا التفتيح من التوايد
 جابم في الخواص ما في العظم اي لبيد عنه معنى قطع فروع الفروع بقوى قولهم بالوشى الخبر الوشى الثوب الملوّن
 والمخبر كظفر من التجبر اي التحسين والظفر متعلق بالتفتيح قولهم انكر بفتح الكاف من الفكر بكونها قولهم من
 اي خفي المراد منه صنادا ظلم كناية قولهم متجبرا اي مختارا قولهم الماله التحل متعلق بقوله ليتبدل اي ليتبدل هو الله
 بسببه علوق الايراد على الكلام واصل الانحال استا الشخص الى نفسه كلام غير من شعوا مشا له من شعوا الله
 لتعليق المعترضين ايرادهم على كلام الله مع عدله عليه قولهم في هذا كسر التين اي في قولهم هو وعد

٢٩٤ عن السبيل قد صدق الله في هذا الكلام اذ قد سمعنا دلائل من الحشيش وكثيرا ما فسبوا النبي في كثير من الموضع
لقد نفضتهم بماء ونحو ذلك كما مراد وقد عارضنا ما ورد اعليكم كما لا يخفى على الناظر في اقدمنا قولنا
الغبي الغبي من لا فهم لاذكالة قولنا سيدا اصله باستياد قلبيا وهو القابض فتح ما قبله ما مضى موضع قولنا
خالع امرنا لمطاعنا في فكر وتدبيره قولنا نظام الدرد الجوهري النظام اما جمع ظلم او بمعناه وهو جمع الدرد واما
في الخط والمراد المنظومات ههنا والمراد بالذلول والوجود الجوهري الايجاد والعالية العالية قولنا لا تعادى لا تتجاوز
قولنا وللحشيش الحشيشا وهو مفعول لقوله اظهر واللام فيها زائدة والكلام محمول على القلب على ان يكون
اصل اظهر الحشيشا النفس للناس قلب قولنا وروى الروي بعض جعل الارض وضعة جنة اي اجعل عند جنة
بكل شكل يظهر لك في هذا الشرح شبهة كانه بالبدن وطحا بالانث والارض بالارض والآنك بضيق ليد قولنا
تبدل اي لا تسرع بل تكفه حتى يكشف لك حله قولنا فليس بالشاير الشاير من قبح الشيء ليس انك شائنا ومجانينا
مفيا اليه لعالية التائبة قولنا فعدا المنصف هذا لتعليل بعد التقيع يعني لوجه مقبح اعيا مضيق فلا ضيق لك
من المنصفين يحسبون في الاعضا الالهية وينصفون ويردون التقيع على مقبح قولنا اعصر اي لا تقا وموجع
قولنا فذلك اي خذ انت الكافية تاكيد للمفاعل المستر قولنا سبكه من عجل السبكه ما يسلك به يباع من
الفلان ويقال لها بالفارسية شمس والمجد الذهب قولنا من صدقاي مجتمع قولنا ابارن الشيا ابارن بكسر الشين
التا الموحدة الوقت الشيا بفتح الشين وصد شرب جمع شرب وانه الثاني باعتبار العدا جازمة من الشيا واما الشيا
بكسر الشين فهو وقع الفريد للشفا قولنا فتميز اي من هذا المؤلف عن غيره بالحسن صد اول الباب اعني
والحاصل ان هذا الشرح متعارف بيننا شرح الالهية عند اول الباب كما ان خواشينا ههنا متعارف من بيننا
خواش سطر على هذا الكتاب انا ليس بمدح في هذا الباب بل هذا من نقطتي به السند والالتيا بقولك
شمس تلك كواكب فلما بدنا النجوم تغيب وتلك منقصة والشمس لا تها وفي الصبح مصباح يغيب والشمس
على ان جعلني بها عند الاذامحوا ولم يحيد من الاعا عضوا انما عضوا انما لكونها العيون بعصم وباعا عضوا
على الا نامل الغبط وهو غبطكم وقد وقع التوفيق للاتمام في الشرح كما كان المراد المسوق ان هذا في صلح جهاد الاخرين
العا عنه عائلته وغيره بعد المائتين والالف المحجة على ما فيها الفسلة والمخرج الناظرين فيها ان تطروا اليها بالعين
لا بطرق الجدل ولا غشا وان وجدوا خلافا فيها فاحملوه وانصروا قبل الامكان فان الله في اول الانعاش والاحسان كبر
الصدور على هذا الامر في الاعراض الامجد لله في كل شيء في هذا الباب عند الخصم جئنا في شهر صفر في ١٢٨٧ هـ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

۱
الحق والصلوات على من لا ينكح الايمان

و لا ينكح الايمان الا ما لا ينكح الايمان

و لا ينكح الايمان الا ما لا ينكح الايمان

و لا ينكح الايمان الا ما لا ينكح الايمان

الحق والصلوات على من لا ينكح الايمان

و لا ينكح الايمان الا ما لا ينكح الايمان

1676-58

The image shows a manuscript page from the 'Mushaf al-Mushtak' in the Topkapı Palace Library. The page is divided into a grid of 10 columns and 20 rows. The text is written in Arabic script, with some words in red ink (rubrication). The page is heavily damaged, with large areas of discoloration and staining, particularly along the left edge and bottom. The text is mostly illegible due to the damage.

